



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
شعبة العلوم الاقتصادية



الموضوع

أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الاستاذة:

إعداد الطالبة:

أ.د/ بن سميحة دلال

توبة دليلة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	مفتاح صالح
مشرفا و مقررا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	بن سميحة دلال
مناقشا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر أ	غقال إلياس
مناقشا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر أ	عبد فريد
مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	خاطر طارق
مناقشا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	براني عبد الناصر

الموسم الجامعي 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
شعبة العلوم الاقتصادية



الموضوع

أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الاستاذة:

إعداد الطالبة:

أ.د/ بن سميحة دلال

توبة دليلة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	مفتاح صالح
مشرفا و مقررا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	بن سميحة دلال
مناقشا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر أ	غقال إلياس
مناقشا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر أ	عبة فريد
مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	خاطر طارق
مناقشا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	براني عبد الناصر

الموسم الجامعي 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية 11

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله الذي أهدانا الصبر و التوفيق لانجاز هذا البحث.

أتقدم بشكري و خالص تقديري للأستاذة المشرفة " أ.د. بن سمينة دلال " .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور حسن دردوري و زميلي الدكتور الهادي بن سديرة.

وأوجه شكري للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والذي رحمه الله و طيب ثراه.

أمي حفظها الله و أطال الله في عمرها.

إخوتي و أخواتي.

كل الأصدقاء و الزملاء.

كل من ساندني و دعمني.

.

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة الأجل و القصيرة الأجل بين المتغيرين، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، واستخدمت الدراسة رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، و سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير مستقل، كما تم الإستعانة بمجموعة من المتغيرات التفسيرية تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، رصيد الميزان التجاري.

و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج، أما بالنسبة لتقدير العلاقة فتوصلت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين سعر الصرف و رصيد الموازنة في الأجل الطويل و علاقة إيجابية معنوية في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الموازنة العامة، الجزائر، ARDL.

Abstract:

This study aims to clarify the impact of exchange rate fluctuations on the general budget balance in Algeria during the period (1990-2020), by building a standard model that expresses the long-term and short-term relationship between the two variables, using the Autoregressive Distributed Laps (ARDL) methodology. The study used the general budget balance as a dependent variable, and the real effective exchange rate as an independent variable, and a group of explanatory variables were used, namely the gross domestic product, the inflation rate, and the trade balance balance.

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the economic variables included in the model. As for estimating the relationship, it found that there is a negative, significant relationship between the exchange rate and the budget balance in the long run, and a positive, significant relationship in the short run.

Keywords: exchange rate, general budget, Algeria, ARDL.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I- II	ملخص الدراسة
III-IX	الفهارس
IV	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
أ - ط	مقدمة
ب- ج	تمهيد
ج	الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية
ج	الفرضيات
د	أهمية الدراسة
د	أهداف الدراسة
د	الحدود الزمانية و المكانية للدراسة
د - هـ	صعوبات الدراسة
هـ	منهج الدراسة
هـ - ح	الدراسات السابقة
ح - ط	هيكل الدراسة
82-1	الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة
03	المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة و خصائصها
06	المطلب الثاني: نشأة الموازنة العامة و تطور مفهومها في الفكر الاقتصادي و أهميتها
12	المطلب الثالث: الفرق بين الموازنة العامة و الموازنات الأخرى
15	المبحث الثاني: مبادئ و مراحل الموازنة العامة
15	المطلب الأول: مبادئ الموازنة العامة
21	المطلب الثاني: مراحل الموازنة العامة
30	المبحث الثالث: النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الموازنة العامة
30	المطلب الأول: النفقات العامة
42	المطلب الثاني: الإيرادات العامة

56	المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة
65	المبحث الرابع: الإتجاهات التقليدية و الحديثة للموازنة العامة
65	المطلب الأول: الموازنة التقليدية (موازنة البنود)
68	المطلب الثاني: الإتجاهات الحديثة للموازنة العامة
82	خلاصة الفصل الأول
165 – 83	الفصل الثاني: سعر الصرف ماهيته، الأنظمة، النظريات، سياسات سعر الصرف
84	تمهيد
85	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
85	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
96	المطلب الثاني: مخاطر سعر الصرف
104	المطلب الثالث: سوق الصرف
113	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
113	المطلب الأول: مفهوم نظام سعر الصرف والعوامل المؤثرة في اختياره
117	المطلب الثاني: تصنيفات نظم سعر الصرف
136	المبحث الثالث: نظريات تحديد سعر الصرف
136	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
139	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)
142	المطلب الثالث: نظرية الأرصدة، نظرية كفاءة الاسواق و النظرية الانتاجية
143	المطلب الرابع: نموذج ماندل و فلمنج
147	المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف
147	المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف، أهدافها
149	المطلب الثاني: أنواع سياسات سعر الصرف
157	المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات و الموازنة العامة
165	خلاصة الفصل الثاني
264–166	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020
167	تمهيد
168	المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990–2020
168	المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
176	المطلب الثاني: برامج الاستثمار العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019.
184	المبحث الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر

184	المطلب الأول: الإطار التشريعي للموازنة العامة في الجزائر
198	المطلب الثاني: إصلاح الموازنة العامة في الجزائر
201	المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
229	المبحث الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر
229	المطلب الأول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر
235	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
243	المبحث الرابع: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020
243	المطلب الأول: منهجية الدراسة و المتغيرات المستخدمة
245	المطلب الثاني: تطور متغيرات النموذج خلال الفترة 1990-2020
252	المطلب الثالث: النمذجة القياسية لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
264	خلاصة الفصل الثالث
271-265	الخاتمة
266	أولا: النتائج النظرية
268	ثانيا: النتائج التطبيقية
269	ثالثا: إختبار الفرضيات
270	رابعا: الإقتراحات
271	خامسا: آفاق الدراسة
272	قائمة المصادر و المراجع
288	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
117	محددات نظام سعر الصرف	01-02
127	المقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن	02-02
130	مقارنة الأداء الإقتصادي الكلي بين أنظمة الصرف	03-02
131	تطور تصنيف أنظمة الصرف حسب التصريحات الرسمية لصندوق النقد الدولي	04-02
133	ترتيبات أنظمة الصرف حسب (Levy – Yeyat, Sturzenegger. F)	05-02
134	ترتيب أنظمة الصرف حسب Bulbula et Otker- Robe سنة (2002)	06-02
144	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة	07-02
145	أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة	08-02
146	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة	09-02
146	أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة	10-02
177	هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	01-03
179	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005	02-03
180	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	03-03
194	الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية	04-03
196	الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات	05-03
198	الجدول (أ) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020	06-03
202	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	07-03
208	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1993-2020	08-03
209	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	09-03
211	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	10-03
215	حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	11-03
218	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	12-03
223	تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018	13-03
-227 228	تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على مداخيل الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	14-03
231	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1974-1986	15-03
233	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1991-1994	16-03
240	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2020	17-03
245	السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي	18-03
254	إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (إختبار Phillips-Perron)	19-03

255	فترات الإبطاء المثلى للنموذج	20-03
256	نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)	21-03
259	نتائج إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	22-03
259	نتائج إختبار تجانس التباين	23-03

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
55	مصادر الإيرادات العامة	01-01
94	آثار التضخم على سعر الصرف	01-02
95	آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	02-02
107	المشاركين في سوق العملة	03-02
111	منحنى الطلب على العملة الأجنبية	04-02
112	منحنى عرض العملة الاجنبية	05-02
112	منحنى التوازن في سوق الصرف	06-02
116	الثالوث المستحيل لمندل	07-02
122	أنظمة الصرف الرئيسية	08-02
203	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	01-03
208	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1993-2020	02-03
210	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	03-03
212	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	04-03
219	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	05-03
246	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	06-03
247	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	07-03
249	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	08-03
251	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	09-03
255	نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى	10-03
257	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	11-03
258	التوزيع الطبيعي للبواقي	12-03
260	نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	13-03

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
289	تطور السلاسل الزمنية الأصلية المشكلة للنموذج	01
290	تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج باللوغاريتم	02
291	اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	03
291	نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)	04
292	نتائج إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	05
292	نتائج إختبار تجانس التباين	05
293	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	07
291	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	08

مقدمة

1- تمهيد:

تمثل الموازنة العامة برنامج الحكومة المالي لمدة محددة من الزمن، و هي بذلك تعطي فكرة على النفقات العامة و الإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها، كما تعتبر أداة بيد الحكومة لتنفيذ سياستها و أهدافها و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس جودة الأداء الاقتصادي للدولة، كما يعد أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات و المشاكل الاقتصادية و لهذا فإن السلطات النقدية تعمل على اختيار نظام صرف ملائم لعمليتها.

و نظرا لأهمية سعر الصرف فقد احتلت دراسته حيز كبير من إهتمام الاقتصاديين تجلّى ذلك في ظهور العديد من النظريات و النماذج الاقتصادية التي تفسر علاقته بالمتغيرات الاقتصادية، كما تعود أهميته إلى الآثار التي تنشأ عن تغيراته على الوضع الخارجي للدولة من خلال تأثيره على حجم الصادرات و الواردات و يمتد هذا الأثر إلى الوضع الداخلي من خلال التأثير على الموازنة العامة للدولة.

أما بالنسبة للجزائر و نظرا لكونها دولة ريعية بامتياز فإن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة، و باعتبار سوق النفط العالمية هي الأكثر عرضة للتحويلات و التقلبات المفاجئة في الأسعار فإن هذا يجعلها عرضة للكثير من الأزمات التي تؤدي إلى إختلالات كبيرة على التوازنات الداخلية و الخارجية، على غرار الأزمة النفطية سنة 1986 و التي أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة حادة، كان من بين آثارها عجز مزدوج في ميزان المدفوعات و عجز في الموازنة العامة، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية واسعة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و ذلك بداية من 1989 إستمرت إلى غاية 1998، و يعتبر سعر الصرف و المالية العامة من بين أهم محاور الإصلاحات.

فيما يخص سعر الصرف فقد كانت الإصلاحات بالتخفيض في قيمة الدينار و ذلك بإتباع سلسلة من التخفيضات بين سنة 1991 و 1994، بعد ذلك جاءت جلسات التثبيت 1994-1995، كمرحلة انتقالية

لوصول إلى سوق الصرف بين البنوك إلى أن وصل إلى التعويم المدار، أما فيما يخص إصلاحات المالية العامة فقد تمثلت في تطبيق سياسة مالية إنكماشية، و محاولة تقليص عجز الموازنة عن طريق تقليل الانفاق الحكومي و زيادة الموارد و بانتعاش أسعار النفط بداية من الألفية الثانية، وارتفاع مداخيل الجباية البترولية إنتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية و تم تسطير مجموعة من البرامج التنموية، و قد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات الضخمة مست كل القطاعات (البنى التحتية، تطوير الخدمات العمومية، التنمية البشرية، مكافحة البطالة... الخ)، إلا أن الإختيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 2014 أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة مما أجبر الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتمويل هذا العجز.

2- إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020؟

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة و الإحاطة بكل جوانب الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020؟

3 – فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى الإجابة على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يؤثر سعر الصرف على الموازنة العامة من خلال على التأثير على بعض بنود الإيرادات العامة و النفقات العامة بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار.

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020؟

4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية سعر الصرف و خصائصه المميزة، و دوره كحلقة وصل بين اقتصاديات الدول و مقياس لحجم معاملاتهما، و تأثيره على المتغيرات الاقتصادية كميزان المدفوعات و الموازنة العامة، كما تكمن أهميتها في إبراز تطور سعر صرف الدينار الجزائري و تعديلاته المختلفة بالإضافة إلى اختبار إستجابة رصيد الموازنة العامة في الجزائر لتقلبات سعر الصرف خاصة في ظل الاصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

5- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- محاولة إبراز و تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف و الموازنة العامة؛
- محاولة الوقوف على أهم التطورات التي عرفها سعر الصرف و الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛
- تحليل و تشخيص العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2020، و بناء نموذج قياسي يحدد طبيعة العلاقة التي تربط سعر صرف الدينار و الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6- حدود الدراسة: من أجل بلوغ الاهداف المرجوة من الدراسة، فقد حددنا أبعاد هذه الدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.
- الحدود الزمانية: شملت الدراسة الفترة 1990 - 2020 و سبب إختيار هذه الفترة يعود إلى محاولة معرفة آثار سعر الصرف على الموازنة العامة في ظل الاصلاحات بداية التسعينات و في ظل السياسة المالية التوسعية بداية من الالفية الثانية.

7- صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا نجد:

- التضارب الكبير للإحصائيات بين المواقع الرسمية كبنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء و كذلك البنك الدولي؛
- التأخر الكبير في وضع التقارير على المواقع الرسمية مما أثر على تأخر إنجاز الجانب التطبيقي؛

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.

8 - منهج الدراسة:

سعيًا منا لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار صحة الفرضيات سوف نستخدم مزيجًا من المناهج:

- **المنهج الوصفي:** لعرض المفاهيم الخاصة بالموازنة العامة و هيكلها و كذا بسعر الصرف والأنظمة و النظريات المفسرة لسياسات الصرف.

- **المنهج التحليلي:** وهذا بهدف تحليل تطور سعر و سياسات الصرف في الجزائر وكذا تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- **المنهج القياسي:** الذي يسمح بقياس أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة باستخدام برنامج Eviews 10 أما الاحصائيات الخاصة بالدراسة فقد تم جمعها من مصادر وهيئات رسمية و طنية و دولية.

9- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع سعر الصرف و الموازنة العامة كل على حدا لكن يوجد القليل من الدراسات التي تناولت قياس أثر سعر الصرف على الموازنة العامة و فيما يلي أهم هذه الدراسات:

- دراسة الباحث (سردار عثمان، عثمان إسماعيل، 2015)، تحليل تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق خلال المدة 1997-2013، و توصلت إلى أن تأثير أسعار الصرف على الموازنة العامة يكون من خلال تأثيره على مكونات الموازنة العامة المتمثلة في النفقات العامة و الإيرادات العامة، و يكون التأثير غير مباشر عن طريق تغيرات الأسعار المحلية، كما أظهرت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي و عجز الموازنة العامة.

قدمت الدراسة العديد من الاقتراحات من بينها إنشاء مؤسسة متخصصة بشؤون أسعار الصرف الأجنبي من قبل بنك الاقليم، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال إخضاع كافة النشاطات الاقتصادية للرقابة المشددة.

- دراسة الباحثان (عبد الحسين جليل الغالي، حقي أمين، 2017)، العلاقة بين سعر الصرف و عجز الموازنة العامة دراسة حالة مصر للمدة 1990 - 2014، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و عجز الموازنة العامة في مصر، باستخدام إختبار التكامل المشترك أنجل جرانجر (Engele – Granger)، و قد توصلت إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف باتجاه الموازنة العامة.

و قد إقترح الباحثان تنوع مصادر تمويل الايرادات و تقليل الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة بالإضافة إلى اتباع سياسة الصرف المدار، و إعطاء البنك المركزي استقلالية في توجيه سعر الصرف بما يناسب وضع البلاد و ظروفها الاقتصادية.

- دراسة الباحثة (شباب سهام، 2018)، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية، للموازنة العامة في الجزائر، للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تطور الموازنة العامة في الجزائر و توضيح مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى قياس و تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، دعمت الباحثة دراستها بنموذج قياسي، حيث اعتمدت على سعر النفط و سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري كمتغيرات مستقلة، و رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع.

و توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تأثير إيجابي لسعر النفط على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل و كذلك في الأجل القصير.
- تأثير إيجابي لسعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل و انعدام تأثيره في الأجل القصير.
- تأثير سالب و معنوي لرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل و تأثير موجب و معنوي في الأجل القصير.

و في الأخير قدمت الباحثة جملة من الاقتراحات نوجزها في النقاط التالية: تنوع مصادر الطاقة، إتباع سياسة رشيدة في الإنفاق العام، بذل المزيد من الجهود لتحسين خدمات الادارة الجبائية.... الخ

- دراسة الباحث (حارث رحيم عطية الزرقي، 2018)، قياس و تحليل العلاقة بين الموازنة و سعر الصرف و الضرائب الجمركية في العراق للمدة (1988 - 2017)، مذكرة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس و تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و سعر الصرف و الضرائب الجمركية و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL).

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة و وجود تأثير عكسي للضرائب الجمركية على عجز الموازنة العامة، تأثير طردي لسعر الصرف.

و قدمت جملة من التوصيات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التأكيد على ترشيد النفقات العامة و معالجة الكثير من بنود النفقات الجارية كالضغط على الرواتب و الاجور.... الخ
- تنوع مصادر الدخل و تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية لأنها مصدر دائم للصدمات و كونها ترتبط بعوامل خارجية منها سياسية و أخرى اقتصادية.

- دراسة الباحث (حاجي و آخرون، 2020)، تقييم أثر تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار على مؤشرات المالية العامة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1999-2018- مقال بمجلة الاقتصاد و إدارة الاعمال .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف اليورو/ دولار خلال الفترة 1999-

2018 على مؤشرات المالية العامة في الجزائر، و قد تم تدعيم الدراسة بثلاث نماذج قياسية و هي:

- النموذج الأول (نموذج الايرادات العامة): تم استخدام لوغاريتم الايرادات العامة كمتغير تابع و لوغاريتم سعر صرف اليورو دولار الحقيقي و لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات كمتغيرات تابعة.

- النموذج الثاني (نموذج النفقات العامة): تم استخدام لوغاريتم النفقات العامة كمتغير تابع و لوغاريتم سعر صرف اليورو دولار الحقيقي و لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات كمتغيرات تابعة .

- النموذج الثالث (نموذج رصيد الموازنة العامة): تم إستخدام صافي رصيد الخزينة العامة خارج صندوق ضبط الإيرادات كمتغير تابع و سعر صرف اليورو دولار الحقيقي و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغيرات تابعة. و كانت نتائج التقدير كالأتي:

- النموذج الأول: وجود أثر إيجابي للقوة الشرائية للدولار مقابل اليورو على الإيرادات العامة.

- النموذج الثاني: وجود أثر إيجابي للقوة الشرائية للدولار مقابل اليورو على النفقات العامة.

- النموذج الثالث: وجود علاقة عكسية بين سعر صرف اليورو دولار الحقيقي و رصيد الخزينة العامة.

و من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- تنويع الاقتصاد المحلي و ذلك لتفادي أي اضطرابات حادة و غير متوقعة في مؤشرات الاقتصاد العالمي.

- وجوب الاهتمام بسعر صرف العملة المحلية و السعي للتحكم في تطورها و إعطائها نوع من الاستقرار لتصبح قادرة على المنافسة.

و بعد استعراضنا للدراسات السابقة نلاحظ أن أغلبها تدرس العلاقة بين سعر الصرف و الموازنة العامة إلا أنها اختلفت في فترات الدراسة و الاسلوب القياسي المستخدم بالإضافة إلى الاقتصاد محل الدراسة و توصلت لنتائج مختلفة، أما دراستنا فجاءت مختلفة عنها و ذلك لاعتمادنا على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، و استخدام ثلاثة متغيرات وسيطة و هي الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، بالإضافة إلى إستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، أما فترة الدراسة فهي تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2020، لحالة الجزائر.

10- هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى 3 فصول كالأتي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه للإطار النظري للموازنة العامة للدولة من خلال أربعة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أهم التطورات التي عرفتها فكرة ومفهوم الموازنة العامة في ظل الفكر الاقتصادي، ثم استعرضنا أهم المبادئ والأساسيات التي تحكم الموازنة العامة في المبحث الثاني، و هيكل الموازنة العامة من نفقات عامة و إيرادات عامة بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة في المبحث الثالث لنتقل في المبحث الأخير إلى عرض الاساليب التقليدية والحديثة للموازنة العامة.

- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه للإطار النظري لسعر الصرف حيث تطرقنا في المبحث الأول لماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني فيدرس الأنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف في المبحث الثالث، وتم تخصيص المبحث الرابع لسياسات الصرف.

- **الفصل الثالث:** تم تقسيمه إلى 4 مباحث المبحث، الأول تطرقنا فيه إلى الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، و تم تخصيص المبحث الثاني و الثالث إلى تحليل تطور الموازنة العامة و سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الاخير فقد خصصناه للدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2020.

الفصل الأول:

الإطار النظري للموازنة العامة

تمهيد:

تعتبر الموازنة المرآة العاكسة لنشاط الدولة؛ فمن خلالها يمكن معرفة مصادر الموارد و أوجه الإنفاق المختلفة على ذلك النشاط، و يعني ذلك معرفة مصادر الدخل و كيفية توزيعها.

و لقد عرفت تحول هام في وظيفتها و أهميتها، نتج عن التحول في دور الدولة و تدخلها في الحياة الإقتصادية، ففي ظل الدولة المحايدة أين سادت الأفكار الكلاسيكية كانت مجرد وسيلة لتحقيق المساواة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، إلا أنه بعد أزمة الكساد سنة 1929 و التي أدت إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لضمان إستقراره، أصبح ينظر لها على أنها أداة للتخطيط المالي.

كما أدى التطور الذي شهدته إلى جعلها وسيلة مهمة لتوجيه الإقتصاد حسب ما تقتضيه الوضعية سواء كان إزدهار أو كساد، إلا أن هذا لم يمنع من خلوها من بعض الإنتقادات مما أدى إلى ظهور أساليب متعددة لإعدادها.

و عليه فسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة؛
- ✓ المبحث الثاني: مبادئ و مراحل الموازنة العامة؛
- ✓ المبحث الثالث: النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الموازنة العامة؛
- ✓ المبحث الرابع: الإتجاهات التقليدية و الحديثة للموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة وثيقة مهمة للدولة من النواحي الاقتصادية و المالية و الإجتماعية، ذلك أنها تخص نشاط الحكومة المالي، فهي تظهر الوضع المالي و الإقتصادي للدولة، إضافة إلى ذلك فقد أصبحت تعد أداة لتوجيه الاقتصاد تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة و خصائصها

في هذا المطلب سنحاول التعريف بالموازنة العامة من طرف بعض كتاب المالية العامة و مختلف التشريعات و أهم خصائصها.

أولاً: تعريف الموازنة العامة

1- التعريف اللغوي:

الموازنة على صيغة مفاعلة من الفعل وزن بين الشيعين، موازنة ووزانا ساوى و عادل، والشيء بالشئ ساواه في الوزن و عادله و قابله و حاذاه. (المعجم الوسيط، 2004، صفحة 1029)

ومعنى عامة: فإنه لفظ مشتق من الفعل عم و معناه شمل، فالعام هو الشامل، و خلاف الخاص (المعجم الوسيط، 2004، صفحة 629).

أما مصطلح الموازنة العامة يقابله في اللغة الإنجليزية كلمة (**Budget**) التي أشتقت أصلاً من الكلمة الفرنسية القديمة (**Boudgette**) و تعني الحقيبة الجلدية الصغيرة، و قد جاء من إنجلترا بعد عدة تطورات إلى أن وصل إلى المفهوم الحديث الشائع حالياً باعتباره إجازة و تقدير للنفقات و الإيرادات العامة، إذ استعملت إنكلترا هذه الكلمة لأول مرة في العصور الوسطى لتدل على الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير الخزانة الإنجليزي عندما كان يذهب إلى مجلس العموم و يخرج منها الوثائق المتعلقة بنفقات الدولة و إيراداتها أثناء إلقاء بيانه أمام هذا المجلس عن السنة المالية القادمة. (الزبيدي، 2015، صفحة 144)

و مما تجدر الإشارة إليه أن لفظ الميزانية العامة و لفظ الموازنة العامة لهما نفس المعنى إلا أنه يتم الفصل بينهما من طرف العديد من الدول و كتاب المالية العامة و أصبح لفظ الميزانية العامة يطلق على المشروعات الخاصة بينما لفظ الموازنة العامة فهو مرتبط بموازنة الدولة. (الزبيدي، 2015، صفحة 144)

2- تعريف الموازنة لدى كتاب المالية العامة:

تعددت واختلقت تعاريف الموازنة العامة تبعاً لاختلاف وجهة نظر كل كاتب في المالية العامة و عليه ندرج بعض

التعاريف كما يلي:

« الموازنة هي برنامج سنوي يعرض على السلطة التنظيمية لإقراره، و يحتوي على تقديرات لمصروفات و إيرادات

الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية ». (المعارك و شفيق، 2003، صفحة 3)

« وثيقة تحتوي على بيان تعادلي مقارن لنفقات و إيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة»

(خبابة، 2016، صفحة 235)

« تقدير تفصيلي لنفقات الدولة و إيراداتها، خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، و تعتمد على السلطة

التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام (مرسوم) الميزانية، الذي يميز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي و الإنفاقي

». (عصفور، 2008، صفحة 3)

3- تعريف الموازنة في بعض التشريعات الحكومية:

- القانون الفرنسي: الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة و مواردها، و يقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي

يعبر عن الأهداف الاقتصادية و المالية للحكومة. (قطيش، 2005، صفحة 16)

- القانون الأمريكي: صك تقدر فيه نفقات السنة التالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات

الجبابة فيها. (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 270)

- القانون البريطاني: الموازنة العامة تقدير للإيرادات المنتظرة في السنة المقبلة و المصروفات التي ستتحمل بها هذه

الإيرادات. (الزيدي، 2015، صفحة 144)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها برنامج تعده الحكومة و تعتمد على السلطة التشريعية

لسنة مالية مقبلة، و يتضمن تقدير للإيرادات العامة و النفقات العامة المتوقعة، و تهدف من خلاله الحكومة تنفيذ

برامجها التنموية و تحقيق مجموعة من الأهداف في المجالات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية.

ثانياً- خصائص الموازنة

من خلال التعاريف التي ذكرناها يمكننا حصر أهم خصائص الموازنة فيما يلي:

1- الصفة التقديرية للموازنة: بما أن الموازنة تعد لسنة مقبلة، فإن الجانب الإحتمالي يلعب دور مهم في تقديرها، و هذا يعود لعدم إمكانية معرفة النفقات التي ستصرف و الإيرادات التي سيتم تحصيلها خلال السنة، إلا أنه يمكن تحديد جزء من النفقات كمخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين، و أقساط الدين العام، لكن النفقات الأخرى كنفقات اللوازم و الأشغال و غيرها من النفقات، لا يمكن تحديدها مسبقا، لأنها تقوم على افتراضات مختلفة يصعب التنبؤ بها عند تحضير مشروع الموازنة، وهذا ينطبق أيضا على الإيرادات، فمصادرها عديدة و أوعيتها مختلفة و تخضع لظروف متباينة يصعب الإحاطة بكل المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية الواقعة عليها. (طاقة و الغزاوي، 2010، صفحة 169)

2- إجازة السلطة التشريعية: و يقصد بالإجازة المصادقة من قبل السلطة التشريعية، على مشروع الموازنة الذي تقدمه الحكومة، إذ تعد الإجازة لمشروع الموازنة شرطا أساسيا لنفاذها، حيث يصبح المشروع بهذه الإجازة قانونا يجيز للحكومة صرف النفقات و تحصيل الإيرادات، إلا أن مضمون الإجازة يختلف في كل منها فالإجازة بالنسبة للنفقات تعطي للحكومة الحق في القيام بالإنفاق بنفس المبلغ أو بأقل منها أو عدم القيام بها، أما الإجازة بالنسبة للإيرادات فلا يكون هناك أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدم تحصيلها فهي واجبة التحصيل طبقا لنصوص القوانين. (العلي، 2007، الصفحات 506-507)

3- سنوية الموازنة: تحدد مدة الموازنة العامة من قبل غالبية الدول لمدة سنة واحدة فيكون التقدير في الموازنة لسنة، ويعطى الإذن بالجباية و الإنفاق لمدة سنة، إلا أن قاعدة السنوية لم تعد تتلاءم مع التطورات الاقتصادية، كما أن هناك موازنات توضع لأكثر من سنة أو لمدة غير محدودة كالمشاريع الإنشائية الكبرى، و كذلك بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المبرمج التي تضع برامجها لعدة سنوات (ثلاث أو خمس سنوات). (طاقة و الغزاوي، 2010، الصفحات 170-171)

4- الموازنة العامة خطة مالية: تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة) فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة و التي تشمل البرامج و المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة ووسائل تمويلها من مختلف المصادر و بذلك فإن الموازنة ينظر إليها بأنها الاداة التمويلية لخطة التنمية الشاملة (عصفور، 2008، صفحة 4)

5- الموازنة عمل إداري و مالي: تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية و المالية، تتخذها السلطة التنفيذية حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة.

أكد جيز **jez** على أن الموازنة ليست قانون من الوجهة الموضوعية بل أنها عمل إداري بحت، لأن ما تحتويه هذه الميزانية من مفردات (نفقات، إيرادات)، ليس إلا عبارة عن تخمينات و تقديرات لسنة قادمة، لكن لأهمية هذه المفردات لا بد من عرضها على البرلمان، و أن موافقة البرلمان في هذه الحالة ليس إلا عملاً إدارياً شرطياً. (حنيش، 2016، صفحة 67)

المطلب الثاني : نشأة الموازنة العامة و تطور مفهومها في الفكر الاقتصادي و أهميتها

يرجع الفضل في تحديد قواعد الموازنة العامة إلى إنجلترا و فرنسا في أواخر القرن السابع عشر، إلا أن هذا لا يعني أن الحضارات القديمة لم تعرف التنظيم المالي فقد ثبت أن المصريين في عهد سيدنا يوسف عليه السلام و الرومان و حتى المسلمين قد قاموا بوضع قواعد لجباية الاموال و انفاقها إلا أن ذلك كان بطرق بدائية و لا يستند لطرق علمية، كما لم يكن هناك مقابلة للإيرادات و النفقات لفترة زمنية محددة.

أولاً: نشأة الموازنة العامة

مرت الموازنة العامة بعدة مراحل قبل أن تأخذ شكلها الحالي و يمكن تقسيم هذه المراحل كالتالي:

1 - في الحضارات القديمة و بداية الدولة الاسلامية:

يظهر التاريخ على أن الحضارة المصرية القديمة عرفت الموازنة العامة وذلك في عهد سيدنا يوسف عليه السلام عندما قام بإعداد موازنة القمح المتوقع حصاده في تلك الفترة ووضع سياسة عامة في الانفاق. و في الحضارة الرومانية كان ظهور الموازنة بشكل بدائي وبسيط في عام 56 م حيث كانت نفقات الدولة و إيراداتها مبوبة بشكل سنوي، أما في العراق القديم في الحضارة السومرية و الآشورية فقد كانت التشريعات على درجة عالية من الرقي في تنظيم التعاملات الإدارية و المالية حيث أظهرت الألواح التي وجدت تسجيلات محاسبية لموجودات الدولة و أملاكها، و الإيرادات منها و مستوى الدخل و الضرائب المفروضة على الأشخاص و الحرف و المهن و تصنيفاتها و حتى تحديد الحد الأدنى للأجور في تلك الفترة. (حمدي، 2015، الصفحات 207-208)

أما في عصر الإسلام فقد جاءت الشريعة الاسلامية منظمة و مبنية لسلطة ولي الأمر و الحقوق وواجبات الرعية، كما حددت أسس فرض الضرائب و مواعيد تحصيلها و أساليب توزيع الموارد و أوجه انفاقها، و القواعد المنظمة لها، وبعده عهد الرسول ﷺ توسعت موارد الدولة بعد فرض الخراج و العشور و الجزية لبيت المال، و عندما اتسعت

الفتوحات الاسلامية إنتظمت شؤون الإدارة المالية، و تم ضبط الموارد و الإنفاق و تسجيلهما، و ذلك أخذاً بفكرة الدواوين وازدادت موارد الدولة و نفقاتها و قسمت أموال الدولة حسب مصادرها إلى ثلاث خزائن(خزينة الاخماس خزينة الخراج و خزينة الصدقات). (لعمارة، 2004، الصفحات 15-16)

و رغم وجود هذه الادلة فقد إختلف المفكرون و العلماء حول وجود الموازنة العامة للدولة في صدر الدولة الإسلامية؛ فهناك من يرى أن الدولة الاسلامية لم تعرف الموازنة العامة كما هي في شكلها الحالي، لكن مضمونها كان سائدا منذ عهد الرسول ﷺ، و هناك من يرى أنه لا يمكن القول بوجود موازنة عامة شاملة للدولة الاسلامية في تلك الفترة، حيث لم يكن هناك مقابلة دورية بين الإيرادات العامة و النفقات العامة لفترة زمنية محددة، فقد كانت هناك تطبيقات تمثل جوهر فكرة الموازنة العامة، بما يمكن من معرفة بعض وجوه الانفاق العام المستقبلي و بعض وجوه الإيرادات العامة المستقبلية. (كردودي، 2007، صفحة 109)

و سواء إتفق المفكرون أو إختلفوا على وجود الموازنة العامة في الحضارات القديمة أو في صدر الدولة الاسلامية فإنه لا يمكن القول بوجود موازنة عامة بالشكل المعروف كما لا يمكن أن ننفي أنهم لم يكونوا على قدر عال من التطور في التنظيم المالي فالآثار التي وجدت تدل على تفوقهم في ذلك، و هذا رغم محدودية الموارد.

2- في العصر الحديث:

لم تعرف الموازنة العامة للدولة بشكلها الحديث إلا في أواخر القرن السابع عشر، حيث كانت مالية الدولة مختلطة بمالية الملوك إلى أن قامت الثورتان الانجليزية و الفرنسية، و محاولة الشعوب إستخلاص حقوقها من الملوك في أوروبا. (البناء، 2009، صفحة 46)

إذ كان إهتمام الشعوب في بداية الأمر يتركز على جانب الإيرادات التي تتشكل معظمها من الضرائب، المفروضة من طرف الحاكم، و مطالبتهم بضرورة موافقة ممثليهم على ما يفرض عليهم من ضرائب ثم تحول الاهتمام فيما بعد إلى جانب النفقات، و على ضرورة عرض النفقات على ممثليهم و إجازتها بواسطتهم ثم في الأخير جاء التركيز على أن تكون الموافقة على الجباية و الإنفاق بشكل دوري، أي الموافقة على الموازنة (إجازتها) سنويا، و توالى بعد ذلك الإصلاحات على الموازنة العامة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه من ناحية الشكل و المضمون. (عصفور، 2008، صفحة 17)

ففي إنجلترا كان الحاكم حراً في الإنفاق و يغطي نفقات البلاد بما تدره عليه الأملاك الخاصة، ويأخذ موافقة ممثلي الأمة إذا ما اضطر إلى فرض ضرائب استثنائية، إلا أنه كان يتجاهل ذلك في الكثير من المرات، و في سنة 1628 م اضطر الملك شارل الأول أن يصدر وثيقة "إعلان الحقوق"، التي تقر فيها ضرورة موافقة البرلمان على ما يفرض من ضرائب. (المعارك و شفيق، 2003، صفحة 5)

و منذ ذلك الحين، أخذت البرلمانات المتعاقبة ترفع من درجة معارضتها لاطلاق حرية الملك في الإنفاق و الجباية بغية تحديد سلطاته، مما اضطر الملك وليام الثالث إلى إصدار " دستور الحقوق " في عام 1688، حيث تقرر المبدأ الشهير "لا ضرائب بغير تمثيل" أي عدم قانونية أي جباية تحصل دون موافقة البرلمان الذي يحدد مقدارها و مواعيدها و كيفية تحصيلها. (لعمارة، 2004، صفحة 9)

و من ثم أصبح للبرلمان الحق في الرقابة على إنفاق حصيللة الضرائب، و المصادقة على النفقات بصورة إجمالية، و بشكل تدريجي و أصبح للبرلمان سلطة على جميع النفقات فأخذ يناقشها بحرية قبل أن يوافق عليها أو يرفضها.

فيما بعد تقرر مبدأ الاعتماد السنوي للموازنة العامة، و منذ عام 1822 م، أصبح وزير الخزانة في إنجلترا يعرض سنويا على البرلمان موازنة الدولة، و ما تحتويه من إيرادات و نفقات و بيان الفائض، أو العجز المتوقع و خطة الحكومة في هاتين الحالتين، و بذلك تبلورت فكرة الموازنة العامة و تحددت قواعدها الأساسية، كمبدأ الاعتماد السنوي للموازنة و مبدأ الشمول وغيرها من المبادئ. (عصفور، 2008، الصفحات 18-19)

و في فرنسا و بالرغم من وجود نفس العرف المعتمد في إنجلترا و الذي يقيد الملك بالموافقة البرلمانية المسبقة في فرض الضرائب إلا أن الملك كان يتجنب الالتزام بهذا القيد، و يلجأ إلى فرض الضرائب التي يرتبها لتغطية نفقاته و نفقات الدولة، و ظل الأمر على ما هو حتى نشوب الثورة الفرنسية عام 1789 حيث أصدرت الجمعية الوطنية وثيقة "حقوق الإنسان" و التي جاء فيها أنه من حق الشعب مباشرة أو بواسطة ممثليه أن يتأكد من ضرورة الضرائب المفروضة عليه، و أن يوافق بملء الحرية و يراقب استعمالها، و يقرر أساسها و نسبتها، و طريقة جبايتها و مدتها، بعدها نص دستور 1791 على إعطاء الهيئة التشريعية صلاحية تحديد النفقات العامة، و وضع الضرائب مع تحديد طبيعتها، و كميتها و مدتها و طرق جبايتها، و نص دستور 1793 على أنه لا يمكن فرض ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة و لجميع المواطنين الحق في أن يسهموا بفرض الضرائب و يراقبوا استعمالها و يطلبوا بيانات عنها، و اعتباراً من هذا التاريخ بدأت الموازنة العامة

في فرنسا تكتسب طابعها الحالي بحيث أصبحت السلطة التشريعية تأذن سنويا بالجباية و الإنفاق و أن لا يعطى هذا الإذن لأكثر من سنة واحدة (محموظ، 2005، الصفحات 34-35)، وبعدها انتشرت في باقي الدول الأوروبية و دول العالم.

أما الدول العربية فقد عرفت الموازنة العامة بشكلها الحديث بعد أن حصلت على إستقلالها في فترات تاريخية مختلفة ووفقا لظروف كل دولة، نذكر منها: (شكري، 1990، الصفحات 18-19)

- **العراق:** صدرت أول موازنة في العراق عام 1921، و ذلك عند تأسيس الحكومة الوطنية، و كانت هذه الموازنة قد أعدت إستنادا إلى أحكام قانون المحاسبات العثماني الصادر عام 1911 و إلى التعليمات المالية لسلطات الإحتلال البريطاني، حتى صدور الدستور العراقي عام 1925، الذي أورد بعض الأحكام المالية الخاصة بقواعد الموازنة و أسس تشريعها.

- **سوريا:** كان تطبيق الموازنة قد تم منذ عام 1923 و ذلك وفقا للأسس التي أوردها قانون المحاسبة العامة الصادر في ذلك التاريخ.

- **لبنان:** طبقت الموازنة العامة في سنة 1943 بعد أن حصل لبنان على إستقلاله و تعديل دستوره.

- **الأردن:** استندت أول موازنة إلى المبادئ العامة التي تحكم ميزانية الأردن و التي أوردها الدستور الاردني سنة 1952.

- **تونس:** أول موازنة منذ استقلال تونس جاءت في القانون الأساسي للموازنة 1960.

- **المغرب:** أول موازنة كانت بعد الاستقلال عام 1956.

- **الكويت:** يرجع تاريخ ظهور الموازنة إلى صدور المرسوم الأميري رقم 1 لسنة 1960 الخاص بإعداد الموازنة العامة و الرقابة على تنفيذها.

ثانيا: تطور مفهوم الموازنة في الفكر الاقتصادي

لقد انعكس التطور الذي شهدته مفهوم الدولة في الفكر المالي من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة على مفهوم

و مضمون الموازنة العامة كالآتي:

1 - الموازنة العامة عند الكلاسيك:

في ظل الفكر الكلاسيكي ساد الاعتقاد بقدرة القطاع الخاص إذا ما توافرت له الإمكانيات اللازمة، على تحقيق التوازن المستقر تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل و من ثم فقد آمن الكلاسيك بأفضلية القطاع الخاص في إدارة القطاع الاقتصادي (دراز، 2000، صفحة 438)، وقد ترتب على ذلك عدة نتائج أهمها: (عبدالحמיד، 2003، الصفحات 39-40)

- وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الامن و الحماية و العدالة و الدفاع و الحملات العسكرية، و إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.
- المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ " الحياض المالي " أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.
- إن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط و ترك التوازن الاقتصادي و الاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية تحقق توافق بين مصالح الافراد و مصالح المجتمع.
- و عليه ففي ظل هذا الفكر كان ينظر للموازنة العامة على أنها مجرد بيان حسابي تقديري متوازن عن متطلبات الدولة الإنفاقية ووسائل تدبير الاموال اللازمة لهذا الإنفاق خلال فترة مقبلة دون مراعاة لأي من المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي. (دراز، 2000، صفحة 439)

2- الموازنة العامة عند الكينزيين:

نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية فقد تم التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة و حل محله مفهوم الدولة المتدخلة، و خاصة بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929، و بروز النظرية الكينزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود، و ذلك عن طريق الانفاق العام، و ترتب على ذلك تغير وظيفة الدولة و أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت موجودة مثل الأمن و الحماية و العدالة و إقامة المرافق التقليدية. (عبدالحמיד، 2003، صفحة 40)

وباتساع نطاق تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لم يعد هناك محل للحديث عن حياض الموازنة بل أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة و الاقتصادية، ولم يعد المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات و المصروفات في الموازنة السنوية، بل أصبح ما يثير الاهتمام هو التوازن العام

الاقتصادي و الاجتماعي للإقتصاد الوطني ككل، و ليس التوازن المالي و الحسابي للموازنة. (حشيش، 1992، صفحة 278)

و عليه فان الموازنة العامة في ظل الفكر الكلاسيكي تعتبر أداة للتوازن الرقمي بين النفقات العامة و الإيرادات العامة، بينما في ظل الفكر الكينزي لم تعد الدولة تسعى لتحقيق توازن الموازنة العامة بقدر سعيها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فقد تسمح بحدوث عجز في الموازنة العامة في سبيل الوصول إلى التوازن الكلي.

ثالثا: أهمية الموازنة العامة

للموازنة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة و يظهر ذلك من خلال التأثير الذي تحدثه على المستويات الاقتصادية و السياسية و المالية.

1 - الأهمية الاقتصادية: تهدف إلى تحقيق العمالة و المساهمة في زيادة الدخل الوطني و رفع مستوى المعيشة (حشيش، 1992، صفحة 277)، كما تؤدي دورا فعالا في تحقيق التوازن الاقتصادي و ذلك من خلال إستخدام السياسة الانفاقية و الايرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات و تخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص، فضلا عن الطلب الحكومي و بذلك يتخلص الاقتصاد من أزمته و يدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي، أما في حالة التضخم و عندما يكون الطلب أكبر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها و زيادة نسبة الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الفائضة في السوق عندها ينخفض الطلب بشقيه العام و الخاص مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع بالأسعار (مشكور و الحلو، 2016، صفحة 126).

2- الأهمية الاجتماعية: تعتبر الموازنة وسيلة لإعادة توزيع الدخل عن طريق فرض الضرائب التصاعدية و خاصة الضرائب المباشرة ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الإجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية و التعليم المجاني و الخدمات الصحية المجانية التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخول الأفراد، كما أن الموازنة يمكن أن تكون وسيلة للتوجيه الإجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع غير مرغوبة في إستهلاكها اجتماعيا كالمشروبات الكحولية. (العلي، 2007، صفحة 510)

و بالتالي فالموازنة العامة تستخدم كأداة لتحقيق أغراض إجتماعية؛ فهي تعمل على تحقيق التوازن الإجتماعي و القضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود، معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت الإعانات إلى الأفراد في المقام الثاني (درواسي، 2006، صفحة 138).

3 - الأهمية السياسية: للموازنة أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية و الديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي يجيز لها نواب الشعب صرف النفقات و تحصيل الإيرادات يعني إخضاعها للرقابة الدائمة لهذه المجالس، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الإعتمادات التي تطلبها أو رفضها مشروع الميزانية الذي يقدم إليها (حشيش، 1992، صفحة 277)، و هي بذلك تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة حتى تضطر لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية و الاجتماعية. (بعلي و يسري، 2003، صفحة 90)

4 - الأهمية المالية: تظهر أرقام الموازنة العامة بوضوح حقيقة المركز المالي للدولة، فالموازنة تفصل و تعدد جميع المصادر التي تغل الإيرادات على الدولة في أثناء السنة المالية كما توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها و من خلال مقارنة هذه النفقات بتلك الإيرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الموازنة في حالة توازن أو إختلال (عجز أو فائض) فضلا عن ذلك فإنها توضح ما هية النفقات و أوجه صرفها و ماهية الإيرادات و مصادر الحصول عليها فهي بذلك تعد الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل و الإنفاق. (الزبيدي، 2015، صفحة 153)

المطلب الثالث: الفرق بين الموازنة العامة و الموازنات الأخرى

تتشابه الموازنة العامة مع عدد من الموازنات و الحسابات في عدة خصائص لهذا سنحاول في هذا المطلب توضيح أوجه الشبه و الإختلاف بينها و بين هذه الموازنات.

أولا: الموازنة العامة و الميزانية العمومية و موازنة المشروعات الخاصة

يتمثل الفرق بين الموازنة العامة و الميزانية العمومية فيما يلي: (البناء، 2009، صفحة 45)

- الموازنة العامة أرقامها تقديرية و الميزانية العمومية أرقامها فعلية.
- الموازنة العامة تعد لسنة مقبلة و الميزانية العمومية صورة في تاريخ معين عن سنة ماضية.

- الموازنة العامة قائمة للإستخدامات و الإيرادات المتوقعة أما الميزانية العمومية فقائمة برصد الموجودات و المطلوبات.

- الموازنة العامة تختص بموازنة الحكومة أما الميزانية العمومية فهي تختص بالمشروعات التجارية.

بينما تتشابه الموازنة العامة مع موازنة المشروع الخاص من ناحية أن الموازنتين تمثل تقديرا للإعتمادات التي يتوقع إنفاقها أو مجالات إنفاقها و حجم الإيرادات التي يتوقع تحصيلها و طبيعة القنوت التي تحصل منها هذه الإيرادات و بذلك فان الموازنتين بهذا المعنى (محاسبة توقعية) عامة و خاصة، إلا أن الموازنة العامة تختلف عن الموازنة الخاصة بأنه لا بد من التصديق عليها (إجازتها) من قبل السلطة التشريعية بينما الموازنة الخاصة لا تحتاج إلى المصادقة عليها. (ذبيبات، 2003، صفحة 269)

ثانيا: الموازنة العامة و الموازنة النقدية

تتضمن الموازنة العامة تقديرات لموارد النقد الأجنبي في الاقتصاد الوطني و مجالات و أوجه استخدامات هذه الموارد خلال فترة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة، و تتشابه الموازنة النقدية مع الموازنة العامة للدولة في كونها أرقام تقديرية و ليست أرقام فعلية و رغم ذلك فان المفهومين مختلفان في جانبين أساسيين يتمثل الأول في أن أرقام الموازنة العامة و حساباتها تكون بالعملة المحلية بينما تكون أرقام الموازنة النقدية بالعملة الاجنبية أما الجانب الثاني فيتمثل في كون الموازنة العامة للدولة تتعلق بالنشاط الحكومي فقط، أما الموازنة النقدية فتتعلق بالقطاع الخاص و القطاع الحكومي، و كل قطاعا في الاقتصاد الوطني، إلا أنه رغم هذه الاختلافات فهناك علاقة إرتباط وثيقة بين الموازنة العامة للدولة و الموازنة النقدية و يرجع ذلك إلى أن جزء من النفقات الحكومية يجب أن يكون متوفرا بالعملات الاجنبية. (عبدالحميد، 2005، الصفحات 63-64)

ثالثا: الموازنة العامة و الحساب الختامي

الحساب الختامي للدولة هو بيان بالإيرادات التي تم جبايتها و النفقات التي قامت الحكومة بصرفها فعلا خلال العام المنصرم أما الموازنة العامة فهي تقديرات للإيرادات و النفقات العامة المتوقعة في السنة القادمة و أن هذا التقدير قد يتحقق و قد لا يتحقق فالحساب الختامي يتعامل مع أرقام لمقادير تحققت فعلا في سنة مالية منتهية، بينما تتعامل الموازنة العامة مع أرقام لمقادير متوقعة في سنة مالية قادمة. (خليل و اللوزي، 1999، صفحة 305)

كما أن إعداد الموازنة وتحضيرها يعتمد على الحساب الختامي خلال السنوات السابقة، وكذلك عند الإنتهاء من تنفيذ الموازنة لا بد أن يكون لها حسابها الختامي للتعرف على مدى صحة التوقعات ودقة الأرقام فيها إيرادا و نفقة ويجب على السلطة التنفيذية عدم تجاوز حدود الإجازة التي أصدرتها لها السلطة التشريعية فيما يتعلق بحجم الإعتمادات المقررة في الموازنة و لا سيما النفقات العامة (ذنيبات، 2003، صفحة 171).

رابعاً: الموازنة العامة و موازنة الاقتصاد الوطني

موازنة الإقتصاد الوطني تتضمن بياناً بالتقديرات المختلفة للنشاط الاقتصادي و ذلك خلال فترة مالية مقبلة غالباً ما تكون سنة، و عليه فإن موازنة الاقتصاد الوطني أكثر شمولاً من حيث ما تتضمنه من أرقام و بيانات عن تلك التي ترد في الموازنة العامة بالإضافة إلى أن موازنة الاقتصاد الوطني لا تحتاج إلى اعتماد السلطة التشريعية بينما الموازنة العامة للدولة تحتاج إلى هذا الاعتماد من السلطة التشريعية و بدونها تبقى مجرد مشروعاً للموازنة، و من ناحية أخرى يتفق مفهوم الموازنة للدولة و موازنة الإقتصاد الوطني في كونها عبارة عن تقديرات لسنة مقبلة و ليست أرقام فعلية. (عبدالحميد، 2005، الصفحات 64-65)

المبحث الثاني: مبادئ و مراحل الموازنة العامة

لإعداد الموازنة العامة فقد تم وضع مجموعة من المبادئ من طرف مفكري المالية العامة و ذلك لتنظيمها و تمكين السلطة التشريعية من أخذ فكرة واضحة على برامج الحكومة و تأكيد رقابتها على السلطة التنفيذية، أما إجراءات إعدادها و تنفيذها فتمر بعدة مراحل تختلف مسؤولية القيام بها من دولة إلى أخرى، إلا أنها تبقى نفسها مهما اختلف النظام المالي لكل دولة.

المطلب الأول: مبادئ الموازنة العامة

يتطلب إعداد الموازنة العامة من طرف السلطة التنفيذية التقيد بمجموعة من القواعد و الأسس والتي لا يمكن الخروج عنها إلا في حالات إستثنائية، و في هذا المطلب سوف نتناول مبادئ الموازنة العامة و مبرراتها بالإضافة إلى أهم الحالات الاستثنائية لكل مبدأ كما يلي:

أولاً: مبدأ الوحدة

بموجب هذا المبدأ يجب أن تكون جميع عناصر الموازنة العامة في وثيقة واحدة (Omar, 2014, p. 45)، فلا يمكن أن تعد الدولة إلا موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات و الإيرادات مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات و الهيئات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري، و ينتج عن هذا المبدأ أن تعرض الموازنة على السلطة التشريعية بوثيقة واحد تنظم مختلف أوجه أنشطة الدولة المالية، ولا فرق بين أن يتم عرض هذه الوثيقة دفعة واحدة أو على مراحل متتالية (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 278)، و لهذا المبدأ عدة مبررات من بينها: (عثمان، 2008، الصفحات 596-597)

- يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياستها المالية، فعرض موازنة الدولة في وثيقة واحدة تفصيلية يمكن السلطة التشريعية من الإلمام بكافة البرامج الحكومية و يساعدها على المفاضلة بينها و من ثم تحقيق رقابة مالية و تقييمية فعالة، أما إذا تعددت وثائق و مستندات الموازنة بحيث يتم عرضها على السلطة التشريعية بصورة مجزأة و على فترات زمنية متعاقبة يصبح من السهل على الحكومة إخفاء العديد من الحقائق و تمويه البعض الآخر؛
- إن تطبيق و مراعاة مبدأ وحدة الموازنة يؤدي إلى عرضها عرضاً واضحاً و منظماً لكافة إيرادات و نفقات الدولة المتوقعة في مستند واحد مما يجعل الموازنة العامة أكثر قدرة على كشف المركز المالي للدولة و حقيقة الوضع الإقتصادي و

الإجتماعي، فمن خلال مقارنة الإيرادات السنوية المتوقعة و النفقات الحكومية المقدرة يمكن تحديد مدى قدرة الإيرادات الحكومية على تغطية النفقات الحكومية، و بالتالي استبيان عجز أو فائض أو توازن الموازنة و بصورة أكثر تحديداً يمكن معرفة العجز المقدر و الوسائل و الأساليب المقترحة لتمويله.

و مع تطور مفهوم و مضمون الموازنة العامة إستلزم الأمر في حالات عديدة ضرورة الخروج على مبدأ وحدة الموازنة بغية مواكبة التغيرات الحديثة في هذا المجال فظهرت استثناءات على هذه القاعدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- الموازنة المستقلة: هي موازنة مؤسسة عامة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، و تخضع لأحكام الموازنات الخاصة، و تحتفظ بفائض إيراداتها لنفسها دون أن تحوله إلى الموازنة العامة للدولة و يتم تغطية العجز فيها عن طريق الإعانات أو القروض و قد تتلقى إعانة من الدولة مثال ذلك الجامعات والمرافق الثقافية و الاجتماعية، و هذه الموازنات لا تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها بل تحضر و تقر من مجلس إدارة المرفق و قد يفرض القانون مصادقة وزارة المالية عليها أو مجلس الوزراء (العبيدي، 2011، صفحة 205)، و ليس من الضروري أن تتفق بدايات و نهايات السنة المالية للموازنات المستقلة مع بداية و نهاية موازنة الدولة. (عثمان، 2008، صفحة 600)

2- الموازنة الإستثنائية (غير العادية): هي التي توضع لظروف إستثنائية و تمويل موارد إستثنائية مثال ذلك ما يوضع لأغراض الحروب أو معالجة أزمة اقتصادية أو إنشاء و بناء مشاريع كبرى و بشكل عام تكون إيرادات و نفقات هذه الموازنة غير عادية (العبيدي، 2011، صفحة 206)، كما أن إدراج النفقات العادية مع النفقات غير العادية يؤدي إلى تضخم الميزانية بشكل يوحى بازدياد نشاط الدولة لدرجة كبيرة مقارنة بنشاطها في السنوات السابقة وهو ما لا يطابق الواقع؛ لذلك يفضل وضع ميزانية خاصة لهذه النفقات غير العادية مما يسمح بمقارنة حالة الدولة في السنوات المختلفة مقارنة صحيحة بالرجوع إلى أرقام الميزانيات العادية لوحدها، و قد يساء إستخدام الميزانيات غير العادية و ذلك بنقل بعض بنود النفقات و التي تعتبر نفقات عادية إلى ميزانية غير عادية تنشأ لهذا الغرض أو فرض ضرائب إستثنائية و عقد قروض لتغطيتها و هذا لإظهار الموازنة في حالة توازن و لا تتضمن عجزاً. (ناشد، 2006، الصفحات 293-294)

3 - حسابات الخزينة خارج الموازنة: هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات و نفقات الموازنة، و تشرف عليها الخزينة العامة للدولة، فقد تتلقى الحكومة بعض المبالغ ثم تعيدها بعد مدة لأصحابها كتأمين المناقصات التي ترد لأصحابها بعد إنقضاء سببها، و بذلك لا يمكن إحتسابها إيرادات للموازنة العامة، فهذه الأموال التي تدخل الخزينة و تخرج منها لا

تذكر عادة في موازنة الدولة بل ترد في حسابات خارج الموازنة، و لذلك اعتبرت إستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة (الخطيب و شامية، 2005، الصفحات 280-281)، و تشمل الحسابات خارج الخزينة الحسابات التالية:

- حسابات السلف.

- حسابات الأمانات.

- حسابات حركة النقود.

4 - الموازنات الملحققة: توضع هذه الموازنات خصيصا لبعض المؤسسات العامة التابعة للدولة و التي ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، و لكنها تقوم ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي ترتبط إرتباطا مباشرا برفاهية أفراد المجتمع مثل مؤسسات الهاتف و المياه؛ و سعيها في زيادة المستوى التشغيلي لهذه المؤسسات، و رغبة في تقديمها الخدمة للمستهلكين بدرجة عالية من الجودة فقد يستلزم ذلك ضرورة التحرر من تطبيق بعض اللوائح و القوانين المالية السائدة داخل القطاع الحكومي، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال منح هذه المؤسسات الحكومية إستقلالا ماليا (بالرغم من عدم تمتعها بشخصية معنوية مستقلة) و ذلك بالسماح لها بإعداد موازنات خاصة بها حيث لا ترتبط بموازنة الدولة إلا برصيد من العجز أو الفائض، فحينما تظهر حسابات تلك الوحدات فائضا يسجل هذا الفائض في جانب الإيرادات الحكومية، وحينما تظهر حساباتها عجزا يسجل هذا العجز في الجانب الانفاقي للموازنة، أما تفاصيل إيرادات و نفقات المؤسسة فانها لا تظهر في موازنة الدولة بل تظهر في موازنتها الخاصة. (عثمان، 2008، صفحة 598)

ثانيا: مبدأ سنوية الموازنة

و يعني أن يتم توقع و تقدير النفقات و الإيرادات العامة كل سنة بحيث تكون كل ميزانية منفصلة عن موازنة السنة الماضية و السنة القادمة.

و هناك إختلاف حول اختيار التاريخ المناسب لبداية السنة المالية، إلا أن أغلب الدول قد حددت الأول من جانفي للبدء في العمل بالموازنة، و منها فرنسا و بلجيكا و دول أمريكا اللاتينية و أغلب الدول العربية بينما فضلت دول أخرى تاريخا آخر لبدء سنتها المالية فعلى سبيل المثال فان إنجلترا قد اختارت، الأول من أفريل لبدئ السنة المالية، و اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أول أكتوبر، و هكذا فان كل دولة تختار التاريخ الذي يناسبها حسب الظروف الاقتصادية و المالية، كالمواسم الفلاحية و حالة التجارة و الصناعة فضلا عن الإعتبارات السياسية و الإدارية كالأوقات

المناسبة لمراحل إعداد ومناقشة وإقرار الميزانية، كما تحرص الدولة في العصر الحديث على أن يكون التاريخ المعتمد متطابقا مع تاريخ بدء العمل بالبرامج التنموية، و بالأخص المخطط الاقتصادي و الاجتماعي، لضمان الانسجام بين أهداف المخطط و البرامج المالية للحكومة. (المعارك و شفيق، 2003، الصفحات 29-30)

و قد أدت عدة أسباب إلى إختبار هذه المدة منها: (العبودي، 2011، صفحة 196)

- أن غالبية الحسابات العامة تحدد بسنة مثل حسابات الدخل الوطني؛
- أن إعداد و مناقشة و اعتماد الموازنة يعد عملا كبيرا يحتاج لمدة طويلة نسبيا لا تناسبها مدة أقل من سنة؛
- أن إعتقاد مدة أطول من سنة يحول دون التقدير الدقيق للإيرادات و النفقات؛
- أن الرقابة التشريعية قد تضعف إن كانت المدة أطول من سنة؛
- أن الضرائب المباشرة تحصل سنويا؛
- المشاريع الخاصة تجري حساباتها بشكل سنوي كما أن السنة تضمن كل الفصول الزراعية مما يتيح فرض الضرائب على الدخل الزراعي.

و يتضمن مبدأ السنوية عدة استثناءات نذكر منها: (طاقة و الغزاوي، 2010، الصفحات 180-181)

- **إعتمادات التعهد:** و هي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الانشائية طويلة الاجل لا يمكن إنجازها في سنة واحدة كبناء متحف أو تشييد مستشفى أو بناء مطار.
- **الإعتمادات المدورة (من سنة إلى أخرى):** و التدوير معناه نقل الإعتمادات في موازنة السنة المنتهية إلى موازنة السنة التي تليها بغية إستعمالها لنفس الأغراض التي كانت مخصصة لها اصلا.
- **الموازنات الإثنا عشر:** (الأقل من سنة) في حالة المصادقة على الموازنة يتأخر لسبب ما بدء السنة المالية و لما كانت هناك نفقات لا تستطيع الحكومة تأجيلها كرواتب الموظفين مثلا، فإنها تفوض بفتح إعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الموازنة المقبلة وريثما يقرها المجلس النوابي و تسمى هذه الإعتمادات المؤقتة بالموازنات الإثني عشر.
- **الإعتمادات الاضافية:** و هي إعتمادات تطلبها الحكومة و يقرها البرلمان بعد أن تكون الموازنة السنوية قد أقرت نهائيا و تكون هذه الإعتمادات تكميلية أو لتغطية نفقات عارضة.

ثالثا: مبدأ شمولية الموازنة (عمومية الموازنة)

هذا المبدأ يعني أن تظهر جميع تقديرات النفقات و الإيرادات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة بين الإثنين، و يهدف مبدأ شمولية الموازنة إلى أن يسجل في هذه الوثيقة و بالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات أحد المرافق (أو الهيئات العامة) و بين إيراداته (حشيش، 1992، الصفحات 283-284)، و هذا يقتضي أن تقيد في جانب الإيرادات كل الضرائب و الرسوم و الأموال التي تجبى و تحصل لحساب الخزينة، مهما كان مصدرها ونوعها ومقدارها، و أن تقيد في جانب النفقات كل المبالغ التي تصرف من حساب الخزينة مهما كانت الغاية من إنفاقها، دون أي إنقاص أو إقتطاع. (المعارك و شفيق، 2003، صفحة 44) و تتمثل مبررات هذا المبدأ فيما يلي: (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 289)

- يؤدي اتباع مبدأ عمومية الموازنة، بالسلطة التشريعية و التنفيذية في الوقوف على طبيعة و حجم كل من النفقات و الإيرادات العامة و يسمح كذلك بالرقابة على كافة النفقات العامة، وعدم السماح بإخفاء أي نوع منها، و التستر خلف الإيرادات المحصلة؛

- يؤدي إلى محاربة الإسراف، فقد يعرّي إظهار الإيرادات الصافية فقط الإدارات على التوسع في بعض النفقات العامة؛

- يؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام، لأن إدراج جميع نفقات و إيرادات مصلحة أو مرفق عام، يعتبر بمثابة رقابة داخلية على هذه المصلحة أو المرفق في مرحلة تنفيذ الموازنة، أو عند عرض حسابها الختامي، حيث لن تجد وسيلة لإخفاء بعض عناصر الإيرادات و النفقات، إعتقادا على إظهار نتيجة نشاطها في رقم واحد، يعبر عن زيادة الإيرادات أو زيادة النفقات العامة. و يرتبط بمبدأ عمومية الموازنة قاعدتان هما قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، و قاعدة تخصيص الإعتمادات:

1 - قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: و تعني أن لا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات و إنما ينبغي لهذه القاعدة أن يتم تحصيل جميع الإيرادات أيا كان نوعها و أيا كانت الوحدة التي تقوم بتحصيلها لحساب الخزينة العمومية دون تخصيص، حتى تتاح الفرصة لاستخدام إجمالي الإيرادات العامة و توزيعها على كافة أوجه الانفاق دون التقييد بتوزيع محدد، و الإخلال بهذه القاعدة يؤدي إلى أحد الوضعيتين، الأولى أن تكون حصيلة الإيرادات أكثر من اللازم فيدفع الحكومة إلى الإسراف في الإنفاق دون أي ضرورة تبرر ذلك، و الثانية أن تكون الحصيلة أقل من اللازم فتؤدي إلى عدم تنفيذ الأعمال أو تنفيذها بدرجة منخفضة من الجودة مما ينعكس بدوره على العمر الافتراضي للمشاريع. (محزوي، 2003، الصفحات 413-414)

و تساعد هذه القاعدة الحكومة على توزيع الإيرادات، على أوجه الإنفاق المتنوعة حسب مبدأ الأولويات في الإنفاق فتوفر الأموال اللازمة لإشباع الحاجات العامة أولاً ثم توزع الأموال المتبقية على الحاجات الأقل أهمية، إضافة إلى تحقيق المساوات بين جميع النفقات دون إعطاء أفضلية لنفقة على أخرى بتخصيص إيراد معين لها. (عصفور، 2008، صفحة 51)

و يمكن الخروج عن هذه القاعدة في الحالات التالية: (خليل و اللوزي، 1999، صفحة 312)

- قيام الدولة بتخصيص إيراد معين لتسديد فوائد الدين العام و أقساطه؛

- توجيه استخدام الأيراد من قرض خارجي إلى مشروع تنموي محدد بشروط القرض؛

- قبول التبرعات و الهدايا و توجيهها لتغطية انفاق معين؛

- إعداد و تنفيذ موازنات مستقلة و ملحقة و غير عادية.

2- قاعدة تخصيص الإعتمادات: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية لا يجوز أن يكون إجمالياً بل يجب أن

يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام. (محززي، 2003، صفحة 414)

رابعاً: مبدأ توازن الموازنة

يقصد بالتوازن في الموازنة العامة المساواة بين النفقات العامة للدولة مع الإيرادات العامة العادية أي الموارد الأخرى

غير الإقتراض. (Omar, 2014, p. 43)

و قد شهد هذا المبدأ تطوراً في الفكر المالي ترافق مع تطور مفهوم الموازنة العامة، فقد كان له أهمية كبيرة عند

التقليديين و يرجع ذلك إلى طبيعة نظرتهم لدور الدولة ووظائفها و أنه لا يجوز التدخل في النشاط الاقتصادي، بل يجب

إتباع سياسة مالية محايدة، و لذلك فقد انتقد التقليديون وجود فائض أو عجز في الموازنة العامة، فالفائض عندهم يعني

تعسفاً في فرض الضرائب التي لا حاجة لها مما يعني حبس جزء من الدخل القومي عن التداول، الأمر الذي يترتب عليه

حدوث إنكماش اقتصادي، أما العجز فهو سبب في زيادة حجم الدين العام الذي يتسبب في سحب الموارد من

الاستثمار الخاص فيقل التكوين الرأسمالي، كما أنه يعني تحميل الأجيال القادمة بأعباء إضافية لخدمة قروض لم تعقد

لصالحها، كما أن العجز قد يمول بالإصدار النقدي مما يعني إرتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود. (الليحاني،

1997، صفحة 93)

أما في ظل الفكر الكينزي فقد تم التخلي عن مبدأ توازن الموازنة، في سبيل التوازن العام للإقتصاد الوطني، و أصبح العجز أو الفائض في الموازنة قد يكون مقصودا لتحقيق بعض الأهداف أهمها الإستقرار الاقتصادي، أي أن عجز الموازنة أحد الأسلحة و السياسات التي تلجأ إليها في مواجهة حالات الإنكماش و التضخم النقدي.(عثمان، 2008، الصفحات 611-612)

المطلب الثاني: مراحل الموازنة العامة

و يطلق على هذه المراحل "دورة الموازنة" ذلك أنها تتسم بالتتابع و التكرار كل سنة، و يقصد بها الخطوات التي تمر بها الموازنة العامة إبتداء من إعدادها كمشروع، وصولا إلى تنفيذها و الرقابة عليها، كما أن لكل مرحلة متطلباتها و مشاكلها، و عموما تنقسم إلى أربعة مراحل، سوف نتطرق إليها كالتالي:

أولا: مرحلة الإعداد و التحضير

يقصد بإعداد الموازنة العامة وضع بيان تقديرات الإيرادات العامة و النفقات العامة للفترة المقبلة بصورة مفصلة (اللياني، 1997، صفحة 109)، و قد كان هناك جدل حول السلطة التي لها صلاحية تحضير الموازنة العامة، و سبب النزاع يعود إلى أن السلطة التشريعية ترى أن الموازنة هي قانون و أنها تتضمن أعباء مفروضة على المواطنين، وهذه الأمور لا يجوز معالجتها من قبل ممثلي الشعب و ترى السلطة التنفيذية أن الموازنة تشكل برنامج عمل هي مكلفة بتنفيذه فلا بد لها من وضعه أو المساهمة في إعدادها، أما اليوم فقد حصر أمر إعداد الموازنة بالسلطة التنفيذية، كما حصر أمر التصديق و الإقرار بالسلطة التشريعية (نصرالله، 2015، صفحة 89)، و يرجع ذلك لعدة إعتبارات: (محفوظ، 2005، الصفحات 94-95)

- إن السلطة التنفيذية بكونها المسؤولة عن رسم السياسة المالية و إدارة شؤون مالية الدولة، و بكونها هي التي تضطلع بتنفيذ برنامج عملها الذي ترى فيه الوسيلة لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لسياستها المالية، يكون من المنطقي أن يترك لها حق رسم سياستها المالية ضمن إطار إعداد الموازنة العامة؛

- لما كانت الموازنة العامة تمثل الاداة المالية التي تمكن السلطة التنفيذية من تنفيذ برنامج عملها السنوي و الذي على أساس نتائج تنفيذه ستقوم محاسبتها أمام السلطة التشريعية، فمن الأولى أن تترك عملية إعداد الموازنة إلى السلطة التنفيذية؛

- إن السلطة التنفيذية بما لها من أجهزة حكومية وإمكانات فنية تكون على دراية و إلمام بمقدرة البلاد المالية و الاقتصادية، و بفضل خبرة أجهزتها الادارية العامة في مجال جباية وإنفاق الأموال العمومية، تكون أقدر من السلطة التشريعية في مجال إعداد الموازنة خصوصا في ما يتعلق بحسن اختيار مصادر الواردات العامة و بحسن اختيار أوجه الانفاق العام؛

- إن عملية إعداد الموازنة بما يتطلبه من تقدير للإيرادات و النفقات العامة تمثل مجهودا على مستوى كبير من الخبرة و الكفاءة وسعة الاطلاع لكي تأتي التقديرات أقرب ما يكون إلى الواقع و بما أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بتنفيذ الموازنة إما لجهة الانفاق أو لجهة الجباية تكون مؤهلة أكثر من السلطة التشريعية لمعرفة حاجات الادارة الفعلية و مدى قدرتها على تأمين الواردات و لذلك يكون من الطبيعي ان تتولى هي عملية إعداد الموازنة؛

- إن إعداد الموازنة او المشاركة فيه من قبل السلطة التشريعية من شأنه تغليب المصالح الانتخابية للنواب على المصلحة العامة للمجتمع وغالبا ما يعمد النواب لإرضاء ناخبهم، فيتجهون إلى رصد الإعتمادات و زيادة قيمتها ليطمئن إنفاقها على مناطقهم الإنتخابية و هذا يؤدي إلى زيادة الاعباء العامة على الدولة؛

- السلطة التنفيذية بكونها اقل ارتباطا بمصالح و رغبات الناخبين من السلطة التشريعية تكون أكثر قدرة منها على توزيع النفقات العامة جغرافيا و اقتصاديا، و بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الثروة القومية و على هذا الأساس تكون السلطة التنفيذية مؤهلة أكثر من غيرها لإعداد مشروع الموازنة.

1 - مراحل الإعداد: يمكن حصرها في خمس مراحل أساسية هي: (درواسي، 2006، الصفحات 199-200)

1-1- إعداد مشروع الموازنة العامة: لقد جرت العادة على أن وزير المالية باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية يتولى إعداد هذا الإطار و الذي يتضمن إتجاهات السياسة المالية، و إمكانات الخزينة العامة في ضوء مصادر التمويل الداخلية و الخارجية، و متطلبات الإنفاق العام، مع ربط ذلك بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2-1- إصدار منشور الموازنة العامة: تتولى وزارة المالية إصدار هذا المنشور و إرساله إلى جميع الوزارات و الهيئات العامة، الذي يتضمن الخطوط العريضة لإعداد مشروع الموازنة مع بيانات عن عناصر السياسة المالية للسنة المقبلة مع مطالبة هذه الجهات بإرسال تقديراتها لإيراداتها و نفقاتها عن السنة المالية المقبلة في موعد يحدده وزير المالية لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع ميزانية الدولة في الوقت المحدد.

1-3- إعداد مشروعات موازنات الوزارات و الهيئات: تقع هذه المسؤولية على الأجهزة الإدارية و غالبا ما يكون

دائرة مختصة لهذا العمل تكون مستقلة عن باقي الدوائر الاخرى في مسؤوليتها مثل دائرة الميزانية، التي تتولى إعداد مشروع

الموازنة الخاصة بالوزارة أو الهيئة المعنية ضمن إرشادات عامة و في نطاق السياسة الاقتصادية التي تستهدفها الحكومة.

1-4- بحث و مناقشة مشروعات موازنات الوزارات و الهيئات العامة: بعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة

و الهيئات التابعة للدولة، فتتم مراجعتها من الناحية الفنية و المحاسبية، ثم تقوم وزارة المالية بإضافة تقديرات نفقاتها،

بالإضافة إلى تقديرات إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها.

1-5- إعداد الاطار النهائي للموازنة العامة: تتولى إدارة الموازنة بوزارة المالية جمع كافة التقديرات المشار إليها سابقا و

تنسيقها بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة إن دعت الحاجة لذلك و طلب ما يحتاجون إليه، من بيانات و مستندات، و

يكون مشروع الميزانية الذي يرسل إلى اللجنة المالية بالوزارة، و تعد هذه اللجنة مشروع الميزانية، و يتم عرضه بعد ذلك

على السلطة التشريعية في الموعد المحدد قانونا.

2- تقدير الإيرادات و النفقات:

2-1- تقدير النفقات:

لا يثير تقدير النفقات العامة صعوبات فنية كبيرة، حيث يتم تقدير النفقات تبعا للحاجات المنتظرة، و ذلك

بواسطة الموظفين المختصين في كل مرفق (الحياني، 1997، صفحة 111)، إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على

أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالإستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة

المالية المقبلة. (ناشد، 2006، صفحة 318)

و يفرق في تقدير النفقات بين النفقات الثابتة التي لا تتغير من عام إلى عام إلا بنسبة صغيرة في العادة مثل

الرواتب و معاشات التقاعد، و النفقات المتغيرة، و هي التي ترتبط بالتغيرات الاقتصادية و تقلبات الأسعار، فالنسبة

للفقات الثابتة فان الحكومة تطلب في موازنتها فتح اعتمادات محددة لها، أما النفقات المتغيرة فان الحكومة تطلب فتح

إعتماد تقديري لها، أي أن تقديرها يكون تقريبا (الحياني، 1997، صفحة 111).

و يمكن بطبيعة الحال الإسترشاد بأرقام النفقات العامة الواردة بالموازنات السابقة مع مراعاة ألا تكون منطوية على

إسراف أو متضمنة لبعض النفقات العارضة أو الإستثنائية، كما ينبغي على معدي الموازنة أن يأخذوا في اعتبارهم نتائج

الدراسات و الأبحاث المتعلقة بالأحوال الاقتصادية المحلية و الدولية السائدة، و التغيرات المتوقع حدوثها خلال السنة المالية القادمة، لذلك فان تقديرات النفقات التي تتولى الوزارات و الهيئات العامة إعدادها تتم مراجعتها في وزارة المالية، التي تراعي وجود معدلات للانفاق و تستشهد بالإنفاق الفعلي في السنتين الأخيرتين، كما أن هناك مراجعة أخرى لتقديرات النفقات تتم في اللجنة المختصة في السلطة التشريعية. (درواسي، 2006، صفحة 201)

2-2- تقدير الإيرادات:

يمثل تقدير الإيرادات العامة المتوقعة خلال السنة المقبلة أكثر صعوبة واشد تعقيدا حيث يقتضي الأمر التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية داخليا و خارجيا، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات: الإيرادات الثابتة و شبه الثابتة و الإيرادات المتقلبة، فالإيرادات الثابتة و شبه الثابتة تتمثل في إيرادات ممتلكات الدولة (الدومين العام)، الإيرادات من شركات الإمتياز الديون المستحقة للدولة داخليا و خارجيا... الخ، و هذه الإيرادات يمكن تقديرها بسهولة نسبيا، و غالبا ما تكون تقديراتها اقرب للإيرادات المحصلة بالفعل، أما الإيرادات المتقلبة و التي ترتبط إرتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي و العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة فيه كالضرائب على الأرباح التجارية و الضرائب الجمركية و الضرائب على مبيعات السلع... الخ، فإنه يصعب تقديرها مقدما بدرجة عالية من الدقة. (عثمان، 2008، صفحة 629)

و نظرا لإرتباط أغلب الإيرادات بمستوى النشاط الاقتصادي فان هذا يتطلب إختيار أسلوب دقيق و ملائم لتقدير الإيرادات و ذلك لتجنب الفروقات الكبيرة بين الإيرادات الفعلية و الإيرادات المتوقعة، ويمكن حصر أهم طرق التقدير في الآتي:

2-2-1- طريقة التقدير المباشر: تستند هذه الطريقة أساسا على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدا، و تقدير حصيلته المتوقعة بناء على هذه الدراسة مباشرة (ناشد، 2006، صفحة 320)؛ وفي هذه الطريقة يتم ترك حرية كبيرة للقائمين بالتقدير، فيمكن لهم الاسترشاد بالإيرادات التي تحققت في السنوات السابقة و كذلك دراسة الظروف الاقتصادية و الإجتماعية و التوقعات التي يمكن أن تكون عليها تلك الظروف خلال السنة المقبلة (العلي، 2007، صفحة 538).

2-2-3- طريقة التقدير الآلي: و تضم هذه الطريقة عدة أساليب للتقدير هي أسلوب السنة قبل الأخيرة و أسلوب

الزيادة أو النقص النسبي طريقة المتوسطات:

- أسلوب الزيادة و النقص النسبي: و مفادها بان يدون في مشروع الموازنة الجديدة حجم الإيرادات وفقا لما هو مدرج في آخر سنة مالية منتهية حيث يضاف إليها معدل زيادة معين مثلا 20% في حالة ما إذا كان النشاط الإقتصادي يشهد زيادة متوقعة أو بالعكس تخفيضها بمعدل معين. (ذبيبات، 2003، صفحة 288)
- طريقة المتوسطات: يقضي هذا الأسلوب بأن تقدر إيرادات السنة المالية استنادا إلى متوسط إيرادات سنوات سابقة، و يتراوح عددها بحسب التشريعات من سنة إلى خمس سنوات. (نصرالله، 2015، صفحة 98)
- طريقة السنة ما قبل الأخيرة: يتم تقدير الإيرادات في موازنة العام القادم على أساس الإيرادات الفعلية المحققة في الحساب الختامي لآخر سنة مالية منتهية و هي عادة السنة قبل الأخيرة، فمثلا موازنة 1998 يتم تحديد الإيرادات المتوقعة فيها استنادا إلى أرقام الإيرادات المحققة في الحساب الختامي لعام 1996 بإفتراض الإنتهاء منه، و لا يتم تعديل الأرقام المقدرة إلا إذا حدث بعض المستجدات التي من المتوقع أن تؤثر على حجم الإيرادات من السنوات القادمة، كتعديل الأسعار الضرائب و الرسوم... الخ. (عثمان، 2008، صفحة 230)

ثانيا: مرحلة الإعتماد

- إعتماد الموازنة العامة يعني إقرارها أو إجازتها، أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة (عصفور، 2008، صفحة 102)، إذ يخضع إعتماد الموازنة لعدة إجراءات تعد واحدة في غالبية الدول تبدأ بعرض مشروع الموازنة على اللجنة المالية في البرلمان و التي تتكون من عدد من الأعضاء تكون مهمتهم مناقشة محتويات المشروع جملة و تفصيلا و تسهيلا لمهمتها يكون لها الحق في طلب البيانات و الايضاحات و المستندات من الجهات المختلفة كما ان لها الحق في طلب مناقشة من تراه من الوزراء أو الموظفين الذين شاركوا في عملية تحضير الموازنة. (العلي، 2007، صفحة 547)
- و عندما تفرغ اللجنة من عملها تقدم مشروع الموازنة مع توصياتها إلى البرلمان، حيث يتولى البرلمان مناقشتها و فحصها على ثلاث مراحل: (العلي، 2007، الصفحات 547-548)

- المرحلة الأولى: و تناقش فيها الميزانية مناقشة عادية حيث تناقش سياسة الحكومة.

- المرحلة الثانية: و تناقش فيها الموازنة مناقشة تفصيلية إذ تناقش فيها أبواب الموازنة بابا بابا ثم فصولها و يتم الاقتراع على كل باب بعد الفراغ منه.

- المرحلة الثالثة: و فيها يقترح على مشروع الموازنة بأكمله.

ويحق للسلطة التشريعية إبداء الملاحظات على جميع أبواب و بنود مشروع الموازنة العامة، و كذلك تعديل الإعتمادات المقدرة بالزيادة أو بالنقص في مشروع الموازنة. (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 308)

كما يحق للبرلمان أن يوافق على مشروع الموازنة أو أن يرفضه، و في حالة الموافقة فإنه يقوم بإصدار قانون يطلق عليه "قانون الموازنة" و هو قانون يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات و الإيرادات العامة، و يرفق به جدولان يشتمل أحدهما على تفصيل الإيرادات و الآخر على تفصيل النفقات. (شهاب، 2004، الصفحات 92-93)

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

هذه المرحلة هي التي يتم فيها تحصيل الإيرادات و صرف النفقات، من طرف السلطة التنفيذية، و تنقسم إلى قسمين:

1- عمليات الإيرادات: و تتولى عادة عملية التحصيل مصالح و أجهزة تابعة لوزارة المالية، كما يجب مراعاة عدة قواعد في عملية التحصيل تتمثل في: (الحياني، 1997، الصفحات 133-134)

- مراعاة مواعيد التحصيل و طريقته.

- تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير.

- الفصل بين الموظفين الذين يناط بهم تحديد مقدار الضريبة و الموظفين المناط بهم عملية الجباية.

2- عمليات النفقات: و تتم عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات: (شهاب، 2004، صفحة 97)

1-2- الإرتباط بالنفقة: و يقصد به القيام بالعمل الذي يجعل الدولة مدينة؛ كإبرام عقد شراء أو إيجار أو نزع ملكية عقار للمصلحة العامة.

2-2- تحديد النفقة: و يقصد به القرار الخاص بتقدير المبلغ المستحق الدائن و خصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية، و ينبغي التأكد في هذه المرحلة من حلول ميعاد استحقاق الدين و من أنه لم يسبق تسوية بالدفع أو المقاصة.

2-3- الأمر بالدفع: و يقصد به تحرير أمر من الجهة المختصة إلى الخزانة العامة بصرف المبلغ السابق تحديده، فالدائن لا يستطيع إستيفاء دينه بمجرد تحديده المبلغ المستحق له و إنما لا بد له أن ينتظر الأمر الذي يصدره الوزير أو من ينوب عنه بدفع هذا المبلغ.

2-4- الصرف: ويقصد به دفع المبلغ المحدد في الأمر، و يقوم به الموظف غير الذي صدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب،

و ينبغي عليه التأكد من أن الأمر بالدفع صحيح و غير مخالف للقواعد المالية و أن هناك اعتمادا كافيا للصرف.

و جدير بالذكر أن الخطوات الثلاث الأولى تتعلق بالاختصاص الإداري المتعلق بالجهة الإدارية، أما الخطوة الأخيرة

فإنها تتعلق بالاختصاص الحسابي المتعلق بوزارة المالية و هذا الفصل بين الاختصاصين الإداري و الحسابي من شأنه أن

يحقق الضمانات الكافية ضد ارتكاب أي مخالفة مالية (ناشد، 2006، صفحة 338).

و من أهم الامور التي يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بتنفيذ الميزانية ما يلي: (يونس، 1994، الصفحات

201-202)

- ترشيد الإنفاق العام على نحو يحقق أقصى وفر في نفقات تنفيذ الميزانية العامة من ناحية و يحقق توجيه الإنفاق إلى

وجهته الصحيحة التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة من ناحية اخرى.

- ضرورة ضمان عدالة توزيع الأعباء العامة وخاصة الضرائب و يتحقق ذلك برفع مستوى الكفاءة في تحصيل الإيرادات

العامة و منع التهرب الضريبي وكل ما من شأنه أن يخل بالتوزيع العادل للأعباء المالية العامة بين أفراد المجتمع.

و مما تجب الإشارة إليه أنه أثناء التنفيذ يظهر تفاوت بين الإيرادات و النفقات المقدرة و الإيرادات و النفقات

الفعلية، و يقسم هذا التفاوت إلى: (الحياني، 1997، الصفحات 135-136)

1- تفاوت في الإيرادات:

- قد يحدث التفاوت بين الأرقام التقديرية و الأرقام الفعلية للإيرادات في أنواع الإيرادات بالزيادة في بعضها و النقص في

البعض الآخر، و هنا تعوض أخطاء التقدير بعضها بعضا، أي أن الأخطاء بالزيادة تلغي الأخطاء بالنقص.

- قد يحصل التفاوت في إجمالي الإيرادات إما بالزيادة أو بالنقص في التقدير، فإذا كانت الإيرادات الفعلية قد زادت عن

التقديرية فان تلك الزيادة تحول إلى الإحتياطي، أما إن نقصت الإيرادات الفعلية عن التقديرية فان الحكومة قد تلجأ

لمصادر غير عادية لسد النقص مثل الإقتراض أو السحب من الإحتياطي أو الإصدار النقدي الجديد، و قد تلجأ لفرض

ضرائب جديدة أو زيادة معدل الضرائب القائمة.

2- التفاوت في النفقات:

- إذا حصلت زيادة في اعتماد معين عن النفقة الفعلية فان فائض الاعتماد يلغى في نهاية مدة الموازنة، و قد يحصل تدوير لهذا الفائض بأن ينقل رصيد هذا الإعتماد للفترة القادمة.

- في حالة نقص الإعتماد في تغطية النفقة الفعلية فانه يمكن طلب فتح اعتماد إضافي تكميلي، أو اللجوء إلى الإعتماد الاحتياطي في الموازنة، كما يمكن اللجوء إلى المناقلات داخل إعتمادات الموازنة حيث يغطي النقص في الإعتماد بالنقل من إعتماد آخر، و يختلف هذا النقل في نظامه من حيث ما يجوز نقله، و ما لا يجوز نقله، و كيفية النقل بحسب نظام الموازنة و قانونها.

- في حالة زيادة إجمالي اعتمادات الموازنة فأنها تلغى في نهاية السنة المالية، أما في حالة نقصها فانه يلجأ للإعتماد الاحتياطي في الموازنة، أو إلى الإيرادات الاستثنائية لتغطية النقص.

رابعاً: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تعتبر الرقابة آخر مرحلة من مراحل الموازنة العامة حيث تخضع هذه الأخيرة لعدة أنواع من الرقابة و ذلك للحفاظ على المال العام من التبذير، و يمكن التمييز بين أنواع الرقابة التالية:

1- من حيث نوعية الرقابة: يتم التفرقة بين نوعين: (الفار، 2007، الصفحات 93-94)

1-1 - الرقابة الحسابية: و هي رقابة تقليدية تقتصر على مراجعة الدفاتر الحسابية و مستندات الصرف و التحصيل، و مدى تطابق الصرف مع الإعتمادات الممنوحة لكل بند من بنود الميزانية، و أن كل التجاوزات قد تمت بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة، و ان الأموال المحصلة قد أودعت بخزانة الدولة، كما أن جميع العمليات المالية قد تمت بمستندات و نماذج معتمدة ممن لهم سلطة إعتمادها ووفقاً للقوانين و اللوائح و التعليمات المعمول بها في الدولة.

1-2- الرقابة التقييمية: هذا النوع من الرقابة لا يقتصر على التأكد من سلامة الدفاتر و المستندات الحسابية و صحة تطبيق القوانين و اللوائح المالية و إنما يتجاوز ذلك إلى تقييم النشاط الحكومي، فهي تبحث عن مدى تحقيق أهداف الميزانية و بالتالي مدى تحقق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية، فتقوم هيئة الرقابة التقييمية، بدراسة التكاليف لكل أوجه النشاط العام ثم تتابع ما تم تنفيذه، و تكلفة إنجاز كل عمل أو برنامج أو مشروع حكومي و مقارنة ذلك بالتكاليف النمطية للكشف عن أي إسراف صاحب التنفيذ أو سوء استخدام الموارد الاقتصادية.

2- الرقابة حسب التوقيت: و تنقسم إلى قسمين: (المعارك و شفيق، 2003، صفحة 177)

2-1- الرقابة السابقة: و تهدف هذه الرقابة إلى التدقيق قبل التنفيذ أي تسبق إعطاء القرار النهائي في مجال الصرف أو تحصيل الإيراد، لتفادي ارتكاب المخالفات، و هي ذات صفة وقائية.

2-2- الرقابة اللاحقة: و تهدف إلى التدقيق في المعاملات بعد تنفيذها لاكتشاف المخالفات التي قد تحصل، و تبدأ هذه الرقابة بعد أن يتم صرف النفقات و تحصيل الإيرادات، و بالتالي فهذه الرقابة ذات طابع ردعي و هي تكمل النوع الأول و لا تتعارض معه.

3- الرقابة حسب سلطات الجهة التي تمارسها: و تنقسم إلى رقابة إدارية و رقابة برلمانية و الرقابة المستقلة: (حنيش، 2016، الصفحات 127-128)

3-1- الرقابة الإدارية: و هي رقابة ذات صفة إدارية و تمارسها جهة ذات إختصاص إداري، سواء أكانت هذه الرقابة لاحقة أو سابقة، و سواء كانت إتخذت طابعا شكليا أو موضوعيا، و تمارس هذه الرقابة من قبل الأجهزة التي تتولى الرقابة المالية دون أن يكون لها اختصاص قضائي في إصدار الحكم على الحسابات أو الموظفين، و قد تمارس من قبل أجهزة الرقابة المالية العليا التي تتمتع بالصفة القضائية و بالصفة الإدارية معا، كذلك تقوم بها الإدارة الحكومية على أعمالها، و يقوم بها عادة رؤساء الإدارات الحكومية على مرؤوسيهم طبقا للتسلسل الإداري المعمول به.

و هي عبارة عن عملية قياس النتائج الفعلية ومقارنتها بأهداف الخطة و تشخيص و تحليل سبب انحرافات الواقع المطلوب و إجراء التعديلات اللازمة لضمان عودة الانشطة إلى المسار المخطط له، و بالتالي تحقيق الاهداف المنشودة.

3-2- الرقابة البرلمانية: و تتولاها الهيئة التشريعية بما لها من سلطة مطلقة من الرقابة المالية بطرق مختلفة، فقد تكون بطريقة مباشرة أثناء السنة المالية أو بعد فحصها للحساب الختامي عن طريق الاستجواب أو السؤال للوزراء كمثلين للسلطة التنفيذية، كذلك هي رقابة يمارسها الشعب أو ممثليه حسب النظام السياسي السائد في الدولة، و ذلك بمساءلة الأمانة أو الوزراء على ما قاموا به من أعمال و على مدى مطابقة هذه الأعمال لما جاء في قانون الميزانية.

3-3- الرقابة المستقلة (القضائية): و هي الرقابة التي تقوم بها جهة مستقلة لا تكون خاضعة للسلطة التنفيذية أو الهيئات التابعة لها، حيث تقوم بفحص و تدقيق الوثائق و المستندات و كافة ما يتصل بعمليات تحصيل الإيرادات و صرف النفقات من أجل إكتشاف النقائص أو الأخطاء أو الانحرافات و من أجل التأكد من سلامة تطبيق الإجراءات و القواعد التي تتضمنها اللوائح و التشريعات و الأنظمة.

المبحث الثالث: النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من قسمين يتمثلان في النفقات العامة و الإيرادات العامة؛ فالدولة تستخدم النفقات لممارسة وظائفها المتعلقة بإشباع الحاجات العامة، بينما تستخدم الإيرادات العامة في تغطية و تمويل تلك النفقات، لهذا فإنها تسعى دائما للحصول على الموارد من المصادر المختلفة لمواكبة التزايد المستمر في متطلبات الإنفاق، و قد شهد مفهوم النفقات و الإيرادات العامة تطورا كبيرا بتطور دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: النفقات العامة

لقد صاحب تطور دور الدولة زيادة أهمية النفقات العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، و نتيجة لذلك فقد ظهرت عدة أنواع للنفقات العامة، و في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم النفقات العامة و محدداتها و إلى أهم تقسيماتها بالإضافة إلى أسباب إزديادها.

أولا: مفهوم النفقات العامة

1- تعريف النفقات العامة و أركانها الأساسية

تعرف النفقات العامة على أنها:

« مبالغ نقدية أقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة و تحقيق

الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية». (الفار، 2007، صفحة 50)

« الإنفاق العام هو إجمالي إستخدامات ميزانية الدولة » (H.Perkins, Raldelet, & L.Lidauer, 2008,

p. 496).

« ما تنفقه الدولة أو أي شخص من أشخاص العامة الأخرى أو المؤسسات التابعة لها، و هذا بخلاف النفقة

الخاصة التي ينفق عليها الطابع الخاص للمنفق» (بن داود، 2010، صفحة 26).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف النفقات العامة على أنها كل ما تنفقه الدولة من مبالغ نقدية في

سبيل الحصول على سلع و خدمات خلال فترة زمنية و ذلك بقصد إشباع الحاجات العامة و إدارة و تسيير المرافق العامة.

وفقا للتعاريف السابقة فان النفقة العامة تتكون من ثلاثة أركان أساسية هي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها و لمنح المساعدات و إعانات إقتصادية و اجتماعية مختلفة و غيرها. (محزري، 2003، صفحة 65)

و يعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة و هذا راجع لعدة اسباب يمكن إنجازها في النقاط التالية: (العبيدي، 2011، الصفحات 56-57)

- أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد و الدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي؛

- سهولة إجراء الرقابة الإدارية و البرلمانية على الانفاق النقدي للدولة و صعوبة ذلك في حالة الانفاق العيني؛
- الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الإستفادة من النفقات العامة و في تحمل الأعباء التي تفرضها الدولة و عليه فان الوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عددا إنفاقا عاما مثل تقديم سكن مجاني للموظف، أو إعفاء من الضرائب..... الخ

- صدور النفقة من شخص معنوي: لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام كالولاية و البلدية و المؤسسات و الهيئات العامة، فالأشخاص المعنوية هي التي تنظم قواعد القانون العام علاقتها بغيرها، و تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، و تبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة، و إن كان هدفه تحقيق مصلحة عامة كبناء مدرسة و مستشفى فالنفقة العامة لا بد أن تخرج من ذمة شخص معنوي عام. (حسين، 2001، صفحة 12)

- الغرض من النفقة هو تحقيق نفع عام: يجب أن تستهدف النفقة العامة إشباع حاجات عامة بقصد تحقيق منفعة عامة يستفيد منها جميع المواطنين، و هذا الركن يقوم على فكرتين أساسيتين: (يونس، 1994، صفحة 25)

- ان المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، و من ثم يلزم أن يكون الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجات عامة.
- ان نفقات الاشخاص العامة يتم تمويلها من الضرائب و الرسوم، التي تحصل وفقا لمبادئ معينة و التي تراعي مبدأ العدالة في توزيع الأعباء.

ومعنى ذلك أنه ما دام الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب و الرسوم فإنه فيجب أن يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة.

و مفهوم المنفعة العامة تحدده إعتبارات سياسية إذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحققها، و على هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع وضعت ضوابط منها (العبيدي، 2011، صفحة 57):

- إعتتماد بنود النفقات العامة في الموازنة؛
- مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام جملة و تفصيلا قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الادارية للغرض نفسه كذلك؛
- الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من اجلها.

2- العوامل المحددة للإنفاق العام: يتوقف حجم الإنفاق العام في الدولة على مجموعة من العوامل والإعتبارات نذكر منها:

2-1- طبيعة النظام الاقتصادي القائم: تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية و في نظرتها إلى الفرد و الملكية، ذلك ان هناك نظما تقوم على الفردية و الحرية، و أخرى تقوم على تدخل الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة كان حجم النفقات بقدر ما يسمح للدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، و لهذا فقد كانت النفقات العمومية في أقل مستوى لها، أما في ظل الدولة المتدخلة فقد زادت أهميتها لأن الدولة أصبحت مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية كاستغلالها لبعض المشاريع وتقديم الخدمات المجانية (قدي، 2003، صفحة 183)، و في ظل الدولة المنتجة (الاشتراكية) التي قامت على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن الانتاج و عن توزيعه و إنعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة، واتسع نطاق النفقات العامة بشكل كبير و أصبحت أكثر حجما و تنوعا بحيث تغطي مجالات اقتصادية و اجتماعية لم تكن معروفة في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة (خبابة، 2016، صفحة 67).

و عليه فإن الاختلاف في الخلفية المذهبية للدولة يؤدي إلى تغيير دور الدولة و تغيير وظائفها الأمر الذي ينعكس على حجم الانفاق العام، أي أن تنوع و تعدد في وظائف الدولة سوف يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

2-2 - الوضع و النشاط الاقتصادي: للإنفاق العام دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي و التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي و بالتالي على مستوى الاقتصاد العام بأكمله، و بهذا فان الإنفاق يتحدد و يتأثر بالوضع الاقتصادي القائم، من كساد أو تضخم، كما أن معرفة مستوى النشاط الاقتصادي تتطلب معرفة مستوى الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب الحكومي و الطلب الخاص، و بما أن الطلب الحكومي يتأتى مما تقوم به الدولة من نفقات عامة، فإنها تعتبر أحد مكونات الطلب الفعلي و جزء مهم منه، و هذا الأخير يلعب دورا في تحديد مستوى ووضع النشاط الاقتصادي، و على ضوء ذلك بإمكان النفقات أن تؤثر بشكل ملموس في مستوى الطلب الفعلي و يظهر ذلك في حالة (الركود) و الذي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي قياسا إلى الوضع الاقتصادي، مما يتطلب من الحكومة أن تقوم برفع مستوى الطلب الفعلي و ذلك عن طريق زيادة حجم النفقات العامة إلى المستوى الذي يؤدي إلى رفع الطلب الفعلي، أما في حالة التضخم فيحدث العكس إذ تعمل الحكومة على تخفيض حجم النفقات العامة. (القيسي، 2015، الصفحات 50-51)

2-3 - القدرة التمويلية للاقتصاد: و يقصد بها قدرة الدولة على الحصول أو توفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة و تقسم إلى قسمين:

➤ **القدرة التكليفية:** و تتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، و هنا

يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية (قدي، 2003، صفحة 185).

➤ **القدرة الاقتراضية:** ويقصد بها مقدرة الإقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض العامة، و هذه المقدرة

تتوقف على عاملين هما (العبيدي، 2011، صفحة 81):

- **حجم الادخار القومي:** و هذا يعتمد على ما هو مخصص للاستهلاك من الدخل القومي أو ما يسمى بالميل

الإستهلاكي، فكلما زاد الميل الاستهلاكي قل ما هو مخصص للادخار و قلت معه المقدرة الاقتراضية و العكس

صحيح.

- **توزيع الجزء المدخر بين الاقتراض العام و الخاص:** يحدث تنافس بين الدولة و القطاع الخاص على الأموال

المعدة للإقراض (المدخرات) فإذا كانت فرص الاستثمار جيدة تتجه المدخرات إلى القطاع الخاص أما إذا كان

العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

تتعدد و تتنوع تقسيمات النفقات العامة، و لا يوجد تقسيم موحد تتبعه كل الدول؛ فكل دولة تتبع تقسيم معين، إلا أنه في الغالب يتم تقسيمها تقسيما علميا نظريا و تقسيما وضعيا.

و ترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها: (محزري، 2003، الصفحات

(76-75)

- تسهيل صياغة و إعداد البرامج؛

- تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية: حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج؛

- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة، و الاعتماد؛

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة و معرفة تطورها، إذ أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط و تطورات تلك التكلفة و أهميتها النسبية بالمقارنة بالانشطة الأخرى؛

- تمكين البرلمان و الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة.

1- التقسيم العلمي للنفقات العامة: هذا التقسيم هو تقسيم شامل الغرض منه هو معرفة آثار النفقات العامة و يندرج

تحت هذا التقسيم تقسيمات فرعية أخرى و هي:

1-1-1- تقسيم النفقات حسب الغرض: و يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات كالتالي: (الخطيب و شامية، 2005،

صفحة 113)

1-1-1- النفقات العامة الإقتصادية: و تشمل الاموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف إقتصادي

كالإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة و الاعانات و المنح الإقتصادية و النفقات التي تستهدف تزويد الإقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة و النقل.

1-1-2- النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الإجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض

الفئات الاجتماعية أو الأفراد أو الأسر ذات الدخل المحدود، و النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية و التعليمية

و الترفيه و الضمان الاجتماعي.

1-1-3- النفقات الادارية: و هي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور للعاملين في الإدارات الحكومية و مستلزمات الإدارات الحكومية.

1-1-4- النفقات العسكرية: و هي تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب و أجور و نفقات اعداد و دعم و تجهيز القوات المسلحة وبرامج التسليح.

1-1-5- النفقات المالية: و هي المبالغ المخصصة من أجل أداء أفساط و فوائد الدين العام و الاوراق و السندات المالية الأخرى.

1-2-2- تقسيم النفقات من حيث الإنتظام: وحسب هذا المعيار تنقسم إلى قسمين نفقات عادية و نفقات غير عادية:

1-2-1- النفقات العادية: و هي تلك النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة أي التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجات الدولة الدائمة (العلي، 2007، صفحة 55)، كمرتبات الموظفين و لا يعني تكرارها ثبات مقدارها كل عام فقد تتغير بالزيادة و النقصان من سنة إلى أخرى. (حسين، 2001، صفحة 16)

1-2-2- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة بل تدعوا الحاجة إليها و تحدث على فترات متباعدة تزيد عن السنة، و قد تتكرر في نفس السنة لأسباب إستثنائية كالنفقات المخصصة لمكافحة وباء طارئ و نفقات إصلاح آثار الكوارث الطبيعية و الحروب. (حشيش، 1992، صفحة 70)

1-3-3- تقسيم النفقات من حيث طبيعتها: و تقسم إلى قسمين كالآتي: (ناشد، 2006، صفحة 40)

1-3-1- النفقات الحقيقية: و هي النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات اللازمة لسير المرافق العامة، و تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة أي خلق إنتاج جديد.

1-3-2- النفقات التحويلية: هذه النفقات لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الإجتماعية الأخرى محدودة الدخل، و هذا النوع من النفقات يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طبقة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، كما أنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل بشكل مباشر و من أمثلتها الإعانات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة التي تمنحها الدولة للأفراد أو المشروعات، أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل.

1-4-4- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها (شموليتها): و تقسم إلى (الحاج، 1999، صفحة 125):

1-4-1- النفقات الوطنية: و هي النفقات التي ترد في الموازنة العامة للدولة و تخدم جميع المرافق العامة للدولة و جميع

مواطنيها بغض النظر عن مكان سكنهم و تتولى عملية الإنفاق وزارات و هيئات و مؤسسات الدولة.

1-4-2- النفقات المحلية : النفقات المحلية تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها حسب التقسيم

الاداري للدولة (محافظة ، بلدية ...) و يتولى عملية الانفاق المجالس و الهيئات المحلية و ترد في موازنتهم.

2- التقسيم العملي للنفقات العامة: التقسيم العملي هو الذي تطبقه الدول في موازنتها العامة، و هو يختلف من دولة

إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي والسياسي و المالي، ووفقا لذلك ينقسم إلى التقسيمات التالية:

1-2- التقسيم الإداري: يتم التقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، و هذه الجهات ممثلة في الإدارات

العمومية و الوزارات، فمن خلال هذا التقسيم تقسم النفقات العامة حسب السلطة أو الجهة التي تقوم بالإنفاق، و

بشكل أكثر تحديدا تقسم على أساس الوحدات الادارية و الوزارات المختلفة مثل وزارة التعليم و الصحة... الخ و يكون

التوزيع داخل كل وزارة حسب هيكلها التنظيمي، و يستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل

جزء خاص بوزارة معينة، و من ميزات هذا التقسيم هو إعطاء الفرصة لتحديد مستويات الإنفاق الفعلي لكل من

الوحدات الادارية المختلفة، و يمكن هذا التقسيم السلطة التشريعية من مناقشة كل وحدة إدارية على حدى، و ذلك

ضمن الاعتمادات المخصصة لها، و بالتالي تسهيل عملية الرقابة و سهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم النفقات العامة، أما

ما يعاب عليه هو صعوبة تحديد مقدار نفقة كل وظيفة حكومية و صعوبة التنبؤ بالعمليات الاقتصادية. (دردوري،

2014، صفحة 46)

2-2- التقسيم الوظيفي: وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، كل مجموعة ترتبط

بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، و حتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة فان الامر يستلزم أن يتم

تحديد الوظائف أو الخدمات التي سوف تقوم بها الدولة، و تقسم عادة الوظائف الحكومية إلى وظيفة الدفاع، وظيفة الأمن

الداخلي، وظيفة الزراعة، وظيفة الصحة، وظيفة الزراعة... الخ، و يتم تبويب النفقات على هذه الوظائف بغض النظر

عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من خلال أكثر من جهة إدارية

تابعة لعدد من الوزارات الحكومية، و يواجه هذا التقسيم مشكلة رئيسية تتمثل في وجود نفقات قد يصعب تبويبها أو

تصنيفها وظيفيا حيث أن تلك النفقات قد لا تمثل في حد ذاتها وظيفة محددة مثل نفقات رئاسة الجمهورية. (عثمان، 2008، الصفحات 479-480)

و قد تم تبويب و تصنيف النفقات الحكومية وظيفيا إلى خمس مجموعات إنفاقية باقتراح من خبراء الأمم المتحدة (عثمان، 2008، صفحة 480):

- الخدمات العامة الأساسية (أمن، عدالة، دفاع، نفقات إدارة الجهاز الحكومي....)
- الخدمات الجماعية (المرافق العام، الحريق، النظافة.....الخ)
- الخدمات المستحقة (خدمات التعليم و الصحة.....الخ)
- الخدمات الاقتصادية (الري، النقل، الطاقة....)
- النفقات غير القابلة للتخصيص (نفقات الدين العام، رئاسة الجمهورية)

3-2 - التقسيم الإقتصادي: و يتم بموجب هذا التصنيف تقسيم الاعتمادات المخصصة في الموازنة تبعا للطبيعة الاقتصادية للنفقة، أي أنه يتم تبويب النفقات بهدف تحليل آثار العمليات الحكومية على الاقتصاد، من أجل توفير المعلومات المفيدة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتكيفية النشاط الاقتصادي و مستواه. (لعمارة، 2004، صفحة 58) و هذا التقسيم يصنف النفقات إلى قسمين على النحو الآتي: (شهاب، 2004، الصفحات 203-204)

3-2-1- النفقات الجارية: و هي تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية و تهدف لتسيير المرافق العامة بانتظام و تشمل:

- نفقات على السلع و الخدمات و تتضمن مرتبات و أجور الموظفين و مشتريات السلع و الخدمات.
- سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها.
- الإعانات و المدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية .

3-2-2- النفقات الرأسمالية: و هي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الاموال العينية أي تلك التي تهدف لتنمية الثروة الوطنية.

ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

يعد الألماني " فاجنر " أول من قام بدراسة تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وتوصل إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، أي أنه كلما حققت الدولة معدلًا مرتفعًا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة و من ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة نصيب الفرد في الناتج القومي (عبدالحמיד، 2003، صفحة 55)، و تعود الزيادة في النفقات العامة إما لأسباب ظاهرية و إما لأسباب حقيقية:

1- أسباب الزيادة الظاهرية: الزيادة الظاهرية للإنفاق العام هي الزيادة في الأرقام فقط دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع و الخدمات، و تعود للأسباب التالية:

1-1- تدهور القيمة الحقيقية للنقود: يؤدي التضخم إلى ارتفاع مستوى الاسعار اي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، و هذا يعني أن تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع و الخدمات أكبر مما كانت تدفعه للحصول على نفس الكمية من قبل؛ أي قبل الارتفاع الحاصل في الأسعار و بذلك تتضح العلاقة الطردية بين الاسعار و النفقات العامة حيث أن إرتفاع الاسعار يتطلب المزيد من النفقات العامة للحصول على القدر نفسه من السلع و الخدمات، وهذا يعني أن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة. (خبابة، 2016، الصفحات 77-78)

فزيادة النفقات العامة هنا هي زيادة ظاهرية ناتجة عن تدهور قيمة النقد و لا تؤدي إلى زيادة حقيقية للمنفعة المقدمة للأفراد.

1-2- تغير الطرق المحاسبية: يؤدي إختلاف الطرق المحاسبية إلى زيادة النفقات العامة و من بين هذه الطرق ما ترتب عن الإنتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الاجمالية، ذلك أن طريقة الموازنة الصافية كانت تقوم على فكرة إجراء مقاصة بين الإيرادات و النفقات، و لا يظهر في الموازنة العامة للدولة إلا المبالغ الصافية، مما كان يؤدي إلى ظهور النفقات بأقل من حقيقتها، أما الآن فإن الموازنات العامة تحضر بطريقة الموازنة الاجمالية أو الناتج الاجمالي الذي تقيد بمقتضاه في الموازنة العامة كل النفقات و الإيرادات دون إجراء مقاصة بينهما، و قد أدى ذلك لتزايد حجم النفقات العامة بصورة ظاهرية. (يونس، 1994، صفحة 40)

1-3- زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، كقيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من اقليمها مما يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي (ناشد، 2006، صفحة 64)، بمعنى أن زيادة النفقات العامة لا تنسب إلى التوسع في تقديم السلع و الخدمات العامة أو تحسين مستواها و إنما للتوسع في السلع و الخدمات نفسها بسبب المساحة الجديدة التي أضيفت في الدولة و لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات مما يعني الحاجة المتنامية للإنفاق (ذبيبات، 2003، صفحة 104).

و لا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط، و إنما تتأثر و تزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، و في مراحل لاحقة زيادة نفقات التعليم لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال، كما ان زيادة الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات و كل هذا يبرر الزيادة في النفقات العامة (خبابة، 2016، صفحة 80).

1-4- الفساد الإداري و المالي: يأخذ الفساد الإداري و المالي أشكالا متعددة و من أبرزها: (الزرفي، 2018، صفحة 11)

- نهب المال العام: يتمثل ذلك في (الرشوة، الاختلاس، المحسوبية....)
- الإبتزاز و التزوير: أي الحصول على أموال من طرف معين مستغلا موقعه الوظيفي مقابل تنفيذ مصالح الشخص المتصف بالفساد.
- التباطؤ في إنجاز المعاملات.

و كل هذه الاسباب تؤدي إلى زيادة ظاهرية للنفقات العامة من غير أن يقابلها زيادة في الخدمات العامة.

2 - أسباب الزيادة الحقيقية: الزيادة الحقيقية للإنفاق العام هي الزيادة التي تؤدي إلى زيادة منفعة فعلية للأفراد من الخدمات المقدمة من طرف الدولة، و مرد هذه الزيادة إلى أسباب اقتصادية و سياسية و اجتماعية و مالية:

2-1- الأسباب الاقتصادية: و تعود هذه الأسباب إلى عنصرين:

2-1-1- زيادة الدخل الوطني: إن التوسع في مشروعات الدولة بكافة أشكالها يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الامر الذي يؤدي إلى زيادة موارد الدولة و إنتاجها و بالتالي توسع دخول الأفراد و تحسن مستويات خدماتهم، وبالمقابل أدى ذلك إلى إتساع الضرائب و الرسوم المقتطعة ؛ و بالتالي زيادة الإيرادات العامة، مما دفع الدولة إلى ضرورة إشباع الحاجات العامة للمواطنين و التوسع في النفقات العامة. (القيسي، 2015، صفحة 56)

2-1-2- توسع دور الدولة الاقتصادي: أدى التوسع في وظائف الدولة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة لتمكين من أداء هذه الوظائف، و من بين هذه الوظائف نجد: (العبيدي، 2011، الصفحات 82-83)

- زيادة عدد المشاريع التي تقوم بها الدولة لتحقيق إيراد اقتصادي و مالي أو لتأمين إنتاج سلع وطنية ذات أهمية استراتيجية أو لتقديم سلع و خدمات بأسعار مناسبة للمستهلكين.
- من مسؤولية الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية، الامر الذي يؤدي إلى تزايد نفقاتها، كزيادة الإنفاق العام لإنشاء الطرق و البنى التحتية.
- من مهام الدولة الحفاظ على الاستقرار و التوازن الاقتصادي و علاج حالات البطالة و الكساد و التضخم ففي حالة الكساد تتدخل الدولة بزيادة الانفاق الحكومي.
- من وظائف الدولة الاهتمام بتحسين مركزها الاقتصادي في العالم الخارجي أي تحسين ميزان مدفوعاتها و يتم ذلك من خلال تشجيع المنتجات الوطنية لسد الحاجة المحلية هذا الأمر يتطلب زيادة ما تقدمه الدولة من دعم و إعانات للمشاريع الانتاجية مما يؤدي إلى زيادة الانفاق العام.

2-2- الأسباب المالية: تتمثل هذه الاسباب في: (محززي، 2003، صفحة 111)

2-2-1- سهولة الإقتراض في العصر الحديث؛ مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد.

2-2-2- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

2-3- الأسباب الإدارية: إن كثرة الاعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة كما تتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوزام و اثاث و كلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها كما أن التطوير و التحديث و التدريب في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة في الانفاق العام (الحاج، 1999، صفحة 134)، إضافة إلى إعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري و رفع عدد الولايات مما ينجر عنه زيادة الهياكل الإدارية و الموظفين (قدي، 2003، صفحة 190).

2-4- الأسباب الاجتماعية: أدى تزايد تدخل الدولة في المجال الاجتماعي و تحسين مستوى الفرد اجتماعيا و تعليميا و صحيا و ثقافيا إلى زيادة حجم النفقات العامة، إضافة إلى تطور حاجات السكان من خلال تركزهم في المدن و نمو الوعي الاجتماعي، و نمو متطلباتهم كتأمين الافراد ضد البطالة و الشيخوخة و المرض و تقديم الاعانات و الخدمات الاجتماعية لتحسين الرفاهية بكافة أشكالها. (القيسي، 2015، الصفحات 56-57)

2-5- الأسباب العسكرية: تؤدي النفقات العسكرية إلى تزايد كبير للنفقات العامة و يرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لانفاق مبالغ طائلة لتزويدها بأحدث الأساليب، إضافة إلى ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل حتى بعد إنتهائها، كدفع التعويضات و الإعانات و معاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدامى و أسر الشهداء، و كذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب و دفع أقساط فوائد الديون التي تم إقتراضها أثناء الحرب. (محزوي، 2003، صفحة 113)

2-6- الأسباب السياسية: تؤثر الاسباب السياسية على حجم النفقات العامة و تؤدي إلى زيادتها و يمكن إجمالها في ما يلي:

2-6-1- إنتشار المبادئ و النظم الديمقراطية: حيث نتج عنها سيطرة الأغلبية على الحكم و قد شجع ذلك على سن القوانين لحماية الطبقات الفقيرة و ما تبع ذلك من زيادة في الانفاق العام، كما أن الحكومات المنتخبة تحاول دائما إرضاء الرأي العام حتى تستطيع أن تجدد فترات حكمها و بالتالي تقوم بالتوسع في الانفاق العام. (يونس، 1994، صفحة 45)

2-6-2- نمو العلاقات الدولية: أدى حجم التمثيل الدبلوماسي بسبب تزايد عدد الدول إلى إزدياد النفقات العامة ، بالإضافة إلى تزايد نفقات الدول في المنظمات الدولية و الاقليمية كمنظمة الامم المتحدة و الهيئات التابعة لها، و كذلك

بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول القيام بها كتقديم المساعدات و المنح للدول الاجنبية و لرعاياها لتحقيق أهداف اقتصادية و سياسية. (محززي، 2003، الصفحات 112-113)

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة أحد الادوات المالية المهمة التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، فحتى تتمكن من أداء دورها الإقتصادي و الإجتماعي لا بد لها أن من الحصول على الموارد المالية من مختلف المصادر.

أولاً: مفهوم الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنها:

«أنها مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر و الجهات لتمويل النفقات العامة». (عمارة،

2015، صفحة 32)

» مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن

الإقتصادي». (محززي، 2003، صفحة 139)

و عليه يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة وتمكنها من تغطية

نفقاتها العامة مما يسمح لها من إستمرارها في ممارسة أعمالها.

و قد تم تقسيم الإيرادات العامة تبعاً لإعتبارات إدارية و وظيفية و تاريخية و أحيانا اقتصادية و مالية و ذلك على

النحو التالي: (عمارة، 2015، الصفحات 33-34)

1- الإيرادات الاصلية و الإيرادات المشتقة: الإيرادات الاصلية هي التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا

قانونيا له حق التملك و دون أن تقتطعها من دخول الأفراد و من أهمها إيرادات أملاك الدولة، و الإيرادات المشتقة هي

التي تحصل عليها عن طريق إقتطاعها من دخول الافراد و من أمثلتها الضرائب و الرسوم و القروض و الغرامات و

الإتاوات.

2- الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية: الإيرادات العادية هي تلك الإيرادات التي تتكرر دوريا في الموازنة العامة

و تتضمن إيرادات أملاك الدولة و الضرائب و الرسوم، أما الإيرادات غير العادية فهي لا تتكرر دوريا في الموازنة العامة و

غير منتظمة و منها القروض العامة و الإصدار النقدي.

3- إيرادات الاقتصاد العام و الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص: تتمثل إيرادات الإقتصاد العام في

الإيرادات التي تحصل عليها بما لها من سلطة سيادية و يطلق عليها الإيرادات السيادية كالضرائب و الرسوم و الغرامات أما الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص فهي التي تحصل عليها الدولة نتيجة ممارستها لنشاط مماثل للنشاط الخاص.

4- الإيرادات الاجبارية و الإيرادات الاختيارية: الإيرادات الاجبارية هي التي تحصل عليها الدولة بإستخدام سلطتها

السيادية و منها الضرائب و الرسوم أما الإيرادات الاختيارية فهي إيرادات اختيارية تشمل القروض و أملاك الدولة و المنح و الإعانات.

ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة

سوف نتطرق إلى تقسيم الإيرادات إلى إيرادات عادية و إيرادات غير عادية:

1- الإيرادات العادية: و تقسم إلى قسمين الإيرادات الاقتصادية و الإيرادات السيادية:**1-1- الإيرادات الاقتصادية:** و تشمل إيرادات أملاك الدولة (الدومين) بنوعها الدومين العام و الخاص، ويقصد

بالدومين الأموال المنقولة و العقارية المملوكة للدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام الأخرى و المخصصة للنفع العام: (الزبيدي، 2015، صفحة 54)

1-1-1- الدومين العام: و هي الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة و تكون معدة للاستعمال العام، و

تحقق نفعاً عاماً و من ثم تخضع لأحكام القانون العام فلا يجوز بيعها أو التصرف فيها أو امتلاكها من طرف الأفراد و لو عن طريق التقادم، كالطرق العامة و المطارات و الموانئ و الحدائق العامة، حيث يتم إستخدام هذه الممتلكات من قبل الجمهور بالمجان و في بعض الأحيان تفرض الدولة رسوماً ضئيلة مقابل الانتفاع بها، كفرض رسوم على دخول الحدائق العامة و دخول الموانئ و المطارات و ذلك بغرض تنظيم استعمال هذه الممتلكات أو على الأقل تغطية بعض النفقات العامة و صيانتها، و هذه الرسوم لا تجعل من الدومين العام مصدراً للإيرادات العامة فالغرض منها هو تقديم خدمات عامة و ليس الحصول على أموال عامة للخزانة العامة. (عمارة، 2015، صفحة 43)

1-1-2- الدومين الخاص: و هي الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص واستخدام

هذه الأموال يكون بمقابل و يحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، كالأراضي التي تملكها الدولة و غيرها من العقارات و المشروعات التجارية التي تملكها الدولة و الهدف من هذا النوع هو الحصول على الإيرادات للخزانة العامة،

على الرغم من خضوع هذا الدومين لأحكام القانون الخاص، إلا هناك نصوصا خاصة متعلقة به لحمايته مثل عدم جواز تملكه بالتقادم أو كسب أي حقوق عينية عليه بمضي المدة. (عمارة، 2015، صفحة 44)

و ينقسم الدومين الخاص إلى:

– **الدومين العقاري:** بدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الاقطاعي و توسع الدولة في بيع هذا النوع من الاراضي و تركها للأفراد لاستغلالها، كما قلت أهميته نتيجة توسع الانواع الاخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه، و

يتكون بشكل عام من الاراضي الزراعية و المناجم و الغابات و المباني. (القيسي، 2015، صفحة 61)

– **الدومين الصناعي و التجاري:** يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات،

حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الافراد العاديين و المشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح، و قد تقوم الدولة

بإدارة الدومين التجاري و الصناعي اما بشكل مباشر من قبلها، أو عن طريق أحد مرافقها، أو أن تمنح امتياز أو ترخيص

لإحدى الشركات الخاصة بأن تقوم ببيع البضائع أو الخدمات لأجل معين (بعلي و يسري، 2003، صفحة 57)، و

قيام الدولة بهذه النشاطات و المشاريع تدر عليها إيرادات عامة تتمثل في صورتين: (محزوي، 2003، الصفحات 155-

156)

➤ **التمن العام:** يقصد به التمن الذي تحصل عليه الدولة لقيامها بنشاط تجاري أو صناعي أي ثمن السلع و

الخدمات التي تنتجها الدولة و تبيعها المؤسسات العامة الصناعية و التجارية تميزا لها عن التمن الخاص الذي

تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع و الخدمات.

➤ **الإحتكار المالي:** تقوم الدولة في بعض الاحيان باحتكار بعض المشاريع التجارية و الصناعية على الأفراد و

المشاريع الخاصة، و هذا الإحتكار ينتج عنه انفرادها بتحديد ثمن السلع و المنتجات المحتكرة و هذا لتحقيق

أهداف معينة و هي:

– تقديم السلع الضرورية للاستهلاك بأسعار في مقدرة مختلف شرائح المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود، و ذلك

خوفا من رفع أسعارها من طرف المشروعات الخاصة، و الدولة لا تسعى لتحقيق الربح إذ أنها في بعض الاحيان

تتحمل الخسارة (الدعم) في سبيل تحقيق أغراض إجتماعية معينة؛

- أن يكون الهدف من الاحتكار للنشاط الصناعي أو التجاري هو الرغبة في تحقيق إيراد مالي، و يتم ذلك بالنسبة للسلع الواسعة الانتشار و يكون الطلب عليها غير مرن بحيث تستطيع الدولة أن تحدد السعر الذي تختاره دون أن يؤدي إلى نقص في طلبها الكلي بنسبة أكبر كالتبغ مثلاً؛

- **الدومين المالي:** يقصد به المحفظة المالية للدولة و الإيرادات المالية التي تدرها هذه المحفظة من أسهم و سندات مملوكة للدولة و التي تحصل منها إيراد مالي يتمثل في الأرباح و الفوائد و تمثل إيرادا للخزينة العامة، و يعتبر هذا النوع من أحدث أنواع الدومين الخاص، وقد إزدادت أهميته في العصر الحالي و اتسع ليشمل الأسهم التي تمثل مساهمة الدولة في المشروعات الاقتصادية العامة، أو عن طريق قيام الدولة بإستثمار أموالها عن طريق شراء سندات ذات فائدة مرتفعة، و هذا ما يؤدي إلى إشراف الدولة على القطاع الخاص من أجل تحقيق المصلحة العامة، كما تسعى الدولة من خلاله تحقيق أغراض سياسية واقتصادية معينة، لأن شرائها للأسهم و السندات يشجع الأفراد على شراء الأسهم و السندات الخاصة بالمشروعات التي تشارك فيها الدولة، فيؤدي ذلك إلى نجاح حركة التنمية الاقتصادية بالدولة. (عمارة، 2015، صفحة 51)

2-1- الإيرادات السيادية: و هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإلزام و تتضمن الضرائب و الرسوم و الغرامات و الإتاوات:

2-1-1- الضرائب: تعرف الضرائب على أنها

« فريضة مالية تقتطعها الدولة أو ما ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد جبرا، و بصفة نهائية، دون أن يقابلها نفع معين، و فرضها طبقا للمقدرة التكلفة للشخص، و تستخدمها لتغطية النفقات العامة، و الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة ». (عناية، 2003، صفحة 127)

« مبلغ من النقود يجبيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الافراد بصورة نهائية و دون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة ». (عطوي، 2003، صفحة 49)

« إقتطاع جبري تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين بدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة و بما يحقق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ». (خربوش و اليحيى، 2013، صفحة 46)

و عليه يمكن تعريف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي يدفعه المكلفين بالضريبة حسب مقدرتهم للدولة بصورة إلزامية و نهائية دون الاستفادة بمنفعة تعود عليهم، و تستخدم الدولة حصيلتها في تغطية النفقات العامة مما يؤدي إلى تحقيق منفعة العامة.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أهم خصائص الضريبة:

- الضريبة تدفع بصورة نقدية؛

- الضريبة تدفع جبرا: بمعنى أن الدولة تستخدم سلطتها في فرضها؛

- الضريبة تدفع بصورة نهائية: أي أن الفرد عند دفع الضريبة لا يمكن أن يسترد قيمتها من طرف الدولة؛

- الضريبة تدفع بدون مقابل و هذا يعني أن المكلف بالضريبة لا يستفيد بمنفعة خاصة تعود عليه من دفعه للضريبة؛

- تستخدم الدولة حصيلة الضرائب لصرفها على النفقات العامة.

1-1-2-1- قواعد الضريبة: تخضع الضريبة لقواعد تتحكم في طريقة حسابها و تحصيلها تتمثل في: (يونس،

1994، الصفحات 115-118)

- **العدالة:** و تعني ان يساهم كافة الافراد في النفقات العامة حسب مقدرتهم و إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة، كما تتطلب العدالة اختلاف أسعار الضرائب تبعا لنوع الدخل المفروضة عليه و هل هو ناتج من العمل أو عن رأس المال أو عنهما معا، و يقوم هذا المبدأ على عنصرين هما العمومية أي أن يخضع جميع الأشخاص و الأموال للضريبة و ضرورة مراعات المقدرة المالية للمكلف عند فرض الضريبة.

- **اليقين:** أي أن تكون الضريبة مفروضة طبقا لقواعد محددة وواضحة بالنسبة للمكلف و الإدارة الضريبية، إذ يجب ان يكون سعر الضريبة ووعاؤها و ميعاد سدادها و كيفية تحصيلها و كافة الاجراءات المتعلقة بها معروفة و حتى يتحقق اليقين يجب أن تتميز الضريبة بالاستقرار و الثبات و لا تخضع للتعديل المستمر.

- **الملائمة:** و يقصد بها تحصيل الضريبة قبي الوقت الأكثر مناسبة لدفعها من قبل الممول و ذلك حسب مصدر الدخل و ظروفه و ذلك يقتضي أن تختار الادارة الضريبة موعدا مناسباً للوفاء بالضريبة و أن تكون إجراءات الجباية مناسبة لظروف الممول بحيث لا يكون وقع الضريبة عليه ثقيلاً بشكل يجعله عاجزاً عن الدفع أو يدفعه ذلك إلى التهرب الضريبي.

- **الإقتصاد:** المقصود هنا هو تكلفة الضريبة أي ما تتحمله الدولة وتصرفه على تقديرها و جبايتها و ما يبقى منها من حصيله صافية، و بمعنى آخر ينبغي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها.

1-2-1-2- أهداف الضريبة: تستخدم الدولة الضريبة لتحقيق عدة أهداف: (خبابة، 2016، الصفحات 125-

(126)

- **الهدف المالي:** يعتبر الهدف المالي هو الهدف الوحيد للضريبة وفقا للفكر المالي التقليدي، حيث أن ما تحققه الضريبة من أهداف إجتماعية وإقتصادية لم تكن مقصودة بحد ذاتها، فالضرائب تؤدي إلى توفير الموارد المالية للدولة لضمان الوفاء بالالتزامات إتجاه الأفراد أي تمويل الخدمات العامة و الإستثمارات الحكومية.

- **الهدف الاقتصادي:** أصبحت الضريبة في الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية و يمكن ذكر أهم الاهداف الاقتصادية فيما يلي:

- التقليل من حدة الضغوط التضخمية و المحافظة على قيمة النقد الوطني نتيجة لإزدياد العرض النقدي على العرض السلعي؛

- توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع و القطاعات الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها و يكون ذلك بالإعفاء الكلي للضرائب أو بفرض ضرائب مخفضة؛

- حماية الصناعات و المنتجات الوطنية و تغطية العجز في ميزان المدفوعات؛

- الحد من إستهلاك بعض المواد الكمالية المستوردة من الخارج من فرض نمط استهلاك معين؛

- تشجيع بعض أنواع المشروعات بإعفاء من الضرائب كلياً أو جزئياً؛

- تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك بتعبئة الموارد المالية باستخدام الضرائب كتشجيع الإدخار بإعفاء المداخل الناتجة عن الأموال المودعة لدى البنوك.

- **الهدف الإجتماعي:** تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف إجتماعية أهمها

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخل و الثروات حيث تسعى الدولة إلى فرض ضرائب مرتفعة لأصحاب الثروات المرتفعة و ذلك بهدف إعادة توزيعها على ذوي الدخل المنخفضة.

- الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كمحاربة إستهلاك بعض السلع الضارة كالكحول و التبغ و ذلك بفرض ضرائب مرتفعة على هذا النوع من السلع.

- المساهمة في حل مشكلة السكن و ذلك بإعتماد الدولة على الإستثمار أي إعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب كتشجيع لهم في هذا المجال.

- **الهدف السياسي:** أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تستخدم لأهداف سياسية كما في حالة الحروب التجارية بين الدول المتقدمة، و من أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي كإنعاش المناطق الصحراوية المعزولة و ذلك بمنح إمتيازات الإستثمار و العمل بهذه المناطق، و بالتالي جلب رؤوس الأموال و اليد العاملة لتشجيع النشاطات الاقتصادية في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

1-2-1-3- تقسيم الضرائب: هناك عدة تصنيفات للضريبة و هذا راجع لتنوعها و عليه سوف نتطرق إلى أهم

التقسيمات كالآتي:

- **تقسيم الضرائب على أساس الوعاء الضريبي:**

يقصد بالوعاء الضريبي المادة الخاضعة للضريبة، و يقسم هذا التصنيف الضرائب إلى نوعين الضرائب على

الأشخاص و الضرائب على الأموال: (الزيدي، 2015، الصفحات 104-105)

- **الضرائب على الأشخاص:** و هي التي تتخذ الشخص وعاء لها، و ذلك بمجرد وجود الفرد ذاته في إقليم الدولة، وقد عرفت منذ القدم، فقد كانت تفرض على غير المسلمين و هي ما كانت يعرف بالجزية في البلاد الخاضعة للحكم الإسلامي و بسبب التطور الإقتصادي و المالي و الإجتماعي لم تعد موجودة في الوقت الحالي.

- **الضرائب على الأموال:** و هي التي تتخذ من الثروة وعاء لها، و تتكون الثروة من كل من الدخل و رأس المال و الدخل هو كل ما يحصل عليه الفرد بصفة دورية و مستمرة من مصدر معين يتمثل في ملكيته لوسائل الإنتاج أو في عمله أو فيهما معا، أما رأس المال فهو مجموع ما يملكه الشخص من أراضي أو عقار أو مبنى أو سلع إنتاجية و سلع إستهلاكية أو أوراق مالية (أسهم و سندات) أو مبلغ من النقود.

- **تقسيم الضرائب على أساس نقل العبئ الضريبي:** و تقسم إلى

- **الضرائب المباشرة:** و هي الضريبة التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها إلى الخزينة العامة، و هي التي تفرض على عناصر تتمتع بالدوام و الاستقرار و من أمثلتها الضرائب على الدخل و ضرائب الأرباح التجارية و الصناعية (خباية، 2016، صفحة 133).

- **الضرائب غير المباشرة:** و هي الضريبة التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر أي يقتصر دور دافعها على دور محصل الضريبة، أو هي الضرائب التي يستطيع من يقوم بتوريدها للخزينة نقل عبئها إلى غيره و يعتبر هذا الأخير بمثابة وسيط، فهي ضرائب تعتمد أساسا على وقائع ليست لها صفة الثبات كالإستيراد و التصدير، الرسوم الجمركية، ضريبة الإستهلاك و الإنتاج (خباية، 2016، صفحة 136).

- تقسيم الضرائب على أساس السعر:

يقصد بسعر الضريبة العلاقة أو النسبة بين مبلغ الضريبة و المادة الخاضعة لها، و قد عرف النظام الضريبي صورا عديدة لسعر الضريبة نذكر منها: (عمارة، 2015، الصفحات 142-143)

- **الضريبة النسبية:** هي التي تفرض على المادة الخاضعة للضريبة و لا تتغير بتغير قيمتها كالضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية و الضريبة على إيرادات القيم المنقولة.

- **الضريبة التصاعدية:** فتفرض بأسعار مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يرتفع سعر الضريبة بإرتفاع قيمة المادة الخاضعة للضريبة لها و العكس صحيح، و الضريبة التصاعدية تتميز بالعدالة و مراعاة ظروف المكلف، كما أنها تعتبر وسيلة فعالة لتقليل التفاوت بين دخول الأفراد ورفع مستوى الطبقات الفقيرة، مما يحقق المساواة في الأعباء بالنسبة لكل طبقات المجتمع و تنقسم إلى:

➤ الضريبة التصاعدية التي تتحقق عن طريق التصاعد الإجمالي (الطبقات) فيقسم المكلفين إلى طبقات وفقا لمستوى دخولهم و يطبق على كل طبقة سعر ضريبة واحد يتزايد من طبقة لأخرى.

➤ التصاعد بالشرائح حيث يقسم دخل المكلف إلى عدة شرائح أو أجزاء؛ بحيث يفرض على كل شريحة ضريبة بسعر معين و يرتفع السعر بارتفاع الشرائح إلى أعلى.

➤ التصاعد بتقرير الإعفاءات أو الخصم من وعاء الضريبة و يقصد به أن يقوم المشرع الضريبي بفرض الضريبة بسعر محدد سواء بنسبة مئوية أو سعر ثابت من مقدار المادة الخاضعة للضريبة، ثم يقرر الإعفاء لأسباب معينة منها

الحد الأدنى اللازم لمعيشة المكلف بالنسبة لجميع الطبقات، و فرض سعر نسبي على باقي الدخل، مما يحقق تصاعداً و لكن بصورة ضمنية و غير مباشرة، فكلما زاد مقدار الدخل كلما قل حجم الاعفاء بالنسبة لإجمالي الدخل و بالتالي يزيد سعر الضريبة.

و يعتبر أسلوب التصاعد بالشرائح أكثر الاساليب تطبيقاً من الناحية العملية.

1-2-2-1- الرسوم: يعرف الرسم على أنه

« مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من الأفراد الذين يستفيدون فائدة خاصة من الخدمات ذات النفع العام التي

تؤديها أجهزة الدولة المختلفة ». (عصفور، 2008، صفحة 352)

« فريضة مالية تجبى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود

عليه منها». (زغدود، 2005، صفحة 225)

« مبلغ من المال يدفعه جبراً إلى الدولة أو إلى أحد الهيئات العامة الأخرى مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد

بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل». (ناشد، 2006، صفحة 102)

و عليه يمكن تعريف الرسم على أنه اقتطاع نقدي يدفعه الفرد للدولة جبراً مقابل الاستفادة بمنفعة خاصة تعود

عليه، من الخدمات ذات النفع العام.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج خصائص الرسم: (العلي، 2007، الصفحات 85-86)

- **الصفة النقدية للرسم:** يشترط أن يدفع الرسم نقداً، إذ أن هذا الشرط جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة، إلا

أنه يجوز أن يدفع عينياً في ظروف طارئة، أما في الحالات العادية فلا يسمح بذلك؛

- **الصفة الجبرية للرسم:** يتضمن الرسم عنصر الإلزام، إذ يلتزم الأفراد بدفعه عند طلب الخدمة و يأتي عنصر الإلزام

من منطلق إستقرار الدولة و الهيئات العامة الأخرى في وضع نظامه القانوني من حيث تحديد مقداره و طرق تحصيله؛

- **الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة:** يعد عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم إذ يتحقق بمناسبة

طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة، و يشترط أن تكون تلك الخدمة من الخدمات العامة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة

العامة.

1-2-2-1- أقسام الرسم: تقسم الرسوم إلى الأقسام التالية: (القيسي، 2015، الصفحات 66-67)

- الرسوم القضائية و التوثيقية: هي الرسوم التي يدفعها الأفراد عند طلب خدمة من مرفق قضائي أو من كاتب عدل مثل رسوم رفع دعاوى قضائية أو رسوم الطعن في الأحكام القضائية، أو رسوم التوثيق العقد لدى كاتب العدل.

- الرسوم الإمتيازية: و هي التي يتحملها الأفراد عند الانتفاع بشكل خاص بخدمات يمتازون بها عن غيرهم كرسوم منح رخصة حمل السلاح أو رخصة قيادة سيارة أو رسوم الحصول على جواز سفر.

- الرسوم الإدارية: و هي الرسوم المفروضة مقابل تقديم الخدمات الإدارية التي تقدمها بعض الهيئات و المرافق العامة كرسوم الصحة و رسوم البريد.

1-2-3- الغرامات: و هي العقوبات المالية التي تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية و تهدف إلى ردع الأفراد من إرتكاب المخالفات أكثر مما تهدف إلى تحقيق إيراد مالي، و أهمية هذه الإيرادات قليلة بشكل عام، حيث تتأثر حصيلتها بمستوى الوعي الاجتماعي للأفراد فكلما زاد الوعي الاجتماعي كلما قلت المخالفات وقلت معها الغرامات و العكس صحيح. (العبيدي، 2011، صفحة 182)

1-2-4- الإتاوات: تلجأ الدولة إلى الأخذ بنظام الإتاوات نتيجة لتقدمها عمل عام يقصد من ورائه مصلحة عامة فيعود العمل على فئة معينة من المواطنين بمنفعة خاصة تمثل في إرتفاع القيمة الرأسمالية لمقارنهم نتيجة لشق الطرق الجديدة أو توصيل المياه و الكهرباء إلى الأحياء الجديدة، أي أن الإتاوة هي مبلغ نقدي تحدده الدولة و يدفعه بعض فئات المجتمع نظير عمل عام يعود على أصحاب العقارات بمنفعة خاصة تمثلت بإرتفاع عقاراتهم و ممتلكاتهم. (خربوش و اليحيى، 2013، صفحة 52)

2- الإيرادات غير العادية: و تقسم إلى نوعين و هما القروض العامة و الإصدار النقدي

1-2-1- القروض العامة:

تعتبر القروض العامة موارد غير عادية للدول التي تزيد نفقاتها العامة عن إيراداتها العامة فالأصل أن تتم تغطية النفقات العامة للدولة من إيراداتها السيادية كالضرائب و الرسوم و لكن في كثير من الأحيان لا تكفي الإيرادات السيادية لتغطية أعبائها العامة و تمويل برامجها التنموية فتلجأ هذه الدول إلى الإقتراض (خربوش و اليحيى، 2013، صفحة 55).

و وفقا لذلك تعرف القروض العامة على أنها «المبالغ النقدية التي تقرضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية و المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضه و فوائدها طبقا لشروط القرض». (عبدالحاميد، 2003، صفحة 73)

و يعرف «هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير، أفراد، مصارف، دول و تتعهد برده مع الفوائد طبقا لإذن من السلطة التشريعية و الذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته و مدته و كيفية تسديده». (العبيدي، 2011، صفحة 164)

و عليه نعرف القرض العام على أنه إتفاق بين الدولة و أحد الأطراف المحلية و الأجنبية بمنحها مبلغ من المال مع التعهد بالوفاء به في المواعيد المحددة مع الفوائد المتفق عليها.

2-1-1- أسباب اللجوء للإقتراض العام: تلجأ الدولة للقروض العامة لعدة أسباب من بينها (الطاهر، 1992، الصفحات 372-373):

- من الناحية المالية تلجأ الحكومات إلى سياسة الإقتراض العام في حالة عجز الإيرادات العامة من مصادر أخرى عن تغطية النفقات العامة المتزايدة، و التي تعود أسبابه إلى عدم التوافق الزمني بين تدفق الإيرادات و النفقات العامة، و زيادة حجم النفقات العامة بسبب ظروف مفاجئة كالحروب و الكوارث الطبيعية، إضافة إلى ذلك فإن الحكومات قد تلجأ إلى القروض كمصدر للإيرادات العامة حتى لا تضطر إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الحالية.

- من الناحية الاقتصادية يعتبر الدين العام في المفهوم الحديث أداة مالية مهمة تستخدم من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، كما يعتبر من الأدوات المالية الفعالة في عملية تعبئة المدخرات الوطنية و التنمية الاقتصادية.

- يمكن أن يكون للدين العام مبررات سياسية وإجتماعية لدى بعض الأنظمة، حيث أن اللجوء للقرض العام سوف يخفف من العبء الضريبي للمكلفين في الجيل الحالي، و يكون هناك إمكانية من خلال الدين العام لإشراك الأجيال القادمة في تكاليف الإنفاق العام و التي سوف ينتفعون بها، و يعتبر هذا نوع من العدالة في توزيع العبء بين الأجيال المتعاقبة، بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح الإقتراض العام يعبر عن ثقة الأفراد بحكومتهم و دعمهم لبرامجها.

2-1-2 - أنواع القرض العام:

2-1-2-1- من حيث المصدر: تقسم إلى نوعين : (عبدالحמיד، 2003، صفحة 74)

- قروض داخلية: تأتي من النظام المصرفي أو أجهزة تجميع الاموال مثل هيئة التأمينات، و يمكن الافتراض من الجمهور مباشرة، و القروض من المدخرات مثل شهادات الإستثمار و السندات وأذون الخزانة و القروض الداخلية التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتب فيها المواطنون أو المقيمون على إقليم الدولة.

- قروض خارجية: فتمثل مديونية الدولة تجاه أشخاص لا يقيمون في إقليم الدولة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، ممثلين في شركات أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية أو هيئات دولية.

2-2-1-2- من حيث حرية الاككتاب: و تقسم إلى نوعين

- القروض الإختيارية: يكون القرض اختياريا إذا كان للأفراد حرية الاككتاب في القرض من عدمه وفقا لظروفهم المالية و الاقتصادية، بالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض، وتلك التي يحصلون عليها من فرص الإستثمار الأخرى، فالدولة في هذا الصدد لا تستخدم سلطتها السيادية في عقد القرض (ناشد، 2006، صفحة 241).

- القروض الإجبارية: الأصل أن العلاقة بين المقرض و المؤسسة العامة علاقة تعاقدية أي أن القروض هي بحسب الأصل اختيارية، حيث لا تستطيع المؤسسة أو الهيئة العامة إكراه الغير على التعاقد معها و الإكتاب معها، و مع ذلك قد تضطر المؤسسة العامة إلى اللجوء للقروض الإجبارية و ذلك عندما تظهر خشيتها في عدم إقدام أصحاب رؤوس الأموال على الإكتاب في القروض لذلك تعمد إلى إستعمال الإكراه للحصول على مبلغ القرض اللازم و تلجأ الدولة الى القروض الإجبارية بسبب الرغبة في امتصاص القوة الشرائية في أوقات التضخم على أن تعيد الدولة المبالغ المقترضة بعد إنتهاء الظروف و قد تلجأ الدولة عند حلول أجل سداد قرضها الاختياري إلى مد ذلك الأجل و يعني ذلك نشوء قرض إجباري جديد، إذ أن الدولة تعيد بإرادتها المتفردة المبالغ التي حل أجلها (الزبيدي، 2015، صفحة 71)، و القرض الإجباري غالبا ما يكون داخليا لأن سلطة الدولة في جبر الأفراد على الاكتاب في قروضها لا تمتد إلى خارج حدودها الإقليمية (حشيش، 1992، صفحة 226).

2-2-1-3- من حيث المدة: و تقسم إلى

- القروض المستديمة أو المؤبدة: هي القروض التي تعقدها الدولة دون أن تحدد ميعاد لسداد قيمتها فهذه القروض مؤبدة و لكنها حرة في سدادها في أي وقت تشاء، و تمتاز هذه القروض بأنها تترك للدولة اختيار الوقت الملائم للسداد، إلا أنه

يخشى أن لا تسعى الدولة للوفاء بقيمة هذه القروض فتتراكم الديون و تؤثر في كيانها المالي (الحاج، 1999، صفحة 108).

- **القروض المؤقتة:** و يقصد بها القروض التي تتعهد فيها الدولة بالوفاء لسداد قيمتها عند تاريخ معين، و تنقسم إلى (عمارة، 2015، الصفحات 61-62):

- **قروض قصيرة الأجل:** فهي القروض التي تعقدها الدولة لمدة لا تتجاوز سنتين، و هي تلجأ إليها لمواجهة العجز المالي الذي تواجهه نتيجة لعدم توازن الإيرادات العامة مع النفقات بشكل مؤقت، و من أهم صور هذا النوع من القروض أذونات الخزنة و التي تصدرها الدولة لمدة قصيرة قد لا تتجاوز عدة أشهر و ذلك لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية خاصة التأخير في حصيللة الضرائب المباشرة.

- **القروض متوسطة و طويلة الأجل:** تلجأ إليها الدولة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و الإستثمارية أو لتمويل نفقات الدفاع و الحروب، أو لعلاج العجز الدائم في الموازنة العامة، و تعقد الحكومة هذه القروض لمدة تزيد عن سنة فالقروض المتوسطة تتراوح مدتها بين أكثر من سنة إلى خمس سنوات إما القروض طويلة الأجل فهي التي تزيد عن خمس سنوات.

2-2 - الإصدار النقدي:

الإصدار النقدي هو خلق كمية من النقد الورقي تستخدمه الدولة في تمويل النفقات العامة (العبيدي، 2011، صفحة 176)، و لا تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب إلا عند نفاذ مصادر الإيرادات الأخرى.

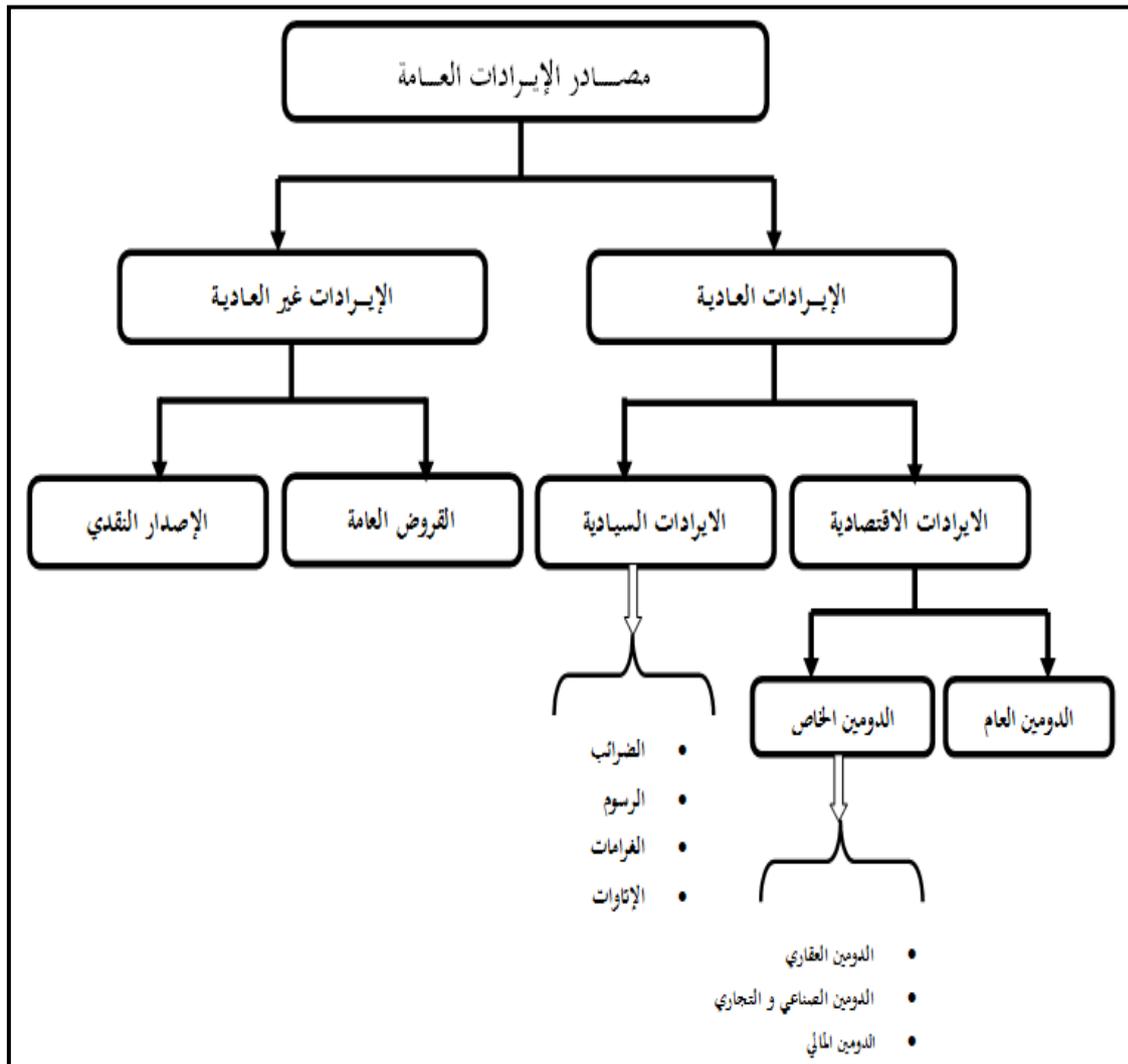
و بالنظر لما لهذه الطريقة من أضرار تضخمية فعادة تتجنب الحكومات القيام بعمليات الإصدار النقدي إلا بما يتماشى مع ضرورات الأوضاع الاقتصادية (خربوش و اليحيى، 2013، صفحة 54).

كما يجب على الدولة أن تكون حذرة عند لجوئها إلى هذا المصدر فلا تغالي في عملية الإصدار لأن زيادة كمية النقود المتداولة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، و إلى حدوث التضخم، إذ أن التوسع في إصدار النقود يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع و يزداد الطلب الكلي على السلع و هذا مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود و يطلق على هذا الأسلوب (التمويل بالتضخم) (عصفور، 2008، صفحة 356).

و بشكل عام عند اللجوء إلى الإصدار النقدي لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها (دردوري، 2014، صفحة 96):

- أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع إستثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.
 - أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.
 - لا بد أن يكون الإقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.
- و الشكل الموالي يوضح تقسيم مصادر الإيرادات

الشكل رقم 01-01: مصادر الإيرادات العامة



المصدر: (دردوري، 2014، صفحة 62)

المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة

يعد مشكل عجز الموازنة العامة من بين المشاكل الإقتصادية التي حظيت بإهتمام الحكومات سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، و ذلك لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن يؤدي إلى فشل خطط التنمية بالدولة.

أولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة و أنواعه

1- مفهوم عجز الموازنة العامة:

هناك عدة تعاريف أستخدمت لتعريف عجز الموازنة نذكر منها:

عجز الموازنة هو « الحالة التي تكون فيها الإيرادات المحصلة من قبل الدولة (بشكل أساسي الضرائب و الرسوم) أقل من نفقاتها» (mebarki, p. 42).

عجز الموازنة هو عبارة عن « تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، و قد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية، و قد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك» (قدي، 2003، صفحة 201).

و يعرف على أنه « زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجازاة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات غالباً هي التي تحدد العجز» (المغربي، 2014، الصفحات 29-30).

و منه نلاحظ أن جل التعاريف ركزت على الفرق بين الإيرادات و النفقات و عليه يمكن تعريف عجز الموازنة العامة على أنه الحالة التي يكون فيها رصيد الموازنة العامة سالبا بحيث يكون مجموع النفقات العامة أكبر من مجموع الإيرادات العامة، و يمكن أن يكون مقصوداً تقوم الدولة بإحداثه رغبة منها في تحقيق أهداف معينة.

2- أنواع عجز الموازنة العامة:

يأخذ عجز الموازنة العامة عدة أشكال من بينها: (كردودي، 2007، الصفحات 135-137)

1-2- العجز التقليدي: و يسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي و يعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية

النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، و بين إجمالي

المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية و غير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض و يستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي، غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلدان المتخلفة، و هو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

2-2- الدين العام: و يقارب هذا المفهوم بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب؛ أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض، و هذا المقياس للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري و صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية و صافي إمتلاك الأصول المالية من جهة و الإيرادات الضريبية و غير الضريبية من جهة أخرى، أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صافي الإقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحياة من النقود، و بما أن هذه عادة ما تكون صغيرة، فإن الموازنة تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم، إذا كان الإقتراض يساوي صفرا.

2-3- العجز الجاري: يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، و الذي يجب تمويله بالإقتراض، و يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق و الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، و هناك من يرى بأن العجز الجاري يعبر عن الفرق بين المصروفات الجارية و الإيرادات الجارية، و هو بذلك لا يتكون من المصروفات الرأسمالية و الإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول، و ذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الإستثمار لا تغير وضع صافي الأصول الحكومية، أي أن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة.

2-4- العجز التشغيلي: و يسمى العجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، و يتمثل العجز هنا في متطلبات إقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم.

إضافة إلى الأنواع السابقة نجد أنواع أخرى من بينها (العبد، 2013، الصفحات 51-52):

- **العجز المؤقت أو الظرفي:** و هذا النوع من العجز مرتبط بالتقلبات الإقتصادية التي تطرأ فجأة، و تأثر في مستوى النشاط الإقتصادي، فالموازنة المتوازنة توازنا سابقا تتساوى فيها تفتقاتها مع إيراداتها، فقد يحدث خلال تنفيذها عجزا ناتجا

عن إنكماش وإنخفاض في حجم الإيرادات العامة المحصلة، ناجم عن حدوث إنخفاض في مستوى الدخل القومي تحت تأثير ظروف خاصة غير متوقعة، تسبب إنخفاضاً في مستوى النشاط الاقتصادي؛ و هذا النوع من العجز قد يمكن تقبله بصفة مؤقتة لفترة قصيرة حتى يعود النشاط الاقتصادي إلى مستواه المعهود خاصة إذا تم هذا العجز في نطاق سياسة مالية محددة و مرسومة وفقاً للتوازن الاقتصادي الكلي.

- العجز الهيكلي: و يحدث هذا العجز عندما لا تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة بصفة دائمة و مستمرة و مزمّنة، فينتج عن ذلك عجزاً دائماً، لا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيرادات و الأعباء، و لكن بعدم توازن الجهاز المالي ككل، و يرجع هذا الوضع في العادة إلى تزايد النفقات العامة بنسبة تزيد عن القدرة المالية للاقتصاد القومي بجميع مصادره، أي عدم قدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة في مختلف صورها، و هذا يؤشر إلى وجود خلل هيكلي في الاقتصاد القومي نفسه، إذ قد يكون في هذه الحالة الانفاق العام ليس ذو إنتاجية كافية.

ثانياً: أسباب عجز الموازنة العامة

تقسم الأسباب المؤدية إلى عجز الموازنة العامة إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بنمو النفقات العامة أما القسم الثاني فيتعلق بتراجع الإيرادات العامة و سوف نتطرق إليها كالتالي:

1- الأسباب المتعلقة بنمو النفقات العامة:

يمكن حصر أهم الأسباب في النقاط التالية: (زكي، 2000، الصفحات 93-95)

1-1- اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز:

تعتبر كوسيلة من وسائل التنمية و المقصود بها أن تلجأ الدولة متعمدة لإحداث عجز في موازنتها العامة عن طريق زيادة الائتمان المصرفي أو طبع نقود جديدة، و ذلك على أساس أنه توجد موارد عاطلة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة طلب الدولة على هذه الموارد و سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الاسعار و تحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال، وقد كان يعتقد أن سياسة التمويل بالعجز سوف تؤدي إلى زيادة العرض الكلي و من ثم سوف تتجه الاسعار للانخفاض، إلا أنها فشلت و أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم في العديد من البلدان النامية.

1-2- الإنفاق العسكري: يؤدي ارتفاع، الانفاق العسكري إلى تزايد إجمالي النفقات بمعدلات كبيرة خاصة في البلدان النامية، ويشمل الانفاق العسكري مخصصات الأجور و الرواتب و نفقات استيراد الاسلحة تكاليف صيانة العتاد العسكري.

1-3- التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود: يؤدي التضخم إلى ارتفاع النفقات العامة، حيث تزيد تكاليف شراء المستلزمات السلعية و الخدمية التي تحتاجها الدولة، و باشتداد الضغوط التضخمية تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لتعويض الانخفاض في الدخل الحقيقية، و زيادة مخصصات الدعم السلعي.

1-4- زيادة أعباء الدين العام المحلي و الخارجي: تؤدي أعباء الدين العام إلى نمو الانفاق العام في البلدان النامية، حيث أن خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية و الخارجية تحتسب عادة ضمن المصاريف الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، إذ أن في بداية السبعينات حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة الدين و ذلك من جراء تفاقم الدين الداخلي و تورط الكثير من البلدان في الإستدانة الخارجية.

1-5- تمويل شركات القطاع العام و تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص: يؤدي تدهور الوضع المالي لشركات القطاع العام في الدول النامية إلى زيادة النفقات الحكومية، لأنه يعني مزيدا من التحويلات الحكومية لهذه الشركات، و يرجع تدهور الوضع المالي لهذه الشركات إلى العديد من العوامل منها عدم قيام بعضها على أساس إقتصادي سليم، بالإضافة إلى سوء الإدارة، كذلك فإن القطاع العام يكون في نظر الحكومة وسيلة لتحقيق أهدافها الاجتماعية مثل زيادة مستوى العمالة بصورة قد لا تتفق في كثير من الاحيان، مع اعتبارات الكفاءة، مما يؤدي إلى زيادة نفقات هذه الشركات، بالإضافة إلى تدخل الحكومة في كثير من الاحيان في تحديد أسعار بيع منتجات شركات القطاع العام، مما يحدث إختلالات سعرية تؤثر في تحويلات الحكومة للشركات، و في التمويل الذي يقدمه الجهاز المصرفي لهذه الشركات و في التضخم في النهاية، بالإضافة إلى ذلك تبني الشركات لخطط إستثمارية طموحة قد لا تتفق مع مواردها الذاتية المخصصة للاستثمار.

كما يرجع تزايد الانفاق العام في الدول النامية إلى اتجاه حكومات هذه الدول إلى القيام بدور المستثمر تحقيا للتنمية الاقتصادية و يرجع ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص و تدهور شديدين في بنيتها الأساسية علاوة على

افتقارها لعوامل جذب و تحفيز الاستثمار الخاص، الأمر الذي انعكس على زيادة نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص. (كردودي، 2007، الصفحات 140-141)

2- الأسباب المتعلقة بنمو الإيرادات العامة: هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تباطؤ نمو الإيرادات نلخصها فيما يلي: (زكي، 2000، الصفحات 96-99)

1-2- ضعف الطاقة الضريبية: تقاس الطاقة الضريبية بنسبة حصيلة الضرائب على إختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يرجع ضعف الطاقة الضريبية إلى مجموعة من الاسباب منها :

- كثرة الاعفاءات الضريبية؛
- إنخفاض الوعي الضريبي لدى بعض الأفراد؛
- واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث يحقق العاملون فيه دخولا مرتفعة لا تخضع للضرائب بأي شكل من الأشكال.

2-2- جمود النظام الضريبي: يساهم جمود النظام الضريبي و عدم تطويره و تطويعه لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، حيث أن كثير من الانظمة الضريبية في البلدان النامية لم تتطور منذ الفترات الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها و طرق تحصيلها، كما أنه في كثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبية إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل الوطني.

3-2- التهرب الضريبي: يؤثر التهرب الضريبي بشكل كبير في تدهور حصيلة الضرائب، حيث يتمكن المكلف قانونا بدفع الضريبة إلى التخلص نهائيا منها، و ينتج التهرب الضريبي عادة من غموض القوانين الضريبية و الثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى قلة العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضرائب يغري الممولين بعملية التهرب الضريبي.

4-2- ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة: تؤدي هذه الظاهرة إلى إضعاف و تدهور الموارد العامة للدولة، و تنتج هذه الظاهرة من أحد الأسباب:

- عدم تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا و الذي يعود إلى الإهمال من طرف موظفي المصالح الضريبية او بسبب ضعف الإمكانيات أو بسبب بعض التعقيدات التي تنطوي عليها عملية تقدير و تحصيل الضريبة على الدخل.

➤ مشكلة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين مثل فواتير الهاتف والمياه والكهرباء.

2-5- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: يؤدي تراجع أسعار المواد الخام إلى تدهور موارد الدولة السيادية و من ثم حدوث عجز في موازنتها العامة، و خاصة الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على مادة خام واحدة كالبتترول، حيث أن تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية يؤدي إلى إنخفاض الدخل و الانفاق.

ثالثا: تمويل عجز الموازنة العامة و أساليب علاجه

1 - تمويل عجز الموازنة العامة: تقوم الدولة بتمويل العجز الموازي من مصادر مختلفة و هي كالآتي:

1-1- التمويل الداخلي: و يكون عن طريق الإقتراض من البنوك التجارية و القطاع غير المصرفي كالآتي: (كردودي، 2007، الصفحات 146-147)

- **الإقتراض من البنوك التجارية:** و يكون تمويل العجز عن طريق بيع سندات حكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات إئتمانية منها، حيث أن هذا التمويل لن يؤثر سلبا على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، و الانفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالانفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض، فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص؛ و هو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي و يمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص.

و بدلا من الحد من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فإنه يمكن للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي لمساعدتها للحصول على الائتمان، و في هذه الحالة سيكون شبيها بالائتمان الذي تحصل عليه الحكومة من البنك المركزي.

- **الإقتراض من طرف القطاع غير المصرفي:** و يكون في صورة الإقتراض من صناديق التأمينات و المعاشات، و الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية، فإذا كان الإقراض من موارد مخصصة للاستهلاك فإن هذا سيكون له تأثير إنكماشى على طلب القطاع الخاص، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للإدخار فإن التأثير الانكماشى المحتمل لهذا الإقتراض يكون غير مباشر، أما إذا كان الإقتراض يأتي من موارد معطلة أي إكتناز؛ فإنه لن يكون له أي تأثير إنكماشى على طلب هذا

القطاع، و لكنه يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب و الانفاق الكلي مما قد يزيد عن قدرة العرض و هو ما يؤدي إلى إرتفاع مستوى الاسعار.

1-2- التمويل الخارجي: تقوم الحكومة بالإقتراض من الهيئات و المؤسسات الدولية و البنوك التجارية الأجنبية، أو عن طريق إصدار سندات لغير المقيمين، إلا أن من أبرز عيوب هذا المصدر أنها تكون بشروط تجارية بحتة بما في ذلك إرتفاع أسعار الفائدة، أو فترات سماح قصيرة أو مدة القروض شديدة القصر و هو ما لا يتناسب مع كونها قروضا إئتمانية لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل. (قدوري، 2016، صفحة 111)

كما يمكن للدولة أن تستفيد من المساعدات و الهبات الخارجية في تمويل عجز موازنتها العامة، لكن هذه المساعدات لا يمكن الإعتماد عليها كثيرا، لأنها عادة ما تكون مقيدة بشروط خاصة يصعب الإستفادة منها بالشكل المراد له، كما أنها تكون خاضعة في معظم الأحيان لعوامل سياسية أكثر منها إقتصادية، أي تبعا لعلاقة الدولة المانحة مع الدول الممنوحة. (كردودي، 2007، صفحة 148)

1-3- التمويل التضخمي: تقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، و في ظل ثبات أسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، و ما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها افراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي (كزيز و مختار، صفحة 232).

1-4- السحب من الإحتياطيات بالنقد الاجنبي: و هو اللجوء إلى السحب من الإحتياطيات بالنقد الاجنبي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، و لكن من أهم عيوب هذا الأسلوب أنه قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال في ظل إنخفاض سعر الصرف، مما يرفع من معدلات التضخم، وهذا الاسلوب في التمويل يؤدي إلى رفع مبدئي في سعر الصرف، و الاضرار بالقدرة التنافسية لقطاع السلع التجارية، واستخدام الإحتياطيات بطريقة جائرة لتمويل العجز يرتبط مباشرة بإختلال خطير متمثل في أزمات سعر الصرف، و تراجع أهم مؤشرات الجدارة الإئتمانية للحكومة (قدوري، 2016، صفحة 112).

2- أساليب علاج عجز الموازنة العامة

لمعالجة العجز الموازي يوجد رؤيتان يمكن للدولة أن تتبعهما حسب الحالة الاقتصادية للبلاد، و هما المنهج

الإنكماشى و المنهج التوسعي و يمكن توضيحهما كالتالي: (عماري، 2020، الصفحات 32-33)

2-1- المنهج الإنكماشى: يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي إستمدتها من الأفكار النيوكلاسيكية

التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) و الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) التي تعانيه البلاد النامية، إنما

يرجع في النهاية إلى وجود فائض طلب في الإقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، و لهذا فإن

إستعادة التوازن الإقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السياسات المالية، منها ما هو

متعلق بخفض الإنفاق العام الجاري، و الإنفاق العام الإستثماري، و أخرى متعلقة بزيادة الموارد المالية للدولة.

و تتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام بإجراء خفض كبير في بند، النفقات التحويلية ذات

الطابع الإجتماعي، و بخاصة ما هو متعلق:

- دعم أسعار السلع التموينية الضرورية؛
- خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها؛
- تغيير سياسة الدولة تجاه قضية التوظيف؛
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة و يكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص؛
- ضغط الإنفاق على التعليم و الصحة، و تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في هذه المجالات ووضع حدود عليا للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة و القطاع العام.

أما السياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة فإنها تتمثل في:

- زيادة أسعار الطاقة؛
- زيادة رسوم الخدمات العامة، زيادة الضرائب غير المباشرة، إستحداث ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

2-2- المنهج التوسعي (المنهج التنموي): يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا

الإتجاه أن تحقيق التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدول النامية دورا هاما في تحقيق التنمية و مراعاة

العدالة الإجتماعية، بدون استبعاد للقطاع الخاص الوطني المنتج، و إعادة توجيه هيكل الإنتاج و تعديل مسار التصنيع في

إتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من خلال تحرير الإقتصاد من التبعية و السيطرة، و الابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة، و إتباع استراتيجيات تنمية تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

و المنهج التنموي يتركز على الإجراءات و السياسات التي تعالج العجز و في نفس الوقت تضمن الإستمرار في

عملية التنمية، و يضم هذا المنهج أربعة محاور أساسية و هي (زكي، 2000، الصفحات 184-185):

- ترشيد الإنفاق العام؛
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام؛
- تنمية الموارد العامة؛
- التحكم في الدين العام الداخلي و الخارجي.

المبحث الرابع: الاتجاهات التقليدية و الحديثة للموازنة العامة

نتيجة للإنتقادات التي وجهت للموازنة التقليدية و ذلك بعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة في الإدارة المالية، مما أدى إلى ظهور عدة أشكال واتجاهات للموازنة العامة، و التي سوف نتطرق إليها كل على حدا، و ذلك بالتعرض للمفهوم و الخصائص و مراحل التطور بالإضافة إلى المزايا و العيوب كالآتي:

المطلب الأول: الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

تعتبر موازنة البنود أقدم الموازنات إلا أنها لا تزال تستخدم في العديد من دول العالم و خاصة دول العالم الثالث، و تعرف بأنها الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة و نفقاتها بشكل مفصل و الحصول على اعتماداتها من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات و أوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية و محاسبة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات لم تعتمد. (الزيدي، 2015، صفحة 158)،

ويطلق عليها عدة مسميات منها: (عصفور، 2008، الصفحات 207-208)

- موازنة البنود: و ذلك بسبب تركيزها على بنود الموازنة، و ما يرصد فيها من اعتمادات، و ضرورة التقيد بالبنود عند الإنفاق.

- موازنة الرقابة: لأنها تركز على أحكام الرقابة المالية على النفقات العامة في الوزارات و المصالح الحكومية، لمنع إختلاس أموال الدولة، و عدم صرفها في غير الوجهه المحددة لها، و عدم تجاوز الاعتمادات المرصودة في البنود عند الإنفاق و التأكد من أن السلع التي رصدت لها إعتمادات في الموازنة قد أشتريت فعلا.

- الموازنة الجزئية أو الموازنة المتدرجة، الموازنة المتزايدة جزئياً: و ذلك لأن نفقاتها تزيد باستمرار سنة بعد أخرى، فهي تعتبر نفقات السنة السابقة أساساً مقبولاً يمكن الاعتماد عليه لتقدير نفقات السنة القادمة و تزيد عادة بنسب صغيرة جدا عن معدلات الإنفاق في السنة المالية السابقة و ذلك لأجل تغطية الزيادات المتوقعة، و لتنفيذ البرامج و المشاريع الجديدة.

أولاً: تبويب موازنة البنود: يتمثل الهدف الرئيسي من تبويب و تقسيم موازنة الدولة في تحقيق الرقابة الحسائية من خلال تحديد مسؤوليات كل وحدة حكومية في تنفيذ موازنة الدولة، وفقاً لما أقرته السلطة التشريعية و بما لا يخالف اللوائح و القوانين المالية السائدة. (عثمان، 2008، صفحة 664)

بالإضافة إلى تحقيق عدة أغراض من بينها: (الزبيدي، 2015، صفحة 162)

- تسهيل وضع البرامج و المشاريع وفقا للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة؛

- رفع كفاءة تنفيذ الموازنة؛

- تحليل الأغراض الاقتصادية لأوجه النشاط الحكومي.

و يتطلب إعداد الموازنة العامة و تبويبها أن يتم إظهار تقديرات الإيرادات و النفقات بصورة تفصيلية، حتى يمكن التعرف على مصادر هذه الإيرادات و نسب تحصيلها، و أوجه الإنفاق وإهتماماتها، و بدون ذلك فانه يتعذر على السلطة التشريعية القيام بدورها في مناقشة مشروع الموازنة، و مراقبة مدى إنسجام عمليات التنفيذ مع التقديرات المصادق عليها. (لعمارة، 2004، صفحة 178)

ويأتي التبويب بحسب أنواع النفقات في المقام الأول بين طرق تبويب البيانات المختلفة في ظل الموازنة التقليدية سواء عند العرض أو عند تحليل طلب الاعتمادات أو خلال عمليات تنفيذ الموازنة أو الرقابة عليها، ويعرف هذا التبويب "بالتبويب وفق البنود". (شكري، 1990، صفحة 133)

و الأساس الذي يرتكز عليه هيكل الموازنة يتمثل في اعتماده على عروض البيانات على مستويين هما:

1 - التبويب الإداري:

هو تقسيم أساسي تستخدمه كل دول العالم في ميزانياتها، بحيث تعرض الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة على أساس التبويب الإداري للهيكل التنظيمي للدولة، الذي يتطلب تقسيم النشاط الحكومي إلى مجموعة من الوحدات الإدارية (وزارات، مصالح، إدارات)، ثم يتم توزيع النفقات داخل الوحدات في فصول و أبواب أخذا بالتصنيف الأفقي، بحيث يمكن تحديد نصيب كل وحدة من النفقات العامة و الإيرادات العامة. (لعمارة، 2004، صفحة 179)

2- التبويب النوعي:

و يتم بموجبه تقسيم النفقات حسب طبيعة النفقات و الغرض من الإنفاق (عصفور، 2008، صفحة 208)، و يتم عرض الإعتمادات المخصصة في الموازنة وفقا لبنود الإنفاق، عرضا عموديا يتم فيه تصنيف النفقات و توزيعها على البنود و الفقرات على أساس التصنيف النوعي لهذه النفقات، و الذي يعرف بالتخصيص النمطي أي المتكرر في مختلف الوحدات الإدارية، لتجانس النفقات في أوجه الصرف.

و يكون تسلسل توزيع إتمادات الموازنة بالنسبة للبنود تسلسلا عموديا هي: فصل، بند، فقرة، حيث تأخذ الفصول أرقاما تسلسلية للإدارة العامة التي تخصصها الإتمادات بينما تأخذ البنود أرقاما تسلسلية داخل البنود المتفرعة منها، علما أن التبويب في الموازنة يتم على أساس إداري و أساس نوعي في وقت واحد. (لعمارة، 2004، صفحة 180)

ثانيا: تقييم موازنة البنود:

1 - مزايا موازنة البنود: يتميز الاسلوب المعتمد في تصنيف الموازنة العامة التقليدية و تبويبها بعدة إيجابيات منها: (لعمارة، 2004، الصفحات 181-182)

1-1- إن الموازنة التقليدية تسهل مهمة الرقابة حيث:

- تساعد على رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية؛
- فعالية مراقبة البنود خاصة على الرواتب و المشتريات التي 80% من النفقات الحكومية الجارية؛
- تجعل الرقابة متجانسة حسب القواعد و المعايير؛
- تؤدي إلى رقابة شاملة تغطي كل بنود الانفاق؛
- تجعل الرقابة دقيقة حيث يسهل مقارنة البنود الجارية بالمخصصات السابقة؛
- تساعد الرقابة على تخفيض محصنات الدوائر لتتفق مع الإيرادات أو الموارد المقدره المتوقعة؛
- تمكن السلطات المركزية من مراقبة المدخلات قبل الالتزام بالمخصصات أو الإنفاق الفعلي.

1-2- إن شمول الموازنة التقليدية يسهل فهم أهمية النفقات و الإيرادات و مقارنتها بالسنوات السابقة بالإضافة إلى وجود أبواب و بنود ثابتة و محددة في وثيقة الموازنة العامة.

1-3- لقد إستمر العمل بالموازنة التقليدية فترة طويلة من الزمن قبل ظهور الاتجاهات الحديثة، و لا تزال دول كثيرة في العالم اليوم تعتمد هذا الأسلوب لإدارة أموالها العمومية، و قد ساعدت هذه المدة في تصميم نماذج و تعليمات واضحة سهلت مهمة إعداد الموازنة.

2 - سلبيات موازنة البنود: رغم الإيجابيات فان لموازنة البنود بعض السلبيات تتمثل فيما يلي: (عصفور، 2008، الصفحات 211-213)

2-1 - عدم وضوح الأهداف: لا توضح الموازنة التقليدية الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات فهي تبين الأموال التي رصدت في بنود الموازنة لشراء سلع معينة بدون الأخذ بعين الإعتبار الأهداف التي أشتريت من أجلها.

2-2- نقص التخطيط: إن الاعتمادات التي تدرج ضمن فصول و أبواب و بنود الموازنة التقليدية لا تكون غالبا مرتبطة بخطة أو برنامج عام للتنمية و أن المدة الزمنية للموازنة قصيرة فهي لا تتعدى سنة مالية لذا أصبح ينظر للموازنة التقليدية بأنها لم تعد تتلاءم مع أوضاع العديد من الدول التي أصبحت تهتم بالتخطيط المتوسط و البعيد المدى.

2-3- الإعتماد على أسلوب المساومة: نظرا لعدم وجود معايير موضوعية لتوزيع الاموال بين أوجه الانفاق على الوزارات و المصالح الحكومية المختلفة في الموازنة التقليدية، فإن أسلوب المساومة هو الأسلوب السائد في التعامل بين الوزارات و المصالح، حيث تبلغ هذه الأخيرة في تقدير إحتياجاتها من الأموال و إدارة الموازنة تميل إلى تخفيض تلك التقديرات و بعد التفاوض و المساومة التي تتم أثناء مناقشة الموازنة العامة، يتم التوصل إلى المبالغ التي ستعتمد للوزارات و المصالح الحكومية

2-4- قلة المرونة عند التنفيذ: لا توفر الموازنة التقليدية المرونة الكافية عند التنفيذ فالاعتمادات مرصودة في بنود الموازنة، و البنود محدد لها أنواع النفقات التي تصرف منها و امكانية النقل من باب إلى باب آخر أو من بند إلى بند آخر، ليست سهلة و تحتاج إلى موافقة الجهات العليا و لذا فإنها تحدد من حرية تصرف الأجهزة الحكومية في الأموال.

2-5- ضعف المتابعة: تفتقر الموازنة التقليدية إلى وسائل المتابعة الحديثة، لمعرفة ما تم تنفيذه من برامج و مشاريع، و ما أنفق عليها من أموال، و المراحل التي وصلت إليها، و مدى تحقيق تنفيذ تلك البرامج.

المطلب الثاني: الإتجاهات الحديثة للموازنة العامة

أولا: موازنة البرامج و الأداء

ظهرت موازنة الأداء و البرامج على مراحل قبل أن تأخذ شكلها النهائي، فقد ظهرت موازنة الأداء ثم موازنة

البرامج و أخيرا نظام البرامج و الأداء.

1- مفهوم موازنة البرامج و الأداء، أسباب ظهورها و تطورها

1-1- المفهوم:

عرفتها لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي: « هي مجموعة الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة و مقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، المبالغ، ساعات العمل، و المواد، إذ أن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، حيث يساعد في الحصول على نتائج أساسية و يهيئ قاعدة أفضل لإتخاذ القرارات» (عطية و بيرش، 2020، صفحة 415).

و تعرف على أنها « الموازنة التي تبين الأسباب و الأهداف التي تطلب من أجلها الإعتمادات و تكاليف البرامج لتحقيق هذه الأهداف و بيانات لقياس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج». (الزبيدي، 2015، صفحة 136) و هي « أسلوب لتبويب الموازنة يركز على الإهتمام على ما تقوم بأدائه الدولة من أعمال و ليس على ما تشتريه من سلع أو خدمات» (عبدالحמיד، 2005، صفحة 146)

و بالتالي تعرف موازنة البرامج و الأداء على أنها أسلوب إداري يوجه الإهتمام إلى تحقيق الأهداف و البرامج و نشاطات الحكومة، عوض التركيز على النفقات أو وسائل التنفيذ، كما يسمح بمعرفة مستوى الإنجاز بناء على توفيره لمؤشرات قياس.

1-2- أسباب ظهورها: هناك عدة أسباب ساهمت في التحول من موازنة البنود (الموازنة التقليدية) إلى موازنة الأداء و البرمجة تتمثل فيما يلي (عبدالحמיד، 2005، الصفحات 144-145):

- إدخال أساليب الإدارة المالية الحديثة في المجال الحكومي؛
 - ظهور أنظمة و أجهزة للرقابة المالية منفصلة عن جهاز الموازنة في كثير من دول العالم؛
 - معالجة كثير من مواطن الضعف و العيوب الإدارية التي تطلبت ظهور موازنة الرقابة المالية عن طريق القوانين و النظم و اللوائح الحكومية؛

- الإهتمام بنوعية الخدمة و الإرتقاء بها؛
 - تطبيق النظم المحاسبية التي تحقق الرقابة الداخلية في المجال الحكومي؛
 - تطوير قوانين التوظيفات و المشتريات و المخازن الحكومية بحيث أمكن إحكام الرقابة على عمليات الشراء و البيع الحكومية دون الحاجة إلى إستخدام الموازنة العامة لتحقيق ذلك؛

- نظرا لمحدودية موارد الحكومات فإنها تحتاج إلى بيانات و معلومات مالية واقتصادية على جميع المستويات حتى تتمكن من اتخاذ القرارات و رسم السياسات، كما ان تزايد المصروفات العامة إستجابة للإرتفاع في احتياجات البرامج تطلب معه إستخدام تدابير فعالة للرقابة على تكاليف أداء البرامج. (طاهر و الدوري، 2013، صفحة 188)

1-3-3- مراحل تطورها: مرت ب ثلاثة مراحل كالآتي:

1-3-3-1 موازنة الأداء: في عام 1912 تم تشكيل لجنة في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت باسم لجنة تافت (Commission on Economy and Efficiency Taft) لتقييم أوضاع الموازنة العامة و تبين لها أن الإجراءات المطبقة في إعداد الموازنة في حاجة إلى تغييرات هامة، و أوصت اللجنة في تقريرها إلى ضرورة إعداد موازنة إدارية شاملة و تبويبها في صورة برامج ووظائف و حسب نوع العمل، مع مراعاة التبويب أيضا على أساس التمييز بين البنود الرأسمالية و الجارية، مقترحة عدة نماذج للتقييم الوظيفي للموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية (عطية و بيرش، 2020، صفحة 414).

و في عام 1937 طالبت اللجنة التي ألفتها الرئيس الأمريكي باستخدام الموازنة كأداة للتنسيق بين أنشطة الحكومة و أهدافها، و في عام 1949 ألفت الرئيس الأمريكي " لجنة هوفر" لدراسة تنظيم الحكومة و إدارتها، و من بين ما أوصت به أن يعاد النظر في كل ما يحيط بمفهوم الموازنة، و ذلك بإتباع نظام للموازنة يعتمد على أساس المهام الوظيفية و الأنشطة و المشروعات، و استخدمت اللجنة عنوانا لنظام الموازنة باسم " موازنة الأداء" و يغلب عليها الإتجاه الإداري (شكري، 1990، صفحة 157).

1-3-3-2 موازنة البرامج: ظهرت موازنة البرامج في بداية عقد الخمسينات، ففي الوقت الذي إستخدمت فيه " لجنة هوفر" تعبير موازنة الأداء، كانت لجنة أخرى مكلفة بدراسة إدارة مدينة نيويورك قد إستخدمت تعبير " موازنة البرامج" بهدف تطوير الموازنة التقليدية و قد أشارت في أول تقرير لها بان موازنة البرامج تضع الأهداف و تحدد مسؤوليات التنفيذ التي يتم على أساسها قياس أداء ما تم إنجازه من قبل الوحدات الإدارية، و تعتبر بالتالي أساسا راسخا لدراسة كفاءة و قياس الخدمة التي أنجزت، مما يجعل الموازنة أساسا لموازنة السنة التالية و يمكن لكل من المسؤولين و الرأي العام الحكم على سلامة تخصيص الأموال للبرامج المتنافسة التي تشكل في مجموعها ما تقوم به الحكومة (لعمارة، 2004، صفحة 189).

1-3-3- التطور إلى نظام البرامج و الأداء: تكونت سنة 1955 لجنة هوفر الثانية و التي طورت بحوث اللجنة الأولى مستفيدة من نتائج تطبيقها عمليا، و قد توصلت إلى تقسيم و تبويب جديد للموازنة العامة سمي (موازنة البرامج و الأداء) و طبق هذا الأسلوب على الموازنة الفيدرالية عام 1956 كما تم تطبيقه بعد ذلك في العديد من الدول المتقدمة و الدول النامية (عبدالحמיד، 2005، صفحة 146)، واستند المفهوم الجديد إلى ثلاث إعتبرات مترابطة: (شكري، 1990، الصفحات 159-160)

- الإعتبر الأول: إرساء البرامج و المشروعات في إطار الوظائف الرئيسية للحكومة؛
- الإعتبر الثاني: الموازنة بين التبويب الخاص بالموازنة و بين نظام الحسابات و الادارة المالية؛
- الإعتبر الثالث: يتمثل بإرساء مقاييس العمل لكل برنامج أو مشروع لتوفير و تسهيل مستلزمات تقييم أداء البرامج و المشروعات و الوقوف على تحقيق الأغراض المخطط لها.

2- تقييم موازنة البرامج و الأداء: تتميز بمجموعة من المزايا و السلبيات تتمثل فيما يلي:

2- 1 - مزايا موازنة البرامج و الأداء:

- تساعد في توزيع الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة بشكل أفضل من الموازنة التقليدية فهي تقدم بيانات تفصيلية للجهات المختصة بتوزيع الاعتماد بين الوزارات و المصالح (كإدارة الموازنة العامة) عن البرامج و المشاريع المراد تنفيذها، و عن الإنجازات (النتائج) المأمول تحقيقها منها، و هي بذلك تدعم طلبات الجهات الحكومية للحصول على الإعتماد و تضعف أسلوب المساومة السائد في الموازنة التقليدية، و تقلل من فرض تخفيض الإعتمادات (بشكل عشوائي أحيانا) بواسطة إدارة الموازنة العامة (عطية و بيرش، 2020، صفحة 515)؛

- تساعد السلطات التشريعية في إتمام عملية الرقابة الفعالة، حيث يتحول الإهتمام إلى ما تم إنجازه بالأموال التي أنفقت، و ليس لوسائل الإنجاز أو بمدى الالتزام بالاعتمادات المخصصة (حنيش، 2016، صفحة 73)؛

- رفع مستوى الجودة المتعلقة ببيانات الأداء المتاحة للحكومة و المسؤولين في المؤسسات مما يساعد على التخطيط الإستراتيجي و توزيع الموارد و الرقابة على العمليات، بالإضافة إلى تغيير دور الرقابة من رقابة مسبقة إلى رقابة لاحقة و من رقابة مالية إلى رقابة الأداء، و تعميم ثقافة الأداء مما يؤدي إلى تحسين فعالية المؤسسات الحكومية (عطية و بيرش، 2020، صفحة 416)؛

- تمتاز باللامركزية و المرونة في التطبيق و الواقعية، حيث تمنح المسؤولين مرونة كافية لتنفيذ البرامج و بالتكاليف المحددة لكل برنامج، كما يوفر هذا الأسلوب أدوات و معدلات الأداء التي يمكن من خلالها قياس كفاءة الوحدات الحكومية (الفسفوس و رائد، 2018، صفحة 451).

2-2- عيوب موازنة البرامج و الأداء: و هي كالاتي: (حنيش، 2016، صفحة 73)

- إن موازنة البرامج و الأداء، هدفها الأساسي هو تحقيق أقصى كفاية ممكنة دون إعطاء وزن لما هو أهم من ذلك، و هو مدى فاعلية الأعمال المنفذة في تحقيق الأهداف القومية؛
- أدى إستخدام موازنة البرامج و الأداء في تطبيق أسس و مبادئ محاسبة التكاليف و الإدارة العملية لإعداد معايير الأداء و الإنتاجية، و هذا ما أفاد الإدارة التنفيذية و مراقبي الأعمال، إلا أن هذا لم يفد كثيرا المخططين واضعي السياسات الحكومية خاصة في تحديد أهداف الحكومة و الوحدات التنفيذية؛
- إهتمت موازنة البرامج و الأداء بالتخطيط في الأجل القصير دون الإهتمام بالأجل الطويل في حين أن معظم البرامج قد تمتد لأكثر من سنة؛
- إن موازنة البرامج و الأداء تهتم فقط بالأنشطة التي تقع داخل الإطار التنظيمي للوحدة الحكومية، مما يؤدي إلى محدودية دورها بالنسبة لأغراض التخطيط، و التي تتطلب قياس فعالية البرامج و الأنشطة بالنسبة للأهداف المحددة دون التقيد بالحوجز التنظيمية للوحدات الحكومية.

ثانيا- موازنة التخطيط و البرمجة

تعتبر موازنة البرامج و الاداء ثاني مرحلة من مراحل إصلاح الموازنة، فقد جاءت لمعالجة المشاكل في موازنة البرامج و الأداء، إذ كانت تقتصر على التخطيط في الأجل القصير، بينما موازنة التخطيط و البرمجة فهي تهتم بالتخطيط في الأجل الطويل.

1- مفهوم موازنة التخطيط و البرمجة، خصائصها، مراحلها

1-1- المفهوم:

تعرف بأنها « أداة للتخطيط ووسيلة لإتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة، أو لتعديل تلك الأهداف، و تهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط، و تنظر إلى البرامج و الأنشطة الحكومية على

أفكارها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، هي الأهداف المطلوب تحقيقها». (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 355)

و تعرف أنها « طريقة فنية للتخطيط بشكل جوهري و أن هدفها الرئيس هو ترشيد عملية صناعة السياسة عن طريق توفير معلومات و بيانات ذات صلة بالتكاليف و المنافع للبدائل المختلفة لأغراض الأهداف المتوخاة و قياس المخرجات لتسهيل عملية تحقيق الأهداف بشكل أكثر فاعلية». (سلوم و مُجّد، 2007، صفحة 110)

و تعرف بأنها « منهج علمي لاتخاذ القرارات يمكن من قياس التكلفة و العائد للاستخدامات البديلة للموارد الإقتصادية و تشجيع إستخدام تلك المعلومات بصفة مستمرة و منتظمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات و تدبير الأموال في الجهاز الإداري للدولة» (عطية و بيرش، 2020، صفحة 418).

و عليه تعرف موازنة التخطيط و البرمجة على أنها: الموازنة التي تعطي إهتماماً للتخطيط الطويل الأجل لتحقيق أهداف الدولة، إنطلاقاً من منهج علمي يعتمد بالدرجة الأولى على تحديد الأهداف و توفير المعلومات و البيانات عن التكاليف و العوائد، و من ثم إختيار أفضل البدائل لتحقيق تلك الأهداف.

1-2- خصائص موازنة البرمجة و التخطيط: من الخصائص المميزة نجد ما يلي: (عصفور، 2008، الصفحات 230-235)

- **التخطيط:** تهتم بالبرامج و التخطيط، فهي تبين برامج و مشاريع الوزارات و المصالح لعدد من السنوات المقبلة و النفقات المتوقعة لها.

- **البرامج:** تهتم موازنة البرامج ببيان البرامج و المشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية المختلفة.

- **البدائل:** يتم تحديد البدائل و ذلك بالقيام بدراسة تحليلية معمقة، حيث تحدد التكاليف و المزايا و العيوب، و على ضوء النتائج يتم المفاضلة بين الطرق البديلة و يتم اتخاذ القرارات.

- **التحليل:** تتطلب موازنة البرامج إجراء دراسات تحليلية للبرامج الرئيسية و البرامج الفرعية (المشاريع) للأجهزة الحكومية قبل اتخاذ القرارات، و تعتبر الدراسات التحليلية عنصراً هاماً من عناصر موازنة البرامج، فتحدد التكاليف و تقدير العوائد المختلفة لكل بديل، و ربط التكاليف بالعوائد من شأنها أن توفر المعلومات اللازمة لمقرري السياسات و متخذي القرار.

- التقييم: يقصد به تقييم الانجازات الناتجة عن تنفيذ البرامج و المشاريع و مقارنة ما انجز فعلا، بما كان مخططا له قبل التنفيذ، و التأكد من كفاءة الجهات المشرفة على التنفيذ و حسن سير العمل فيها، و التزامها بالمواعيد المحددة للتنفيذ، حيث يساعد التقييم على تحسين عملية تنفيذ البرامج الحكومية؛ فالحصول على تقارير عن كيفية سير الأعمال في البرامج و المشاريع التي هي تحت التنفيذ أو نفذت من حين لآخر من شأنه أن يكشف عن المشاكل التي تواجه التنفيذ و عن نقاط الضعف في الخطط و البرامج و المشاريع لكي تسهل عملية التنفيذ و الوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.

1-3- مراحل ظهور موازنة التخطيط و البرمجة:

ظهر نظام التخطيط و البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الإنتقادات و الدراسات المقدمة حول نظام الموازنة العامة من طرف الكونغرس الذي أعتاد أن يوجه ملاحظات أثناء مناقشته لبرامج و موازنة وزارة الدفاع، و خبراء الاقتصاد الذين أبدوا آراءهم و نشروا مقالاتهم حول نفقات وزارة الدفاع واتجاهاتها، حيث أدت الانتقادات و الدراسات الموجهة إلى موازنة وزارة الدفاع إلى التفكير في تحديثها و تطويرها. (لعمارة، 2004، الصفحات 205-206)

و قد تمثلت محاولة وزارة الدفاع في تقسيم موازنتها إلى عدد من البرامج التي تندرج تحت تقسيمات رئيسة مثل برنامج قوات الدفاع الإستراتيجية، برنامج الصواريخ، برنامج القوات العامة، برنامج النقل و التموين، برنامج البحث و التطوير و هكذا، و يتم تحديد نوعية البرامج على أساس من الربط بينها و بين الخطة العامة و إستراتيجية الدولة، ثم تحديد البرامج البديلة لتحقيق هذه الأهداف و تقييمها و المفاضلة بينها على أساس من التكلفة و العائد بجانب الإعتبارات الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، و قد يستغرق تنفيذ البرنامج فترة طويلة الأجل فيتم إعداد جدول زمني للتنفيذ، ثم تتم الترجمة الرقمية لهذا الجدول الزمني في صورة موازنة سنوية. (عطية و بيرش، 2020، الصفحات 417-418)، و قد كان ظهورها على مراحل: (لعمارة، 2004، الصفحات 207-208)

- عام 1960: قدم وزير الدفاع وصفا لموازنة وزارته على أساس ستة برامج على مستوى القوات المسلحة مع دراسة تفصيلية عن كل برنامج.

- في عام 1961: أصدر الرئيس " كيندي " لوزير دفاعه توجيهين رئيسيين بشأن موازنة الدفاع، تضمن التوجيه الأول العمل على تطوير القدرات الحربية الضرورية لتدعيم سياسة أمريكا الخارجية، بغض النظر عن الحدود القصوى التحكيمية

للموازنة، و تضمن التوجيه الثاني تدبير و تشكيل هذه القوة بأقل تكلفة ممكنة و قد تمكن المراقب المالي العام لوزارة الدفاع من ترجمة توجيهات الرئيس "كيندي"، و تمكن من التوصل إلى برنامج للوزارة للسنوات الخمس المقبلة.

- في عام 1963: أقر وزير الدفاع الأمريكي البدء بالعمل في مرحلة تجريبية لتطبيق الأفكار الجديدة، ووضعها تحت الإختبار خلال السنتين 1963 و 1964.

- في بداية عام 1965: أصدرت وزارة الدفاع منشورات بتعليمات بتطبيق نظام جديد للموازنة تحت عنوان " نظام التخطيط و البرامج و الموازنة".

- في عام 1965: قام المراقب العام للرقابة المالية بتدعيم و تطوير أساليب إستخدام هذا النظام.

- أوصى الرئيس الأمريكي "جونسون" بضرورة تطبيق هذا النظام قبل فيفري 1966، في كافة الأجهزة و الإدارات الحكومية، المركزية و المحلية.

2- تقييم موازنة البرمجة و التخطيط:

2-1- مزايا موازنة التخطيط و البرمجة: من بين هذه المزايا نذكر (الزيدي، 2015، صفحة 169)

- الجمع بين الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من تخطيط و رقابة و محاسبة؛

- تمكن من قياس المنفعة المتحققة من كل نشاط و قياس المدخلات و المخرجات لكل نشاط؛

- تساعد على تنفيذ الخطط التنموية؛

- ترشيد الإنفاق الحكومي و العمل على زيادة الكفاءة في القطاع الحكومي، كما أنها تقلل الهدر و ضياع الأموال العامة؛

2-2- الإنتقادات و الصعوبات: إنحصرت أهم المشاكل في: (دراز، 2000، الصفحات 538-539)

- صعوبة تحديد أهداف بعض الوحدات الإدارية بدقة الأمر الذي يجعل عملية المفاضلة و الإختيار بين البدائل غاية في الصعوبة.

- إن إتخاذ القرار السليم في المفاضلة بين البرامج البديلة يقتضي تقديرات دقيقة للمنافع و التكاليف المتوقعة من كل برنامج من البرامج البديلة.

- مشاكل تتعلق بالقوى العاملة في هذا المجال من حيث إقناعهم أولاً بجدوى و مزايا إستخدام ميزانية التخطيط و البرمجة حتى تضمن تعاونهم و عدم تعمدهم عرقلة النظام حفاظا على نفوذهم و مراكزهم داخل وحداتهم، ثم مشاكل تدريبهم و تطويرهم لتصبح لديهم الخبرة الفنية اللازمة لتطبيق هذا النظام.

إضافة إلى بعض المسائل منها: (الخطيب و شامية، 2005، الصفحات 358-359)

- يتطلب الاعداد كميات كبيرة من المعلومات، و هذا يؤدي إلى تعطيل عملية تحليل السياسة العامة، حيث يتعذر على كبار المسؤولين دراسة تلك الكميات الضخمة من المعلومات.
- تركز على النواحي الاقتصادية، و تحمل الآثار الاجتماعية و السياسية للقرارات التخطيطية و المالية.
- يؤدي تطبيقها إلى اضمحلال دور السلطة التشريعية في عملية رسم السياسة العامة للدولة.
- التحيز نحو المركزية في اتخاذ القرارات.
- انفصال السياسة المالية عن الواقع العملي.

ثالثاً- الموازنة الصفرية:

الموازنة الصفرية هي ثالث مرحلة من مراحل إصلاح الموازنة العامة، و بالرغم من أن جذورها تعود إلى سنة 1924 إلا ان تطبيقها كان بعد موازنة التخطيط و البرمجة، و هي عكس الموازنات الأخرى، لا تعتمد في إعدادها على أي معطيات للفترات السابقة، إذ يتم اعتبار كل المشاريع جديدة.

1- مفهوم الموازنة الصفرية :خصائصها، مراحلها

1-1- المفهوم:

عرفها الرائد الأول لهذا النوع من الموازنات (**Petre Pyher**) «على أنها أداة إدارية عملية لتقييم الإنفاق تهدف إلى إعادة توجيه و مناقلة التخصيصات المالية من برامج ذات أفضلية متدنية إلى برامج ذات أولوية عالية و هذا يؤدي إلى تحسين الفاعلية و الكفاءة و تقليل حجم التخصيصات المالية المعتمدة و أنها باختصار أسلوب للتخطيط و الموازنة» (سلوم و مُجَّد، 2007، صفحة 111).

و تعرف على أنها « نظام يفترض عدم وجود أية نفقات أو خدمات في البداية و يعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة و تقييم مدى فاعلية الإنفاق وفقا لهذا الاعتبار» (الخطيب و شامية، 2005، صفحة 362).

و تعرف بأنها «عملية تخطيط تتطلب من كل مدير إداري أن يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدأ من نقطة الصفر، بمعنى أنها تتطلب أن تقوم كل جهة بمراجعة برامجها و مشاريعها الحالية و الجديدة و تقويمها بطريقة منتظمة و أن تراجع البرامج و المشاريع على أساس التكلفة و العائد و الفعالية» (الرزوق، 2020، صفحة 44).

و بالتالي يمكن تعريف الموازنة الصفرية على أنها: الموازنة التي يتم إعدادها بدارسة المشاريع و البرامج الجديدة و القائمة على حد سواء، و يتم اختيار المشاريع المناسبة للدولة بناء على فعالية و كفاءة كل مشروع، كما أنها تتيح عملية مراجعة و تقييم للمشاريع القديمة مما قد يؤدي للحفاظ على المال العام.

1-2- خصائص الموازنة الصفرية: تتميز الموازنة بجملة من المميزات و الخصائص لعل أهمها ما يلي (مسعودي و مُجد العيد، 2019، صفحة 207):

- إعداد الموازنة ابتداء من الصفر: و يقصد بذلك جميع البرامج و المشاريع تعتبر متساوية، و ليس هناك أولوية للبرامج القديمة على الجديدة و يتم مراجعتها و تقييمها بشكل شامل، و على ضوء ذلك فان البرامج التي تخصص لها اعتمادات مالية هي البرامج المحدية حتى و إن كانت جديدة، أما البرامج ضعيفة الجدوى فتتخفف اعتماداتها أو تلغى كلياً حتى و إن كانت قيد التنفيذ؛

- نقل مسؤولية الدفاع عن البرامج من الادارة العليا إلى الإدارة الوسطى: عبء الدفاع عن البرامج من خلال إثبات جدواها و فعاليتها يكون على عاتق مديري الوحدات الادارية في مستوى الإدارة الوسطى، حيث عليهم ان يقدموا الدراسات و المبررات و التحليلات التي تدعم برامجهم مما يؤدي إلى تخفيف العمل على الإطارات السامية و يؤدي إلى توطيد العلاقات و التعاون فيما بينهم، مما جعل البعض يسميها بالموازنة اللامركزية.

- تتطلب وضع عدد من مجموعات القرارات (البرامج و المشاريع): لكل نشاط من نشاطات المنظمة (وحدة القرارات).

- تتطلب إعداد دراسات تحليلية لكل مجموعة قرار.

- تتطلب إجراء تقييم لمجموعات القرارات؛ و يكون ذلك حسب أهميتها ثم توزع الاعتمادات المقدره حسب هذه الأهمية بين البرامج، مما يمكن من التوزيع الجيد للاعتمادات المتوفرة و يحقق أفضل النتائج من الإمكانيات المالية المتاحة.

1-3- مراحل تطورها: يعد نظام الموازنة الصفريه فكرة حديثة جذبت إهتمام الكثير من العاملين في مجال الإدارة المالية على صعيد القطاعين الحكومي و الخاص على حد سواء، و يرجع البعد التاريخي لفكرة الموازنة الصفريه إلى عام 1924، حيث كان المسؤول الأول عن الموازنة بالمملكة المتحدة في ذلك الوقت E.HILTON YOUNG يدافع عن تبرير برامج الموازنة الصفريه سنويا (بيرش و مختار، 2019، صفحة 40).

و في سنة 1952، نشر المفكر فيرن لويس (Verne Lewis) مقال في مجلة الادارة العامة الامريكية بعنوان " نحو نظرية للموازنة"، إنتقد فيه أسلوب الموازنة التقليدية في توزيع أموال الدولة ودعا إلى تبني طريقة جديدة للموازنة العامة تعتمد على تقديم عدة بدائل و أن تدرس البدائل و النتائج المتوقع تحقيقها من كل بديل و بناء على ذلك يتم تخصيص الأموال لمشروع ما دون الآخر، و بالرغم من أنه لم يطلق عليه مصطلح الموازنة الصفريه إلا أن فكرتها نفس فكرة الموازنة الصفريه (عصفور، 2008، صفحة 247).

و أول تطبيق للموازنة الصفريه كان في وزارة الزراعة الأمريكية سنة 1964، ورغم عدم نجاح التجربة في البداية، إلا أن ذلك أعطى للإدارة تحفيزا على البحث عن بدائل و أفكار جديدة لتحديث النظام الموازني (بيرش و مختار، 2019، صفحة 41).

و لكن كتجربة عملية ناجحة ظهرت في شركة تكساس للألات (Texas Intrument) خلال سنة 1969 و التي كانت تحت إشراف بيتر بيهر (Petre Pyher) (مسعودي و مُجد العيد، 2019، صفحة 205)، حيث توقعت الشركة إنخفاض الارباح بمعدل 5% نتيجة المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها صناعة الحاسبات الأمر الذي دفعها إلى تطوير مفهوم الإدارة بالأهداف التي اتبعته الشركة لسنوات عديدة إلى نظام حديث عرف باسم " الموازنة الصفريه" (بيرش و مختار، 2019، صفحة 41).

و بناء على هذا النجاح كتب بيتر بيهر، مقال تحت عنوان "الموازنة الصفريه" في مجلة هارفرد لإدارة الأعمال في أواخر سنة 1970، مما أوجد الاهتمام بها على مستوى الدوائر الحكومية، حيث أعجب بها حاكم ولاية جورجيا الأمريكية، السيد جيمي كارتر واستدعى السيد بيتر و كلفه بتطبيقها في تلك الولاية و تم ذلك بالفعل ابتداء من السنة

المالية 1973، و عندما أصبح جيمي كارتر رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976، إهتم بتطبيقها في موازنات أجهزة الحكومة الفدرالية الأمريكية كوسيلة لزيادة الرقابة على الانفاق و في فبراير 1977، أصدر الرئيس كارتر أمرا بتطبيق الموازنة الصفرية في أجهزة الحكومة الفدرالية، و قام مكتب الإدارة و الموازنة الأمريكي بإعداد تعليمات تبين للأجهزة الحكومية كيفية إعداد موازنتها على الأساس الصفري؛ و قد تم ذلك بالفعل سنة 1979 و قد أدى ذلك إلى إنتقال تطبيقها في الكثير من حكومات الولايات و الشركات الخاصة الأمريكية، عندما سلم الرئيس الأمريكي ريغن الحكم في 1981 أعلنت إدارته توقيف العمل بالموازنة الصفرية في أجهزة الادارة الحكومية، و يتم الرجوع إلى موازنة البرامج و الأداء (مسعودي و مُجد العيد، 2019، صفحة 205).

2- تقييم الموازنة الصفرية

2-1- مزايا الموازنة الصفرية: و هي كالآتي (عطية و بيرش، 2020، الصفحات 420-421)

- التنسيق بين القرارات الآنية و الأهداف بعيدة المدى من خلال الربط بين الموازنة السنوية و التخطيط طويل الأجل؛
- تساعد على الربط بين التكلفة و العائد لكل برنامج أو نشاط، مما يساعد المختصين بالموازنة على تدقيق و معرفة كفاءة الانفاق و فعاليته، و التخلص من النفقات غير الضرورية التي كانت في الموازنة التقليدية؛
- تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، حيث يتم فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر، و بالتالي تحديد البرامج التي يجب تنفيذها و تلك التي يجب إستبعادها، مع تبرير جميع البرامج المقترحة، دون التأثير بمستويات الإنفاق و الإعتمادات السابقة؛
- الإعتماد على التخطيط كمرحلة أساسية في اعداد الموازنة، و كذلك إمكانية التحديد و بشكل سريع لأي نقص في فعالية التخطيط، أو التنسيق الضعيف بين الأنشطة المتشابهة في الوحدات التنظيمية المختلفة، و بالتالي إمكانية تصحيح الاختلالات في الوقت المناسب، كاستبعاد أو تقليص لبعض الوظائف و جعلها مركزية بسبب إزدواجيتها، و هو ما يساهم في ترشيد النفقات العامة.
- إعتماد مبدأ الأولوية في ترتيب البرامج و النشاطات مع توفير الاعتمادات و تبرير مصادر الإحتياجات لكل المستويات بالنسبة للنشاطات القائمة و المستحدثة مما يساعد على الإدارة الجيدة للنفقات العامة و ترشيدها؛

- القدرة على التحديد و بشكل سريع للنشاطات التي تتميز بضعف إدارتها، و الإجراءات اللازمة لأغراض عمليات المتابعة، من خلال تنفيذ الموازنة الصفرية، و بذلك تتمكن الإدارة العليا من اتخاذ الاجراءات الضرورية المناسبة للتغلب على هذه المشاكل؛

- توفير البدائل المختلفة للإنفاق إذ أن مجموعات القرار الموافق عليها و التي تم ترتيبها حسب الأولويات، تمد الإدارة بأساس الموازنة تفصيلية و تساعد على إيجاد نظام متكامل للمعلومات التي يمكن استخدامها خلال عام الموازنة، باعتبارها نقطة بداية لتبين الأنشطة التي سوف تقلص أو التي سيتم توسيعها إذا ما طرأ تغيير على مستوى حجم الإنفاق المسموح به.

2-2- عيوب موازنة الصفرية: إن تبني أسلوب الموازنة الصفرية ينجر عليه العديد من السلبيات منها (مسعودي و مُجهد العيد، 2019، الصفحات 209-2010):

- الحساسية من اسم الموازنة الصفرية: تسبب هذه الموازنة في تخويف الكثير من معدي الموازنة و مدراء البرامج و الكثير من أصحاب المصلحة واعتبروها لا تخدم مصالحهم؛

- المراجعة السنوية لكل البرامج سواء الجديدة أو التي قيد الإنجاز و التي قد ينجم عنها تخفيض الاعتمادات المالية أو إلغاءها كلياً؛

- صعوبة توفر البيانات الكافية عن البرامج و المشاريع: يتطلب هذا النوع من الموازنات كم هائل من المعلومات و البيانات؛

- صعوبة إخضاع جميع البرامج و المشاريع لمتطلبات الموازنة الصفرية: حيث يتعذر إجراء دراسات تحليلية و تقدير النتائج بشكل نقدي لجميع أوجه الإنفاق في الموازنة، فمثلاً هناك التزامات على الدولة لا بد من الوفاء بها، مثل تسديد الدين العام و تقديم المساعدات، و هناك برامج تحظى بالموافقة و التمويل لاعتبارات سياسية، كما أن هناك نفقات ذات طابع اجتماعي كبرنامج الضمان الاجتماعي، و التأمينات الاجتماعية، فكل هذه البرامج يصعب تطبيق شروط الموازنة الصفرية عليها كما يصعب إلغاؤها؛

- صعوبة تقييم فائدة و جدوى كل برنامج سنويا حيث أن الكثير من هذه البرامج تحتاج إلى أكثر من السنة لتظهر النتائج أو العائد منها؛

- صعوبة الترتيب و المفاضلة بين مجموعات القرارات لكثرة عددها؛

- عدم توافر الخبرات و الامكانيات اللازمة للتطبيق.

رابعاً- الموازنة التعاقدية: ظهرت حديثاً سنة 1996، و كانت أول محاولة لتطبيقها من طرف وزارة المالية النيوزلندية.

1- المفهوم

يقصد بالموازنة التعاقدية أن تكون العلاقة بين الاجهزة التنفيذية و الحكومية علاقة تعاقدية يتم بمقتضاها تنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تدفعها الحكومة قبل و اثناء و بعد تنفيذها على ما اتفق عليه أي انها نظام لعقد صفقات بين جهة منفذة و الحكومة. (سلوم و مُجّد، 2007، صفحة 115)

كما عرفت على أنها محاولة لإيجاد المنافع العامة و الأصول طويلة الأجل، مثل مشاريع البنية التحتية كالمستشفيات و مؤسسات التعليم العالي و غيرها، أي أنها تقدم تفاصيل الاحتياجات للتنمية طويلة الأجل و تنشئ عملية موحدة بصدد وضع الخطة لسنوات متعددة و تحويلها إلى برامج ثم إلى مشاريع تعرض كعطاءات (عطية و بيرش، 2020، صفحة 423).

2- تقييم الموازنة التعاقدية:

1-2- مزايا الموازنة التعاقدية: (حنيش، 2016، صفحة 77)

- ساعدت في تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الادارات الحكومية؛

- عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية الخماسية للدولة؛

- ساعدت على تنفيذ البرامج و المشاريع الحكومية بكفاءة و فعالية؛

- أدت إلى توصيل المخرجات المتوخاة إلى المواطنين و رشدت الإنفاق العام.

2-2- عيوب الموازنة التعاقدية: يواجه تطبيق الموازنة التعاقدية الكثير من الصعوبات أهمها: (بيرش، 2019،

الصفحات 92-93)

- إرتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الاجهزة الحكومية؛

- عدم تطور الإدارات المالية الحكومية حيث تتطلب الموازنة التعاقدية إدارة مالية متطورة تستخدم أساليب حديثة؛

- الحاجة إلى معلومات ضخمة عن البرامج و المشاريع؛

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن:

- تحتل الموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة و ذلك راجع لتميزها بمجموعة من الخصائص؛
 - حتى يمكن إعداد الموازنة العامة فان هذا يتطلب التقيد بمجموعة من الأسس و المبادئ يؤدي تطبيقها بشكل صحيح إلى الحفاظ على المال العام من الإسراف و التبذير، كما أنه لا يمكن الخروج عن هذه المبادئ إلا في حالات إستثنائية تتطلب ذلك، و تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل أساسية تتميز بالتداخل و الإستمرار، و كل مرحلة تتميز بعدة إجراءات؛

- تقوم الدولة بوظائفها عن طريق النفقات العامة التي تتعد و تتنوع تقسيماتها، حيث يتم تقسيمها إلى قسمين تقسيم نظري و تقسيم وضعي و كل قسم يحتوي على عدة فروع، و تتمثل أهمية هذه التقسيمات في التعرف على أثارها و الرقابة على النشاط المالي للدولة، أما الإيرادات العامة فتعتبر وسيلة الدولة لتمويل الانفاق العام و تقسم هي الأخرى إلى عدة تقسيمات، و أهمها تقسيم الإيرادات إلى عادية و غير عادية، فالإيرادات العادية تتضمن إيرادات أملاك الدولة و الضرائب و الرسوم و الغرامات و الاتاوات أما الإيرادات غير العادية فيتم اللجوء إليها في الظروف الاستثنائية، و تتضمن القروض العامة و الاصدار النقدي، و يعبر العجز عن الوضعية التي يكون فيها رصيد الموازنة سالب و الناتج عن عدم قدرة الإيرادات العامة على تمويل النفقات العامة.

الفصل الثاني:

سعر الصرف ماهيته، الأنظمة،

النظريات، سياسات سعر الصرف

تمهيد:

تتم تسوية المعاملات التجارية داخل أي دولة عن طريق عملتها المحلية، أما تسوية معاملاتها الناتجة عن تبادل السلع و الخدمات بينها و بين العالم الخارجي فيتطلب استعمال عملات الدول التي تتعامل معها، و من هنا ظهرت الحاجة إلى استخدام وسيلة يتم من خلالها تسوية المعاملات الدولية، و هو ما اصطلح على تسميته بسعر الصرف و بتطور التبادل الدولي فقد تم إنشاء أسواق للصرف الاجنبي يتم فيها بيع و شراء العملات من طرف مختلف المتعاملين. و نظرا لحساسية سعر الصرف لمختلف المؤشرات الداخلية و الخارجية، و في ظل الانفتاح التجاري و الاقتصادي الذي يميز الاقتصاد العالمي فإن السلطات النقدية تحافظ على استقرار سعر الصرف من خلال اتباع سياسات من شأنها أن تجنب تعرض الاقتصاد الوطني للأثار السلبية الناتجة عن الصدمات الداخلية و الخارجية.

و عليه فسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف؛
- ✓ المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف؛
- ✓ المبحث الثالث: نظريات سعر الصرف،
- ✓ المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

يحتل سعر الصرف مكانة هامة في السياسات الاقتصادية و ذلك نظرا لارتباطه بمجمل المتغيرات الاقتصادية و تأثيره على الاقتصاد الوطني ككل، كما أنه يقوم بدور حلقة الربط بين الاقتصاديات الدولية و تسهيل عمليات التبادل الدولي.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سعر الصرف و أشكاله و أهم وظائفه و العوامل المؤثرة فيه.

أولاً- تعريف سعر الصرف و أشكاله

1- تعريف سعر الصرف: هناك عدة تعاريف استخدمت في تعريف سعر الصرف نذكر منها:

« سعر الصرف هو عملة مقابلة عملة أخرى، فهو السعر النسبي لهاتين العملتين و يعتبر مقياس مشترك للقيمة و وسيلة لتسهيل تبادل السلع ذات صفات مختلفة». (wang, 2009, p. 9)

«عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدات من النقد الأجنبي». (الغالي و حقي، 2017، صفحة 19)

«هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، و كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الامر بتشجيع الصادرات و توفير الواردات». (حميدات، 1996، صفحة 105)

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار سعر الصرف بمثابة نسبة يتم على أساسها تبادل عملة محلية مقابل عملة أجنبية، و هو بذلك يعد أداة لربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، و ذلك من خلال ربط أسعار السلع المحلية بأسعار السلع في الاسواق العالمية.

و ما يمكن استخلاصه أنه مهما اختلفت التعاريف إلا أنها تشترك على اعتبار سعر الصرف على أنه (حريط،

2017، صفحة 32):

- عملية مبادلة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية و العكس؛

- تتم عملية المبادلة بناءا سعر معين؛

- تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الاجنبي؛

- أداة ربط الاقتصاد الوطني المفتوح مع مختلف إقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف و الاسعار الدولية المختلفة و تتم عملية الربط من خلال أسواق الأصول و أسواق عوامل الإنتاج.

كما أن تسعير العملات يخضع لطريقتين هما (زيان، 2013، صفحة 15):

- التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، و هذه الطريقة قليل من الدول التي تتبعها و تستعملها، و أهم دولة تستعملها هي بريطانيا، مثلا $1 \text{ دج} = 0.0120 \$$.

- التسعير غير المباشر: هو عدد وحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و تتبع هذه الطريقة غالبية بلدان العالم بما فيها الجزائر، مثلا $1 \$ = 70 \text{ دج}$.

2- أشكال سعر الصرف: لسعر الصرف عدة أشكال، و يمكن التمييز بينها كآلاتي:

2-1- سعر الصرف الاسمي:

سعر الصرف الاسمي هو ذلك السعر الذي يتم الاعلان عنه بشكل يومي من طرف السلطات النقدية، و يتحدد بناء على الطلب و العرض في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، و ينقسم إلى قسمين، سعر يتم العمل به في المبادلات التجارية الرسمية، و سعر يتم العمل به في السوق الموازية و هو سعر الصرف الموازي، و بالتالي يوجد أكثر من سعر صرف إسمي لنفس العملة في نفس الوقت.

و تحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي) الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الاخرى بالنسبة لعملة معينة، كما يتغير سعر الصرف الاسمي حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتا أو مرنا، إلا أنه لا يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة و ذلك لأنه لا يأخذ التضخم الحاصل في الدولة المحلية و الدولة الاجنبية بعين الاعتبار. (الحميد، 2016، الصفحات 20-21)

2-2 - سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (صيد، 2013، صفحة 24)، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل تذبذبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحساب التغيرات التي تطرأ على الأسعار الاجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلية فهو يمثل

القدرة الشرائية للعملة و مؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني (بن قدور، 2013، صفحة 16)، إذ أن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي يدل على قوة و ضعف العملة بالنسبة للعملة الاجنبية و هو معيار لتوضيح القدرة التنافسية للصناعات المحلية في السوق العالمية. (Sa'ad, Abarham, & Michael, 2018, p. 2)

و يحسب بالعلاقة التالية: (بن زاوي، 2016، صفحة 70)

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P}$$

حيث:

P - المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي.

P* - المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الاجنبي.

E - سعر الصرف الاسمي في الاقتصاد.

2-3- سعر الصرف الفعلي:

يشير سعر الصرف الفعلي إلى عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة مقابل معاملة دولية

قيمتها وحدة واحدة (حميدات، 1996، صفحة 76)

و هو مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية ما، و يبين

التغير فيه زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي

باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة (عبد الحميد، 2016،

صفحة 25).

و يمكن قياسه باستخدام مؤشر "LASPERES" للأرقام القياسية: (بربري، 2011، صفحة 26)

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p e_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pR} \times 100$$

حيث:

(e^{Pr}) ، (e^{Pr}) : سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأسعار على التوالي.

- $INER_{Pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس t أو سنة الاساس 0 .

- e_0^P, e_t^P : سعر صرف البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الاساس 0 .

- X_0^P : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الاساس 0 .

- e_0^r, e_t^r : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الاساس و مقومة بعملتها، و هي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في

حساب مؤشر لاسبير.

Z_P : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

و يأخذ سعر الصرف الفعلي شكلين هما (لباز، 2016، الصفحات 116-117):

- **سعر الصرف الفعلي للصادرات ($EERx$):** هو عدد وحدات العملة المحلية الذي يمكن الحصول عليها مقابل قيمة

دولار واحد من الصادرات، مع الاخذ بعين الاعتبار كل الرسوم و الدعوم المرتبطة بالصادرات، و أسعار الصرف الخاصة

بدعم عوامل الانتاج التي تدخل في الصادرات، و غير ذلك من التدابير المالية و الضريبية التي تؤثر في الصادرات.

- **سعر الصرف الفعلي للواردات ($EERm$):** هو عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة مقابل قيمة دولار واحد من

الواردات، مع الاخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية، و الرسوم و الجبايات الإضافية، و الفوائد على ودائع الاستيراد و

غيرها من التدابير التي تؤثر على الواردات.

و تعبر نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات ($EERx$) على سعر الصرف الفعلي للواردات عن تغير الأسعار

النسبية بين ما هو قابل للتصدير و ما هو قابل للاستيراد، و من الممكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى

ربحية الصادرات بالنسبة للانتاج المنافس للواردات، فان كان هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح فان هذا يمثل انحياز ضد

الصادرات، و يعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أنها السياسة التي يؤدي فيها نظام

التجارة الخارجية العلاقة التالية: $EERx / EERm < 1$ أما البلاد التي تتبع سياسة تشجيع الواردات فتميل فيها

النسبة بشكل عام من الواحد الصحيح. (بن قدور، 2013، صفحة 18)

2-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، و من أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، و يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية: (بربري، 2011، صفحة 27)

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^P(e^{Pr})_t / X_0^P(e^{Pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{Pr})_t}{(e^{Pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IREPR \times 100$$

حيث:

- P_0^P ، P_t^P : مؤشر أسعار الدولة **P** في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

- P_0^r ، P_t^r : مؤشر الاسعار المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

- $IREPR$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، و يعكس سعر صرف عملة الشرك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الاسعار المحلية.

2-5- سعر الصرف التوازني:

و هو السعر الذي تتساوى عنده كمية العملة المعروضة مع الكمية المطلوبة منها، بصرف النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية، و بالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية متوازنة، و بذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الاسواق في حالة المنافسة التامة، و يتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات الاقتصادية منها النمو، الدخل الوطني، و معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، و معدل التغير في سعر الفائدة (عبد الحميد، 2016، صفحة 25)، و هو السعر الذي يمثل توازن مستديم و الذي تطمح إليه الكثير من البلدان، عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي و يمثل توازن مستمر لميزان المدفوعات، و أن أي دولة تطمح إلى سياسة خارجية ناجحة و قوية يجب أن تلتزم بنظام سعر الصرف التوازني، لأنه يمثل توازن الاقتصاد الكلي. (الجويجاتي و رغيد، 2021، صفحة 266)

ثانياً-أنواع و وظائف سعر الصرف

1- أنواع سعر الصرف: يتنوع سعر الصرف ما بين سعر الصرف الفوري و سعر الصرف الآجل: (بلحشر، 2014،

صفحة 24)

1-1- سعر الصرف الفوري le cours comptant:

هو السعر الذي يخص التعامل بالصرف الاجنبي بمبادلة العملات أو تسليمها فوراً و كأقصى تقدير يومين من تاريخ الاتفاق على العملية، حيث يتم تطبيق سعر الصرف السائد وقت إبرام العقد، إذ يتغير بصفة مستمرة خلال اليوم تبعاً لعرض العملات و الطلب عليها، و يقوم وكلاء الصرف بإعلام عملائهم بهذه الأسعار و السهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، كما يتم التفريق بين نوعين لسعر الصرف الفوري هما سعر الشراء و سعر البيع.

1-2- سعر الصرف الآجل le cours de change a terme:

هو السعر الذي يخص التعامل بالصرف عندما يتم مبادلة العملات أو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف الآجل السائد لحظة إبرام العقد، و يكون تنفيذ العملية كأقل تقدير بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

و سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الفوري + ثمن التأجيل.

و ثمن التأجيل عندما يكون موجبا يسمى **REPORT** و عندما يكون سالبا يسمى **DEPOT**.

2- وظائف سعر الصرف:

لا تنحصر وظيفة سعر الصرف على تسوية المبادلات الدولية فقط؛ بل يمارس عدة وظائف على مستوى الاقتصاد الوطني، و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

1-2 - الوظيفة القياسية:

يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية مع أسعار السلع في السوق العالمية، و يمثل سعر الصرف في هذه الوظيفة حلقة الوصل بين الاسعار المحلية و الاسعار العالمية. (عثمان و هبوا، 2015، صفحة 236)

2-2- الوظيفة التطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تطوير تلك الصادرات، و من جانب آخر يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بواردات التي تكون أسعارها

أقل من الأسعار المحلية، و بالتالي يؤثر على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار (الحسيني، 1999، الصفحات 149-150).

حيث يتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف هذا من جهة، و من جهة أخرى من الممكن اتباع سياسة معينة لسعر الصرف تعمل على تشجيع و تأمين واردات معينة، و بالعكس أيضا يمكن عرقلة واردات غير مرغوب فيها، و من هنا نجد أن لسعر الصرف أهمية على مستوى الاقتصاد ككل. (بلحشر، 2014، الصفحات 25-26)

2-3- الوظيفة التوزيعية:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، عن طريق التجارة الخارجية، إذ يقوم بإعادة توزيع الدخل القومي بين بلدان العالم، و تعمل هذه الوظيفة من خلال حدوث انخفاض في سعر الصرف العملة القيادية، فان الدولة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، و في حالة ارتفاع سعر الصرف العملة فان الدولة الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمنا لإستيراداتها. (عثمان و هيو، 2015، صفحة 236)

ثالثا- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

سعر الصرف كغيره من السلع تتحكم فيه قوى العرض و الطلب في السوق، لهذا نجده يتأثر بالعديد من العوامل و التي تختلف من دولة إلى أخرى و ذلك حسب درجة الانفتاح الاقتصادي و السياسات التي تتبعها كل دولة، و يمكن أن نقسم هذه العوامل كما يلي:

1- العوامل الأساسية:

و تتلخص في العناصر التالية:

1-1- التغير في الصادرات و الواردات:

يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات و الواردات فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فان ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل الدولة الأخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات الأخرى و العكس صحيحا، و نتيجة لذلك فان قيمة عملة الدولة المصدرة و المستوردة تتأثر بالارتفاع و الانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا ب وارداتها. (العامري، 2010، صفحة 149)

1-2- حركة رؤوس الاموال: تؤثر حركة رؤوس الاموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى، إذ ترتفع قيمة

عملة الدولة المستوردة لرأس المال و تنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال و بناء على ذلك فان تغيير

حركة رؤوس الاموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية. (العامري، 2010، صفحة 148)

1-3- المضاربة: تؤدي المضاربة في الاسواق الدولية للعملات إلى التأثير في صرف العملات النقدية و خاصة على

المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سوف ترتفع في المستقبل فإنهم سيلجئون إلى شراء

هذه العملة و من ثم يزداد الطلب عليها و يرتفع سعر صرفها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستنخفض في

المستقبل فإنهم سيلجئون إلى بيعها و من ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى. (العامري، 2010،

صفحة 150)

1-4- القروض الدولية: منح القروض يؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملة الدولة التي تحصلت على القرض و زيادة

عرض عملة الدولة المانحة للقرض وهذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر عملتها في حين هذا سيؤدي إلى رفع سعر العملة

الوطنية للدولة المقترضة. (الشمري و حسن، 2015، صفحة 282)

2- العوامل الفنية:

2-1- التوقعات: تؤثر الشائعات والأخبار المستقبلية في سعر صرف العملة بطريقة سريعة، فمثلا وجود شائعات عن

موجة محتملة للتضخم في امريكا يمكن أن يدفع تجار العملة لبيع الدولار الامريكي لتوقعهم انخفاض قيمته في

المستقبل، و هذه الاستجابة التي يبديها السوق لهذه الاخبار تفرض ضغطا تنازليا على الدولار بشكل آني، فعدد

المستثمرين الدوليين (مثل المصارف التجارية، و شركات التأمين) يتخذ مراكز عملة على أساس تحركات العديد من

العوامل في مختلف البلدان، و أهم هذه العوامل، أسعار الفائدة، المضاربة على أسعار الصرف، الظروف الاقتصادية

المستقبلية. (طلحة، 2019، صفحة 76)

2-2- الإستقرار السياسي: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية، فأى اضطراب سوف يؤدي إلى تدفقات رأس

المال من و إلى الدولة، و تحجم رؤوس الاموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب و عدم الاستقرار. (بخاري،

2010، صفحة 126)

2-3- الرقابة الحكومية: تتمثل الرقابة الحكومية في قيام السلطات النقدية بعدة إجراءات لفرض الرقابة على سعر الصرف و من بين هذه الاجراءات نجد فرض القيود على الصرف الاجنبي، فرض القيود على التجارة الاجنبية، التدخل في أسواق الصرف الاجنبي (بيع و شراء العملات)، بالإضافة إلى التأثير في المتغيرات الكلية (مثل التضخم، سعر الفائدة، مستويات الدخل)، فمثلا عند ارتفاع معدلات الفائدة في الجزائر مقارنة بمعدلات الفائدة في تركيا فان رد الفعل المتوقع هو زيادة عرض الليرة من قبل التركيين للحصول على الدينار الجزائري (من أجل الاستفادة من الارباح المحققة من ارتفاع معدل الفائدة)، و نتيجة لذلك فإذا قامت الحكومة التركية بفرض ضريبة عالية على الدخل المحقق من الفوائد الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية، فان هذا الفعل يمكن أن يجد من تحويل الليرة إلى الدينار. (طلحة، 2019، صفحة 76)

2-4- الكميات المطلوبة و درجة السيولة المطلوبة: يؤثر حجم الكميات المطلوبة المتعامل بها و السيولة المطلوبة، على سعر صرف العملة وذلك من خلال التأثير على ظروف طلب و عرض على هذه العملة. (الشمري و حسن، 2015، صفحة 284)

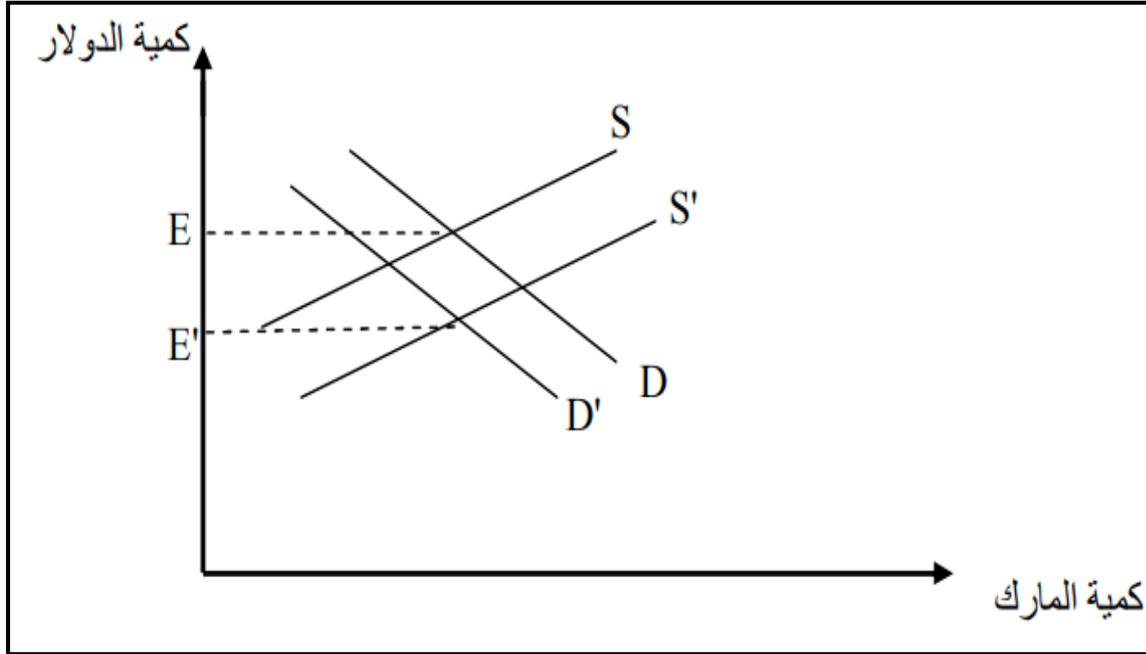
2-5- التغيرات في الاسواق المالية الاخرى غير سوق العملات: إن التغيرات في السوق المالية كالتغيرات في سوق الاسهم أو سوق السندات تؤثر بشكل واضح على سوق العملات، فإذا ارتفعت أسعار الاسهم في سوقها أو مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي، فإن ذلك سيزيد الطلب على عملات هذه الأسواق و من ثم ارتفاع أسعارها و العكس يحدث لو انخفض مردود الاستثمار على أدوات سوق النقد، إذ ستكون النتيجة هي بيع هذه الادوات و بالتالي زيادة العرض و انخفاض أسعارها (الشمري و حسن، 2015، صفحة 284).

3- السياسات الاقتصادية: من بين هذه السياسات نجد

3-1- تغير معدلات التضخم: للتضخم أثر في سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى ذلك في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة فمثلا عندما تنخفض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% و يكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الاجنبية ثم على العملات الاجنبية، و بسبب الاسعار المرتفعة في هذا البلد - نتيجة التضخم - ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الاجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة فعلى سبيل المثال نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه

في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحني الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى "D" و يتحرك منحني المارك في ألمانيا إلى "S" و ينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E". (بن زاوي، 2016، صفحة 20)

الشكل رقم 01-02: آثار التضخم على سعر الصرف



المصدر: (بن زاوي، 2016، صفحة 20)

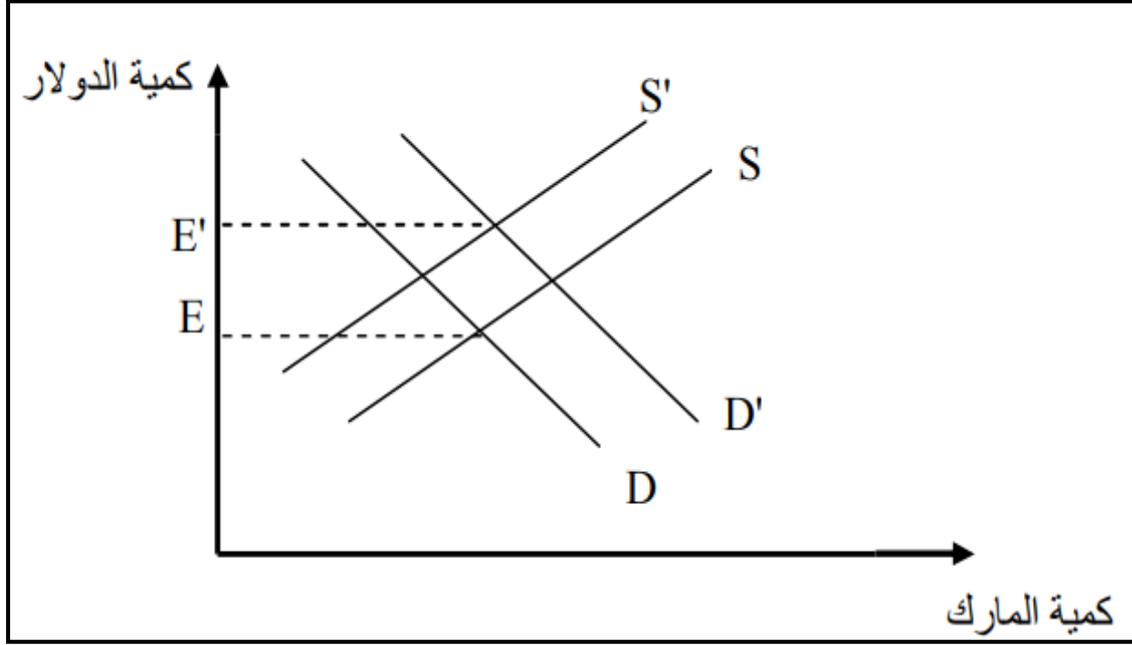
و للحد من ارتفاع الاسعار المحلية نتيجة التضخم يعمل على تقليل الاستيراد من طرف الاجانب من سلع ذلك البلد و بالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة. (زاوي، 2016، صفحة 20)

3-2- أسعار الفائدة: لسعر الفائدة دور فعال في التأثير على أسعار الصرف، إذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما إلى تسابق رؤوس الاموال الاجنبية للتوظيف في السوق المحلية، الامر الذي يزيد في الطلب على العملة المحلية و يرتفع سعر صرفها، و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في تلك الدولة، أي عندما ينخفض سعر الفائدة يقل الطلب على تلك العملة و ينخفض سعر صرفها و هكذا (طلحة، 2019، صفحة 75).

و يمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فان الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى "D" بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا إلى "S" كما هو موضح في الشكل رقم 02-02 فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فانه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة. (بن زاوي، 2016، صفحة 21)

الشكل رقم 02-02: آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: (بن زاوي، 2016، صفحة 22)

3-3- كمية النقود: إن الإفراط في الإصدار النقدي و تزايد كميات النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيراد وانخفاض التصدير و يقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية. (وايي، 2018، صفحة 11)

3-4- الإنفاق الحكومي: إن أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على هيكل هذا الإنفاق، فزيادة الإنفاق الحكومي على السلع القابلة للتجارة يؤدي إلى رفع سعرها بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة و بالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما بالنسبة لأثر زيادة الاستهلاك الحكومي من السلع الغير قابلة للتجارة على سعر الصرف فيعتمد على أثرين هما أثر الدخل و أثر الاحلال، فيما يخص أثر الاحلال فان زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتجارة

سوف يؤدي إلى زيادة السعر النسبي لهذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما أثر الدخل فيعمل من خلال انعكاس زيادة الاستهلاك الحكومي على زيادة الدين العام لتمويل هذا الاستهلاك، و يتطلب زيادة مستوى الاقتراض الحكومي زيادة في الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح و بالتالي انخفاض الطلب على السلع غير القابلة للتجارة مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها و من ثم انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية. (بربري، 2011، صفحة 40)

و عليه نستنتج أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير على متغيرات اقتصادية أخرى كالدخل و الاستهلاك و زيادة الضرائب و تؤدي في النهاية إلى تغيرات في سعر صرف العملة إما بالارتفاع أو الانخفاض.

المطلب الثاني: مخاطر سعر الصرف

ينطوي التعامل بالعملات الأجنبية على عدة مخاطر، و ذلك لأنها شديدة الحساسية لأي تغيرات مفاجئة قد تؤدي إلى خسائر كبيرة لكافة المتعاملين و خاصة لمن لا يمتلكون الخبرة الكافية، و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم خطر الصرف و أهم أنواعه و كذلك تقنيات التغطية منه.

أولاً- مفهوم مخاطر سعر الصرف

تعرف مخاطر الصرف بأنها:

« مخاطر الصرف أو مخاطر التغير في أسعار العملات هي المخاطر الملازمة لأي عملية تصدير أو استيراد بعملات أجنبية كما، كما أنها تظهر أيضا أثناء صفقات القروض بالعملة الأجنبية» (Marteau, Dahlia, & xavier, 1989, p. 9)

«الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، و تعني هذه المخاطر الخسائر المحتملة التي تتعرض إليها الشركة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين العملة النقدية المحلية، و العملات النقدية الاجنبية» (العامري، 2010، صفحة 191).

و يعرف على أنه الخطر المالي الذي يرتبط بتغيرات عملة ما بالنسبة للعملة المرجعية المستعملة من طرف المؤسسة.

(بواوي، 2013، صفحة 18)

و عليه فان مخاطر سعر الصرف هي المخاطر التي تتسبب في خسائر لمختلف الاعوان الاقتصاديين الذين يتعاملون في المجال الدولي وسواء كانت هذه المعاملات تجارية أو مالية كالقروض والتحويلات.

ثانيا- أنواع المخاطر و مصادرها، أهمية إدارتها

1- أنواع المخاطر:

يمكن التمييز بين المخاطر التالية: (موري، 2010، الصفحات 48-49)

1-1 المخاطر المالية: تنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة و التي تحدث فجأة و بحدة في بعض

الأحيان، و هي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف، و يمكن أن تصل هذه التقلبات خلال يوم واحد بين 1.5% إلى 3%.

1-2 مخاطر التمويل: و هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

1-3 المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: و تتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمشروعات التجارية، فلو وضعت دولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها كأن يكون هناك سعر صرف يحدده العرض و الطلب يطبق على العمليات التجارية، و يوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية يطبق على العمليات المالية مثل تحويل رؤوس الأموال للخارج، فهنا قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف.

1-4 المخاطر الائتمانية: ينصب عادة في عقود الائتمان التي تمنح بالعملة الاجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر و في الموعد المتفق عليه في العقد، و هناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.

1-5 المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الاخطاء في خضم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ، و قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية عن طريق الخطأ إلى حساب غير الحساب الصحيح.

1-6- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة: قد تتحقق خسائر البنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه و التي تجري عادة مرة كل شهر، و تختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر اتباعا هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

2- مصادر المخاطر:

من بين أهم مصادر مخاطر الصرف هي العمليات التجارية و العمليات المالية القائمة بين مختلف الدول و منها المتعلقة بجانب الواردات و منها ما يتعلق بجانب الصادرات و منها ما يكون عند عرض مناقصة دولية.

1-2- مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية: و هي كالاتي: (بن عيني، 2014، صفحة 148)

- خطر الصرف و الواردات:

فعند قيام مستورد بعملية استيراد عليه أن يقوم بدفع قيمة الصفقة التجارية عند موعد محدد و مبلغ معين بالعملة الأجنبية و عليه أن يأخذ بعين الاعتبار 3 أسعار لتحديد مشترياته و هي سعر اليوم الذي يعقد فيه المستورد طلبيته مع المورد و سعر يوم جمركة السلعة، و السعر الذي يشتري به العملات لدفع قيمة مشترياته، و عدم التغطية للخطر تبقي العائد مجهولا بالنسبة للمستورد حتى وقت انتهاء الاستيراد.

- خطر الصرف و الصادرات:

قد تتعرض المؤسسات إلى خطر الصرف من جراء تصدير منتجاتها، فهي تتعرض إلى خسارة عند انخفاض قيمة النقود التي تمت الفوترة بها قبل تاريخ الدفع أو التسوية، كما أنه يحقق ربحا في حالة ارتفاعها، و للتقليل من هذا الخطر على المصدر التقليل في الوقت الذي يفصل بين الاتفاق على إبرام العقد و تاريخ التسديد و إتمام الصفقة أو اللجوء إلى إحدى تقنيات التغطية المعروفة.

- خطر الصرف عند عرض مناقصة دولية:

إن خطر الصرف في هذا النوع من العمليات هو عشوائي و يصعب تسييره و هو ناتج بين الفترة التي تعرض فيها المؤسسة المناقصة الدولية، و لحظة إرساء المناقصة على أحد الطالبين.

2-2- مخاطر الصرف على مستوى العمليات المالية: و تتمثل أهم العمليات المالية التي تتعرض لمخاطر الصرف فيما

يلي: (بن عيني، 2014، صفحة 149)

- خطر صرف القروض بالعملات الأجنبية:

في حالة الاقتراض تقوم المؤسسة بتحويل القيمة الاسمية للقروض الاجنبي المحصل عليه بالعملة المحلية و عند التسديد يقوم بالدفع بالعملات الاجنبية و كذلك بالنسبة للفوائد، فالمقترض بالعملات الأجنبية يتعرض إلى خطر الصرف على الفوائد و الاقساط المسددة مع كل ارتفاع في قيمة العملة المقترض بها في فترة تسديد القرض و بذلك يتحمل المقترض خسارة في الصرف.

- خطر صرف الاستثمار المباشر:

إن عملية الاستثمار في الخارج عادة ما تكون في شكل خلق فروع جديدة أو شراء شركة في الخارج و يتولد عن هذا خطر صرف يتمثل:

➤ خطر صرف على قيمة الأصول و الخصوم للفروع الموجودة.

➤ خطر صرف على التدفقات المالية الحاصلة بين الشركة الأم و فروعها بالخارج.

ثالثاً- تقنيات تغطية مخاطر الصرف

تقنيات التغطية هي عبارة عن مجموعة من الاساليب التي تستخدم لمواجهة و تفادي مخاطر الصرف و تنقسم إلى مجموعتين تقنيات داخلية و تقنيات خارجية سوف نتطرق إليها كالتالي:

1 - تقنيات تغطية مخاطر الصرف الداخلية:

تتبع المؤسسة مجموعة من الاجراءات بغرض التحكم في مخاطر الصرف بإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون تدخل أطراف خارجية، و تتمثل في التقنيات التالية (بوعتروس، 2007، الصفحات 5-7):

1-1- التأثير على الآجال: يقصد بالآجال فترة تحصيل المستحقات أو دفع الالتزامات القائمة بين المتعاملين

الاقتصاديين على المستوى الدولي، و يتم استخدام الإجراءات التالية:

- تسير آجال العملية: ويتم التنوع في آجال الدفع و ذلك للاستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف، فيتم تعديل

آجال أو تحصيل الحقوق (مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك، تبعاً لتغيرات سعر الصرف، فإذا توقع

المصدر الزيادة في سعر العملة التي تم بها تحرير عقد التصدير فإنه يمنح آجال كبيرة للمستورد لتحصيل المبلغ المستحق له، أما إذا توقع العكس فإنه سيقوم بتسريع عملية قبض المبالغ المستحقة، أما المستورد فإن موقفه سيكون عكس ذلك تماماً.

- **منح الخصم بهدف الدفع المسبق:** أي يقوم المصدر بمنح عميله خصماً في مقابل أن يقوم هذا الأخير بدفع المبلغ المستحق قبل تاريخ الاستحقاق، و ذلك في حالة توقع المصدر بأن سعر صرف العملة المحرر بها العقد عرضة للتغيرات خلال مدة قصيرة، هذا المبلغ المخصوم يتناسب عادة و تكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر، ومن مزايا هذه العملية هو تفادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، و عدم تحمل خطر الاقتراض من جهة، و من جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل في السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها.

- **حسابات الاعتراض:** و هي حسابات بنكية مفتوحة في دولة أجنبية الهدف منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل العملاء المقيمين في هذه الدول الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ و بالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف و احتمال وقوعه.

1-2- التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة: و يوجد نوعين من المقاصة

- **التغطية الذاتية و سوق التطبيق:** و يتم إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

أما سوق التطبيق فهي طريقة تقضي بالسماح للمؤسسة التي بحوزتها رصيد من العملة الصعبة باستعماله لسداد مدفوعات ديون أو إلتزامات ناتجة عن عمليات مالية أو تجارية بالعملة الصعبة و ذلك من خلال وسيط مالي عادة بنك.

- **المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات:** وهذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة و المتواجدة في دول أجنبية و تكون بينها روابط مالية أو تجارية، حيث يتم تنظيم مقاصة بين ديون و مستحقات هذه الفروع و يسمح ذلك بتقليص عدد و مبالغ التحويلات فيما بينها و يقتصر الأمر على دفع فوارق الديون، إلا أنه يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع و كذا العملة المستعملة و سعر الصرف المتفق عليه.

1-3- التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة: و يتم اللجوء إلى هذا الاجراء من طرف المؤسسات بناءا على توقعاتهم المستقبلية لأسعار صرف العملة، فاذا كانت توقعاتهم تشير إلى حدوث تغيرات كبيرة خلال مدة وجيزة، فإنهم يقررون رفع الكميات المستوردة من مستلزمات الانتاج، و تسريع الحصول عليها لتجنب الخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير، و يجب أن يتم ذلك بدراسة المؤسسة لإمكاناتها المالية و القدرة التخزينية، بالإضافة إلى قدرة العميل على تلبية ذلك.

1-4- الفوترة بالعملة الاقل تقلبا: قد تلجأ بعض المؤسسات باختيار عملة تحرير الفواتير و التي تعرف استقرارا في قيمتها، إلا أن المؤسسات في الدول النامية ليس لها حرية الاختيار فعادة ما تكون مجبرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها.

2 - تقنيات تغطية مخاطر الصرف الخارجية:

في حالة عجز إجراءات التغطية الداخلية، فانه يتم استخدام تقنيات أخرى و ذلك باللجوء إلى أطراف خارجية، و تتمثل هذه التقنيات فيما يلي: (بوعتروس، 2007، الصفحات 7-12)

2-1- القروض المتقاطعة بالعملة: هذه التقنية تتمثل في قرضين متبادلين بنفس المدة و بنفس المبلغ، و بعملتين مختلفتين و هو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها و استرجاعها في تاريخ الاستحقاق و عملية SWAP الخاص بالعملة يمكن أن يكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، و مستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة و لكن هذه حالة نادرة الوقوع و أغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك و زبائنه.

2-2- التسبيق بالعملة: وهي تقنية تستخدمها المؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة و في نفس الوقت تغطية خطر الصرف، و يمكن التوصل إلى ذلك عن طريق الإقراض بالعملة المحلية و استعمال الصرف الآجل في نفس الوقت و هناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية و استبدال المبلغ المقترض بالعملة المحلية، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، و يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق، أما إذا كانت هذه المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.

2-3- العقود المستقبلية: العقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو بيع عملة محددة بسعر

محدد و تاريخ معلوم، و الفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية.

2-5 - خيارات العملة: يمنح الخيار للمتحصل عليه حق وليس الالتزام بشراء أو بيع مبلغ معين من العملة بسعر محدد

و في تاريخ محدد، مقابل تكلفة تسمى عمولة، ويمكن المؤسسة من تجنب خطر الصرف، مع إمكانية الاستفادة من التطور الإيجابي لسعر الصرف في نفس الوقت، ف شراء خيار الصرف يمكن المؤسسة إما من تأمين سعر صرف أقصى لبيع العملة الأجنبية مقابل المحلية أو سعر صرف أدنى في حالة شراء للعملة محل الخيار مقابل عملة أخرى، مع الحفاظ على إمكانية الاستفادة من أي تطور إيجابي قد يحدث في سعر الصرف بين العملتين.

2-6- تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية: تمنح شركات التأمين ضمانات على

عمليات التصدير و الاستيراد مقابل عمولة، و تختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات ب:

- ضمانات تطبق على الصادرات و الواردات و الضمان هنا ينصب على رقم الأعمال المرتقب (تصدير) أو حجم المشتريات المتوقع (الإستيراد)، فالمؤسسة الضامنة يمكن لها أن تختار فترة التغطية، وسعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الإتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف.

- الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة الممكنة الوقوع في حالة انخفاض سعر الصرف بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد.

و بالتالي فان تقنيات التغطية الخارجية تتطلب تدخل أطراف خارجية ترغب في تحمل أعباء خطر الصرف و هذا مقابل عائد مالي.

رابعا- خطوات إدارة مخاطر الصرف و أهميتها

1- خطوات إدارة مخاطر الصرف: إدارة مخاطر الصرف تمر بالمراحل التالية: (بوعتروس، 1999، الصفحات 113-

- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم تحديد الخطر بدقة، حيث يتم تحديد وضعية الصرف التي قد تكون محاسبية عندما يكون الخطر مقياس من واقع البيانات المالية و المحاسبية المحققة فعلا، كما و يمكن اعتباره خطر صرف مقدر لأنه مبني على عناصر عدم اليقين أي يأخذ بالاعتبار التوقعات المستقبلية بشأن نشاط المؤسسة المتوقع.

- المرحلة الثانية: يتم اختيار الاستراتيجية المناسبة لإدارة خطر الصرف بالنسبة لكل مؤسسة، إذ يمكن تصنيف إستراتيجيات إدارة الخطر إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:

➤ إستراتيجية التغطية الآجلة: و يقصد بها محاولة إلغاء وضعية الصرف من خلال تحديد السعر الذي يباع به الرصيد إذ كان سالبا.

➤ إستراتيجية المضاربة: تتعلق بالتوقعات المستقبلية بشأن أسعار الصرف وتتضمن نوع من المخاطرة حيث توضع على أمل تحقيق أوضاع جيدة نتيجة تحسن في أسعار العملة.

➤ الإستراتيجية الاختيارية: و هي الأكثر شيوعا لدى الدول المتطورة حيث تمكن المكلف بالخرزينة (المدير المالي) من مواجهة التحركات المعاكسة و هي تشمل الاستراتيجيتين معا.

- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم تحديد التقنيات و الطرق المستخدمة ضمن الاستراتيجية المختارة، حيث يمكن التمييز بين التقنيات التي تستخدم في التحكم في مخاطر الصرف الداخلية المرتبط بالمؤسسة، و التقنيات المرتبطة بالمخاطر الخارجية.

- المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة يتم متابعة عملية إدارة المخاطر، و ذلك عن طريق مراجعة الاعمال السابقة و إذا تطلب الامر إجراء التعديلات اللازمة في وقتها.

- المرحلة الخامسة: تشمل هذه العملية قياس و مراقبة الاداء و ذلك عن طريق قياس النتائج المحققة و من ثم مقارنتها بالمعايير المحددة و العمل على تحديد الانحرافات من أجل الوقوف على نقاط الضعف و نقاط القوة.

و مما سبق يمكن القول أن عملية إدارة مخاطر سعر الصرف هي عبارة عن نظام متكامل يمر بمجموعة من المراحل المتتابعة، تهدف إلى الحد من المخاطر أو التقليل منها، و ذلك من خلال تحديد المخاطر بدقة ثم اختيار الاستراتيجيات و التقنيات المناسبة.

2 - أهمية إدارة مخاطر الصرف:

من بين الامور التي أدت إلى الاهتمام بإدارة سعر الصرف نجد (مزياني، 2016، صفحة 87):

- بروز ظاهرة التدويل أي اندماج بلدان العالم الثالث في إطار المنظومة الاقتصادية الدولية، في إطار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والعمل في بيئة إقتصادية دولية تعتمد على الاليات النقدية خاصة مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر؛

- تزايد التدفقات المالية و الاستثمارية لمواجهة متطلبات التجارة في الدول الناشئة أدى إلى ظهور استراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الصرف؛

- تأثير تقلبات أسعار الصرف على الوضعية المالية للمؤسسات يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية؛

- إنعكاسات آثار تغيرات سعر الصرف على مختلف وظائف المؤسسة دوليه النشاط (من تخطيط، تمويل، الإنتاج، تسويق، مالية، خزينة...) وما ينتج عن ذلك تراجع القدرة التنافسية للمؤسسات أو فقدانها بالكامل؛

- تحسن قدره التنافسية (في مجال السعر خاصة) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر الصرف وإدارته بفعالية وكفاءة، على اعتبار ان هذا الخطر يعتبر عاملا هاما ومحددا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث، التي تستند في مدخلات عملياتها الانتاجية الى مواد أولية و وسيطة مستوردة؛

- إرتفاع تكلفة الاجراءات والترتيبات الادارية أو المركزية للوفاء من مخاطر الصرف، و ذلك بالاعتقاد الخاطيء بأن البنوك المركزية و الحكومات تستطيع أن تسيطر على أسعار الصرف لو أرادت.

و بالتالي فان أهمية إدارة مخاطر الصرف تأتي انطلاقا من أهمية سعر الصرف، باعتباره متغير مهم للاقتصاد الوطني،

إذ أن أي تغير مفاجئ في سعر الصرف سوف تنعكس آثاره على العديد من المتغيرات الاقتصادية، و بالتالي لا بد من اتباع إستراتيجيات فعالة لتفادي هذه المخاطر و التحكم فيها.

المطلب الثالث: سوق الصرف

سوق الصرف كغيره من الاسواق يتم فيه التقاء بين عارضي و طالبي العملات، و في هذا المطلب سوف نتناول

مفهوم سو الصرف و مختلف المتدخلين فيه و أنواعه و أهم وظائفه.

أولاً- المفهوم و الخصائص، المتعاملين في سوق الصرف:

1- المفهوم و الخصائص: يعرف سوق الصرف على أنه

« إلتقاء البائعين و المشترين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان و المكان، حسب معلومات و آليات و أنظمة معينة للاستفادة من فروقات الاسعار أو لما يحقق إحتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الاصول المالية و الموارد ». (معروف، 2006، صفحة 281)

« الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، المؤسسات، البنوك و سمسرة العملات، بشراء و بيع العملات الأجنبية، و هذا في جميع المواقع، فهي تتكون من البنوك و مكاتب الصيرفة و المراكز المالية الكبرى في العالم كسوق نيويورك و لندن و باريس... الخ ». (راتول، 2018، الصفحات 111-112)

« السوق الذي يتم فيها تحديد سعر الصرف، و يتم فيها تبادل العملات فيما بينها ». (Mishkin, christian, & Pierre, 2010, p. 675)

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سوق الصرف على أنه السوق الذي يتم فيه تبادل مختلف العملات بين العارضين و الطالبين لها، حيث يقوم كلا الطرفين ببيع و شراء العملات و هذا لتحقيق عدة أغراض و الاستفادة من فارق الأسعار.

كما يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي يتميز بها سوق الصرف عن غيره من الأسواق (راتول، 2018، صفحة 113):

- استخدام عملات دولية مختلفة: تعتبر هذه الخاصية الاساسية لسوق الصرف الاجنبي إذ يتم فيه إستعمال عملات مختلفة، و كما هو معلوم فإن التعامل داخل البلد بالعملة المحلية، فالمنتجون الذين يقومون بتصدير سلعهم إلى الخارج فإنه يجب عليهم أن يحولوا العملات الاجنبية التي يتقاضونها إلى عملة بلدهم، كما أن الأجانب الذين يحصلون على عملة محلية لا بد أن يحولوها إلى عملات بلدانهم وكل هذا يتم في سوق الصرف الاجنبي.

- غير محدد المكان: سوق الصرف ليس له مكان مركزي واحد محدد و ليست مقتصرة على بلد واحد، بل هي ميكانيزم يجمع بين بائعي و مشتري مختلف العملات أي أنها تتكون من الافراد و المنشآت و البنوك كما تشمل أهم مراكز الصرف الاجنبي كسوق لندن و طوكيو ...، و هذه المراكز ترتبط ببعضها البعض عن طريق شبكات إتصال تضمن الاتصال الدائم و الآني ببعضها البعض، و هي تشكل بذلك سوق دولية واحدة.

- تعمل 24 ساعة على 24 ساعة و هذا يعود لاختلاف التوقيت في الأسواق. (قدي، 2003، صفحة 108)

2- المتعاملين في سوق الصرف: يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأطراف و هم:

2-1- البنوك المركزية: تتدخل البنوك المركزية في سوق العملات الأجنبية، إما لشراء أو بيع للعملات الأجنبية و ذلك كجزء من عمليات إدارة احتياطات الدولة، أو من أجل المحافظة على سعر صرف عملتها الوطنية (موسى، مُجد، و صالح، 2012، صفحة 123).

بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للبنوك المركزية أن تلجأ إلى خدمات السماسرة، لتعمل في شكل مستمر، و لتجنب التأثير على عرض النقود يقوم البنك المركزي بما يدعى "التدخل المعقم" إذ يمكن لهذا الأخير أن يؤثر على سعر الصرف من قناتين هما: (بن زاوي، 2016، الصفحات 46-47)

- قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية و الأجنبية: تعمل السلطات النقدية على تعقيم شراء الافراد للعملات الأجنبية، و ذلك من خلال القيام بشراء السندات المحلية.

- قناة التوقعات: يقوم المتعاملين بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف و ذلك وفقاً لاتجاه تدخل الدولة، مباشرة بعد تدخلها في الأسواق، و ذلك لاعتقادهم أنها تملك معلومات أكثر من تلك التي يجوزتهم حول أسواق الصرف، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

2 - 2 - البنوك التجارية: المعاملات بين البنوك تشكل معظم الانشطة في سوق الصرف الأجنبي، فهي تقوم بتنفيذ التعاملات للعملاء، و في بعض المرات تقوم بالاستعانة بسماسرة الصرف الاجنبي (كريانين، 2007، صفحة 267).

فأعوان الصرف العاملون في البنوك يقومون بجمع أوامر العملاء، وكذلك بالمقاصات و يحولون الفائض من عرض أو طلب العملات إلى السوق، فهم يتوفرون على أحدث الاجهزة التي تتضمن آخر الاسعار المطبقة بين البنوك في مختلف المراكز المالية العالمية، و مهمة أعوان الصرف هي معالجة الاوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر و تحقيق مكاسب لصالح البنوك التي يعملون لصالحها. (قدي، 2003، صفحة 108)

و يمكن أن نميز بين نوعين من الأعوان:

- محركوا السوق: و يتمثل دورهم في تحديد أسعار العملات مباشرة في السوق البيئي لحساب المؤسسات العاملة لديها.

- وكلاء الزبائن: و يمثلون البائعين المكلفين بتلبية طلب الزبائن.

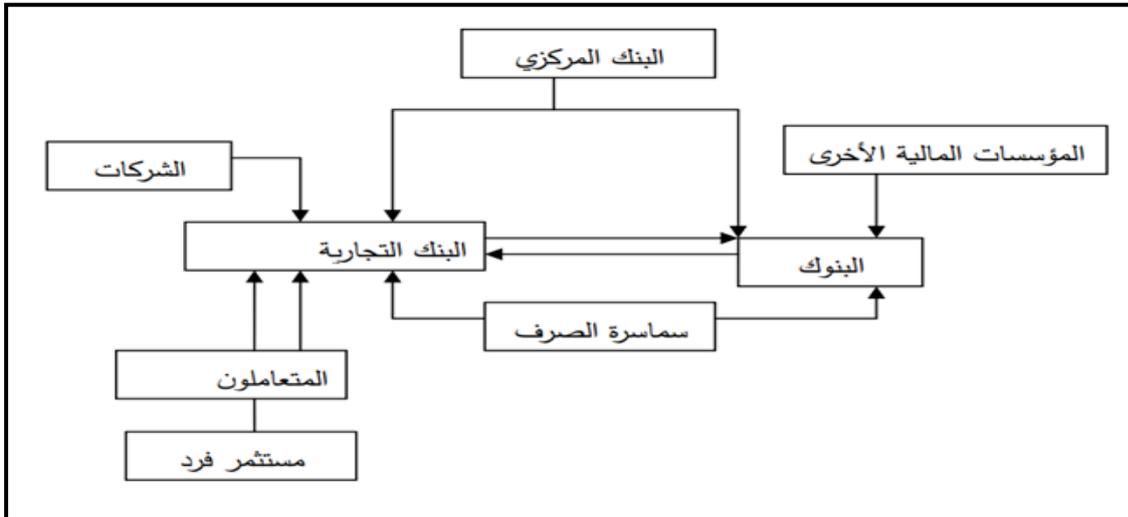
2-3- سماسرة الصرف: يتدخل السماسرة في سوق الصرف كوسطاء، فهم يقومون بجمع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح العملاء من بنوك أو متعاملين آخرين، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات (قدي، 2003، صفحة 109).

و نتيجة لتطور العمل المصرفي فقد برز نوع جديد من السماسرة و هو السماسرة الالكترونيين، و هم عبارة عن مجموعة شبكات إلكترونية خاصة تعمل في أسواق الصرف الدولية، يعرضون أسعار العملات الدولية و يقدمون الخدمات الارشادية مقابل رسوم أو عمولات مختلفة. (بن زاوي، 2016، صفحة 48)

2-4- المستخدمين التقليديين: و هم المستوردون، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يقومون بمبادلة العملة المحلية بالعملات الاجنبية بهدف تسوية معاملاتهم الدولية، بالإضافة إلى المضاربين الذين يتاجرون في العملات بغرض تحقيق أرباح و ذلك بالمراهنة على اتجاه التغير في السعر النسبي للعملات (بكري، 2003، صفحة 310)

2-5- المؤسسات المالية الأخرى: و هي عبارة عن مؤسسات غير بنكية ذات دور بالغ الأهمية في سوق الصرف نتيجة لنشاطها المتزايد في الأسواق، و تتمثل أساسا في صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، شركات التأمين، فمند بداية التسعينات، أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف. (زاوي، 2016، صفحة 52)

الشكل رقم 02-03: المشاركون في سوق العملة



المصدر: (بن زاوي، 2016، صفحة 52)

ثانياً: أنواع سوق الصرف

يشمل سوق الصرف الأسواق التالية:

1- سوق الصرف الفورية:

يتم بيع و شراء العملة الاجنبية في هذه السوق و ذلك بسعر الصرف الفوري، و يتم التسليم و الاستلام بعد يومي عمل من المعاملة (Nyahoho, 2002, p. 94)، حيث تمنح هذه الفترة وقت كاف للمتعاملين لتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم الدائنة و المدينة. (الحسيني، 1999، صفحة 182) و تتميز بعدة خصائص نذكر منها (زيان، 2013، الصفحات 31-32):

- العمليات الفورية تمثل الحصة الاكبر من نشاط أسواق الصرف الاجنبي؛
- تتدخل فيها البنوك التجارية للتأثير على مستوى العرض و الطلب للعملة من خلال بيع و شراء العملات، و منه التأثير على أسعار صرف العملات إرتفاعاً و إنخفاضاً خاصة في ظل نظام التعويم؛
- سوق الصرف الفوري في بعض الدول يتكون من قسمين سوق صرف رسمي و سوق صرف غير رسمي.

2- سوق الصرف الآجلة:

يقوم المتعاملون في هذه السوق بشراء و بيع العملات الاجنبية بسعر يتم تحديده وقت إمضاء العقد، أما التسليم فيتم في تاريخ مستقبلي، و إستحقاق العقود الآجلة يتم في العادة لفترات نمطية (شهر، ثلاثة أشهر، 6 أشهر و سنة)، و تعمل سوق الصرف الآجلة على التقليل من المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية (الغالي، 2011، صفحة 35). ولسوق الصرف الآجلة خصائص مميزة نذكر منها (زيان، 2013، الصفحات 32-33):

- إمكانية تمديد العمليات الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:
 - إجراء عملية عاجلة بهدف رصد العملية الآجلة الاولى.
 - إجراء عملية آجلة جديدة بشروط السوق و في يوم التمديد.
- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة مما يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة.
- و يتم التدخل في سوق الصرف الآجل بغرض تحقيق الاغراض التالية: (الحسيني، 1999، الصفحات 180-

(184):

- **التحكيم أو الموازنة:** و يقصد بها شراء العملات من السوق الذي تكون فيها منخفضة و بيعها في السوق بسعر أعلى بهدف تحقيق الربح.

- **التغطية:** يلجأ المتعاملين لعملية التغطية لغرض تفادي الخسارة الناتجة على تقلبات سعر الصرف، و يطلق عليها بتغطية الوضع المفتوح، للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية، هي عملية تشمل دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال و عدم تسليم صرف أجنبي و بالتالي فهي مجرد اتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم في تاريخ مستقبلي بناء على ثمن يتفق عليه في الحال، و يكون ذلك لقاء فائدة يتقاضها البنك.

- **المضاربة:** و يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين و بيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناء على توقعات المضارب، فهي عكس التغطية لأن المضارب يكون باحثا على مخاطر الصرف الاجنبي و ذلك للحصول على الربح، متخذنا بنفسه الموقع المكشوف بالنسبة للعملة التي يضارب عليها، فإذا تحققت توقعاته حول التغيرات المستقبلية للأسعار الفورية فإنه سيحصل على أرباح وإذا حدث العكس فإنه سيتعرض للخسارة، و يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع قيمة العملة المضارب على الصعود، أما المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط.

و عليه فإن المتعاملين يلجؤون لسوق الصرف الآجل، لغرض التغطية من الخسائر التي قد تلحق بهم نتيجة تقلبات سعر الصرف، أو بغرض تحقيق مكاسب نتيجة اختلاف أسعار الشراء و البيع.

ثالثا: وظائف سوق الصرف:

من بين أهم الوظائف نجد:

1- تحويل الاموال أو القدرة الشرائية بين الدول: عملية تحويل أو نقل القوة الشرائية من دولة لأخرى تعتبر الوظيفة الرئيسية لأسواق الصرف الاجنبي، فعند تسوية عملية لمقيم ما، يقوم البنك المحلي بإصدار تعليماته البنكية إلى بنكه المراسل في الخارج بأن يدفع مبلغا معيناً من العملة السائدة هناك إلى شخص آخر أو مؤسسة أو حساب ما في بنك ما لتسوية تلك العملية، و تتحول بذلك الاموال أو القدرة الشرائية من بلد لآخر و يمكن أن تكون تلك العملية عملية تصدير أو إستيراد سلعة ما أو عملية إستثمار مقيم في الخارج أو غير مقيم في داخل البلد أو نتيجة للسياحة أو غير ذلك (راتول، 2018، صفحة 114).

2- تقديم الائتمان للتجارة الخارجية: و ذلك عن طريق اعتمادات تفتحها البنوك التجارية لعملائها، إذ يسمح ذلك بمنح المشتري الوقت الكافي لكي يبيع البضائع ويدفع الثمن، و بشكل عام المصدرين يسمحون بـ 90 يوم للمستورد لكي يدفع و مع ذلك المصدر يقوم بخضم التزام المستورد بالدفع لدى القسم الخارجي لبنكه التجاري، و كنتيجة لذلك يستلم المصدر مدفوعا في الحال، و البنك سيقوم مؤخرا بتحصيل المدفوع من المستورد عندما يستحق مواعده. (بكري، 2003، صفحة 315)

3- تقديم تسهيلات لتجنب مخاطر الصرف: تساعد المعاملين سواء المصدرين أو المستوردين على تجنب مخاطر ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، فعادة لا يتوافق ميعاد الدفع أو ميعاد استلام البضاعة المتعاقد عليها و لذلك تساعد أسواق الصرف الاجنبي المصدرين و المستوردين عن طريق عمليات التغطية على تجنب مخاطر تغير أسعار العملات التي يتم بها التعامل. (ناصر و هشام، 2008، صفحة 313)

4- تسوية المدفوعات الدولية: يتم عن طريق هذه الاسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (من سلع و خدمات)، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها (قروض واستثمارات..)، كما يحتاج السواح إلى العملات الاجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة (شبيب، 2011، صفحة 30).

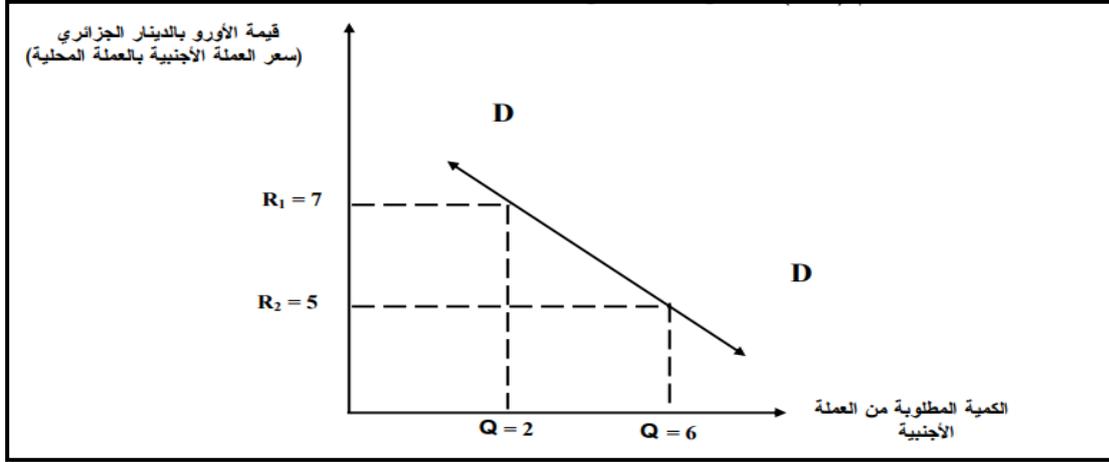
رابعا- تحديد سعر الصرف

1- الطلب على العملة الاجنبية: الطلب على الصرف الاجنبي يكون من طرف المستوردين أي طالبي السلع و الخدمات، أي هو طلب مشتق من الطلب على الواردات السلعية و الخدمية، و بالتالي عند مستوى معين من سعر الصرف تكون الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي اللازم دفعها سدادا لقيمة الواردات (الحمزوي، 2004، صفحة 38).

و يتأثر الطلب على الصرف الاجنبي بمجموعة من العمليات التي تظهر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، أي العمليات التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي و التي تتطلب تسويتها وجود عملة أجنبية، حيث تؤدي العمليات إما إلى زيادة الطلب عليه أو انخفاض الطلب عليه، وبالتالي فإن محددات الطلب على الصرف الاجنبي تتمثل في: واردات السلع، واردات الخدمات، التحويلات وحيدة الجانب للخارج، صادرات رؤوس الاموال قصيرة الاجل، واردات الذهب للأغراض النقدية، فكلما زاد حجم هذه العمليات زاد طلب الدولة على الصرف الاجنبي و العكس صحيح. (راتول، 2018، الصفحات 123-124)

و بالتالي يكون منحنى الطلب كما يلي:

الشكل رقم 02-04: منحنى الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: (موري، 2010، صفحة 25)

إنحدار منحنى الطلب من اليسار إلى اليمين يعكس العلاقة العكسية بين سعر الصرف و الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

فإذا كانت قيمة الأورو تساوي 7 دينار مثلا فان الكمية المطلوبة منه هي 2، أما إذا انخفضت قيمة الأورو إلى 5 دينار جزائري فسترتفع الكمية المطلوبة من العملة الاجنبية لتصبح 6 أورو، و يعني ما سبق أن إنخفاض قيمة الأورو مقابل الدينار الجزائري يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأوربية بالدينار الجزائري و من ثم تزيد الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية. (موري، 2010، صفحة 25)

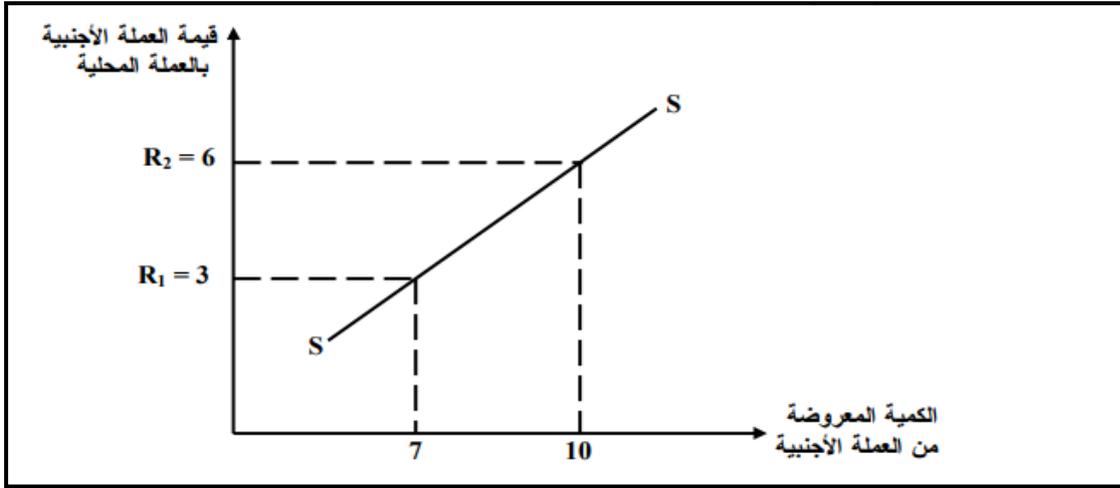
2- عرض العملة الأجنبية

يأتي عرض الصرف الاجنبي من طرف المصدرين أي يشتق هذا العرض من حصيلة صادرات السلع و الخدمات. و تتمثل العوامل المؤثرة في كميات عرض الصرف الاجنبي في مجموع العمليات التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي و التي تتطلب تسويتها وجود عملة أجنبية، و كافة البنود الدائنة في ميزان المدفوعات و من ذلك، صادرات السلع و الخدمات، التحويلات أحادية الجانب للداخل، واردات رؤوس الاموال قصيرة الاجل، صادرات الذهب للأغراض النقدية. (راتول،

2018، صفحة 126)

و بالتالي يكون منحنى العرض كما يلي:

الشكل رقم 02-05: منحنى عرض العملة الأجنبية



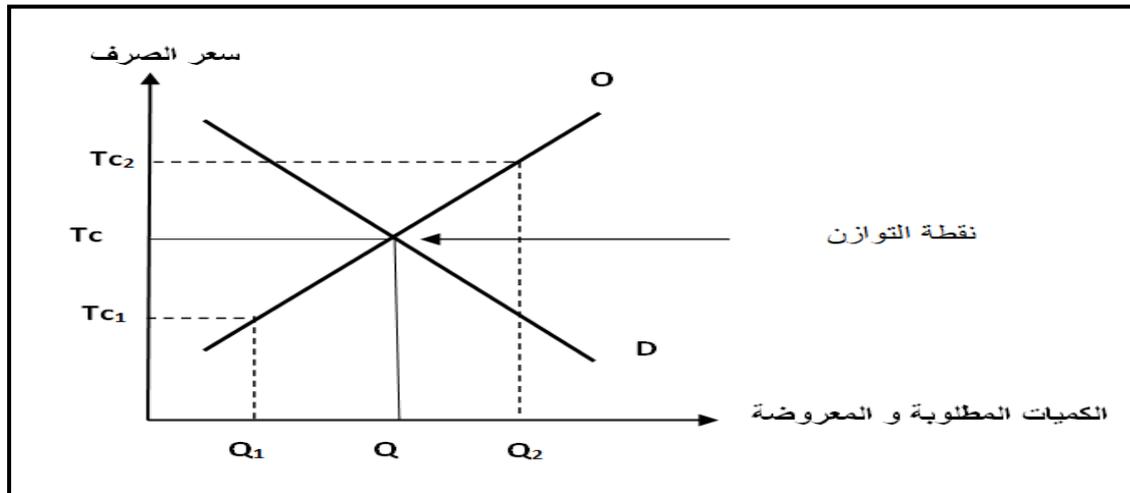
المصدر: (موري، 2010، صفحة 26)

يظهر المنحنى العلاقة الطردية بين سعر الصرف و الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي، فإذا كانت قيمة الأورو تعادل 3 دينار جزائري مثلا فالكمية المعروضة منه هي 7، أما إذا ارتفعت قيمة الأورو إلى 6 دينار جزائري فستزداد الكمية المعروضة من الأورو إلى 10. (موري، 2010، صفحة 26)

3- توازن سوق الصرف

عند تقاطع منحنى الطلب على العملة مع عرض العملة عند نقطة التوازن فإنه يتحدد لنا سعر الصرف التوازني الذي يحقق نقطة التعادل كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم 02-06 : منحنى التوازن في سوق الصرف



المصدر: (راتول، 2018، صفحة 29)

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

أدت التطورات الاقتصادية، و ما رافقها من تغير في النظام النقدي الدولي إلى وجود عدة أنظمة لسعر الصرف، فقد مر هذا الاخير بعدة مراحل و كل مرحلة تميزت بخصائص معينة، فقد كانت البداية بتطبيق قاعدة الذهب إلى أن وصل إلى نظام الصرف العائم.

المطلب الأول: مفهوم نظام سعر الصرف والعوامل المؤثرة في إختياره

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم نظام الصرف بالإضافة إلى أهم العوامل التي تساهم في اختيار نظام الصرف الملائم لكل دولة.

أولاً: المفهوم

يعرف نظام سعر الصرف على أنه:

- نظام الصرف هو الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات. (موري، 2010، صفحة 9)
- عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعتمد عليها السلطات النقدية في تدخلها في سوق الصرف الاجنبي و من ثم التأثير على سلوك سعر الصرف (بخاري، 2010، صفحة 134).
- الإطار القانوني أين يتشكل سعر الصرف في ظلّه و تتحقق عملياته، هذا القانون يعمل على نمذجة تذبذبات أسعار الصرف و تأطير تصحيحها على قيمتها النظرية. (بلحشر، 2014، صفحة 129)
- و عليه يمكن إعتبار نظام الصرف على أنه الاطار القانوني الذي يحكم عمليات تبادل العملة، و يسمح بتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الاجنبي.

ثانياً - العوامل المؤثرة في إختيار نظام الصرف

إن اختيار نظام الصرف المناسب من الامور المعقدة و المتشابكة، و ذلك مرده لكثرة العوامل التي تتدخل في تحديده، نلخصها في النقاط التالي:

- 1- حجم الاقتصاد:** يلعب حجم الاقتصاد دوراً مهماً و مؤثراً في اختيار نظام الصرف، فالاقتصاديات الضخمة و المتنوعة التي تتميز بوجود قطاعات مختلفة يشكل أحدها سوقاً للآخر مما يقلل الاعتماد على الأسواق الخارجية، حيث يفضل لها الأخذ بنظام أسعار الصرف المرنة أما الاقتصاديات الصغيرة فإنها تكون أكثر تجانساً و تنوعاً فإنها تختار نظم

الصرف الثابتة لأنها تعتمد على الاسواق الخارجية، فضلا عن ذلك يمكنها وضع سياسة اقتصادية كلية تناسب متطلباتها، يمكن اتباعها لأن الضغوط و القوى المؤثرة في هيكل السياسة أقل و يكون من الممكن الابتعاد عن قوى السوق في تحديد سعر الصرف الثابت (الغالي، 2011، صفحة 109).

2- أنواع الصدمات: حسب تحليل مندل فليمنج (1963) أن سبب الاختيار بين سعر الصرف الثابت و سعر الصرف المرن يعود إلى مصادر الصدمات حقيقية كانت أو إسمية، ففي الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركية رؤوس الأموال يوفر سعر الصرف المرن الحماية من الصدمات الحقيقية مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، و ذلك لأن سعر الصرف المرن يسهل الملائمة بين الناتج الحقيقي الاجمالي و الصدمات الخارجية، و يتم اختيار نظام الصرف الثابت في حالة تعرض الدولة لصدمات إسمية مثل تحول الطلب على النقد، فأسعار الصرف الثابتة تسمح بتعديل الكميات مثل التغيرات في الاحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغيرات في عرض الأموال، بوصفها نمطا من التكيف للصدمات الاسمية الخارجية أو الداخلية. (برابطي و زيدان، 2016، صفحة 45)

3- التضخم: أثبتت بعض التجارب في بعض الدول و التي كانت تعاني من مستوى تضخم عالي، أن اتباع سعر صرف ثابت يمكن أن يؤدي إلى تخفيض مستوى التضخم مثل دول أمريكا الجنوبية، كما بينت الدراسة التي أجراها - Levy (F. Yeyati and Sturzenegger) فان البلدان التي تأخذ بنظام التعويم بما معدلات تضخم عالية تأتي بعدها البلدان التي تأخذ بنظام الربط التي توجد فيها أدنى معدلات التضخم، أما البلدان التي تأخذ بنظام وسيطي فهي التي يوجد بها أكبر معدلات التضخم عن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم و نظام الربط و هو ما يؤدي الى استنتاج أن الربط أو ثبات الاسعار يؤدي إلى تضخم أقل، إلا أن الدراسة التي قام بها Rogoff-Reinhart توصلت أن نظام سعر الصرف المرن لا يقترن بالتضخم مثل ما توصل إليه الدراسة السابقة. (برابطي و زيدان، 2016، صفحة 46)

4- الإحتياطات الدولية: أكدت الكثير من الادييات الاقتصادية أن الحاجة لا تبدو ماسة للإحتياطات الدولية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة لأن الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، على العكس من طريقة التصحيح في ظل نظام الصرف الثابت و التي تستخدم فيها الإحتياطات الدولية بكثرة، و يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية الحفاظ على سعر الصرف الثابت إذ تستخدم الإحتياطات الدولية كخط يدفع التأثيرات عنه و في الحالة التي لا تتيسر فيها للدولة كمية الإحتياطات اللازمة فإن هذه الدولة لا يمكنها المحافظة على سعر صرف عملتها عند المستوى

المحدد لها عند حدوث أي إختلال في ميزان المدفوعات، فالبنك المركزي لا بد له من التدخل حينها للدفاع عن سعر الصرف و إذا كانت كمية الاحتياطات الدولية قليلة فإنه سيفشل في الحفاظ عن سعر الصرف. (الغالي، 2011، صفحة 113)

5- النمو الاقتصادي: بينت دراسة Levy أن البلدان التي سمحت بتعويم عملاتها قد حققت معدلات نمو اقتصادي عالية ثم تليها الدول التي تأخذ بنظام الربط ثم البلدان التي تأخذ بنظام وسيطي، أما حسب تصنيف خاص بصندوق النقد الدولي فهو يشير إلى أن البلدان التي تتبع نظام صرف وسيطي تحقق مستوى نمو أعلى، و أن البلدان التي تأخذ بالتعويم يحدث بها نمو أقل. (برابطي و زيدان، 2016، صفحة 46)

6- النضج المالي: و يقصد بالنضج المالي أن يكون للبلد أسواق مالية مفتوحة و عميقة و عملة مستقرة و سلامة مالية، فعند تحليل تطور النظام النقدي الدولي توصل الاقتصاديون إلى أهمية الضعف المالي و الازمات المالية في التأثير على نظام سعر الصرف، و الفارق المميز فيما يتعلق باختيار نظام سعر الصرف بين البلدان هو النضج المالي و يعني ذلك القدرة على إصدار أوراق مالية دولية بالعملة المحلية، فمعظم البلدان التي نجحت في الاخذ بنظام التعويم كانت أكثر تقدما ماليا من تلك التي لم تنجح في التعويم و على بقية البلدان تحقيق النضج المالي و ما لم تحقق ذلك فستتبع ترتيبات صرف وسيطية مع مراقبة حركية رؤوس الأموال. (برابطي و زيدان، 2016، الصفحات 46-47)

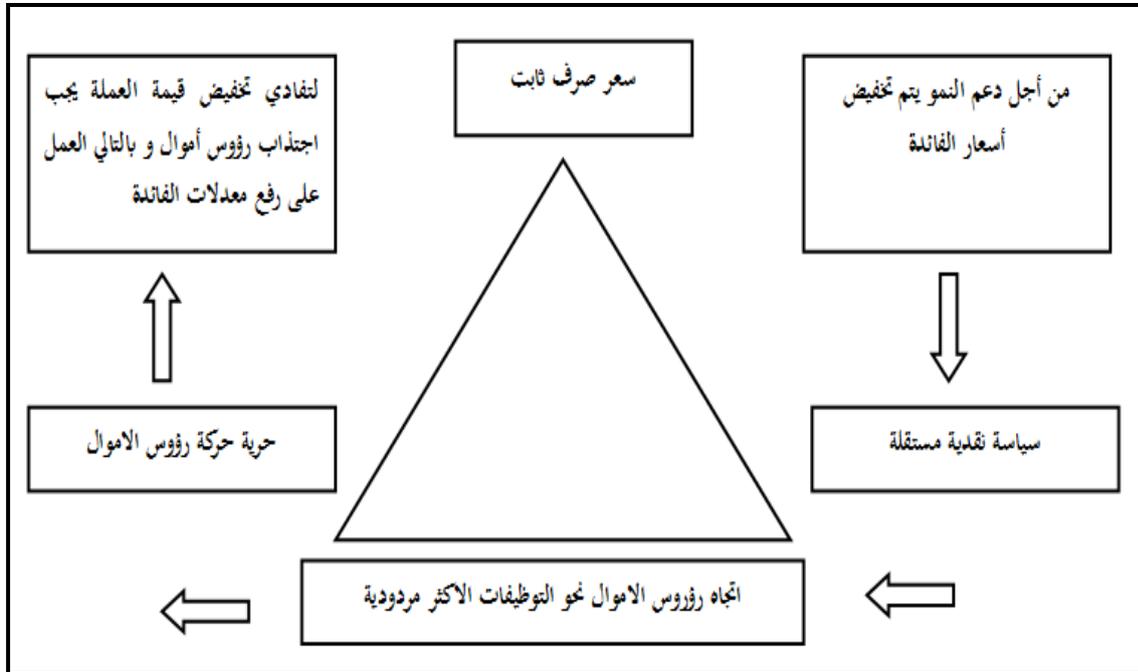
7- الإنفتاح الاقتصادي: يمكن معرفة درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال نسبة الصادرات إلى الدخل القومي فارتفاعها دليل على تبعية الاقتصاد الوطني إلى أسواق خارجية و البلدان التي هي في هذا الوضع يفضل لها أن تأخذ بسعر الصرف الثابت لأنه يتيح لهذه الدول أن تحقق الاستقرار في حجم التجارة الخارجية نتيجة التقلبات التي يمكن أن تحدث في أسعار الصرف الدولية، كما أن إختيار النظام الثابت في الدول ذات الاقتصاديات المفتوحة يجنبها التقلبات الحادة في أسعار السلع فيما لو اتبعت نظاما مرنا ذلك لأن أسعار الصرف المرنة لن تؤدي إلى تقلبات فقط في سعر الصرف الاسمي ولكن ستعمل إلى انتقالها إلى التكاليف مما يحدث خللا في توازن قطاع السلع المحلية، كما أن الدول ذات الاقتصاديات المغلقة التي ينخفض فيها نصيب التجارة الخارجية من الناتج القومي الاجمالي من المفضل لها أن تتبع التي تساعد في تصحيح الاختلالات الخارجية من خلال سياسة تضخمية أو انكماشية محلية. (بن عيني، 2014، صفحة 66) و قد تم إحتساب مؤشر التجارة الخارجية حسب المعادلة التالية:

المصادر والمستوردات من السلع والخدمات * 100
الناتج القومي الإجمالي

و قد اعتبر البعض أن نسبة 40% هي مقياس الانفتاح التجاري، في حين اعتبر آخرون أن درجة الانفتاح تحددها معادلة الوسط الهندسي لنسب مجموعة من الدول المقارنة و قد عدت نسبة 55% حدا لمقياس انفتاح الدولة تجاريا. (بن عيني، 2014، صفحة 66)

8- درجة التكامل مع الأسواق الدولية: يعود أصل هذا الاتجاه إلى ما يعرف بالثلاثية المستحيلة لمندل و التي تنص على عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي المتمثلة في حرية حركة رأس المال و أسعار الصرف الثابتة و سياسة نقدية مستقلة، إذ يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القطب، و من دون نظام وسيط بما يعني إنتهاج أسعار صرف معومة أو الانتقال إلى الربط الجامد و لا يمكن أن يكون هناك رأسمال حر تماما في الحركة و استقلال نقدي و عملة مستقرة. (بخاري، 2010، صفحة 138)

الشكل رقم 02-07: الثالث المستحيل لمندل



المصدر: (بخاري، 2010، صفحة 139)

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك محددات أخرى لإختيار نظام الصرف الملائم يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-01: محددات نظام سعر الصرف

خاصية الاقتصاد	نظام الصرف المختار
حجم الاقتصاد	كلما كبر حجم الاقتصاد، قوي المبرر لتطبيق سعر صرف مرن
الإففتاح	كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، قل الاقبال على سعر الصرف المرن
تنوع هيكل الانتاج	كلما زاد تنوع الاقتصاد أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى
التركز الجغرافي للتجارة	كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوي الحافز لربط العملة بعملة هذا البلد
درجة التطور الاقتصادي و المالي	كلما زادت درجة التطور الاقتصادي و المالي، أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظام سعر الصرف المرن
حرية حركة العمالة	كلما زاد مدى الحرية في حركة العمال، في ظل عدم مرونة إلى أسفل لأسعار العمال (الاجرة) و الاسعار، كلما انخفضت تكلفة التعديل في وجه الصدمات الخارجية في ظل سعر صرف ثابت
حرية حركة رأس المال	كلما زادت مدى الحرية في حركة رؤوس الأموال، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظام الاسعار الصرف المرهونة و القابلة للتعديل
الصدمات الاسمية الاجنبية	كلما شاعت الصدمات الاسمية الأجنبية، زاد الاقبال على سعر الصرف الثابت
الصدمات الاسمية المحلية	كلما شاعت الصدمات الاسمية المحلية، زاد الاقبال على سعر الصرف الثابت
الصدمات الحقيقية	كلما كان الاقتصاد أكثر تعرضا للصدمات الحقيقية، كان سعر الصرف المرن أكثر نفعا
مصدقية صناعات السياسات	كلما قلت مصداقية صناعات السياسة من حيث مكافحة التضخم، زاد الاقبال على سعر الصرف الثابت كأداة تثبيت إسمية

المصدر: (صيد، 2013، صفحة 57)

و بالتالي ليس هناك نظام صرف واحد يمثل أفضل نظام لكل البلدان، و حتى فيما يتعلق ببلد معين قد لا يكون

هناك نظام واحد يمثل أفضل نظام في جميع الاوقات. (بلحشر، 2014، صفحة 158)

المطلب الثاني: تصنيفات نظم سعر الصرف

يوجد عدة تصنيفات لنظم سعر الصرف، ففي السابق التزمت كل الدول بتطبيق نظام الصرف الثابت، ثم اتجهت

إلى تعويم عملاتها، ثم تطورت نظم الصرف لتشمل أنظمة وسيطة.

أولا: التطور التاريخي لأنظمة الصرف: تاريخيا مر نظام الصرف بالمرحلت التالية

1- نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب: ساد هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين،

و استمر العمل به حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الدول تربط عملاتها بالذهب، و لكي يتحقق تشغيل هذا

النظام يجب توفر شروط معينة تتمثل فيما يلي: (الحجار، 2003، الصفحات 102-103)

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن معين من الذهب؛
- الحرية الكاملة في سك و صهر الذهب دون تكلفة؛
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب و بالعكس و بلا قيد و لا شرط؛
- يشترط عدم وجود قيود على تصدير و استيراد الذهب من الخارج؛

و على هذا الأساس فإن العلاقة بين كل عملة مع غيرها من العملات تعتمد على ما تحتويه كل واحدة من محتوى

ذهبي أي أن سعر الصرف لأي عملة يتحرك بين حدين، هما حد تصدير و إستيراد الذهب، و سعر صرف العملة لا

يمكن أن يرتفع أو ينخفض عن هذين الحدين، و يتحدد بشكل تلقائي دون تدخل من السلطة النقدية، إذ يكفي لتحقيق

هذا أن تلتزم الدول باتباع شروط نظام قاعدة الذهب. (أمين، 2009، صفحة 269)

فمثلاً: إذا كان

- الدولار الأمريكي = 1.14 غ ذهب

- الين الياباني = 0.340 غ ذهب.

- فسعر الصرف هو $\frac{1.14}{0.340} = 3.352$

و هذا يعني أن كل 1 دولار = 3.352 ين، و بالتالي فسعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر إلا في حدود ضيقة و هي

حدود الذهب.

و بنشوب الحرب العالمية الأولى توقف العمل به، حيث واجه نظام الذهب مشاكل عديدة كشفت جموده، وعدم

قدرته على توفير المرونة اللازمة في العرض النقدي و الذي تراكم الطلب عليه من أجل تمويل حاجة الدول المتحاربة

لاحتياطاتها من الذهب، و رغم محاولات الدول الكبرى للرجوع إليه إلا أنها لم تستطع إلا لفترة قصيرة و هذا بسبب أزمة

الكساد. (يوسف و كافي، 2014، الصفحات 55-56)

2- نظام حرية الصرف (سعر الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية): ساد هذا النظام بعد الحرب العالمية الاولى

حيث انتشر استخدام العملات الورقية على إثر انهيار قاعدة الذهب، فقد إستخدم الذهب لأغراض الاستيرادات

العسكرية، و أهم صفات هذه القاعدة: (الحسيني، 1999، صفحة 173)

➤ عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى الذهب أو العكس؛

➤ فرض قيود حكومية على تجارة الذهب؛

➤ تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي؛

➤ الورقة النقدية تعتبر وسيلة للمدفوعات.

فعلى الدولة في هذا النظام أن تحدد للأوراق النقدية المتداولة سعرا إلزاميا، كما أصبحت النقود الورقية نقودا نهائية

لا يمكن تحويلها إلى ذهب أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقا لقوى عرض و طلب الصرف الأجنبي، و هنا

أيضا تؤدي هذه التقلبات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على الصرف الأجنبي على المدى

القصير، كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدى الطويل عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة

الدولية، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (إنخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها

بالنسبة للأجانب و إلى الحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها بالنسبة للمحليين، و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر

الصرف الاجنبي، و كل هذه التغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف يرجعها الاقتصادي جوستاف كاسل إلى

التغير في القوة الشرائية من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية. (بربري، 2011، الصفحات 69-70)

3- نظام الرقابة على الصرف: ساد هذا النظام خلال الثلاثينات بعد الحرب العالمية الثانية، و بمقتضاه تحتكر الدولة

شراء و بيع العملات الأجنبية و ذلك من أجل تعبئة الصرف الاجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبيا و توزيعه على أوجه

الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، و من ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل

ثابتا عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف و طلبه، بل إن الطلب الفعلي على الصرف الاجنبي إنما يحدده بواسطة

الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف و ذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إداريا،

كذلك فان هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي، و سواء كان هذا التمييز بين الدول أو بين السلع بالنسبة

للدول. (عوض الله، 2005، الصفحات 53).

و يمكن أن يكون في ظل هذا النظام تعدد في أسعار الصرف، فإذا ما أرادت الدولة أن تشجع بعض أنواع الواردات الأساسية، فتقوم ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض و بالعملة الوطنية، أما إذا أرادت الدولة تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الاقتصاد الوطني، فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمنا مرتفعا من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير في حين أنها تدفع ثمنا أقل لشراء العملات المتحصل عليها. (موسى، مجد، و صالح، 2012، الصفحات 166-167)

و يستخدم نظام الرقابة على الصرف لتحقيق العديد من الأهداف منها: (عوض الله، 2005، صفحة 54)

- إبقاء قيمة العملة الوطنية مرتفعة؛

- منع خروج رؤوس الاموال من و إلى الدولة و الحد من الواردات غير الضرورية؛

- عزل الاقتصاد الوطني حتى يتمكن من تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون حدوث إختلال في التوازن الخارجي للدولة؛

- الحصول على إيرادات لخزانة الدولة وتخفيف العبء المالي على الدولة.

4- نظام إستقرار أسعار الصرف (سعر الصرف في ظل نظام بريتون وودز): ساد هذا النظام من سنة 1944 و إستمر العمل به حتى سنة 1971، فقبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية إجتمع ممثلوا (44) دولة في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، لغرض بحث مسائل العلاقات النقدية الدولية و إعمار ما خلفته الحرب و قد كان الهدف هو البحث على تحديد أسس لنظام نقدي دولي جديد يمكن من خلاله الإبقاء على مزايا قاعدة الذهب (كاستقرار أسعار الصرف) و في نفس الوقت التخلص من عيوبه كجمود آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. (أمين، 2009، صفحة 297)، و قد حاولت إتفاقية بريتون وودز التوفيق بين أمرين هما: (عوض الله، 2005، صفحة 55)

➤ ثبات أسعار الصرف، بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان عن طريق المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي و خاصة عن طريق الانكماش و انخفاض مستوى العمالة في دولة العجز.

➤ حرية الصرف بما تعنيه من إستقلال الدولة في اتباع السياسة الاقتصادية و المالية و النقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة.

و قد كان لهذا النظام مجموعة من القواعد المسيرة نذكر منها: (بربري، 2011، الصفحات 71-72)

- وجود دولة تحتفظ باحتياطات كافية من الذهب كغطاء لعملتها الورقية الإلزامية، و قد انطبق هذا الشرط علي الولايات المتحدة الأمريكية، و تستخدم عملة الدولة الرائدة كعملة محورية و هي الدولار.

- ينبغي على الدولة الرائدة أن تحدد سعر صرف ثابت لعملتها مقوما بالذهب، و على هذه الدولة أن تصدر كميات إضافية من عملتها لتلبية احتياجاتها الذاتية، بالإضافة إلى احتياجات الدول الأخرى التي تسير على القاعدة، لمواجهة متطلبات السيولة الدولية كما يمكن للدولة الرائدة إصدار عملات بأكثر مما لديها من أرصدة ذهبية، بشرط أن يكون ذلك بنسبة محددة بينهما و بالتالي تتمتع هذه العملة بالقبول العام.

- تتعهد الدولة الرائدة بتحويل عملتها الورقية إلى ذهب عند السعر الثابت المحدد، و قد تعهدت الولايات المتحدة بذلك على أساس أن سعر أوقية الذهب يعادل 35 دولارا.

- قبول كافة الدول التي تسير على هذه القاعدة، استخدام الدولار كأداة لتسوية المدفوعات الخارجية.

أما جوهر هذا النظام فيتلخص في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل خلال فترة غير محدودة من الزمن، مع إمكانية تعديل هذه الأسعار كلما دعت الضرورة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، كما تلتزم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حدده لعملتها، و قد أجاز هذا الاتفاق أن تتم المعاملات الجارية على أساس سعر الصرف يزيد أو يقل بمقدار 1% عن سعر التعادل، كما سمح الصندوق سنة 1959 بان يزداد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى 2% و قد وصل إلى 2.25% سنة 1971، كما سمح بعدم أخذ موافقة الصندوق إذا رغبت الدولة في تخفيض قيمة عملتها و كانت نسبة التخفيض لعملتها لا تتجاوز 10% من سعر التعادل الاصيلي الذي تحدد في ديسمبر 1946. (عوض الله، 2005، الصفحات 56-58)

5- أسعار الصرف المعومة: بأهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينات نتيجة لتباعد السياسات النقدية للدول و الاختلافات في دورات نشاطها و الاختلافات في معدلات التضخم و سعر الفائدة، إلى غير ذلك من أسباب التباين في ظروف الدول و سياساتها الاقتصادية، فقد شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد العالمي ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في الصندوق و ذلك في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي عام 1974 و قد تم عرض هذا الاتفاق في كانون الثاني عام 1976 في جمايكا بعد المصادقة عليه من قبل 85% من الدول الأعضاء التي تتمتع بـ

78.52% من الحجم الاجمالي للحصص في الصندوق و قد عرف بمؤتمر جمايكا و فيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بریتون

وودز (بن عيني، 2014، صفحة 49)

و أهم أحكامه (بن عيني، 2014، صفحة 49):

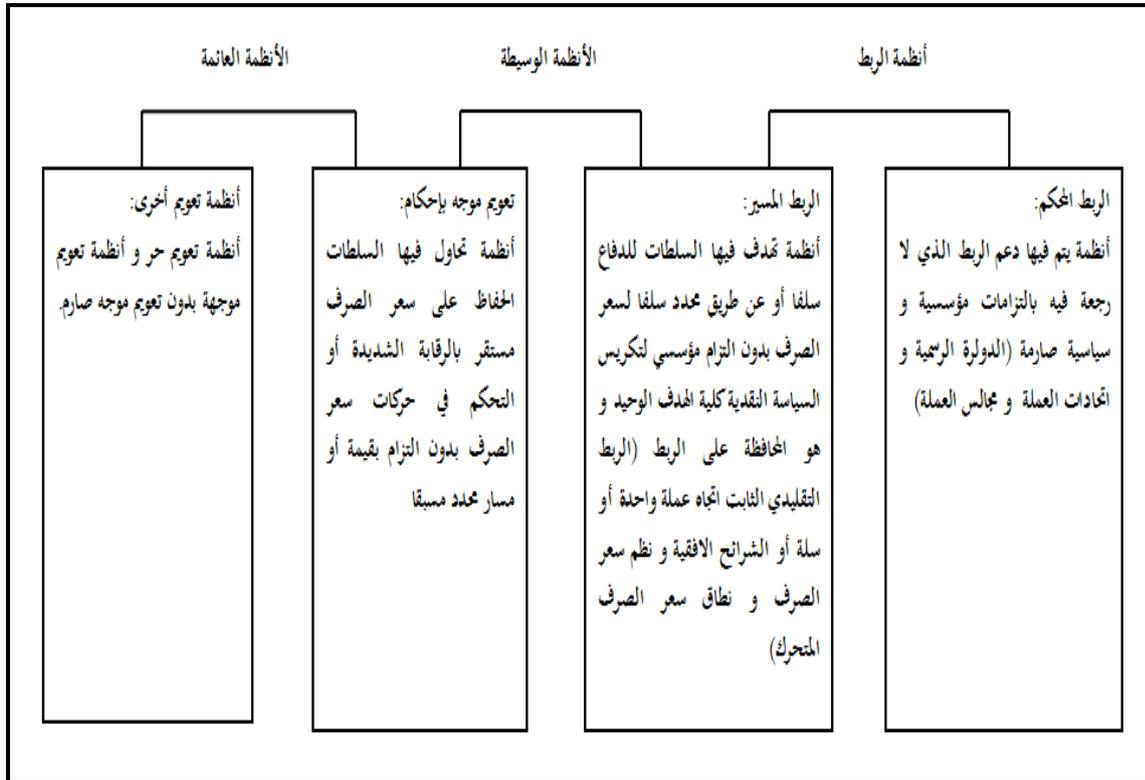
- إلغاء السعر الرسمي للذهب و السماح للبنوك المركزية للدول الاعضاء ببيع و شراء الذهب في الاسواق دون قيد.
- إلغاء اتخاذ الذهب كأساس لتقويم العملات و إنهاء دوره في تقييم حقوق السحب الخاصة.
- إلغاء الاحكام المنظمة لاستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق و الدول الأعضاء.
- قيام الصندوق بالتصرف في جزء أو في كل الرصيد المتبقي من الذهب.

ثانيا: أنظمة الصرف الرئيسية

إنقسمت أنظمة الصرف إلى نظم صرف ثابتة و أخرى معومة و قد توسطتها مجموعة من الأنظمة الوسيطة، و

الشكل الموالي يوضح فئات أنظمة الصرف.

الشكل رقم 02-08: أنظمة الصرف الرئيسية



المصدر: (بن عيني، 2014، صفحة 72)

1- نظام الصرف الثابت (Fixed exchange Rates):**1-1- مفهوم نظام الصرف الثابت**

في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها و لا تترك حرة تتقلب وفقا لظروف العرض و الطلب في السوق (مندور، 1990، صفحة 150)، أي أن أسعار الصرف الثابتة تدار بالطريقة نفسها التي يتم بها التدخل في سوق سلعة معينة، فالبنوك المركزية تحافظ على تثبيت السعر ببيع ما يعادل فائض الطلب أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الاجنبية. (موسى، مُجّد، و صالح، 2012، صفحة 164)

1-2- مزايا و عيوب نظام الصرف الثابت:

لنظام سعر الصرف الثابت عدة مزايا إلا أنه لا يخلو من العيوب، نلخصها في النقاط التالية: (بربري، 2011، الصفحات 74-75)

- المزايا:

- يمنح العملة الوطنية ثقة كبيرة مما يؤدي إلى انتعاش التجارة الخارجية؛
- يساهم في بناء سياسة اقتصادية داخلية و مستقرة للبلد؛
- يسمح بتوفير للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛
- ثبات سعر الصرف يعمل على التقليل من المضاربة و هذا راجع لمساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، و بالتالي نقص إمكانية الحصول على الارباح؛
- ثبات سعر الصرف يتيح للسلطات الاقتصادية التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- العيوب: من عيوب هذا النظام نجد:
- يؤدي إلى حرمان الدولة من اتباع سياسة نقدية تتناسب مع ظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية تعطى للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي؛
- يؤدي إلى تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه؛
- في ظل هذا النظام يحتاج البنك المركزي لوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية؛
- سعر صرف العملة المحلية لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني.

1-3- أنواع أنظمة الصرف الثابت:

يأخذ نظام الصرف الثابت أحد الأشكال (بواوي، 2013، صفحة 36)

- الدولارisation: Dollarisation:

تكون العملة القانونية الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية) بالإضافة إلى القطع النقدية المتداولة المصدرة محليا، حيث تكون السياسة النقدية تابعة و مرتبطة بالنقد الاجنبي الذي تستخدمه، كما يعرفها (Andrew Berg et Edwardo Boreneztien) على أنها الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية.

- مجلس العملة:

هو نظام يقوم على التزام قانوني صريح بمبادلة العملة المحلية مقابلة عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الاصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، مما يترتب عنها إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية.

- الإتحاد النقدي:

تثبت أسعار صرف البلدان الاعضاء في الإتحاد النقدي (إتحاد العملة) بصفة نهائية؛ أي تشترك هذه الأعضاء في عملة قانونية موحدة تصدر عن بنك مركزي واحد (مثل البنك المركزي الاوروي في الإتحاد النقدي).

- أنظمة أخرى للربط الثابت:

- الربط بعملة واحدة:

حيث يتم ربط عملة الدولة بعملة رئيسية مثل الدولار الأمريكي، و لا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط إلا في حالات معينة، و يتمثل الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابلة إحدى العملات الارتكازية، كما يجب أن تتميز عملة الربط بالقوة و الاستقرار كالدولار الأمريكي. (بلحشر، 2014، صفحة 162)

- الربط بسلة من العملات:

في هذا النوع تقوم السلطات النقدية في الدولة بربط عملتها إلى القيمة المتوسطة لعدد من العملات الأخرى، فإذا كانت العملة تتعرض لتقلبات حادة مقابل عملة بلد معين، فان ربط العملة بسلة من العملات يقلل هذا الاثر. (بكري،

2003، صفحة 353)، و في العادة يتم اختيار عملات الربط انطلاقاً من عملات أهم الشركاء التجاريين للدولة، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (قدي، 2003، صفحة 116).

2 - نظام الصرف المرن (Flexible exchange Rate):

2-1- مفهوم نظام الصرف المرن

في ظل هذا النظام سعر الصرف يترك حراً و يتم تحديده طبقاً لتفاعل قوى العرض و الطلب، حيث يتحدد عند المستوى الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف، و رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أن السلطات النقدية يمكن أن تتدخل لتتخذ ما تراه مناسباً من الاجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها. (راتول، 2018، صفحة 140)

2-1- مزايا و عيوب نظام الصرف المرن:

لنظام سعر الصرف المرن عدة مزايا و عيوب (راتول، 2018، صفحة 141):

المزايا:

- يسمح بإحداث التغييرات في سعر الصرف بالشكل الذي يؤدي إلى التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات؛
- عدم تدخل البنوك المركزية من التدخل في أسواق الصرف عن طريق بيع و شراء عملتها و بالتالي إعفائها من المبالغ الطائلة التي يمكن أن تخصص لهذه العملية؛
- عدم الحاجة للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من وسائل الدفع الخارجي لاستعمالها في الحفاظ على سعر العملة؛
- الدول المطبقة لهذا النظام لا تضطر إلى تكييف سياستها النقدية و المالية لمتطلبات التوازن الخارجي.

- العيوب:

- إمكانية تعرض الاستقرار الاقتصادي الداخلي لهزات عنيفة بسبب التقلبات في أسعار الصرف؛
- إمكانية تعرض عمليات التجارة الخارجية من استيراد و تصدير لمخاطر بسبب إمكانية تغير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم؛

- نقص حركات رؤوس الاموال بسبب وجود عنصر عدم التأكد؛

- تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى اتساع حركة المضاربة في الصرف.

2-3- أنواع نظام الصرف المرن: و نميز الانواع التالية

2-3-1- أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط بعملة واحدة أو بعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الاخرى بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، و مثال ذلك آلية النظام النقدي الاوروبي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الامريكي داخل المجال $[-2.52\%$ ، $+2.52\%$] ومقارنة بالسعر الرسمي. (بن قدور، 2013، صفحة 33)

2-3-2 - أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

- التعويم المستقل (التعويم النظيف):

و يتم هذا النوع من التعويم عن طريق قيام السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً، يتحدد وفقاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الاجنبي. (موسى، مُجّد، و صالح، 2012، صفحة 165).

و يتخذ شكلين (بن قدور، 2013، صفحة 33):

➤ **سوق المزاد:** يقوم البنك المركزي بدور حاسم في هذه السوق حيث يقرر حجم العملة الاجنبية التي تباع بالمزاد، كما أن حصيلة الصادرات و الخدمات المحددة تسلم للبنك المركزي بسعر الصرف السائد و تجري السلطات المزادات عليها على أساس منظم (أسبوعي مثلاً).

➤ **سوق ما بين البنوك (السوق البنينية):** و هي سوق تقوم فيها البنوك التجارية، و كذلك المتعاملون في سوق الصرف بجميع عمليات الصرف، فيتحدد سعر الصرف عن طريق مفاوضات بين البنوك و عملاتها.

- التعويم المدار (غير النظيف):

و يتم هذا النوع من التعويم عن طريق تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الاجنبي بائعة أو مشتريه بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تتدخل السلطات النقدية بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة العرض منها أو تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، و قد تتدخل هذه السلطات النقدية كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها و بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الاموال من الهرب للخارج حتى و لو كان ميزان المدفوعات

فائضا. (موسى، مُجّد، و صالح، 2012، صفحة 66)

و الجدول الموالي يبين الفرق بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن:

الجدول رقم 02-02: المقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
قابلية التحويل الخارجية	قابلية التحويل شاملة
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات	مصدر غير أكيد و الذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية	سعر الصرف تحدده عمليات العرض و الطلب عليه في سوق الصرف
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقفة على القواعد المطبقة من طرف السلطة النقدية التي تستهدف ضمان التوازن في ميزان المدفوعات	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد و الشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائيا لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات
حرية الدفع محدودة	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال)
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال
طريقة الدفع بالذهب أو بالدولار إلى غاية 1971	طريقة تلقائية للدفع بالدولار، الفرنك، المارك..
القيود الخارجية موجودة، التعديل يكون من قبل السلطات النقدية	القيود الخارجية غير موجودة، التعديل يكون تلقائيا
الآثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية	الآثار التضخمية مهمة جدا و خاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرونة.

المصدر: (قليل، 2016، صفحة 56)

3- أنظمة الصرف الوسيطة (Intermediate Exchanges Rate):

3-1 مفهوم أنظمة الصرف الوسيطة:

و هي أنظمة تقع بين أنظمة سعر الصرف الثابتة و أنظمة سعر الصرف المعومة، و قد اقترحت من طرف العديد

من الاقتصاديين على رأسهم " Rienhart " (1998) و " Williamson " (2000)، و هذه الأنظمة

تعطي فرصة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية (بربري، 2011، الصفحات 77-78)، و من أهم الدوافع التي

أدت إلى تبني الأنظمة الوسيطة هو الخوف من ظاهرة التعويم و تحديد الخوف من انخفاض قيمة العملة و فيما يلي أهم الدوافع على اختلاف الاقتصاديات النامية عن المتقدمة: (بن عيني، 2014، صفحة 56)

- إن تخفيض قيمة العملة في الدول النامية يؤدي إلى انكماش عام، بينما في الدول المتقدمة يؤدي إلى طفرة يقودها قطاع التصدير، كما أن التخفيض يؤدي إلى صعوبة تقديم القطاع المصرفي قروضا إذا لم يمتلك تغطية للدائنين الأجانب.
- يصاحب التخفيض في الدول النامية خسارة في تدفق رؤوس الاموال نتيجة الضعف في المصدقية، و بالتالي التوقف عن عرض الائتمان الاجنبي مما يعزز من الانكماش في الدول النامية.
- تأرجح العملة له تأثير كبير على التضخم المحلي لأن التحركات السريعة لسعر الصرف الاسمي ستعكس على الاسعار المحلية بالارتفاع في سبيل التعديل و عندها ستقل ميزة النظام المرن.
- بالإضافة إلى هذا هناك سبب آخر يأتي نتيجة الخوف من ارتفاع قيمة العملة و يتمثل بالخوف من التأثير على المركز التنافسي.

3-2- مزايا و عيوب أنظمة الصرف الوسيطة: و تلخص فيما يلي: (قليل، 2016، الصفحات 57-60)

- المزايا:

- يمكن للسلطات النقدية التدخل دوريا عن طريق شراء أو بيع الاحتياطات بالعملات الأجنبية، مثل ما هو الحال في نظام سعر الصرف الثابت إلا أنها تتمتع بالمزيد من المرونة، و الذي يتعدى عليها في النظام الثابت و تكون فعالية السياسات النقدية و المالية تتراوح و تتغير بين النظامين الثابت و المرن؛
- في الأنظمة الوسيطة يمكن للمرونة أن تكون تدريجية وفقا للمنافع النسبية للاستقرار بالنسبة للمرونة، بمعنى أي نظام وسيط يتضمن " خيار خروج " بالإضافة إلى ذلك فانه في حال توفر بعض المرونة لسعر الصرف قبل وقوع أزمة خارجية قد يسمح ذلك بتجنب الارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي الذي أصبح من مميزات الانتقال من نظام صرف ثابت في البلدان النامية إلى نظام آخر.
- يعتبر " Williamson " أن الأنظمة الوسيطة هي الحل الأكثر ملاءمة لأنها تسمح بإخماد أثر تقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري و الاحتفاظ بسعر صرف داخل هامش كبير نسبيا للضمان للبنك المركزي درجة من الاستقلالية في قيادة السياسة النقدية.

- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى إقتصاديات الدول الشريكة. (بربري، 2011، صفحة 77)

- العيوب:

- من أهم السلبيات ما يتعلق بحدود المجال، فقد يكون النظام الوسيط ذو مرونة كبيرة مقارنة بنظام الصرف الثابت إلا أن هذا المستوى من المرونة لا يسمح بمواجهة الصدمات التي تنتج عن تدفقات رؤوس الاموال و اتجاهات الأسواق، و حتى زيادة التعويم قد لا يكون كاف للتحكم في الصدمات، ففي حالة الصدمات القوية يتم تعديل مسار سعر الصرف بحيث يصبح المجال أكثر اتساعا حتى يصل إلى مرحلة التخلي عن النظام لصالح التعويم الكامل و هذا ما أكدته تجارب أزمات الصرف في بعض الدول مثل اندونيسيا و تركيا و روسيا و غيرها، و بالتالي قد يتعرض هذا النظام لنفس الصعوبات التي تعرفها باقي الانظمة الثابتة المعدلة عندما تكون الضغوط قوية.

- إن الأنظمة الوسيطة كانت في مركز الازمات التي عصفت بالبلدان الناشئة منذ منتصف سنوات التسعينات، و هذه الانظمة كانت عرضة للخروج القوي لرؤوس الأموال، حيث أن محاولات الدفاع قد ترجمت بخسارة الاحتياطات و ارتفاعات قوية في أسعار الفائدة التي قد أضعفت النظام البنكي و التي انتهت بخلق أزمة.

3-3- أنواع أنظمة الصرف الوسيطة:

تشمل أنظمة صرف شبه ثابتة و شبه معومة كالآتي (بوادي، 2013، صفحة 38):

- نظام الربط ضمن نطاقات تقلب أفقية: تتم المحافظة على قيمة أسعار الصرف ضمن أسعار الصرف ضمن نطاق تقلب لا يقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الرسمي أو هامش أكثر من 2% بين القيمتين القصوى و الدنيا لأسعار الصرف، حيث يتولى البنك المركزي هذه المهمة من خلال تدخله في سوق الصرف الاجنبي و تحديد أسعار الفائدة على تسهيلات و تتباين درجة الالتزام الرسمي بنطاقات التقلب عبر البلدان.

- نظام التثبيت الزاحف: يخضع سعر الصرف في ظل هذا النظام للتعديل، قد يكون هذا التعديل دوريا وفق سعر ثابت مصرح به مسبقا، أو إستجابة للتغيرات الحاصلة في عدة متغيرات (معدلات التضخم، رصيد ميزان المدفوعات، معدل نمو الكتلة النقدية...) و قد يكون التعديل أيضا وفق معطيات ماضية، أو وفق أهداف مستقبلية مرجوة كاستهداف معدل تضخم معين.

- نظام الربط ضمن نطاقات تقلب متحركة: يحافظ البنك المركزي على سعر صرف العملة ضمن نطاقات تقلب معلنة سلفا تدور حول السعر المركزي، الذي يعدل وفق سعر ثابت مصرح به مسبقا، أو إستجابة لتغيرات بعض المؤشرات الاقتصادية.

و يمكن المقارنة بين الأداء الاقتصادي الكلي بين أنظمة الصرف المختلفة في الجدول الموالي:

جدول رقم 02-03: مقارنة الأداء الإقتصادي الكلي بين أنظمة الصرف

نظام الصرف	النمو	التضخم	التقلب	الازمات
أنظمة الصرف الثابتة	يمكن أن تنخفض أسعار الفائدة و عدم اليقين مما يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار و النمو	يمكن أن يزيد من مصداقية السلطات النقدية إذا تبنت سياسة تخفيض التضخم	يمكن أن تزيد التقلب في وجود الصدمات الحقيقية و جوانب الجمود الاسمي	إرتفاع مخاطر الهجمات ضد العملة و خصوصا عندما يكون معرض لتقلب التدفقات الرأسمالية
أنظمة الصرف الوسيطة	يمكن تحقيق إستقرار في النمو و تنافسية الاقتصاد إذا كان النظام ذو مصداقية و يمكن أن يلعب دور ممتص الصدمات و منظم للدورة الاقتصادية	إذا توفرت المصدقية يمكن أن يلعب دور المثبت الاسمي و التحكم أكثر في التقلبات التضخمية	لا يوجد خطر للتقلب في أسعار الصرف في المدى القصير، لكن يوجد خطر الانحراف عن القيمة الحقيقية لسعر الصرف	يتوقف خطر الوقوع في أزمة على مدى مصداقية النظام
أنظمة الصرف المعومة	ارتفاع معدلات النمو بسبب وجود وسائل إمتصاص الصدمات و قلة التشوهات الحاصلة في أعقاب الصدمات الحقيقية	تراجع أهمية المصدقية مع زيادة أهمية قوة المؤسسات و قوة القطاعات المالية	إمكانية انتشار آثار تقلب سعر الصرف الحقيقي إلى النشاط الحقيقي	إنخفاض مخاطر وقوع أزمات العملة و الازمات المصرفية

المصدر: (بخاري، 2010، صفحة 146)

ثالثا: أنظمة سعر الصرف الرسمية و الفعلية:

يقصد بأنظمة سعر الصرف الرسمية أو المعلنة **de jure** الأنظمة التي تعلن الحكومات رسميا عن إنتهاجها بينما

أنظمة سعر أنظمة سعر الصرف الفعلية **de facto** هي أنظمة سعر الصرف التي تطبقها الدول فعليا، فقد تعلن

الحكومات عن انتهاجها لأحد أنظمة سعر الصرف من الناحية الرسمية بينما من الناحية الفعلية تطبق نظاما آخر لأسباب شتى، منها الخوف من التعويم و من الآثار المترتبة عنه، و الذي غالبا ما يصاحبه انخفاض في قيمة العملة مما يترتب عنه ارتفاع في المستوى العام في الاسعار، إضافة إلى التأثير السلبي على ميزانية الشركات و القطاع المصرفي و بخاصة عندما تكون أدوات التحوط ضد مخاطر العملة غير متوفرة. (قليل، 2016، صفحة 81)

و الجدول الموالي يوضح تطور تصنيفات أنظمة الصرف حسب التصريحات الرسمية خلال الفترة 1950-2001:

الجدول رقم 02-04: تطور تصنيف أنظمة الصرف حسب التصريحات الرسمية لصندوق النقد الدولي

الفترة	ترتيبات الصرف المتبعة
1950-	- قيمة ثابتة لسعر الصرف حسب آلية " بريتون وودز".
1973	- سعر صرف فعلي غير ثابت مطبق في أغلب المعاملات.
1974	- سعر صرف يحافظ على هوامش تقلب ضيقة بالنسبة للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة من العملات و متوسط سعر الصرف لأهم المتعاملين (التجارين) - سعر الصرف لم يحافظ على هوامش تقلب ضيقة.
1975-1978	- سعر الصرف يحافظ على هوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، الاسكودو البرتغالي، عملة جنوب إفريقيا، البيستا الاسباني، مجموعة من العملات أو المؤشرات). - سعر الصرف لا يتقلب في حدود هوامش ضيقة
1979-1982	- سعر الصرف يحافظ على هوامش ضيقة بالنسبة (للدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي، الدولار الاسترالي، الاسكودو البرتغالي، عملة جنوب إفريقيا، البيستا الاسباني مجموعة من العملات أو المؤشرات). - سعر الصرف لا يتقلب في حدود هوامش ضيقة.
1983-1996	سعر الصرف يتحدد على أساس: - الربط بالدولار، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي أو عملات أخرى. - مرونة محدودة بالنسبة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات. - مرونة معدلة بالنسبة لبعض المؤشرات الاقتصادية و عملات أخرى تنتهج التعويم المدار. - تعويم مستقل .
1997-1998	- الربط بالنسبة لعملة واحدة، سلة من العملات. - مرونة محدودة. - تعويم موجه.

- تعويم مستقل	
- الأنظمة بدون عملة رسمية خاصة. - مجلس العملة. - الأنظمة الثابتة التقليدية. - الأنظمة الثابتة مع مجال أفقي. - الأنظمة الثابتة الزاحفة. - الأنظمة المرنة المدارة. - الأنظمة المرنة الحرة.	2001-1999

المصدر: (قليل، 2016، الصفحات 85-86)

أما فيما يخص التصنيفات الفعلية للصرف الاجنبي فقد ظهرت عدة ترتيبات إقترحها بعض الاقتصاديين نذكر منها:

1- ترتيب أنظمة الصرف حسب (Levy – Yeyat, Sturzenegger. F) سنة 2000:

قام **Levy – Yeyat, Sturzenegger** بتقديم ترتيب على أساس تحليل إحصائي لسلوك أسعار

الصرف و تقلبات احتياطي الصرف الدولي لعينة إحصائية تتكون من 184 دولة للفترة 1974-2000.

و قد إعتندا في تصنيفهما لأنظمة سعر الصرف على 3 مؤشرات هي: (بوعبدالله، 2014، صفحة 79)

- التقلبات في أسعار الصرف الاسمية: و هي عبارة عن متوسط القيمة المطلقة للتغيرات الشهرية في أسعار الصرف الاسمية.

- الانحراف المعياري بالنسبة المئوية للتغيرات الشهرية في أسعار الصرف الاسمية: و هي تعبر عن معدل التغير في تقلبات أسعار الصرف الاسمية.

- معدل التقلبات في الاحتياطيات: و يحسب هذا المؤشر على خطوتين:

- الخطوة الأولى: حساب صافي الاحتياطيات:

صافي الاحتياطيات بالدولار = (الأصول الأجنبية - الخصوم الأجنبية - ودائع الحكومة)

الخطوة الثانية: يحسب معدل التقلب في الاحتياطيات كما يلي

معدل التقلب في الاحتياطيات = (صافي الاحتياطيات في الفترة الحالية - صافي الاحتياطيات في الفترة السابقة) / القاعدة

النقدية في الفترة السابقة مقومة بالدولار

وقد كانت نتائج الدراسة كآلاتي:

الجدول رقم 02-05: ترتيبات أنظمة الصرف حسب (Levy – Yeyat, Sturzenegger. F)

احتياطات	تقلبات	تقلب تغيرات سعر الصرف	سعر الصرف	تقلبات	
الصرف	الصرف	الاسمي	الاسمي	الاسمي	
	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	غير محدد
	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرن
	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تعويم غير نظيف
	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة	الربط المرن المتحرك
	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	الثابت

المصدر: (بربري، 2011، صفحة 81)

2- ترتيب أنظمة الصرف حسب Bulbula et Otker- Robe سنة (2002)

قدم **Bulbula et Otker- Robe** دراستهما في سبتمبر 2002، و التي شملت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في الفترة 1990-2001، و قد إنتقد الباحثان التصنيف الرسمي و المعلن من قبل صندوق النقد الدولي لأعضائه و الذي اعتمد على أنظمة سعر الصرف الرسمية لكل دولة دون الفعلية، و ذلك لعدة أسباب منها الاعتماد على ما تعلنه كل دولة عن نظام سعر الصرف الخاص بها دون التحقق من أنها تقوم بتطبيقه و كذلك عدم التمييز بين الربط الجامد و الربط اللين. (قليل، 2016، صفحة 90)، و قد قام الباحثان ببناء قاعدة بيانات شهرية لتصنيف أنظمة سعر الصرف الفعلية و اعتمادا على مسميات الأنظمة الموجودة و تصنيف صندوق النقد الدولي لعام 1999 و ذلك بعد إضافة عدة تعديلات عليه، و بالنسبة لمنهجيتهما في التصنيف فقد إعترضا على الاقتصار على ملاحظة كل من سلوك اسعار الصرف الاسمية و الاحتياطات للحكم على نظام سعر الصرف الفعلي و برر ذلك بما يلي:

(بوعبدالله، 2014، صفحة 81)

- إن استقرار سعر الصرف في بعض الأحيان قد لا يكون سببه أن نظام سعر الصرف المتبع هو أحد الأنظمة المربوطة، و إنما قد يعود إلى الاستقرار الاقتصادي للدولة أو عدم وجود صدمات خارجية خلال تلك الفترة.

- قد تحدث تقلبات في سلوك أسعار الصرف الاسمية و أيضا في الاحتياطات في ظل نظام معين لسعر الصرف، و لا يعني مجرد التقلبات الخروج على ذلك النظام، فمثلا التخفيض الكبير في قيمة العملة في ظل ربط سعر الصرف، لا يعني الانتقال إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة.

- ربما توجد أخطاء في التحليل الإحصائي عند متابعة سلوك سعر الصرف الاسمي فحسب، بغية الوصول إلى سلوك سعر الصرف الفعلي، و يرجع ذلك إلى وجود أسواق موازية لسعر الصرف، حيث أن التقارير الرسمية عن سلوك سعر الصرف يشمل جزءا من التعاملات الخارجية فقط، بينما باقي التعاملات تتأثر بسعر الصرف في السوق الموازية و الذي يتحدد من خلال السوق.

- إن التغيرات في كمية الاحتياطات لا تعزى كلها إلى نظام سعر الصرف فحسب، فهناك عوامل أخرى قد تؤثر في حجم الاحتياطات منها حجم الدين و عبء خدمة الدين، و طريقة إدارة هذه الاحتياطات إضافة إلى بيانات الاحتياطات قد تؤثر فيها تغيرات أسعار صرف العملات أو القروض الخارجية أو إعادة المدفوعات

- توجد تدخلات في سوق سعر الصرف أحيانا بطريقة خفية من أجل حماية العملة منها: العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلة، الطرق الادارية و القانونية للرقابة و التحكم في العملة الاجنبية و أيضا من خلال الاقتناع الادبي و قد خلصت الدراسة عن وجود 13 فئة من نظم الصرف و التي يمكن حصرها في 3 نظم للصرف و هي نظم الصرف الثابتة، نظم الصرف المرنة و نظم الصرف الوسيطة كالتالي: (قليل، 2016، صفحة 90)

الجدول رقم 02-06: ترتيب أنظمة الصرف حسب Bulbula et Otker- Robe سنة (2002)

نظم الصرف الثابتة	
الدولة	
إتحاد نقدي	
مجلس تثبيت العملة	
نظم الصرف الوسيطة	
الربط إلى عملة واحدة	
الربط إلى سلة من العملات	
مجال تقلب قيمة العملة	
سعر متحرك	
مجال للتحرك	
تعويم جد مدار	
نظم الصرف المرنة	
تعويم مدار (شكل آخر)	
تعويم حر	

(قليل، 2016، الصفحات 94-95)

3- ترتيب أنظمة الصرف حسب Rogoff-Reinhart لسنة (2004)

هذا التصنيف يقوم على إدماج سعر صرف متعدد و سوق موازي، ففي العديد من الاقتصاديات نجد سعر صرف رسمي مصرح به و لا يتم العمل به، في حين ان الفاعلين الاقتصاديين يستخدمون سعر صرف قريب جدا من حقيقة السوق.

و قد سمحت الدراسة التي قام بها Rogoff-Reinhart (2004) بإعطاء نظرة تاريخية لأنظمة سعر الصرف، و ذلك من خلال دراسة عينة مكونة من 153 دولة عضو في صندوق النقد الدولي للفترة 1946-2001 و الوصول إلى نتائج هامة تبين التباعد الموجود بين التصريح الرسمي لأنظمة الصرف و الأنظمة الفعلية بداية من التحولات التي عرفتها الساحة النقدية و المالية الدولية في السبعينات، أما فيما يخص سنوات الثمانينات و التسعينات فقد تبين أن 53% من الدول التي تصرح بالتعويم المدار كانت تتبع أنظمة ربط جامد و أسعار صرف ثابتة قابلة للتعديل، أما خلال الفترة (1974-1990) و الفترة (1991-2001) فقد بينت الدراسة أن الدول التي تأخذ بنظام السقوط الحر لا تقدم أي تصريح رسمي إلا في حدود نسبة لا تتجاوز 15%، و خلال الفترة (1991-2001) تبين أن أكثر من 30% من الدول تتبع نظام صرف عائم مستقل في التصنيف الطبيعي بنسبة لا تتجاوز 10%. (بن قدور، 2013، الصفحات 38-39)

المبحث الثالث: نظريات تحديد سعر الصرف

ظهرت العديد من النظريات المحددة لسعر الصرف واعتمدت كل نظرية على فروض معينة، و تضافرت فيما بينها من أجل تفسير الارتباطات بين مختلف أسعار الصرف العملات و فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية في عام 1916، و تعود للاقتصادي السويدي جوستاف كاسل JUSTAF CASSEL، و تنطلق من فكرة مفادها أن سعر الصرف يتوقف أساسا على القوة الشرائية لكل العملات المحلية داخل بلدانها، أي تتحدد القيم الخارجية للعملات بمقادير التناسب فيما بين قيمها الداخلية (الهيئي و منجد، 2007، صفحة 123)، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج (قدي، 2003، صفحة 118).

كما تنص النظرية على أن هنالك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات الورقية المستقلة، فيحل محل " حدي دخول و خروج الذهب" و يتوقف على المستوى فيما بين عملة و أخرى على العلاقة بين الاسعار السائدة في الدولتين و يطلق على هذا المستوى اسم حد تعادل القوة الشرائية و بناء عليه فان سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين قوتها الشرائية (موسى، مُجد، و صالح، 2012، صفحة 168)، و تعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الارقام القياسية (الحسيني، 1999، صفحة 166)

أولاً- فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية:

تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية: (بن زاوي، 2011، صفحة 61)

- التجارة الدولية لا تخضع لأية قيود، بمعنى لا توجد تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية؛
- عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لا تخضع لأية قيود بل يجب أن تكون حرة؛
- عدم حدوث تغيرات هيكلية، كالحروب مثلا في الدول الشريكة تجاريا تنعكس على قوى السوق أي العرض و الطلب؛
- عدم حدوث تدفقات واسعة رأس المال خلال فترة سعر الصرف.

ثانياً- صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية

1- الصيغة المطلقة: تقوم على فكرة أساسية مفادها أن قيمة النقد تتحدد بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في بلد إصدار هذا النقد مقارنة بما يمكن أن تشتريه من سلع وخدمات خارج بلد الإصدار، و ترى أن نفس السلع والخدمات يتعين أن تكون لها نفس التكلفة في جميع البلدان عندما يعبر عليها بعملة مشتركة (بخاري، 2010، صفحة 155)، و يعبر عنها رياضيا بالصيغة التالية (بوادي، 2013، صفحة 45):

$$e = \frac{P_t}{P_t^*} \quad (1)$$

e - : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t - : مستوى الاسعار المحلية.

P_t^{*} - : مستوى الاسعار الأجنبية.

مع العلم أن: $P_t = \sum \alpha_i P_{it}$

$$P_t^* = \sum \alpha_i \alpha_{it}^*$$

حيث أن :

α_i : هو الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i)

و بوجود بعض تكاليف النقل و بعض القيود المرتبطة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات... الخ و باعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة رقم (1) السابقة على النحو التالي:

$$e = \pi P_t / P_t^* \quad (2)$$

و قد تعرضت هذه الصيغة لصعوبات عديدة أثناء تطبيقها و ذلك يعود للاختلاف بين أسعار السلع في مختلف الاسواق و في نفس الوقت يطرح التساؤل أي الاسعار تدخل في الحساب، و أي وزن يعطى لكل سلعة في النموذج، و قد فسر الاقتصاديين هذا الاختلاف بصعوبة تحويل السلع المتبادل بها دوليا و بدون تكلفة بين الأسواق غير متجانسة الأسعار، بالإضافة إلى صعوبة تحصيل المعلومات من حركة الاسعار في السوق و القيود على التجارة التي تزيد من تكلفة العملية، أما الصعوبة الثانية التي تواجهها فتتمثل في مدى توفر الاسعار في شكلها الخام، لأن معظم الاقتصاديات توفر الاسعار في شكل أرقام قياسية باختيار سنة أساس. (بن زاوي، 2011، صفحة 63)

2- الصيغة النسبية: هذه الصيغة بنيت على الفرضيات التالية: (بن زاوي، 2011، صفحة 63)

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

- حرية الانتقال للعملات بين الدول.

- إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الاسعار معبرا عنها بالعملتين.

و حسب هذه الصيغة فإن تحديد سعر الصرف أمر صعب التحقق، إلا أنه يمكن البحث عن تغيير سعر الصرف

التوازني من لحظة لأخرى، و مقارنته بسنة الأساس و بإدخال اللوغاريتم على المعادلة (2) نتحصل على: (بوادي،

2013، الصفحات 45-46)

$$\log e_t = \pi + \log P_t - \log P_t^*$$

عند التعبير عن المعادلة السابقة بالتغير نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^*$$

و تبين المعادلة الاخيرة أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي تساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلدين أي

أن سعر الصرف التوازني سوف يتحقق إذا وفقط إذا تساوى التغير في سعر الصرف مقارنة بالفترة الأساس مع معدل التغير

في النسبة بين مستوى الاسعار e_0 و الذي يمثل سعر الصرف التعادلي للعملتين في فترة الأساس (0) و الذي يحقق

شرط تعادل القدرة الشرائية المطلقة يعطى بالعلاقة التالية:

$$e_0 = \frac{\sum \alpha_i P_i}{\sum \alpha_i P_i^*}$$

و أن $P_i(1)$ و $P_i^*(1)$ التغيرات في مؤشر الاسعار التي سجلت في الفترة 0 و 1 لكلا الدولتين الوطنية و الاجنبية.

و منه:

$$P_{i1} = \frac{\sum \alpha_i P_i(1)}{\sum \alpha_i P_i^*(0)}$$

$$P_{i(1)}^* = \frac{\sum b_i P_i^*(1)}{\sum b_i P_i^*(0)}$$

و منه يصبح سعر الصرف الموافق لتعادل القدرة الشرائية النسبية كالتالي:

$$e_t = e_0 + \frac{P_i(1)}{P_i^*(1)}$$

و تبدوا المعادلة أكثر مرونة من الصيغة المطلقة بحيث تعتبر أن سعر الصرف للفترة المشاهدة تساوي إلى سعر الصرف لفترة الأساس مضروب في النسبة بين مؤشر أسعار الدولتين.

ثالثاً- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

وجهت لهذه النظرية عدة إنتقادات منها (مطر، شقيري، و ياسر، 2003، صفحة 100):

- من بين الانتقادات هو أن بعض البنود في ميزان المدفوعات غير مرنة اتجاه أي تغير في مستويات الأسعار في حين تعتمد هذه النظرية على التغير في الأسعار؛

- الأرقام القياسية التي تستخدم لاحتساب التغير في مستويات التضخم تختلف مكوناتها من بلد إلى آخر و بالتالي سيؤثر ذلك على إحتساب التغير في مستويات الأسعار؛

- تحمل هذه النظرية التغير في أسعار الفائدة حيث أن أسعار الفائدة تؤثر في مستويات الاسعار؛

- تعتمد هذه النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية و القوة الشرائية الخارجية إلا أنه يمكن أن يكون هناك تفاوت في القيمتين حيث يوجد نفقات نقل السلع من بلد إلى بلد آخر و هذه النفقات يمكن أن تؤدي إلى عدم تعادل القوتين الداخلية و الخارجية؛ (تومي، 2001، صفحة 15)

- أهملت هذه النظرية حركة رأس المال النقدي سواء كان قصير أو طويل الاجل في التأثير على تغيرات سعر الصرف، فتوافد رأس المال لأغراض المضاربة أو التحوط في المدى القصير أو لأغراض الاستثمار له تأثير مباشر على مقادير التناسب في أسعار الصرف؛ (الهيبي و منجد، 2007، صفحة 125)

- الإهمال الكلي لأثر الرقابة على الصرف و التعريف الجمركية، المديونية الخارجية. (تومي، 2001، صفحة 16)

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تفترض هذه النظرية وجود عملتين لبلدين، و توضح أنه في حالة التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع

فارق الصرف (بخاري، 2010، صفحة 174)، أي أن هذه النظرية تحاول الكشف عن العلاقة بين الفرق في سعر

الفوائد بين البلدين و الخصم بسعر الصرف الآجل بين عمليتي هذين البلدين، كما تربط هذه النظرية بين النظام النقدي لدولة ما و سوق الصرف. (مطر، شقيري، و ياسر، 2003، صفحة 101)

فهذه النظرية تقوم على أساس أن سعر الاستلام المؤجل أو سعر التسليم المؤجل لعملة نقدية أجنبية معينة يجب أن يعكس التباين أو الاختلاف في معدل الفائدة في البلدين، و بموجب هذه النظرية فإن المستثمر لا يمكنه الحصول من خلال توظيف أمواله في الخارج، في بلد يكون فيه معدل الفائدة أكثر ارتفاعاً من سوقه المحلية، على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي سيحصل عليه في سوقه الخاص، و ذلك لأن اختلاف المعدلات يجب أن يعوض عن طريق الفرق بين السعر الفوري و السعر لأجل. (العامري، 2010، صفحة 158)

أولاً- فرضيات النظرية: تقوم على الفرضيات التالية: (بخاري، 2010، صفحة 174)

- لا توجد رقابة على حركة رؤوس الاموال و تكاليف المعاملات؛
- تعتبر الاصول المالية المحلية و الأجنبية متكافئة في المخاطرة و أجل الاستحقاق؛
- سعر الفائدة الحالي و أسعار الفائدة قصيرة الاجل متغيرات مستقلة؛
- سعر الفائدة الآجل هو الذي يتغير نتيجة تدفق رؤوس الاموال و ليس السعر الحالي.

ثانياً- صيغ نظرية تعادل أسعار الفائدة:

نميز بين شكلين لنظرية تعادل أسعار الفائدة: (بوادي، 2013، الصفحات 47-48)

1- نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة:

المتعاملين هنا لا يلجؤون إلى التغطية من المخاطر المترتبة عن التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف، و تقوم على أساس العلاقة بين أسعار الفائدة الاسمية الخاصة بالتوظيفات المالية بالعملة المحلية و الاجنبية و الانحراف بين سعر الصرف الآجل الحالي و المتوقع، و تعد هذه النظرية علاقة توازنية بين أربعة متغيرات: أسعار الفائدة المحلية و الاجنبية (i^* و i)، سعر الصرف الجاري (e) و سعر الصرف المستقبلي المتوقع (e_a)، كما تسمح هذه العلاقة بتوضيح المحددات قصيرة المدى لسعر الصرف.

$$i = i^* - \frac{e_a - e}{e} \leftrightarrow e = \frac{e_a}{1 + (i^* - i)} \quad \text{soit } e = (e_a, i^*, i)$$

2- نظرية أسعار الفائدة المغطاة:

يؤدي التوظيف في البلد الاجنبي بمعدل i^* مع التغطية ضد مخاطر الصرف على مستوى سوق الصرف إلى شراء العملة المحلية بالسعر الحالي العاجل (e) و البيع لأجل للعملة عند السعر الاجل (f) المتفق عليه بالتالي تحقق عائد بالعملة المحلية:

$$\frac{e(1+i^*)}{f} = \frac{(1+i^*)}{1+\frac{f-e}{e}}$$

حيث تتطابق آجال إستحقاق أسعار الصرف الآجلة و أسعار الفائدة:

$$\frac{f-e}{e} \text{ الصيغة النسبية للفرق بين سعر الصرف العاجل و الاجل}$$

$$\frac{f-e}{e} > 0 \text{ تسمى الصيغة بسعر التأجيل}$$

$$\frac{f-e}{e} < 0 \text{ تسمى الصيغة بسعر التعجيل}$$

و يتحقق التوازن عندما تتعادل معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى إلغاء كل فرص التحكيم

$$i = i^* - \frac{f-e}{e}$$

ثالثاً- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل أسعار الفائدة:

و قد وجهت لنظرية تعادل أسعار الفائدة بعض الانتقادات منها (بلحشر، 2014، صفحة 53):

- تعتبر الرقابة على الصرف هي أهم عائق من عوائق النظرية، فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركة رؤوس الاموال؛

- وجود عدة متغيرات نوعية لها تأثير على عملية التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة و كبر حجم المتعاملين في السوق و عدم وجود إحتكار و كذلك سهولة الاقتراض؛

- وجود عامل المضاربة الذي يمكن أن يحدث آثار تذبذبية، و هذا بالتأثير على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة و أسعار الصرف غير حقيقية.

المطلب الثالث: نظرية الأرصد، نظرية كفاءة الاسواق و النظرية الانتاجية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى النظريات التالية:

أولاً- نظرية الارصد

هذه النظرية تعتبر أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، و هو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، و يحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، و الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية. (قدي، 2003، صفحة 123)، و قد وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية من بينها:

- تتميز بالتعقيد، و كذلك لا تأخذ الأرقام القياسية للأسعار النسبية بعين الإعتبار، كمحدد هام لتفسير نظرية التجارة في الأجل الطويل؛ (تومي، 2001، صفحة 17)

- هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثير متبادل بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات، فيمكن أن يكون سعر الصرف هو المتغير التابع لما يحدث في ميزان المدفوعات، و في بعض الاحيان يكون وضع ميزان المدفوعات تابعا لتغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة لتحديد سعر الصرف و إدارته؛ (أمين، 2009، صفحة 280)

- تحتاج نظرية ميزان المدفوعات إلى مرونة كافية لأسعار الصرف لضمان إيجاد حالة من الانسجام بين القيمة الخارجية و قيمتها الداخلية؛ (المهتي و منجد، 2007، صفحة 127)

ثانيا: نظرية كفاءة الاسواق

تعد السوق كفاءة عندما تعكس فيها الأسعار جميع البيانات المتاحة، و ذلك يفترض أن كل المتعاملين في السوق بإمكانهم الحصول على جميع المعلومات، التي تضم البيانات الاقتصادية الحالية أو الماضية كالإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات و عجز الموازنة و معدل التضخم... الخ، و تتميز السوق الكفاءة ببعض المميزات منها أن تكون تكاليف المعاملات ضعيفة، و أن تكون تغيرات الاسعار عشوائية، و أن تجد البيانات الجديدة تأثيرها على أسعار الصرف الآنية و الآجلة. (قدي، 2003، الصفحات 122-123)

إلا أن هناك جدل حول ما إذا كانت أسواق الصرف كفاءة نسبية، فهناك من يرى أن الاسواق كفاءة، و لكن إختبارات كفاءة السوق لا تتوصل دائما إلى النتائج نفسها، إذ توصلت بعض الدراسات مثل دراسة (Giddy,Dufey,1975-1976) إلى استنتاج كفاءة السوق و هناك دراسات أخرى مثل دراسة (1986 Hant) و (Kearney,Macdonald 1989) توصلت إلى عدم الكفاءة النسبية لأسواق الصرف، و من جانب آخر يرى العاملون و المشاركون في السوق بأن هناك العديد من العوامل و المتغيرات تعد غير كفاءة و من ثم لا تساعد على كفاءة السوق. (العامري، 2010، الصفحات 167-168)

ثالثا: النظرية الانتاجية:

يؤدي إرتفاع مستوى الانتاجية في أي دولة إلى زيادة حركة رؤوس الاموال الأجنبية إلى داخل تلك الدولة بهدف الإستثمار في عمليات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة، و زيادة سعر صرفها، كما يؤدي زيادة مستوى الانتاجية إلى انخفاض تكلفة المنتجات، و زيادة القدرة التنافسية للدولة على التصدير، و بالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة و ارتفاع قيمتها، و يحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، الامر الذي يؤدي في النهاية إلى إنخفاض قيمة العملة، كما يؤدي إنخفاض قيمة العملة إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة في حالة إستجابة الجهاز الانتاجي له مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري للدولة و اتجاه قيمة العملة نحو الارتفاع. (عبد العظيم، 1987، صفحة 48)

المطلب الرابع: نموذج ماندل و فلمنج

ينسب هذا النموذج للعالمين ماركوس فلمنج (1962) و روبرت ماندل (1963)، و يستخدم للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل، كما يركز على تحليل فعالية السياسات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المفتوح، و يستعمل أحيانا كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف (قدي، 2003، صفحة 124)، و يقوم على الفرضيات التالية: (سي مجد، 2015، صفحة 57)

- الإقتصاد صغير الحجم و متفتح على العالم الخارج أي أن حجم الإقتصاد لا يسمح بالتأثير على باقي الإقتصاديات الدولية، كما أن الإقتصاد يعرف وضعية التشغيل الغير الكامل؛

- الأسعار تكون غير مرنة و هذا يعني عدم وجود آثار تضخمية، أسعار الصرف و أسعار الفائدة تعادل قيمتها الحقيقية؛
- تعتبر الأسعار، سعر الفائدة، الإنفاق الحكومي، المتغيرات الأجنبية و سعر الصرف الحقيقي في نظام سعر الصرف الثابت متغيرات خارجية؛

- في نظام سعر الصرف المرن، يصبح سعر الصرف متغيرة داخلية و احتياطات الصرف متغيرة خارجية.
و انطلاقا من ذلك فقد حاول ماندل و فلمنج، معرفة دور كل من وسائل السياسة النقدية و سياسة الموازنة في ضمان التوازن الداخلي و الخارجي، و ذلك في حالتي الصرف الثابت و الصرف المرن. (لطرش، 2010، صفحة 168)

الحالة الأولى - الصرف الثابت: و تميز بين حالتين كالتالي

- سياسة نقدية توسعية: عند إتباع سياسة نقدية توسعية في بلد ما؛ فان ذلك سوف يؤدي إلى إنخفاض معدل الفائدة المحلي i بحيث يصبح أقل من مستوى معدل الفائدة الاجنبي i^* ، و يؤدي ذلك إلى خروج رأس المال إلى الخارج للاستفادة من معدل الفائدة الأعلى في بقية العالم، إنطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، كما أن خروج رأس المال في ظل نظام الصرف الثابت يعمل على تقلص الموجودات الخارجية الصافية (احتياطات الصرف الرسمية) لهذا البلد بشكل يؤدي إلى تقلص حجم الكتلة النقدي يتبعه إرتفاع معدل الفائدة الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى جلب رأس المال إلى الداخل و العودة إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الاجنبي، و بالتالي فالسياسة النقدية أكثر نجاعة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات إنطلاقا من قدرتها على إثارة تدفق رأس المال من و إلى داخل البلد. (لطرش، 2010، صفحة 270)، و الجدول رقم 02-07 يوضح التغيرات التي تحدث للنتائج المحلي و أسعار الفائدة و احتياطات النقد الاجنبي التي تتحقق إستجابة للتغيرات السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت.

الجدول رقم 02-07: أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة

حركة رأس المال	إحتياطات النقد الاجنبي	النتاج المحلي	سعر الفائدة المحلي
معدومة	فقد محدود للإحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
منخفضة	فقد كبير للإحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
كبيرة	فقد واسع للإحتياطات	لا تغيير	لا تغيير
كاملة	فقد لا نهائي للإحتياطات	لا تغيير	لا تغيير

المصدر: (بخاري، 2010، صفحة 204)

- سياسة مالية توسعية: عند تطبيق سياسة مالية توسعية يميزها إرتفاع في عجز الميزانية من قبل السلطات العمومية فإن ذلك يؤدي إلى رفع معدل الفائدة المحلي الداخلي (لأن السلطات تصبح مستعدة لدفع مستوى أعلى للفائدة مع تزايد العجز)، وبما أن هذا الأخير يصبح أعلى من معدل الفائدة الاجنبي ($i > i^*$)، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى داخل البلد بشكل يحدث فائضا على مستوى حساب رأس المال، ذلك الفائض يؤدي إلى زيادة الموجودات الخارجية الصافية (احتياطات الصرف الرسمية) بشكل يزيد عن عرض النقود (الكتلة النقدية) يتبعه إنخفاض في معدل الفائدة الداخلي حتى يعود إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الاجنبي و خلص مندل و فليمغ إلى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في حين تكون السياسة المالية ذات فعالية أكبر نسبيا في تحقيق التوازن الداخلي (لطرش، 2010، الصفحات 270-271)، و الجدول رقم 02-08 يوضح التغيرات التي تحدث للنتائج المحلي و أسعار الفائدة و احتياطات النقد الاجنبي التي تتحقق استجابة للتغيرات في السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف الثابت.

الجدول رقم 02-08: أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة

حركة رأس المال	احتياطات النقد الاجنبي	النتائج المحلي	سعر الفائدة المحلي
صفر	استنزاف كبير للإحتياطات	لا تغيير	زيادة كبيرة
منخفضة	استنزاف كبير للإحتياطات	زيادة قليلة	زيادة أصغر
مرتفعة	تحقيق إحتياطات محدودة	زيادة أكبر	زيادة طفيفة
كاملة	تحقيق إحتياطات كبيرة	زيادة متعاضمة	لا تغيير

(قدي، 2003، صفحة 127)

-الحالة الثانية: الصرف المرن

- سياسة نقدية توسعية: إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الداخلي يتبعه خروج لرأس المال لأن العائد على رأس المال في الخارج يصبح أعلى من العائد في الداخل، و انطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف المرن على انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بشكل يشجع الصادرات و يحد من الواردات، فيؤدي ذلك إلى ظهور فائض في الحساب الجاري يعوض النقص في خروج رؤوس الأموال، و بالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي داخليا بينما يعمل سعر الصرف على ضمان

توازن ميزان المدفوعات (لطرش، 2010، صفحة 71)، و الجدول رقم 02-09 يوضح أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن على الناتج المحلي وأسعار الفائدة المحلية و قيمة العملة المحلية.

الجدول رقم 02-09: أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	قيمة العملة المحلية
معدومة	زيادة صغيرة	إنخفاض كبير	إنخفاض صغير
منخفضة	زيادة كبيرة	إنخفاض صغير	إنخفاض كبير
كبيرة	زيادة أكبر	إنخفاض أصغر	إنخفاض أكبر
كاملة	زيادة متعاطمة	لا تغيير	إنخفاض متعاطم

المصدر: (بخاري، 2010، صفحة 211)

- سياسة مالية توسعية: عند تطبيق سياسة مالية توسعية و ذلك عن طريق العجز فان ذلك يؤدي إلى رفع معدل الفائدة الداخلي يتبعه دخول رأس المال إلى البلد، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فائض في حساب رأس المال و إلى إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتبعه تزايد الواردات و تقلص الصادرات مما يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، و بالتالي فإن السياسة المالية تبدو سياسة غير فعالة بالنظر إلى ما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات. (لطرش، 2010، صفحة 71)، و الجدول رقم 02-10 يوضح أثر السياسة المالية التوسعية في ظل سعر الصرف المرن على الناتج المحلي و أسعار الفائدة المحلية و قيمة العملة المحلية.

الجدول رقم 02-10: أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف المرنة

حركة رأس المال	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي	قيمة العملة المحلية
معدومة	زيادة صغيرة	زيادة كبيرة	إنخفاض كبير
منخفضة	زيادة أكبر	زيادة أصغر	إنخفاض قليل
مرتفعة	زيادة متعاطمة	زيادة أقل	إنخفاض قليل
كاملة	لا تغيير	لا تغيير	تحسن كبير

(قدي، 2003، صفحة 129)

المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف

نظرا لتأثير تقلبات سعر الصرف على مختلف المتغيرات الاقتصادية فان السلطات النقدية تعمل على تطبيق سياسات سعر الصرف بهدف حماية الاقتصاد الوطني من مختلف الصدمات الداخلية و الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف، أهدافها

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم سياسة سعر الصرف و أهم أهدافها.

أولا - مفهوم سياسة سعر الصرف

هي مجموع الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار و تحديد نظام الصرف المتبع التي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية و الاهداف المرجو تحقيقها، و أهمها الحفاظ على استقرار عملتها. (لعروق، 2005، صفحة 64)

و يخضع إختيار سياسة الصرف لعوامل كثيرة، و من أهم هذه العوامل نجد (بوعبدالله، 2014، الصفحات 103-104):

1- الاستقرار السياسي و الاقتصادي للدولة: يؤدي الاستقرار السياسي إلى اتباع سياسة أكثر استقرارا و نجاحا و فاعلية و يعطي ذلك حافز لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية إليها، وبالتالي تدعم مكانتها النقدية و تعزز استقرارها الاقتصادي على عكس الدولة التي تعاني إضطراب و أزمات سياسة فنجدها غير قادرة على اتباع سياسة أسعار صرف ثابتة و مستقرة.

2- السياسة العالمية و الحروب: تؤدي التحولات في العلاقات الدولية و تغيرات مراكز القوى و التحالفات و غيرها من الأمور، و الحروب و الكوارث الطبيعية إلى خلق ضغوطات على موازين المدفوعات مما يؤدي بالدول إلى اللجوء إلى سياسات أسعار صرف تتلاءم مع المستجدات في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي و المالي و منع حالات الانهيار و الازمات الاقتصادية.

3- القدرة النسبية للدولة للتدخل في أسواق الصرف: إن الدول التي تملك موارد مالية كافية وكميات كبيرة من الاحتياطات، أكثر قدرة على التدخل في أسواق الصرف و الدفاع عن أسعار الصرف، و بالتالي إنتهاج سياسة ناجحة و

فعالة لأسعار الصرف، و هذا عكس الدول الفقيرة ذات المديونية المرتفعة و التي تعاني من نقص في مواردها و احتياطاتها بالعملات الاجنبية.

4- حرية الدولة: من حيث تقييدها أو إتباعها لبرنامج تصحيح اقتصادي معين أولاً، و ذلك لأن مثل هذه البرامج تحتم على الدولة إنتهاج سياسات معينة، كما أن القوة الاقتصادية و السياسية و المكانة التي تحتلها في التجارة الدولية أثر كبير في انتهاجها لسياسة صرف معينة دون الأخرى.

5- الشركاء التجاريين للدولة: من أهم العوامل التي تؤثر على سياسة أسعار الصرف بشكل مباشر الشركاء التجاريين للدولة و علاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، و الأهمية النسبية للعملة المختلفة في تغطية هذه المعاملات.

6- نظام النقد العالمي: لنظام النقد الدولي أثر كبير على مختلف المراحل التاريخية على سياسات أسعار الصرف، فسياسة سعر الصرف الثابتة كانت هي الخيار الوحيد بسبب إلزام الدولة بقاعدة الذهب، و في ظل بروتن وودز أيضا كانت سياسة أسعار الصرف الثابتة هي السائدة، و لكن أعطائها ها النظام مرونة قليلة و محدودة تمثلت بـ 1% عن أسعار التعادل في البداية ثم 10%، أما المرحلة ما بعد هذا النظام فقد أعطت مرونة أكبر لأسعار الصرف و بالتالي للسياسات، فظهرت سياسات متعددة لأسعار الصرف التي تراوحت بين التعويم الكامل المطلق و أسعار الصرف الثابتة بناء على وضع الدولة، و مما سبق نجد أن لتطورات نظام النقد الدولي أثر بالغ في اتباع سياسة أسعار صرف دون أخرى.

ثانيا- أهداف سياسات سعر الصرف: من بين أهداف سياسات سعر الصرف نجد:

1- مقاومة التضخم

إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و الرفع في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم و تتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى المتوسط و هذا يجعل المؤسسات تحقق عوائد إنتاجية إضافة إلى إنتاج سلع ذات جودة عالية مما يؤدي إلى تحسن تنافسيتها. (صيد، 2013، صفحة 60)

2- تخصيص الموارد:

يعمل سعر الصرف الحقيقي على جعل الاقتصاد أكثر تنافسية و ذلك عن طريق تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية و بالتالي تقل السلع المستوردة، كما ينعكس إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الانتاج، إذ يؤدي إنخفاضها

إلى زيادة استخدام لعنصري العمل و رأس المال في قطاع التصدير و في الصناعات المنافسة للإستيراد (قدي، 2003، الصفحات 132-133).

3- توزيع الدخل:

لسعر الصرف دور هام في توزيع الدخل بين مختلف الفئات أو القطاعات الاقتصادية، إذ أن إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير بسبب إنخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، و يحدث العكس عند إنخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض في ربحية الشركات العاملة و إرتفاع القدرة الشرائية للأجور (صيد، 2013، صفحة 61).

4- تنمية الصناعة المحلية:

يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى التقليل من الواردات و الرفع من الصادرات و بالتالي تشجيع الصناعة المحلية، فعلى سبيل المثال قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض العملة مما ساعد على الرفع من الصادرات و قام بعدها باعتماد سياسة العملة القوية، و نفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بتخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة و بالتالي تشجيع الصادرات (زيان، 2013، صفحة 50)

المطلب الثاني: أنواع سياسات سعر الصرف

تستخدم السلطات النقدية عدة سياسات و أهمها هو سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و الرقابة على الصرف.

أولاً- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

1- مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها:

تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و ذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الاجنبية أي رفع سعر الصرف الاجنبي (الجبلاي، 2015، صفحة 14).

كما يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة معينة ما يساوي 10% فان القيمة السوقية لهذه العملة ستنخفض بمقدار 10% مقارنة بالعملات الاجنبية الأخرى (الحسيني، 1999، صفحة 151).

و يتم التخفيض بطريقة مباشرة عن طريق التدخل المباشر في حالة الدولة التي تتبع نظام صرف ثابت و ذلك بتخفيض قيمة عملتها مقارنة بالسعر الرسمي الثابت، و إما بطريقة أخرى غير مباشرة و يكون ذلك من خلال قوى العرض و الطلب أو اتباع سياسات إجراءات نقدية و مالية. (زدون، علي، و بن ديمة، 2019، صفحة 525)

و يجب التفريق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة و انخفاض في قيمة العملة، فالتخفيض هو عبارة عن قرار إداري من السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة، و الانخفاض في قيمة العملة فهو وضعية تلقائية ناتجة عن ظروف إقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الاجنبي (الجيلاني، 2015، صفحة 14).

و لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر عدة شروط و هي: (بن زاوي، 2016، الصفحات 120-121)

- مرونة الطلب العالمي على منتجات الدولة كافية، بحيث أن أي تخفيض في قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
- ضرورة إتسام مرونة العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ضرورة توفر إستقرار في الاسعار المحلية، و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة للتخفيض، مما يزيل الاثر المترتب على التخفيض؛
- إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الامنية الضرورية للتصدير؛
- الإستجابة لشرط مارشال - ليرنر و القاضي بأن يكون مجموع مرونة الطلب و مرونة الصادرات أكثر من الواحد الصحيح.

2- أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة: من بين أهم الاسباب التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة ما يلي (الطويل و

كوثر، 2021، صفحة 174):

- تحسين ميزان المدفوعات: الغرض الاساسي من تخفيض قيمة العملة هو إزالة الخلل في الميزان الحسابي، حيث أن الدولة تقوم بتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الاجانب على شراء السلع المحلية و ذلك بسبب أسعارها المنخفضة فترتفع صادرات البلد و ينخفض معها حجم الاستيراد من السلع الاجنبية؛
- يتم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة بهدف منع خروج رؤوس الاموال إلى الخارج و تشجيع دخولها إلى الداخل؛
- زيادة دخول المنتجين و تخفيض مديونيتهم وهذا لتسهيل تصريف منتوجاتها في الاسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الاسواق العالمية؛

- معالجة مشاكل البطالة في الاقتصاد القومي: حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تشجيع الصناعات التصديرية مما يؤدي خلق مناصب عمل و علاج مشكل البطالة؛
 - إرتباط العملة بكتلة نقدية معينة: و يقصد به ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل الدولار، فعند تغير في قيمة العملة الرئيسية (الدولار) فان هذا سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات المرتبطة به.
 - إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الاجنبية: و إذا كان ميزان المدفوعات يشكل عاملا خارجيا عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فان إقامة العلاقة الواقعية بين العملة الوطنية و بقية العملات تشكل سببا داخليا للقيام بعملية التخفيض، بمعنى أن المواطن يستطيع شراء بضائع و خدمات في البلد الآخر مساوية لكمية و نوعية البضائع و الخدمات التي يمكن له أن يشتريها في بلده، بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية. (بلحشر، 2014، صفحة 63)
- 3- آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

تؤثر عملية تخفيض العملة على العديد من المتغيرات و النشاط الاقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي كالاتي:

- الأثر على السياسة النقدية و المالية: تعتبر عملية التخفيض ناجحة إذا أدت إلى زيادة الاسعار النسبية للسلع الاجنبية المتاجر فيها بالمقارنة بالأسعار المحلية نتيجة تحول الطلب من السلع الاجنبية إلى السلع المحلية، لكن إذا تجاوز هذا الأخير - الطلب على السلع المحلية- حدود الموازنة فانه سيتولد عجز في الحساب الجاري على شكل فائض في الطلب، هذه الضغوط على الطلب المحلي سوف تؤدي إلى زيادة الاجور و بالتالي سوف تعادل آثار خفض العملة و تحديد النتائج المتوقعة في هذا الخفض. (بن زوي، 2016، صفحة 114).

- الأثر على ميزان رؤوس الأموال: تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان رؤوس الأموال يتم في الاجلين الطويل و القصير و لكن في الأجل القصير يكون التأثير أسرع، إذ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، فإذا توقع المتعاملون الاقتصاديون أن الدولة سوف تقوم بتخفيض قيمة العملة فإنهم سيقومون بإخراج أموالهم إلى الخارج، كما سيقومون بتأجيل مستحقاتهم اتجاه المتعاملون الاجانب قصد الربح في الصرف، و لكن بعد عملية التخفيض و بمعدل تخفيض مناسب فان ذلك يؤدي إلى توقف خروج رؤوس الأموال أو التقليل منها مما ينتج عنه إعادة دخول رؤوس الأموال و بالتالي تحسين ميزان رؤوس الأموال. (بلحرش، 2014، الصفحات 66-67).

- الأثر على الديون الخارجية للشركات: في حالة إبرام الشركات المحلية لعقود قروض أجنبية قبل أن تقوم السلطات النقدية بخفض العملة المحلية، فإن هذا الاجراء يمكن أن يؤدي إلى صعوبات لهذه الشركات في خدمة الدين، و قد يؤدي إلى منع تدفق القروض الاجنبية إلى هذه الشركات، و ينتج عن هذا زيادة حالات الافلاس و زيادة الطاقة العاطلة (بن زاوي، 2016، صفحة 115).

إضافة إلى بعض الآثار الأخرى مثل (صيد، 2013، الصفحات 162-163)

- الأثر على النشاط الاقتصادي: بارتفاع أسعار الواردات سوف يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتخفيض الطلب على السلع الأجنبية، و تحويل جزء من طلبهم المخصص للسلع المستوردة قبل التخفيض نحو السلع المحلية، و هو ما يؤدي إلى زيادة الانتاج، و منه زيادة النشاط الاقتصادي.

- إعادة توزيع الموارد (تخصيص الموارد): يؤدي التخفيض إلى إعادة توزيع الموارد لصالح النشاطات المصدرة، فبتدهور معدلات التبادل الخاصة بالصادرات ستزيد تنافسيتها السعرية في السوق العالمية، و هو ما اعتمدت عليه بعض الدول كتونس و المغرب في استراتيجيتها التنموية، كما تتوقف فعالية كل تخفيض على بنية الاقتصاد و تركيبة مبادلاته الخارجية.

ثانيا- سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة:

1- مفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها:

عملية رفع القيمة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، أي زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة النقدية الوطنية، أما ارتفاع قيمة العملة فهو يشير إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لدولة ما مقابل العملات الأجنبية. (الحسيني، 1999، الصفحات 154-155)

و تركز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الاجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية و شراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، إذ تنشط عمليات المضاربة في هذه الحالة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل (زدون، علي، و بن ديمة، 2019، صفحة 525).

و لنجاح سياسة رفع قيمة العملة يجب توفر عدة شروط و هي: (وايي، 2018، صفحة 62)

- ترتبط عملية رفع قيمة العملة بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو إلغاء الفوارق مقارنة مع الشركاء التجاريين خاصة على صعيد الانتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة.

- لا بد أن يكون مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على السلع المحلية و الطلب الداخلي على السلع الاجنبية أكبر من الواحد، و عليه فإن ارتفاع أسعار السلع المحلية يرافقه إنخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما السلع الاجنبية فهي عكس ذلك.

- لكي تكون عملية رفع قيمة العملة مؤكدة و ناجحة، لا بد أن تكون عملية التصحيح بواسطة الاسعار تتماشى مع عملية تخفيض الناتج الوطني من خلال تقليص الاستثمارات.

2- أسباب رفع القيمة الخارجية: ومن أهم الاسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نجد (الحسيني، 1999، صفحة 155)

- التخلص من فائز في ميزان المدفوعات: إذ تقوم السلطات النقدية بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائز فيحصل على الأمد البعيد تفاوت بين الأرصدة النقدية و الارصدة السلعية للاقتصاد الوطني، و ذلك بدوره يؤدي إلى ارتفاع التضخم و بالتالي تزايد الواردات مقابل إنخفاض الصادرات و هكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛

- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية كما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات؛

- تدعيم العملات الاجنبية الأخرى: كما فعلت ألمانيا و اليابان حينما رفعتا قيمة عملاتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

3- آثار رفع قيمة العملة: تتمثل هذه الآثار فيما يلي: (بن زاوي، 2016، الصفحات 94-106)

- إنخفاض معدلات نمو الانتاجية في الاقتصاد: يؤدي رفع قيمة العملة إلى ظهور آثار سلبية و خاصة على قطاعات السلع الانتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث يتسبب الرفع في تخفيض الانتاج مبدئيا، و يمكن أن يؤدي إلى توقيف الانتاج إذا استمر الرفع.

- ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي: يؤثر رفع قيمة العملة بأعلى من قيمتها في سلوك المستهلك الذي سيعمل على الحصول على الواردات منخفضة الثمن عوض الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي و الاسعار المحلية، الأمر الذي يؤثر على المركز التنافسي للدولة، بالإضافة إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية و خروج رؤوس الاموال إلى الخارج و منه التأثير سلبا على الاستثمار و أسواق المال المحلية.

- التأثير العكسي على الاسواق المالية و المحلية: لرفع القيمة الخارجية للعملة أثر عكسي على الأسواق المالية، إذ يؤدي ذلك إلى تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الاسواق المالية، و هذا يعود لارتفاع ربحيتها ما يرفع في كمية العملات الاجنبية لدى أفراد الدولة، و هذا يترتب عليه تحمل الحكومة مصاريف مرتفعة لتحقيق الاستقرار في النظام المالي، إذ أن استمرار عمليات المضاربة يؤثر على الكثير من الصناعات و البنوك، و يتجه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية في حالة توقع إنخفاض قيمة العملة مستقبلا، و هذا لتمويل الواردات و الذي يؤدي إلى حدوث اضطراب في قطاع الصادرات الامر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يؤثر سلبا على الاستثمار، و هذه الآثار يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات.

- الأثر على الانتاج الزراعي: إن رفع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى أضرار بالزراعة و ذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية و الناتج الزراعي و خصوصا في حالة تخلي الحكومة عن دعم الاسعار الزراعية، و من ناحية أخرى فان الرفع في سعر الصرف الرسمي يعمل على تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة، و زيادة الطلب على الموارد الغذائية المستوردة الأمر الذي يؤدي زيادة الضغط على ميزان المدفوعات.

- ظهور السوق الموازية: ظهور سوق موازية (غير رسمية) تعتبر سمة مرافقة لسياسة رفع قيمة العملة، حيث تكون الاسعار أكثر إرتفاعا من الاسعار الرسمية، فيجد أصحاب العملات الاجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق غير الرسمية بدلا من بيعها في البنك المركزي، و هذا ما يؤدي بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية للحصول على العملة الاجنبية

التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.

- **تفاقم أعباء الدين العام الداخلي:** يمثل التقييم المرتفع لسعر الصرف إلتزاما ماليا على الدولة أن تسدده لكي يستعيد سعر الصرف وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد و التي تمثل دينا داخليا على الدولة التي قامت برفع قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي و السعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، و هذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية.

ثالثا- سياسة الرقابة على الصرف

1 - مفهوم الرقابة على الصرف

يقصد بمراقبة الصرف تدخل السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف، حتى يحصل التوازن بين الصادرات و الواردات بمعنى بين عرض و طلب الصرف الاجنبي، حيث تتدخل الدولة لغرض تحديد الواردات و الرقابة على حركات رؤوس الأموال فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب و العرض. (زيان، 2013، صفحة 52)

و لكي تشرف الدولة على حركة الصرف الاجنبي فانه يتطلب عدة قواعد تتلخص في النقاط التالية: (حميداتو و

شويرفات، 2016، صفحة 287)

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.
- وجود أكثر من سعر صرف أي تعدد أسعار الصرف.
- إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الاجنبية و كذلك إلزام المستورد أن يشتري العملة التي يريدها من المجمع نفسه، و يتم البيع و الشراء بسعر صرف تحدده الدولة كما يمكن للدولة وضع رخص التصدير و فرض رخص الاستيراد.
- تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال.

2- أهداف الرقابة على الصرف: تتمثل أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي: (الهيبي و منجد، 2007، الصفحات

145-146)

- إن استخدام التدخل الإداري للتأثير على سعر الصرف الاجنبي يجب ان السطات النقدية اللجوء إلى ممارسة التخفيض في سعر الصرف عندما تواجه السطات النقدية ظاهرة التقييم المرتفع للعملة على اعتبار أن كبح الطلب على الصرف الاجنبي إداريا يمكن أن يتم لفترة من الزمن و لكن في المدى البعيد تصبح المعالجة الادارية غير قادرة على تجنب التخفيض.

- تستخدم الرقابة على الصرف الاجنبي لحماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد إستيراد السلع غير الضرورية من خلال تقييد التحويل لاستيراد هذه السلع و هذا يصب في صالح الميزان التجاري، و من الممكن أن تمتد الفائدة إلى الميزان التجاري، و من الممكن أن تمتد الفائدة إلى ميزان الخدمات عندما يتم تقييد بيع العملات الاجنبية لأغراض السياحة أو العلاج بالخارج.

- تعمل الرقابة على الصرف الاجنبي إلى دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية و المحافظة على احتياطي البلد من العملات الاجنبية.

- تعمل الرقابة على الصرف الاجنبي إلى منع هروب رؤوس الاموال الوطنية و الحد من ممارسة غسيل الأموال غير المشروعة.

- تستخدم الرقابة على الصرف الاجنبي في أحيان كثيرة لتحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية بين الدول من خلال تجميد الأرصدة المصرفية.

3- وسائل الرقابة على الصرف: يتم استخدام نوعين من وسائل الرقابة و تنقسم إلى قسمين مباشرة و غير مباشرة:

- وسائل الرقابة المباشرة: يستخدم البنك المركزي الوسائل التالية: (زيان، 2013، الصفحات 53-54)

- التدخل المباشر: تتدخل الحكومة في سوق الصرف الاجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الاجنبي و ذلك عن طريق شراء و بيع العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية عند السعر المحدد.

- تقييد الصرف الأجنبي: حيث يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة و يقوم بتخصيصها

طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة و من أهم الوسائل لتقييد الصرف الاجنبي نجد:

➤ التخصيص طبقاً للأولويات: أي تخصيص كل كميات الصرف الاجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية.

➤ أسعار الصرف المتعددة: حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء العملات اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية و تحديد أسعار صرف مرتفعة على جانب الصادرات.

➤ تجميد الحسابات: و ذلك من خلال تقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الاجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.

➤ إتفاقيات المقاصة: و هو إتفاق على أن تفتح كل منهما حسابات للدولة الاخرى بينكها المركزي و بعملتها المحلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات و الواردات التي تتم فيما بينهما على أن يتم الإتفاق على أسعار صرف معينة و تعرف بالاتفاقيات الثنائية.

- **إتفاقيات الدفع:** و تعد من الإتفاقيات الثنائية إلا أنها تشمل إلى جانب المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل رسوم الشحن، خدمة الديون.

- **وسائل الرقابة غير المباشرة:** و هي طرق تستخدم للرقابة على الصرف بصفة غير مباشرة من خلال:

- **القيود الكمية:** و الهدف من هذه القيود هو تقليل الواردات و ذلك عن طريق الرفع من الضرائب و الرسوم الجمركية.

- **تقديم إعانات للتصدير:** و هما تقوم الدولة بتقديم مساعدات عينية و نقدية للمصدرين و ذلك بهدف تشجيع التصدير و تنشيطه الامر الذي يؤدي إلى زيادة القيمة الكلية للصادرات.

- **رفع أسعار الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة (قدي، 2003، صفحة 136)، و هذا يعني أن تقوم الدولة برفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الاموال الخارجية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية و بالتالي إرتفاع قيمتها.

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات و الموازنة العامة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات و الموازنة العامة

أولاً- العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات

يوضح ميزان المدفوعات العلاقة بين إقتصاد أي دولة و مختلف إقتصاديات العالم، و قبل أن نتطرق إلى كيفية تأثير سياسات سعر الصرف عليه، فإننا يجب أولاً التعريف بميزان المدفوعات و مختلف العمليات التي تتم فيه.

1 - تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف على أنه « كشف مالي يعرض فيه جميع المبادلات الاقتصادية و المالية للمقيمين و غير المقيمين في بلد ما خلال فترة سنة». (شبيب، 2011، صفحة 75)

و يعرف من وجه نظر صندوق النقد الدولي على أنه « سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما، و ذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم». (موسى، مُجد، و صالح، 2012، صفحة 188)

كما يمكن تعريفه بأنه « سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة». (جميل، 2014، صفحة 159)

و عليه يمكن تعريفه على أنه سجل حسابي يتكون من جانبين دائن و مدين، تسجل فيه كل التعاملات المالية و السلعية التي تتم بين دولة معينة و بقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

2- مكونات ميزان المدفوعات: يشمل ميزان المدفوعات على بنود و فقرات تعكس التدفقات السلعية أو المالية بين

البلد و البلدان الأخرى، و يمكن أن نوجزها كما يلي: (الهيبي و منجد، 2007، صفحة 41)

- الجزء الأول: و يشمل ميزان السلع و الخدمات الذي يتضمن الموازين الفرعية التالية:

- الميزان التجاري: و يتضمن الصادرات و الواردات من السلع المنظورة فقط.

- ميزان الخدمات: ويتضمن العوائد المتحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل النقل، التأمين، الصحة، خدمات الشحن... الخ

- الجزء الثاني: التحويلات من طرف واحد: و يضم الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة أو المستلمة من و إلى الخارج.

و يطلق على الجزء الأول و الجزء الثاني بحساب العمليات الجارية.

- الجزء الثالث: و يصنف وفق ما يلي:

- حساب رأس المال طويل الأجل: و يشمل تدفقات رأس المال بين البلد المعني و باقي دول العالم و التي تتعدى السنة مثل الاسهم و السندات أو القروض التي تفوق مدتها سنة.

- حساب رأس المال قصيرة الأجل: و يشمل تدفقات رؤوس الاموال بين البلد و باقي دول العالم لأصول مالية تقل مدتها الزمنية لأقل من سنة مثل حسابات الادخار والودائع قصيرة الاجل.

- حساب الاحتياطي الرسمي و الذهب النقدي: و يشمل حركة العملات الصعبة بالإضافة إلى الذهب و عادة ما يطلق عليه بالحساب النقدي.

- حساب الخطأ و السهو: و يشمل الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

3- العمليات التي تتم في ميزان المدفوعات: هناك نوعين من العمليات: (أمين، 2009، صفحة 212)

3-1- العمليات المستقلة (التلقائية أو الذاتية): وتحدث هذه العمليات لذاتها، أي لا تحدث بغرض تسوية عمليات أخرى، كعمليات التصدير و الاستيراد و القروض طويلة الأجل، و يطلق عليها عمليات فوق الخط، و تقسم إلى عمليات مستقلة دائنة و هي التي يترتب على حدوثها نقد أجنبي إلى البلد، و عمليات مستقلة مدينة و هي التي يترتب عليها خروج نقد أجنبي.

3-2- العمليات التابعة: و يطلق عليها عمليات تحت الخط، و تحدث لغرض تسوية الالتزامات الناشئة عن العمليات المستقلة، و غالبا ما تنحصر رأس المال قصير الأجل، و حركة الاحتياطات السائلة، و الذهب النقدي، و تنقسم إلى عمليات تابعة دائنة و عمليات تابعة مدينة.

4- التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

4-1- توازن ميزان المدفوعات: و يقصد بتوازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة، و نجد نوعين من التوازن: (ساكر، 2006، الصفحات 94-95)

- التوازن المحاسبي: و يقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، و نظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم

المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند السهو و الخطأ تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي.

- **التوازن الاقتصادي:** و يقصد به الحالة التي تكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج، و يستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول و خصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات و هي العمليات المستقلة أو التلقائية.

4-2- الاختلال في ميزان المدفوعات: يقصد بالخلل حدوث عجز أو فائض، و هو الحالة الناتجة عن عدم التوازن بين الجانبين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية، فإذا كان هناك عجز فإن هذا يعني تفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة و التسوية تتم بالفارق بينهما من خلال البنود أسفل الخط أما الفائض فيكون في الحالة العكس. (ساكر، 2006، صفحة 95).

و ينقسم الاختلال إلى (خلف، 2001، الصفحات 262-263)

- **الإختلال الطارئ:** و هو الذي يحدث نتيجة ظروف غير متوقعة نتيجة التغيرات الجوية أو نتيجة حروب.
- **الإختلال الدوري:** هذا النوع مرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية و يحدث أساسا في الدول الرأسمالية، فهذه الدول عرضة للتقلبات بصفة دورية و مستمرة، و يزول بزوال هذه التقلبات.
- **الإختلال الدائم:** و يطلق عليه الإختلال البنوي أو الهيكلية و يستمر لفترات طويلة، و ينطبق على الإختلال الموجود في الدول النامية، فهو يرتبط أساسا بضعف درجة التنوع الاقتصادي و ضعف الجهاز الإنتاجي، و ضعف درجة مرونته، و الذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع و الخدمات و رؤوس الاموال.

5 - تفسير العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات:

يعتبر سعر الصرف أداة تصحيح لميزان المدفوعات و يتضح ذلك من خلال تغيرات سعر الصرف على كل من:

1-5 - أثر سعر الصرف على الصادرات و الواردات: إن إرتفاع سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، يعني أنها أصبحت غير ملائمة بالنسبة للمستوردين، فرغم ثبات أسعارها فإن أي مستورد سوف يضطر إلى تقديم عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من قبل، فالسلعة أصبحت أغلى ثمنًا بسبب ارتفاع سعر عملتها، فارتفاع سعر الصرف سوف يعمل على تقليل المشتريات لتتخفف الواردات بسبب ارتفاع سعر عملتها، و سيجد التجار الوطنيون أن السلع الأجنبية أصبحت أقل ثمنًا، و يمكنهم الحصول على عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من قبل مقابل كل وحدة من عملة وطنية و سيدفعون إلى زيادة استرداد السلع، أما في حال انخفاض سعر الصرف فان ذلك سيعمل زيادة الحافز لدى التجار الأجانب لشراء سلعة البلد لأن أسعارهم رخيصة فهم يدفعون وحدات أقل من عملتهم مقابل السلعة، و يقل الحافز لدى التجار الوطنيين لشراء السلع فهم يدفعون عدد أكبر من الوحدات من عملتهم الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض سعر العملة الوطنية فترتفع الصادرات و تقل الواردات. (الزهران، 2011، صفحة 221)

2-5- التعديل في سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

في حالة سعر صرف مثبت، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملات الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة فائض الطلب على العملة الأجنبية، أو يمكن له أن يقترض من السوق الدولية على أن لا يكون الاختلال هيكلي طويل الأمد، و بالتالي يمكن استخدام إحدى الآليات: (الزهران، 2011، الصفحات 223-224)

- **التعديل الأوتوماتيكي و التعقيم:** في حالة سعر مثبت و تمويل العجز عن طريق احتياطي العملة لدى البنك المركزي، فان القاعدة النقدية تنخفض و بالتالي الكتلة النقدية، و لكن يمكن للبنك المركزي أن " يعقم " هذ العملية عن طريق إجراء عمليات مفتوحة بنفس مقدار العملة الأجنبية، و في حالة تمويل العجز دون تعقيم فإن انخفاض الكتلة النقدية و منحني الطلب ينخفض حتى يصل إلى نفس مستوى توازن ميزان المدفوعات، أما منحني العرض و الذي يمثل مستوى البطالة و تدني الأجور و التكاليف حتى يصل لنقطة التوازن يكون فيها الاقتصاد في توازن طويل الأجل، هذا التعديل قد يكون طويل و يديم الأزمة و الحل الوحيد لإبطال هذا التعديل الأوتوماتيكي هو تعقيم هذا الأثر عن طريق إجراء عملية معاكسة تماما لإبقاء الكتلة النقدية على حالها، ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي الذي يبيع العملة الأجنبية و يخفض من القاعدة النقدية يمكن أن يقوم بعمليات مفتوحة بنفس المقدار لكي لا تتغير الكتلة النقدية، و مع

وجود ظاهرة التعقيم فانه من الممكن أن تكون الاختلالات في ميزان المدفوعات دائمة و ناجمة عن فائض في الكتلة النقدية.

- **سياسة التخفيض:** إن عملية التعديل الأوتوماتيكي طويل الاجل يسبب ارتفاعا غير ضروري في معدل البطالة، و لذلك فان البنك المركزي يمكن أن يخفض من سعر الصرف و الذي يتميز بعدم إحداث أزمة لتخفيض التكاليف و تعديل فائق السرعة بحيث أن القرار بتخفيض من العملة سيؤدي إلى رفع تكاليف الواردات و خفض أسعار الصادرات بطريقة سريعة و مبسطة لأن سبب الاختلال الداخلي و الخارجي كان ناجم عن انخفاض الصادرات.

ثانيا- العلاقة بين سعر الصرف و الموازنة العامة

لقد سبق و أن تناولنا الموازنة العامة بالتفصيل في الفصل الأول، لهذا فإننا في هذا المطلب سوف نتطرق إلى كيفية تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة كالآتي:

1- علاقة سعر الصرف بالمؤشرات العامة للموازنة: تؤثر تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الكلية للموازنة على النحو التالي: (حاجي، قريبيج، و دحماني، 2020، الصفحات 139-140)

1-1- علاقة تغيرات سعر الصرف بالإيرادات العامة: تتميز الدول النامية بوجود علاقة وثيقة بين الموازنة العامة و القطاع الاجنبي، تتمثل في ارتفاع نسبة الحصيلة الضريبية من الواردات إلى إجمالي الحصيلة، وارتفاع عبء ضرائب المبيعات على السلع المستوردة، وارتفاع نصيب القطاع العام من المنح أو القروض الاجنبية الممنوحة للدولة، وارتفاع نسبة الدين العام الاجنبي الذي تحصل عليه الاجهزة الحكومية أو القطاع العام، حيث نجد أن 50% من حصيلة الضرائب في الدول النامية يتحقق من القطاع الاجنبي، و هذا ما يعني أن تغيرات أسعار تصدير سلعها و خدماتها يؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للموازنة.

1-2- علاقة تقلبات سعر الصرف بالنفقات العامة: يتأثر على بعض بنود الإنفاق العام التي يترتب عليها خروج مدفوعات بالنقد الاجنبي من الموازنة العامة، مثل السلع الاساسية و التي تحصل على دعم لتغطية الفرق بين تكلفة استيرادها و سعر بيعها محليا، و ذلك بالإضافة إلى الانفاق على استيراد مستلزمات الإنتاج و السلع الوسيطة لمصانع القطاع العام و النفقات الاستثمارية للمشروعات العامة.

1-3- علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة من خلال المستوى العام للأسعار: تؤثر تغيرات سعر الصرف في المستوى

العام للأسعار المحلي تبعاً لمدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي و السياسة المتبعة في تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية، و من ثم فإن تكلفة الانتاج و المستلزمات المحلية الصنع تتأثر أيضاً، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على اعتمادات الانفاق العام بالموازنة ، وبذلك تتأثر النتيجة النهائية للموازنة العامة، و من جانب آخر و مع تأثر المستوى العام للأسعار المحلية و تكاليف الانتاج و الدخول، تتأثر مستويات الاجور المحلية و معدلات الاجور المدفوعة للعاملين بالقطاع العام، و هذا من شأنه أيضاً أن ينعكس في النهاية على الموازنة العامة.

2 - علاقة تقلبات سعر الصرف بمصادر التمويل المحلية و الاجنبية لعجز الموازنة العامة: يكون التأثير على النحو

التالي: (حاجي، قريبيج، و دحماني، 2020، الصفحات 140-141)

1-2 - العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التمويل الاجنبي لعجز الموازنة العامة: يتمثل التمويل الاجنبي أو الخارجي

لعجز الموازنة العامة في ما تحصل عليه الخزينة العامة من قروض أجنبية، و ما تحصل عليه من تسهيلات ائتمانية من الخارج، و لعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للتمويل الأجنبي لعجز الموازنة العامة، التخفيض الرسمي لقيمة العملة المحلية، الذي من شأنه الرفع من قيمة المصادر الأجنبية بالعملة المحلية بالموازنة العامة، و كذا التعديلات التي تحدث في قيمة العملة من حين لآخر، و التي من شأنها أن تؤثر على التسهيلات المصرفية التي تستخدم في تمويل العجز الكلي للموازنة العامة، و التي تعقد مع البنوك الأجنبية و غيرها من المؤسسات غير الرسمية و الحكومية في الخارج، هذه العوامل كلها من شأنها زيادة أعباء التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة.

2-2- تغيرات سعر الصرف و علاقتها بالتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة: يتمثل التمويل المحلي لمواجهة العجز

الكلي للموازنة العامة في القروض التي تحصل عليها الخزينة العامة من الأرصدة الإدخارية المحلية، حيث يتأثر هذا النوع من التمويل من خلال تأثير تقلبات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية و على سعر الفائدة و من خلال ما يحدث من إعادة تقييم للأصول الائتمانية المحلية للبنك المركزي و البنوك التجارية، خاصة المطلوبات من القطاعات الحكومية و شركات القطاع العام.

2-3- تغيرات سعر الصرف و علاقتها بالتمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة: لتخفيض قيمة العملة أثر مباشر

على ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، إذ يؤدي إلى زيادة نفقات الحكومة على المستلزمات السلعية و الخدمية، و زيادة

الواردات الحكومية من السلع الوسيطة بنسب يمكن أن تفوق معدل نمو الإيرادات الحكومية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عجز الإيرادات العامة عن الوفاء بمتطلبات الانفاق العام و في الحالة التي يحدث فيها قصور و عدم كفاية المصادر الداخلية و الخارجية لتمويل عجز الموازنة، قد تلجأ السلطات النقدية و المالية إلى التمويل التضخمي واستخدام أذون الخزينة العامة لتمويل عجز الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المطلوبات من الحكومة.

خلاصة الفصل:

- يعمل سعر الصرف على تسهيل المعاملات و تسوية المدفوعات الدولية، و الربط بين الاسواق العالمية، إضافة إلى ذلك فهو يمارس عدة وظائف على مستوى الاقتصاد الوطني كتحديد الاسعار المحلية و التخصيص الأمثل للموارد.
- نظرا لارتباط سعر الصرف بعدة متغيرات فان أي تغير في تلك المتغيرات سوف يؤثر عليه، كما تؤدي تقلباته إلى ظهور عدة مخاطر تتأثر بها كل أنواع المعاملات، و من أجل السيطرة على تلك المخاطر فانه يتم اتخاذ العديد من الاجراءات تعرف بتقنيات التغطية و التي تنقسم إلى نوعين تقنيات داخلية و أخرى خارجية.
- تعددت نظم سعر الصرف واختلفت طريقة تحديده، ففي ظل نظام الصرف الثابت يتحدد عن طريق البنك المركزي الذي يحدد أسعار صرف لعملته، بينما تتحدد أسعار الصرف في ظل نظام الصرف المعوم عن طريق تلاقي العرض و الطلب، إلا أن الخوف من ظاهرة التعويم أدى إلى ظهور أنظمة وسيطة تقع بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المعوم، كما تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف تبعا لتعدد أنظمة الصرف، إذ تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية و نظرية تعادل أسعار الفائدة أهم هذه النظريات بالإضافة إلى نظرية الارصدة و النظرية الانتاجية.
- سياسات سعر الصرف هي مجموعة من الاجراءات تعتمد على السلطات النقدية بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف من بينها مقاومة التضخم و تخصيص الموارد و توزيع الدخل و من بين أهم هذه السياسات نجد سياسة تخفيض قيمة العملة و سياسة رفع قيمة العملة و سياسة الرقابة على الصرف.
- يؤثر سعر الصرف على الوضع الخارجي للدول من خلال التأثير على الصادرات و الواردات، و يمتد هذا الأثر إلى الوضع الداخلي من خلال التأثير على مكونات الموازنة العامة المتمثلة في النفقات و الإيرادات.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على

الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة

(1990-2020)

تمهيد:

بعد دراسة موضوع البحث من الجانب النظري في الفصلين السابقين فإننا في هذا الفصل سوف نقوم بدراسة الموضوع من الجانب التطبيقي و ذلك بالتطرق إلى الحالة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة و من ثم تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر و مختلف مكوناتها، وكذلك تحليل تطور سعر الصرف، في الأخير فإننا سوف نقوم بنمذجة قياسية من أجل تحديد أثر تغيرات سعر صرف الدينار على الموازنة العامة، و ذلك باستخدام سعر الصرف كمتغير مستقل و الموازنة العامة كمتغير تابع، كما تم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات المفسرة والتي لها علاقة بالموازنة العامة، و ذلك باستعمال الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) و ذلك من خلال أربعة مباحث كالاتي:

✓ المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛

✓ المبحث الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر؛

✓ المبحث الثالث: تطور سعر صرف الدينار في الجزائر؛

✓ المبحث الرابع: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020.

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

نتيجة لانخفاض أسعار النفط جراء أزمة 1986 وارتفاع المديونية الخارجية و تدهور المؤشرات المالية و النقدية خلال فترة التسعينات فقد اضطرت الجزائر للقيام بمجموعة من الاصلاحات تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و بداية من سنة 2000 تحسنت الوضعية المالية في الجزائر، مما سمح بتنفيذ مجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية، و عليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: مرحلة الاصلاحات الاقتصادية

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والدخول معه في مفاوضات من أجل الحصول على تمويل لتغطية احتياجاتها التمويلية، و قد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

أولا- إتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

أدت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 إلى توقيع قرض من نوع الاستعداد الائتماني STAND BY في 30-05-1989 بقيمة 560 مليون دولار، حيث يدفع مبلغ 200 مليون دولار في شريحة واحدة، زائدا 360 مليون دولار باعتبارها تسهيلات تعويضا بسبب انخفاض أسعار البترول 1988. (العجال، 2006، صفحة 186)

بالإضافة إلى هذا الاتفاق إستفادت الجزائر من التسهيلات التي يقدمها الصندوق، و الذي يعتبر مكمل للاتفاق الاستعدادي حيث قدم الصندوق قرضا قدره 315.2 مليون وحدة حقوق خاصة في سنة 1989 و يستخدم هذا التسهيل في التخفيف من عبء المديونية و خدمة الدين و قد سحبته الجزائر في نفس السنة أما الإستحقاق فقد حدد بين ثلاثة إلى خمس سنوات. (خالدي، 1996، الصفحات 195-196)

و قد أُلزم الصندوق الدولة بما يلي: (جنيدى، 2015، صفحة 123)

- ضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم و العجز الخارجي، و ذلك لا يكون إلا من خلال الضغط على عجز الموازنة و تقليل الانفاق الحكومي؛

- تبني سياسة نقدية صارمة و تخفيض قيمة الدينار؛

- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

و من بين الاجراءات التي شملها أيضا البرنامج المقترح في رسالة النية المؤرخة في 28 مارس 1989 هي العمل على تطبيق سياسة صرف مرنة التي من شأنها تشجيع سياسة إحلال الواردات و توفير مستويات من احتياطات الصرف الدولية، و لا يتأتى ذلك حسب البرنامج إلا بمواصلة السلطات النقدية تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي المتجه نحو المرونة و التي تسمح بالوصول إلى التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الرسمي و الموازي في خلال 3 سنوات. (جعفري، 2013، صفحة 113)

و بخصوص وضعية المالية العامة خلال تلك الفترة يمكن القول أن تفاقم العجز في الموازنة العامة أرغم الحكومة على إستمرارها في عملية الاصدار النقدي لتغطية عجز الخزينة حيث امتدت العملية من سنة 1982 إلى غاية 1989 و ذلك بمعدل تصاعدي بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي و ذلك بنسبة 5% سنة 1982 مقابل 12.7% سنة 1988 و هي المؤشرات التي تظهر الاختلال الهيكلي للمالية العامة الممولة بادخار ميزاني سلمي ابتداء من سنة 1986 بسبب الازمة التي أحدثتها إختيار أسعار النفط سنة 1986 بحيث ارتفع معدل الإدخار السلبي بالنسبة إلى الناتج الإجمالي ليصل سنة 1989 بنسبة 8% و من هذا المنطلق يعتبر الإختلال الهيكلي للمالية العامة العنصر الاساسي لتوسع النقود الأساسية. (دردوري، 2014، صفحة 187)

ثانيا- إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

نتيجة فشل الاتفاق الأول في إعطاء نتائج إيجابية ملموسة و هذا نتيجة لتباطؤ إستجابة الكثير من المتغيرات في ظرف تشهد فيه البلاد تحولات غير مسبوقه و هو ما أدى إلى إستمرار تدهور الوضع الاقتصادي، و عليه تطلب الأمر العودة إلى صندوق النقد الدولي من جديد لإبرام اتفاق ثان بتاريخ 03 جوان 1991 و يمتد إلى غاية مارس 1992 إستفادت الجزائر بموجبه بـ: 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى أربعة دفعات (جعفري، 2013، صفحة 114)، و قد كان السحب من هذا القرض يتم كالآتي: (القسط الاول جوان 1991، القسط الثاني سبتمبر 1991، القسط الثالث ديسمبر 1991، القسط الرابع مارس 1992).

إلا أن الجزائر لم تستطع سحب القسط الرابع و هذا بسبب قيام الجزائر بإجراءات معاكسة لشروط الصندوق و منها رفع الأجور إلى 7000 كحد أدنى و سن الشبكة الاجتماعية للعائلات التي تتقاضى رواتب و كان الهدف من هذه

الاجراءات هو محاولة التخفيف من الغضب الاجتماعي، مما شكل أعباء جديدة على خزينة الدولة، و هذا ما أدى بالصندوق إلى رفض تقديم القسط الرابع و المقدر بـ 75 مليون وحدة حقوق خاصة. (خالدي، 1996، الصفحات 200-201)

و كان هذا الإتفاق يهدف إلى: (ضيف، 2015، صفحة 219)

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
 - رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
 - التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
 - إصلاح النظام الجبائي.
 - ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
- إلا أن خبراء الصندوق عند مراجعتهم لنتائج البرنامج طالبوا باتخاذ المزيد من الاجراءات المشددة و ذلك لعدم جدية النتائج المحققة، و من بين الاجراءات المتخذة إلى جانب الضغط على الدينار نحو الانخفاض نجد: (جعفري، 2013، صفحة 115)

- الحد من التوسع النقدي عن طريق الرفع من تكاليف إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي؛
 - العمل على تحقيق رصيد موجب للخرينة في حدود 31.8 مليار دينار من أجل تغطية احتياجات صندوق التعويض.
- لكن الحكومة الجزائرية لم تطبق هذه الاجراءات ذات التأثير السلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، مما جعلها تحرر رسالة النية بتاريخ 1991/09/03 ركزت فيها على النقاط التالية: (جعفري، 2013، صفحة 116)

- الإنتقال بسعر الدولار من 18.5 دينار إلى 22.5 دينار؛
- الضغط على النفقات و إعادة تقييم الإيرادات لتحقيق رصيد موازني يميل إلى حدود 4.9% من الناتج الخام؛
- إتخاذ إجراءات اجتماعية من شأنها التخفيف من حدة الاسعار؛
- رفع الدعم عن السلع و الخدمات بما فيها ذات الاستهلاك الواسع؛

- و رغم الاضطرابات السياسية التي تعيشها الجزائر في تلك الفترة (وضعية المقاعد منذ صائفة 1991، تأجيل الانتخابات التشريعية في جوان 1991، توقيف العملية الانتخابية في جانفي 1992، إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، ظهور العنف السياسي...)، فقد تم تحقيق جزء من هذه الشروط كآآتي: (العجال، 2006، صفحة 188)
- إصدار مرسوم في فيفري 1991 ينظم التجارة الخارجية.
 - إصدار قانون النقد و القرض في أفريل 1990 و أصلح إستقلالية البنك المركزي من ناحية الخزينة العمومية: الرفع من معدل الفائدة، إنخفاض عجز الميزانية بـ 5 مليار دينار.
 - إنزلاق سريع لسعر الصرف إلى نهاية مارس 1991.
 - تمديد نظام الأسعار الحرة إلى العديد من المنتجات.

ثالثا- إتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

في ظل الانخفاض الشديد في سعر البترول و ارتفاع أعباء خدمة الدين، فقد اضطرت الجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، و تمحورت أهداف هذا الإتفاق حول عودة وتيرة النمو إلى الوضعية المناسبة التي تحقق التوازنات الداخلية و الخارجية كما تمكن من تقليص معدل التضخم و في نفس الوقت تساعد على خلق مناصب عمل و توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المحرومة. (خالدي، 1996، صفحة 204)

و على هذا الاساس تحصلت الجزائر على قرض 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض على قسطين الأول قدره 389 DTS و تسلمه مباشرة بعد الإتفاق و الثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. (درواسي، 2006، صفحة 376)

و قد ركز برنامج الاستقرار الثالث (إتفاق الاستعداد الائتماني الثالث) تركيزا خاصا على سياسة سعر الصرف: (جعفري، 2013، صفحة 118)

- تسوية سعر الصرف من خلال تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 40.17% و هذا معناه أنه يجب أن تعكس قيمة الدينار الواقع الاقتصادي و هو إجراء من شأنه تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق؛

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط حتى يتمكن المتعاملين الذين تتوفر لديهم رؤوس أموال بالعملة المحلية (الدينار) الحصول على العملة الصعبة و يأتي ذلك من خلال توفير إحتياطات صرف كافية؛

- ربط سياسة سعر الصرف بحجم الواردات إذ لا يمكن حسب صندوق النقد الدولي إختيار سعر الصرف و حجم الواردات بصفة مستقلة و إلا أدى ذلك إلى إحداث إختلالات خطيرة في الاقتصاد و يتوقف الإختيار من بين هذه التوليفات المختلفة لسعر الصرف و حجم الواردات على الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها؛

- إصلاح نظام تسعيرة الدينار من خلال اعتماد طريقة التثبيت.

أما فيما يخص سياسة الميزانية فقد تمثلت الاجراءات في محاولة التخفيض من عجز الخزينة و تخفيض الانفاق العام و ذلك عن طريق رفع الدعم على المواد الغذائية الأساسية و ابتعاد الخزينة عن تمويل الاستثمارات للمؤسسات العمومية و التوجه نحو الخصوصية، فكل هذه الاجراءات تساعد على تقليص حجم الإنفاق العام و نموه و بالتالي التخفيض من عجز الموازنة العامة للدولة. (دروري، 2014، صفحة 192)

و لقد مكن تطبيق هذا البرنامج من خلال الاجراءات الواردة فيه من تحقيق جملة من النتائج كالتالي: (جعفري،

2013، الصفحات 118-119)

- إرتفاع نسبة السلع المحررة و أسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك؛

- توفير إحتياطات صرف قدرها 2.6 مليار دولار أي ما يعادل 2.86 شهر من الواردات من السلع و الخدمات مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993 و هو ما يمثل 1.83 شهر من الواردات؛

- تحقيق التوازن النسبي لسوق الصرف بفضل التمويلات الاستثنائية الضخمة التي عززت ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج، و على وجه الخصوص 5.3 مليار دولار التي وفرتها عملية جدولة الديون الخارجية، و كذا تمويلات الدعم الموجه لميزان المدفوعات منها 1 مليار دولار مصدره صندوق النقد الدولي و هكذا انتقلت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى 47% من الصادرات مقابل 94% قبل إعادة الجدولة؛

- تقليص عجز الميزانية من -9% سنة 1993 إلى -4.4% الامر الذي سمح بتقليص الدين الداخلي بفضل تنفيذ جزء من موارد إعادة جدولة الدين الخارجي لصالح الخزينة الذي بلغ 125 مليار دينار؛

- تم تخفيض الدينار الجزائري في أبريل 1994 و تقدر قيمته 50% من قيمة الدينار للدولار الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار، ثم حدث تخفيض ثان في الدينار في سبتمبر 1994 و أصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري؛
- وصل معدل التضخم إلى حدود 29% في حين كان المعدل المتوقع حسب البرنامج 38%.

رابعاً- برنامج التعديل الهيكلي (إتفاق القرض الموسع) 1995-1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار و بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها فقد تطلب ذلك إبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، و بمقتضى هذا البرنامج حصلت الجزائر على مبلغ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 من حصة الجزائر في الصندوق، كما قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد إتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 1 جوان 1995 و 31 ماي 1998، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد بين 1 جوان 1995 و 31 ماي 1996، و قد تقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطاً من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجياً ابتداءً من 30 نوفمبر 1999 و تستمر حتى سنة 2011. (درواسي، 2006، صفحة 377)

و قد كان هذا الاتفاق يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: (بن علي، 2004، صفحة 196)

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداءً من 1996/01/01 و العمل على تحويل الدينار لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي بحيث سينخفض العجز من 6.9% من (PIB) في 1995/1994 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1997/1998.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم و مراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداءً من 1998.

و قد حظيت كل من سياسة الصرف و الميزانية العامة بعناية فائقة في إطار هذا البرنامج كآآتي:

- **سياسة الصرف:** أقر هذا البرنامج سياسة صرف مرنة تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات و كذا إحلال الواردات و من أجل ذلك سطرت السلطات النقدية مسعى يتضمن وضع سوق بينية للعملات الصعبة و إنشاء مكاتب صرف بداية من شهر جانفي 1996 ليتم التخلي تدريجيا عن نظام الربط لسعر الصرف، و يحل محله نظام التعويم المدار و الذي يمكن السلطات النقدية من مواجهة الصدمات الناشئة عن شروط التبادل، أما فيما يخص قابلية تحويل الدينار فانه تقرر إستكمال قابلية تحويله في نهاية فترة البرنامج أي بين سنتي 1997 و 1998. (جعفري، 2013، صفحة 121)

- **سياسة الميزانية:** فيما يتعلق بالسياسة الميزانية فقد حرصت السلطات المركزية على تخفيض عجزها و إزالته نهائيا ابتداء من سنة 1996، و من أجل ذلك فقد عمدت السلطات إلى: (العجال، 2006، الصفحات 202-203)

- **زيادة الموارد:** و ذلك عن طريق:

- توسيع الوعاء الخاص بالرسم على القيمة المضافة بواسطة تقليص الإعفاءات 1996.
- إلغاء المعدلات القسوى TVA (40%) و الرفع من حصة مداخيل ال TVA التي تذهب إلى الإدارة المركزية 1995.
- زيادة المردود الضريبي و ذلك عن طريق مكافحة الغش و التهرب الضريبي بواسطة وضع رقم شخصي للتعريف الجبائي لكل خاضع للضريبة 1996.
- توسيع وعاء TVA إلى المنتجات البترولية 1997.

- **تخفيض النفقات:** و ذلك عن طريق:

- إعادة ترتيب النفقات ذات الأولوية؛ و إلغاء الإعانات على الاستهلاك و تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمالي للمؤسسات العمومية؛
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي؛
- قرار تسجيل في الميزانية تمويل لكل المشاريع الجديدة للسكنات الاستجمارية العمومية 1996؛

➤ عقلنة نفقات التجهيز.

و قد تحققت مجموعة من النتائج في ظل هذا البرنامج من أهمها ما يلي: (جعفري، 2013، الصفحات 121-122)

- تقليص عجز ميزانية الإدارة المركزية من 8.7% من الناتج الداخلي سنة 1993 إلى 1.4% سنة 1995 ثم إلى 0.3% سنة 1996 و هو أمر ناتج عن ارتفاع الإيرادات العامة بالنظر إلى التخفيضات التي عرفها الدينار و كذا تقليص النفقات العامة (الأجور، نفقات الاستثمار، تدعيم أسعار السلع).

- تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة في إطار سياسة نقدية صارمة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 حدود 36.30% مقابل 39% سنة 1995 و 49% سنة 1993.

- التحول نحو الرقابة المباشرة للسياسة النقدية من خلال إتمام ما تم إنجازه في أكتوبر 1994 بإدخال أداة الاحتياطات الاجبارية و كذا إنشاء نظام مزايدة للقروض في 1995 ثم القيام بداية من أواخر 1995 بعملية مزايدات رسمية لبيع سندات الخزينة على مستوى السوق النقدية.

- وصلت إحتياطيات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 إلى 8.05 مليار دولار بعدما كانت 1996 و 1995 على التوالي 2.5 مليار دولار و 2.11 مليار دولار.

- عرف معدل الناتج الداخلي الخام نموا معتبرا، بحيث وصل سنة 1996 إلى 4.3% بعدما كان 4.2% سنة 1995 و 1% سنة 1994 و 2% سنة 1993.

- نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي 3.8%.

- إنخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998.

- ارتفاع الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1% في حين نسبة النمو 10.5% سنة 1995.

- إنخفاض سعر صرف الدينار، من 36 دينار للدولار الواحد إلى 58 دينار للدولار الواحد سنة 1998، أي إنخفاض

بحوالي 61%. (بن علي، 2004، صفحة 198)

المطلب الثاني: برامج الاستثمار العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

مع بداية الألفية الجديدة تم تطبيق سياسة إنفاقية توسعية تجسدت في تبني مجموعة من البرامج الاقتصادية يتم من خلالها إنعاش الاقتصاد الوطني و دعم النمو خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، و تمثلت هذه البرامج في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، البرنامج الخماسي (2015-2019).

أولا- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أقر هذا البرنامج في أبريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دولار أي ما يقارب 7 مليار دولار، و يعتبر برنامجا ضخما باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدّر بـ 11.9 مليار دولار. (مسعودي و خليفة، 2020، صفحة 124)

و هدف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية و هي: (بودخدخ، 2015، صفحة 201)

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة؛

- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة؛

- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

و يكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف

السابقة: (بودخدخ، 2015، صفحة 202)

- تحول السياسة الاقتصادية من إنتهاج الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى إنتهاج الفكر

الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، خصوصا عن طريق الانفاق

العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل؛

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل؛

- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

أما مضمونه فقد خصص لدعم القطاعات التالية:

الجدول رقم 03-01: هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

الوحدة: مليار دينار

النسبة (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع / السنوات
40.1%	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4%	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6%	45	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100%	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع
-	100%	3.91%	21.56%	35.40%	39.16%	النسبة من المجموع

المصدر: (ضيف، 2015، صفحة 251)

من خلال الجدول رقم 03-01 يمكن القول أنه قد تم تخصيص النسبة الأكبر من المبلغ الموجه للبرنامج إلى قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية و التنمية المحلية و البشرية بنسبة 40.1% و 38.8% على التوالي و هذا يعود لرغبة الدولة في النهوض بقطاع الأشغال الكبرى و البنى التحتية و التي كانت متوقفة بسبب السياسة الانكماشية سنوات التسعينات، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية و توفير مناصب العمل، كما تم تخصيص 12.4% لدعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري و 8.6% لدعم الإصلاحات.

و خلال تتبع مراحل هذا البرنامج فقد تم استحداث ما يمثل 728.500 منصب عمل، منها 477.500 منصب

دائم 271.000 منصب مؤقت. (جندي، 2015، صفحة 151)

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

هو عبارة عن برنامج مكمل لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 حيث خصص له مبلغ ضخم

يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر بـ 4202.7 مليار دينار، و خصص هذا المبلغ على إثر تحسن احتياطي الصرف

من العملة الصعبة نتيجة إستمرار إرتفاع أسعار البترول، و تمثلت أهداف البرنامج التكميلي في ما يلي: (ضيف، 2015، صفحة 254)

- تحسين مستوى معيشة الافراد، و ذلك من خلال تحسين خدمات الصحة و التعليم و توفير الأمن.
 - توسيع و تحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار، و كذا زيادة الانتاجية من خلال تقليص الوقت المخصص لتسوية المعاملات الادارية.
 - تطوير الموارد البشرية، و ذلك من خلال ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة و كذا الخرجات العلمية للدول ذات كفاءة علمية.
 - تطوير البنية التحتية و التي تمثل في العصر الحديث أهم مورد إقتصادي مع العنصر البشري، حيث توفر البنية التحتية الحديثة يدعم النشاط الاقتصادي سواء العام أو الخاص، و ذلك من خلال تسهيل عملية المواصلات و الاتصالات.
 - رفع معدل النمو الاقتصادي، و الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و الذي يمكن تحقيقه من خلال الأهداف السابقة.
- كما شهد هذا البرنامج منذ إنطلاقه في 08 أبريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية جديدة سمحت بها الايرادات الجيدة للخرينة، و قد تضمنت ما يلي: (مسعودي و خليفة، 2020، صفحة 124)
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 177 مليار دج، و ذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب و فك الضغط عن الشمال، و هذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن؛
 - برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛
 - برنامجا تكميليا من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛
 - 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر ولاية خلال السنوات (2005-2006).

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

و من ناحية المضمون فقد قسم هذا البرنامج التكميلي إلى خمس قطاعات رئيسية نبينها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

النسبة (%)	المبالغ المخصصة (مليار دينار)	القطاعات
45.41	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.52	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
08.02	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
04.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها
01.19	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: (ضيف، 2015، صفحة 255)

من خلال الجدول رقم 02-03 نلاحظ أن محور تحسين الظروف المعيشية قد إستحوذ على النسبة الأكبر من المبلغ المخصص للبرنامج بمبلغ قدر بـ 1908.5 مليار دينار أي بنسبة 45.41%، حيث تم توزيع هذا المبلغ على العديد من القطاعات على رأسها قطاع السكن و تمويل و تجهيز قطاعي التربية الوطنية و التعليم العالي، إضافة إلى تنمية مناطق الجنوب. و يأتي محور تطوير المنشآت القاعدية بمبلغ قدر بـ 1703.1 مليار دينار أي بنسبة 40.52% و هو ما يعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية حيث جاء قطاع النقل في صدارة إهتمام برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث تضمن تحديث خطوط السكك الحديدية و إنشاء خطوط أخرى جديدة، إنشاء ميترو الجزائر و 3 مطارات جديدة و عدد معتبر من محطات النقل و مؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات، أما في قطاع الأشغال العمومية فقد تضمن إنشاء و إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية و كذا صيانة 7000 كلم من الطرق و تم إنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فتضمن إنجاز 8 سدود و إعادة تأهيل و إنجاز 31 محطة تصفية (بودخدخ، 2015، صفحة 211)، و تم تخصيص 337.2 مليار دينار لتدعيم التنمية الاقتصادية وقد وزع على قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري، الاستثمار و السياحة، أما تطوير الخدمات العمومية فقد خصص لها مبلغ 203.9 مليار دينار بنسبة 4.85%، و تطوير تكنولوجيا الاتصال مبلغ 50 مليار دينار بنسبة 1.19%.

ثالثا- برنامج توطيد النمو (2010-2014)

تمت الموافقة على هذا البرنامج في ماي 2010، و خصص له غلafa مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج و تم تقسيم هذا المبلغ إلى برنامجين: (سعودي و أحمد، 2017، صفحة 106)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- إستكمال مشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، و يتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن و القضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل.

أما مضمون هذا البرنامج فقد قسم إلى 06 محاور كآآتي:

الجدول رقم 03-03: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسبة (%)	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
49.5	10122	1- التنمية البشرية - التربية الوطنية و التعليم العالي - السكن و الصحة و المياه، التضامن و الشؤون الدينية - الرياضة و المجاهدين و التجارة
31.5	6448	2- المنشآت القاعدية الأساسية - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات - النقل: السكك الحديدية، المحطات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة
8.16	1666	3- تحسين و تطوير الخدمات العمومية: - العدالة، المالية، التجارة، العمل.
7.7	1566	4- التنمية الاقتصادية - الملاحة و الصيد البحري - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
1.8	360	5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)
1.2	250	6- البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: (سعودي و أحمد، 2017، صفحة 107)

من خلال الجدول 03-03 نلاحظ أن التنمية البشرية و المنشآت القاعدية الأساسية قد خصصا لهما جزء كبير من المبلغ المرصود ل هذا البرنامج و ذلك بنسبة 49.5 % و 31.5 % على التوالي، و قد جاء توزيع مخصصات كل محور من

محاور البرنامج كما يلي: (بودخدخ، 2015، الصفحات 214-216)

1- التنمية البشرية:

إستحوذ على النسبة الأكبر من المخصصات المالية المقررة للبرنامج الخماسي، و ذلك تماشيا مع ما تشهده الجزائر من تزايد النمو السكاني من جهة و تزايد عدد المدارس و الجامعات من جهة أخرى، حيث ترتب على ذلك التطور المزيد من الإنفاق على خدمات التعليم و التكوين و الصحة و المياه.

2- المنشآت الأساسية:

جاء هذا القطاع في المرتبة الثانية و هذا راجع لاستمرار الدولة في سياستها القائمة على تطوير البنى التحتية و المنشآت الأساسية التي يتركز عليها النشاط الاقتصادي، حيث كان هذا القطاع قد استحوذ على النصيب الأكبر من قيمتي ما تم تطبيقه من برنامجي الإنفاق العام بغرض تغطية النفائص الكبيرة التي مست هذا القطاع خلال فترة التسعينات.

3- التنمية الاقتصادية:

خص هذا البرنامج تدعيم سبل التنمية الاقتصادية من خلال الإرتكاز على:

- دعم قطاع الفلاحة بما يقارب 1000 مليار دج؛
- إنعاش و تحديث المؤسسات الصناعية العمومية بما قيمتها 400 مليار دج؛
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة 100 مليار دج؛
- إنشاء و تحديث مناطق النشاط الصناعي بتخصيص حوالي 50 مليار دج؛
- تطوير قطاع الصيد البحري بما يقارب 16 مليار دج؛

4 - تحسين الخدمة العمومية:

يعتبر تحسين الخدمة العمومية من بين المجالات الرئيسية التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار وظيفتها الرئيسية إتجاه أفراد المجتمع، حيث تم تخصيص:

- 895 مليار دج للجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية؛

- 379 مليار دج بالنسبة لقطاع العدالة؛

- 295 مليار دج بالنسبة لقطاع المالية؛

- 39 مليار دج بالنسبة لقطاع التجارة؛

- 56 مليار دج بالنسبة لإدارة العمل.

5- مكافحة البطالة:

أقرت الدولة العديد من الآليات التي تهدف إلى امتصاص البطالة المرتفعة بالأساس في أوساط الشباب و الخريجين من

الجامعة و مراكز التكوين المهني، حيث مس هذا البرنامج تخصيص:

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني؛

- 80 مليار دج موجهة لدعم إستحداث مشاريع و مؤسسات شبابية مصغرة؛

- 130 مليار دج موجهة لترتيب التشغيل المؤقت؛

6- البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإتصال:

تم تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، 50 مليار دج لتعميم الإعلام الآلي في المدارس و مراكز التكوين

و 100 مليار دج لإقامة الحكم الإلكتروني.

رابعا- البرنامج الخماسي (2015-2019)

يعد هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، و قد بدأ في تنفيذه بداية من سنة 2015، حيث تم إنشاء صندوق تسيير

عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو 2015-2019، و جاء ضمن حساب تخصيص رقم

143 - 302، و تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي: (بن محمد، 2020، صفحة 51)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، و ربط البيوت بشبكات الماء و الكهرباء و الغاز و ترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم الطبقات المحرومة العاملة.

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي و تحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ و الاهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي و تنويعه؛

- إستحداث مناصب شغل و مواصلة مكافحة البطالة و تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة و مناصب العمل؛

- بلوغ نسبة نمو سنوي قدره 7% قصد الحد من البطالة و تحسين ظروف معيشة المواطنين؛

إلا أنه بانخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 2015 بادرت الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، و قد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، و صب رصيده في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ قدره 300 مليار دج حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقمه 145-302. (بن مُجد، 2020،

صفحة 55)

المبحث الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر

نتيجة للازمات المتكررة كالأزمة النفطية لسنة 1986، أزمة الرهن العقاري 2008 و بداية 2009، و الصدمة النفطية لسنة 2014 فقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة إنعكست على مكونات الموازنة العامة، لهذا سوف نقوم في المبحث بتحليل تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2020، و قبل ذلك سوف نتطرق إلى الموازنة العامة في القانون الجزائري.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للموازنة العامة في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الجوانب القانونية و التنظيمية التي تحكم الموازنة العامة في الجزائر كآآتي:

أولاً- تعريف الموازنة العامة في القانون الجزائري

تعرف الموازنة العامة في المادة 06 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 على أنها " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها". (84-17، 1984، صفحة 1040)

و تعرف في المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها". (90-21، 1990، صفحة 1132)

و عليه يمكن تعريف الموازنة العامة تبعا للتشريع الجزائري بأنها وثيقة سنوية يتم فيها تحديد الإيرادات و النفقات النهائية. كما أنه لا يمكن الترخيص و إنجاز الموازنة إلا عن طريق قانون المالية حيث تنص المادة 03 من القانون رقم 88-05 المعدل و المتمم للقانون رقم 88-17 المتعلق بقوانين المالية على أنه " يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة و أعبائها و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر و يرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية النفقات بالرأسمال". (88-05، 1988، صفحة 54)

حيث يقسم قانون المالية إلى ثلاثة أقسام كما تنص عليه المادة 02 من القانون 17-84 على أنه: (84-17،

1984، صفحة 1040)

- يكتسي طابع قانون المالية:

- قانون المالية و قوانين المالية التكميلية و المعدلة (بكسر الدال).

- قانون ضبط الميزانية.

حيث يعرف قانون المالية السنوي حسب المادة 03 على أنه " يقر و يرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة

مدنية، بمجمل موارد الدولة و أعبائها و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية و تنفيذ المخطط الانمائي

السنوي". (84-17، 1984، صفحة 1040)

و تعرف قوانين المالية التكميلية و المعدلة حسب المادة 04 من القانون 17-84 على أنها " يمكن لقوانين المالية

التكميلية أو المعدلة دون سواها، إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية " (84-17، 1984،

صفحة 1040) و بالتالي فقانون المالية التكميلي أو المعدل يوضع لتعديل الاحكام الواردة في قانون المالية السنوي في حالة

حدوث أي تغييرات خلال السنة الجارية.

أما قانون ضبط الميزانية فهو بحسب المادة 05 من القانون 17-84 "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت

بمقتضاها تنفيذ قانون المالية و عند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية. (84-17، 1984،

صفحة 1040)

و بالتالي فقانون ضبط الميزانية يعتبر بمثابة حساب نتائج الموازنة العامة خلال السنة المالية، و وسيلة لتقييم نتائج تنفيذ

قانون المالية، فحسب المادة 77 من القانون 17-84 " يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:

(84-17، 1984، صفحة 1049)

أ - الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات و نفقات الميزانية العامة للدولة.

ب - النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

ج - نتائج تسيير عمليات الخزينة.

ثانيا- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر:

الموازنة العامة في الجزائر كغيرها من الموازنات في دول العالم تحكمها مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

1 - مبدأ السنوية: فحسب المادتين السابق ذكرهما، المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 و المتعلق بالحاسبة العمومية و المادة 06 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 فإن الموازنة العامة في الجزائر توضع لمدة سنة و هي تمتد من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر.

إلا أن هذا المبدأ يحتوي على إستثناءات و هي: (لعمارة، 2004، الصفحات 89-96)

- عمليات برامج التجهيز: تشكل إدارة عمليات التجهيز استثناء لقاعدة سنوية الموازنة في الجزائر، حيث أن التطبيق الدقيق لهذه القاعدة مستحيل في كثير من الحالات، و خصوصا قبول إعادة النظر في مجمل الميزانية العامة بمناسبة كل فحص سنوي.

- ترحيل الاعتمادات: يتمثل في الترخيص لمصلحة ما باستعمال خلال السنة التالية الرصيد غير المستعمل من التخصيصات الممنوحة لها بعنوان سنة محددة.

- الإعتمادات الشهرية (ميزانية الإثني عشر): في حال تأكدت الحكومة بأنه لن تتم المصادقة على قانون المالية قبل 31 ديسمبر فإنها تطلب من البرلمان المصادقة على الاعتمادات الشهرية.

- الميزانية المؤقتة: و هي ميزانية محددة بثلاثة أشهر، و ذلك في حال تأخر إعتماد الميزانية العامة من قبل الهيئة التشريعية.

- الإعتمادات التكميلية: و هو إجراء يسمح للحكومة بتعديل التقديرات الأولية خلال السنة و منح بعض الرخص التكميلية، و هي التي تضمها قوانين المالية المعدلة و المكملة.

2- مبدأ الوحدة: مبدأ الوحدة يعني أن تدرج جميع إيرادات الدولة و نفقاتها في وثيقة واحدة، و في الجزائر يشمل على بعض الاستثناءات نلخصها فيما يلي: (لعمارة، 2004، الصفحات 114-116)

- الإعتمادات الاضافية أو التكميلية: تلجأ الحكومة للإعتمادات التكميلية لعدة أسباب أهمها الاسباب المتعلقة بالجوانب السياسية أو الاقتصادية.

- تعدد وثائق الميزانية العامة: نظرا لتعدد وثائق الموازنة العامة في الجزائر، فإنه من المناسب إحلال بدل المفهوم الشكلي لقاعدة وحدة الموازنة معنى جديد هو وحدة الحصيلة.

- الميزانيات المستقلة: و هي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، و تتميز بأنها لا ترتبط بالميزانية العامة و لا بقانون المالية و هي بذلك تفلت من الرقابة البرلمانية.

3- مبدأ العمومية (الشمولية): و تعني هذه القاعدة إدراج كافة الإيرادات و النفقات في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة

بينهما، و لهذا المبدأ قاعدتين أساسيتين هما: (لعمارة، 2004، صفحة 125)

- قاعدة المنتج الخام أو قاعدة عدم المقاصة: أي أنها تمنع مقاصة الإيرادات و النفقات، أي إظهار فقط نتائج بعض

المقاصات في وثائق الميزانية العامة للدولة، و بالتالي فهذه القاعدة تسمح بتقديم الإيرادات و النفقات بمبالغها الكاملة في الوثائق المكونة للميزانية.

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: أنها تمنع توجيه حصيلة إيراد معين إلى نفقة عامة محددة و في الجزائر لا يمكن تخصيص

أي إيراد لتغطية نفقة معينة حيث تستخدم موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز.

غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات و تكتسي هذه العمليات

حسب الحالات التالية:

- الميزانيات الملحقمة.

- الحسابات الخاصة للخزينة.

- أو الاجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو إستعادة الاعتمادات.

4- مبدأ توازن الموازنة: يقصد بتوازن الميزانية العامة أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، حيث تنص المادة

121 من الدستور على أنه " لا يقبل إقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات

العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ في فصل آخر من النفقات العمومية

تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها" (بعلي و يسري، 2003، صفحة 97).

ثالثا- مراحل الموازنة العامة في الجزائر:

تمر الموازنة العامة في الجزائر بالمرحل التالية:

1- مرحلة تحضير الموازنة: في الجزائر تتولى السلطة التنفيذية تحضير مشروع الموازنة العامة و يمر بالمرحل التالية: (لعمارة،

2004، صفحة 157)

- يتم تكليف كل وزارة بتحضير مشروع دائرتها؛

- تجميع مشاريع كل الوزارات من طرف وزارة المالية و جعلها متوافقة مع أهداف الخطة التنموية للدولة؛
- إعداد المشروع الاولي للموازنة من طرف وزير المالية و عرضه على مجلس الوزراء للمناقشة؛
- بعد المناقشة يتم ضبط المشروع النهائي لعرضه أمام السلطة التشريعية.
- 2- مرحلة الاعتماد:** بعد إعداد مشروع قانون المالية من طرف السلطة التنفيذية فإنه يتم إيداعه لدى السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة) بغرض إعماله و ذلك حسب المراحل التالية: (خباية، 2016، الصفحات 249-250)
- 2-1- المناقشة:**
- بعد إيداع مشروع قانون المالية لدى المجلس الشعبي الوطني يقوم هذا الأخير، طبقا للقانون؛ و الأنظمة الداخلية للمجلس بإحالة إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية و الميزانية و التخطيط.
- تقوم لجنة المالية و الميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة و مناقشة القانون مع ممثل الحكومة (وزير المالية)، و تنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تتضمنه ملاحظاتها وإقتراحاتها.
- يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته في جلسة عامة.
- 2-2- التعديل:** يمكن للنواب و الحكومة و أعضاء اللجنة التقدم بإقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة و مناقشتها مع الوزير المعني.
- 2-3- التصويت:** يتم التصويت عليه من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني ثم فيما بعد مجال على مجلس الأمة لمناقشته و المصادقة عليه.
- 3- مرحلة التنفيذ:** بعد المصادقة على قانون المالية و التوقيع عليه من طرف رئيس الجمهورية فإنه يتم نشره في الجريدة الرسمية، و من ثم تأتي مرحلة التنفيذ و التي يتم فيها تحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و يتم التنفيذ من طرف أعوان مكلفين بذلك و هم الأمر بالصرف و المحاسب.
- 3-1- تنفيذ النفقات:** و يشترط لتنفيذ النفقات توفر شرطين و هما (العمارة، 2004، الصفحات 208-209)
- ترخيص الموازنة: يعتبر التصويت على الموازنة العامة شرط مسبق للتنفيذ العادي للنفقات العامة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- أصل الديون العمومية: إن الترخيص للموازنة لا يعطي حق الانفاق دون إنشاء الالتزام بالإنفاق، إذ يعتبر الدين شرطاً أساسياً لتنفيذها.

و بحسب المادة 15 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 فإنه "يجري تنفيذ النفقات عن طريق إجراءات الالتزام والتصفية و الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات و الدفع" (90-21، 1990، صفحة 1133).

- الالتزام بالنفقة: يقصد بالالتزام بحسب المادة 19 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 "الإجراء الذي يتم بموجبه نشوء الدين".

- تصفية النفقة: بحسب المادة 20 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 فان التصفية "تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية و تحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية".

- الأمر بالصرف: بموجب المادة 21 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 فان الأمر بالصرف هو "الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية".

- دفع النفقة: تنص المادة 22 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أن "الدفع هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي".

3-2- تحصيل الإيرادات: و يشترط لتحصيل الإيرادات توفر شرطين هما: (لعمارة، 2004، صفحة 215)

- أصل الديون: و التي تصنف إلى صنفين، الأول هي الديون الناشئة عن إستعمال القوة العمومية و التي يكون مصدرها الضرائب و الحقوق و الرسوم و الغرامات، و الصنف الثاني هي الديون المماثلة لديون الأشخاص الطبيعيين و التي تنتج من حقوق ملكية الهيئات العمومية، أو تعتبر مقابل السلع التي قامت الدولة بتسليمها، أو الخدمات التي أدتها و يتعلق الأمر أساساً بحصيلة الأملاك العامة و حصيلة الاستثمارات الصناعية و التجارية و صناديق المساهمات و الهبات و التبرعات.

- رخصة الموازنة: لا يكفي قيام الإيرادات على أحكام تشريعية و تنظيمية، إذ يجب أن يكون تحصيلها مقدر و مرخص كل سنة بموجب أحكام قانون المالية.

أما إجراءات تحصيل الإيرادات العامة فهي تتمثل في ثلاث عمليات متتالية كما تنص عليه المادة 15 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 و هي الإثبات و التصفية و التحصيل:

- الإثبات: يعرف الإثبات بحسب المادة 16 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 " يعد الإثبات الاجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي".

- التصفية: بحسب المادة 17 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 فان التصفية " تسمح تصفية الايرادات بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي و الأمر بتحصيلها".

- التحصيل: بموجب المادة 18 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 "يعد التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية".

و تحصيل الايرادات يكون حسب طريقتين كالآتي (لعمارة، 2004، صفحة 217):

- تحصيل الضرائب من قبل المكلف بالضرائب بتاريخ الاستحقاق المحدد و هو ما يسمى التحصيل بالتراضي.

- إذا مر تاريخ الإستحقاق فان المحاسب يلجأ إلى التحصيل الجبري للديون العمومية.

4- مرحلة الرقابة: الهدف من هذه المرحلة هو الحفاظ على المال العام من الضياع و النهب و لضمان التنفيذ الحسن للموازنة العامة، و في الجزائر توجد ثلاثة أنواع و هي كالتالي:

4-1- الرقابة الإدارية: و هي رقابة داخلية أي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها، و تتميز بأنها رقابة على النفقات أكثر

منها على الإيرادات و تقسم إلى ثلاثة أنواع: (لعمارة، 2004، الصفحات 219-222)

- الرقابة السابقة للنفقات: و يتولى القيام بها كل من مفتش الوظيفة العمومية و المراقب المالي.

- الرقابة أثناء التنفيذ: يقوم بها المحاسب العمومي.

- الرقابة اللاحقة: تقوم بها المفتشية العامة للمالية.

4-2- رقابة مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة هيئة مستقلة عن الهيئتين التنفيذية و التشريعية، و قد تم تأسيسه بموجب

المادة 190 من دستور 1976، (بعلي و يسري، 2003، صفحة 117)، و يتمتع بصلاحيات عامة في مجال الرقابة

اللاحقة للأموال العمومية تتمثل في: (لعمارة، 2004، صفحة 226)

- في مجال صلاحياته الإدارية: يقوم مجلس المحاسبة بمراقبة إستعمال الهيئات الخاضعة لرقابته الموارد و الأموال و القيم و الوسائل المادية العمومية.

- في مجال صلاحياته القضائية: يعمل على التأكد من مدى إحترام الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها في مجال تقديم الحسابات و مراجعة حسابات المحاسبين العموميين و مراقبة الانضباط في مجال تسيير الميزانية و المالية.

4-3- الرقابة التشريعية: يقوم بهذه الرقابة البرلمان و تهدف إلى: (لعمارة، 2004، الصفحات 228-229)

- التأكد من أن تنفيذ القرارات من طرف المؤسسات الوطنية يتطابق مع التشريع و التعليمات الصادرة عن الدولة؛

- التأكد من التسيير السليم للاقتصاد الوطني؛

- العمل على محاربة اختلاس أموال الدولة؛

- محاربة البيروقراطية.

رابعاً- هيكل الموازنة العامة في الجزائر:

1- النفقات العامة:

تنص المادة 20 من القانون 84-17 على أنه " توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير و كذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار" (84-17، 1984، صفحة 1042) و عليه فان النفقات العامة في الجزائر تقسم إلى نفقات تسيير و نفقات التجهيز.

1-1- نفقات التسيير:

حسب المادة 05 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية فان نفقات التسيير تتضمن " الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة" (90-21، 1990، صفحة 1132)، و بالتالي فان نفقات التسيير هي النفقات التي تستخدمها الدولة في تسيير نشاطها العادي كالإنفاق على الأجور.

و تقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون 84-17 إلى أربعة أبواب و هي: (84-17، 1984،

صفحة 1042)

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.
- الباب الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات
و يحتوي هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة الى الاعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويتكون من خمسة أقسام هي: (لعمارة، 2004، الصفحات 53-54)
- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (إقتراض الدولة).
- القسم الثاني: دين داخلي، الديون العائمة، فوائد سندات الخزينة.
- القسم الثالث: دين خارجي.
- القسم الرابع: ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات (نفقات التعويض على منتجات مختلفة).
- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:
و يحتوي على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مجلس الدولة). (لعمارة، 2004، صفحة 54)
- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح
و يحتوي على مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات ويضم: (لعمارة، 2004، صفحة 54)
- القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل.
- القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والمنح.
- القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية.
- القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.
- القسم الخامس: أشغال الصيانة.
- القسم السادس: إعانات التسيير.

- القسم السابع: النفقات المختلفة.

- الباب الثامن: التدخلات العمومية

و تتعلق بنفقات التحويل و التي هي بدورها تنقسم حسب الأغراض المختلفة لعمليتها كالنشاط التربوي والثقافي

والنشاط الاقتصادي و تضم الاقسام التالية: (العمارة، 2004، صفحة 55)

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

- القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).

- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي التشجيعات، والتدخلات (إعانات اقتصادية).

- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

- القسم السادس: النشاط الاجتماعي المساعدة والتضامن.

- القسم السابع: النشاط الاجتماعي - الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية

الصحة).

إن كل نفقات التسيير التي تضمها الابواب الأربعة تقسم في الجدول "ب" الملحق بقانون الماليه بالشكل التالي:

- النفقات المتعلقة بالباب الثالث و الباب الرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الاجمالي للاعتمادات

الموجهة لكل وزارة، حسب العناوين والفصول بدلالة طبيعتها.

- النفقات المتعلقة بالباب الاول والثاني هي مشتركة لكل الوزارات، تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة في أسفل الجدول بعد

الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم: 03-04: الجدول (ب) توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.222.221.000	رئاسة الجمهورية
4.497.060.000	مصالح الوزير
1.230.000.000.000	الدفاع الوطني
38.066.300.000	الشؤون الخارجية
418.409.273.000	الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
75.862.145.000	العدل
86.980.203.000	المالية
50.800.596.000	الطاقة
224.959.977.000	المجاهدين
25.284.704.000	الشؤون الدينية و الأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
317.336.878.000	التعليم العالي و البحث العلمي
47.840.500.000	التكوين و التعليم المهنيين
15.284.380.000	الثقافة
2.312.296.000	البريد و المواصلات السلوكية و اللاسلوكية و التكنولوجيات و الرقمنة
35.462.228.000	الشباب و الرياضة
67.385.008.000	التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
4.727.613.000	الصناعة و المناجم
235.295.108.000	الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري
16.281.000.000	السكن و العمران و المدينة
18.378.207.000	التجارة
21.008.144.000	الإتصال
49.959.375.000	الأشغال العمومية و النقل
14.145.239.000	الموارد المائية
3.202.041.000	السياحة و الصناعة التقليدية
398.970.409.000	الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات
153.695.039.000	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
231.760.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة و الطاقات المتجددة
4.276.292.448.000	المجموع الفرعي
678.184.088.000	التكاليف المشتركة
4.954.476.536.000	المجموع العام

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 14-19 المؤرخ في 03 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ص 51.

1-2- نفقات التجهيز:

نفقات التجهيز أو الإستثمار توزع حسب القطاعات و فروع النشاط الاقتصادي فحسب المادة 35 من القانون 17-84 "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي: (17-84، 1984، صفحة 1043)

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال.

هذه الأبواب تظهر في الجدول "ج" بملحق قانون المالية، و تجمع نفقات الإستثمار في عناوين بحسب القطاعات

وهي 10 قطاعات مبينة كما يلي: (لعمارة، 2004، صفحة 59)

- قطاع 0: المحروقات.

- قطاع 1: الصناعة التحويلية.

- قطاع 2: الطاقة والمناجم.

- قطاع 3: الفلاحة والري.

- قطاع 4: الخدمات.

- قطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية.

- قطاع 6: التربة والتكوين.

- قطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية.

- قطاع 8: المباني و وسائل التجهيز.

- قطاع 9: أخرى.

أما فيما يخص العمليات برأسمال فتتضمن النفقات التالية: (دردوري، 2014، صفحة 176)

- أجل تسديد سندات الخزينة.

- ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- مساهمات و تعبيدات تهيئة الاقليم.
- مخططات صندوق تطهير المؤسسات.
- النفقات برأسمال.
- مساهمات التجهيز.
- مكافآت التجهيز.
- مكافأة الفوائد.
- مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها.
- مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة.

الجدول رقم: 03-05: الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات (بالآلاف دج)

إعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
8.228.690	20.000	الصناعة
209.534.228	47.569.207	الفلاحة و الري
55.251.322	53.930.300	دعم الخدمات المنتجة
602.151.806	366.929.577	المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية
155.759.022	106.126.210	التربية و التكوين
129.333.016	52.081.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية
329.950.660	3.224.550	دعم الحصول على سكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
40.000.000	40.000.000	المخططات البلدية للتنمية
2.130.208.744	1.469.880.844	المجموع الفرعي للاستثمار
643.307.287	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)
156.157.200	150.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
799.464.487	150.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
2.929.673.231	1.619.880.844	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 14-19 المؤرخ في 03 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ، ص 52.

2- الإيرادات العامة:

تصنف الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة حسب الطبيعة القانونية للضرائب وحسب الإدارات التي

تحصلها، و هي مصنفة في الجدول " أ" الملحق بقانون المالية كالتالي: (لعمارة، 2004، الصفحات 47-48)

2-1- الموارد العادية

2-1-1- الإيرادات الجبائية

- حاصل الضرائب المباشرة.
- حاصل التسجيل والطابع.
- حاصل الرسوم المختلفة على الاعمال.
- حاصل الضرائب غير المباشرة.
- حاصل الجمارك.

2-1-2 - الإيرادات العادية

- حاصل ودخل الاملاك الوطنية.
- الحواصل المختلفة للموازنة.
- الإيرادات النظامية.

2-1-3- الإيرادات الاخرى

- الإيرادات الأخرى.

2-2- الجباية البترولية

- الجباية البترولية.

الجدول رقم: 03-06: الجدول (أ) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1- الموارد العادية
	1.1- الإيرادات الجبائية:
1.428.440.000	201-001- حواصل الضرائب المباشرة
93.944.000	201-002- حواصل التسجيل و الطابع
1.182.631.000	201-003- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال
444.741.000	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة)
47.159.000	201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة
294.691.000	201-005- حواصل الجمارك
3.046.865.000	المجموع الفرعي (1)
	1-2- الإيرادات العادية
35.047.000	201-006- حواصل و مداخيل أملاك الدولة
174.436.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية
50.000	201-008- الإيرادات النظامية
833.000.000	المجموع الفرعي (2)
	1-3- الإيرادات الأخرى
833.000.000	الإيرادات الأخرى
	2- الجباية البترولية
2.200.325.000	201-011- الجباية البترولية
6.289.723.000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 14-19 المؤرخ في 03 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ص 50.

المطلب الثاني: إصلاح الموازنة العامة في الجزائر

نظرا للنقائص الموجودة في القانون العضوي 84-17، و في ظل التطورات الحاصلة في طريقة تسيير الأموال العمومية

فقد إتجهت الجزائر إلى تبني مشروع عصرنه الموازنة العامة و ذلك من خلال إصدار القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في

02 سبتمبر 2018.

أولا- أسباب الاصلاح

من أهم أسباب الاصلاح الميزانياتي هو وجود بعض النقائص في النظام الحالي أدت إلى عدم إستجابته للتطورات

الحاصلة على المستوى الدولي، و تتمثل هذه النقائص في النقاط التالية: (حوري، 2016، الصفحات 60-61)

1- عدم دمج ميزانيتي التسيير والتنفيذ: يظهر نظام الحالي نوعا من اللاتجانس في التصنيف، إذ أنه من جهة عناوين نفقات التسيير مهيكله حسب الدوائر الوزارية، الفصل، المادة، والفقرة، بينما عناوين النفقات الاستثمار مهيكله حسب القطاع، القطاع الفرعي، الفصل و المادة مما قد يؤدي الى سوء تخصيص نفقات التسيير ونفقات الاستثمار؛

2- غياب تسيير ميزانياتي مبني على النتائج: يركز التسيير الحالي للمال العام على تعبئة الوسائل أكثر منه على البحث عن النتائج، إذ أن الاعتمادات تمنح لأجل التكفل بالحاجيات المعبرة عنها من طرف الأمر بالصرف خلال السنة المعنية و ليس بدلالة أهداف الأداء التي يجب تحقيقها او النتيجة التي يجب بلوغها؛

3- نقص الشفافية في وثائق الميزانية المقدمة مع صعوبة الوصول إليها: الصعوبات التي يتم مواجهتها أثناء النقاشات البرلمانية حول مشروع ميزانية الدولة تعود الى أن الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية غير كافية بالشكل الذي يسمح بتقديم كل المعلومات المطلوبة هذا من جهة، و من جهة أخرى تقديم عرض محتشم للوثائق التي يتم تقديمها للبرلمانيين؛

4- نظام معلوماتي غير ناجع: و يعود السبب إلى استعمال عتاد إعلام آلي غير ناجع ومتجاوز، كما أن نظام تسيير المعلومة غير الملائمة لا يسمح بإعداد تقديرات اقتصادية كلية ذات مصداقية ولا بإعداد تصورات حسب كتل النفقات الموافقة لخص الاعتمادات ولا بالمتابعة في الآجال الملائمة؛

5- غياب إطار للنفقات على المدى المتوسط CDMT: من شأن غياب إطار إستراتيجي يمكن من تسجيل النفقات حسب منطق أولوياتها، عدم السماح للحكومة بترتيب نفقاتها حسب متطلبات السياسة العامة وضرورات الوضع الاقتصادي للبلاد؛

6- عدم تحمل المسيرين للمسؤولية ضعيف: إن ضعف مسؤولية المسيرين يعد واحد من العراقيل القائمة أمام مهام تكملة ومتابعة الاهداف المسطرة لكل سياسة عمومية، وعلى خلاف ذلك فان قوة المسؤولية لدى المسيرين تسمح بتحقيق الاهداف المحددة مسبقا و إدخال النجاعة في الأداء، الفعالية و الشفافية في مجمل نظام المالية العمومية.

ثانيا- أهداف الاصلاح الميزانياتي:

يمكن حصر أهم الأهداف تحديث نظام الميزانية في النقاط التالية (حنيش، 2016، صفحة 208):

- معرفة طريقة استخدام الموارد؛

- عصنة و توسيع قدرات وزارة المالية و خاصة في مجال تسيير النفقات العمومية؛

- تحديث دورة الموازنة بإتباع نظام توزيع للموارد يتماشى مع الأولويات؛

- تدخل أكثر للبرلمان في مجال الترخيص و مراقبة النفقات لتوفير الشفافية؛

- زيادة الفعالية بإعطاء حرية أكبر للمسؤولين الإداريين.

ثالثا- محاور الإصلاح: يتضمن القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المحاور الرئيسية لإصلاح نظام

الميزانية العامة كالتالي:

1- ميزانية قائمة على البرامج و مبنية على النتائج:

تنص المادة 06 من القانون العضوي 18-15 على أن " يقر قانون المالية للسنة و يرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة و أعبائها الموجهة لبرامج الدولة للأهداف المحددة و النتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم " (18-15، 2018، صفحة 9)، و بالتالي فإن إعداد الموازنة يكون حسب برامج الدولة، إنطلاقا من أهداف محددة و ذلك للوصول إلى نتائج منتظرة.

أما الاعتمادات المالية تخصص حسب البرامج، حيث أن مجموع البرامج يشكل حقيقة برامج و كل برنامج يقسم إلى برامج فرعية و أنشطة. (18-15، 2018، صفحة 11)

و بالرجوع إلى المادة 02 من هذا القانون فإن تنفيذ الميزانية يكون مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج إنطلاقا من أهداف واضحة و محددة وفقا لغايات المصلحة العامة التي تكون موضوع تقييم (18-15، 2018، صفحة 9).

2- الإطار المتعدد السنوات للميزانية: حيث يعتبر بمثابة أداة يعبر من خلالها عن التوجهات الكبرى و أولويات الدولة و كذلك تقديرات الإيرادات و النفقات على أفق يتجاوز 12 شهرا، من هنا يمتد أفق الميزانية على أساس البعد الخماسي، السنتين السابقتين، السنة المالية المعنية و السنتين اللاحقتين، غير أن التصويت على الميزانية يبقى يعتمد التصويت السنوي، فالنسبة لميزانية 2020 فان البعد الخماسي يغطي الفترة 2018-2019-2020-2021-2022. (بوعيشاوي و غزالي، 2020، صفحة 22)

3- وضع تصنيفات جديدة للنفقات: تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب: (18-15، 2018، صفحة 11)

- تصنيف حسب النشاط: يتكون هذا التصنيف من البرنامج و تقسيماته.

- تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات و أقسامها.

وحسب المادة 29 من القانون العضوي 18-15 " تتضمن أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية، الأبواب التالية:

- نفقات المستخدمين؛

- نفقات تسير المصالح؛

- نفقات الاستثمار؛

- نفقات التحويل؛

- نفقات أعباء الدين العمومي؛

- نفقات العمليات المالية؛

- النفقات الغير متوقعة.

4- تحسين مضمون ميزانية الدولة: و ذلك من خلال تطوير طرق تقديمها من أجل شفافية أحسن للتسيير الموازني و لمضمون الرخصة البرلمانية، حيث يرفق مشروع قانون المالية للسنة حسب نص المادة 75 من هذا القانون بوثائق مجمعة في ثلاثة أحجام و هي: تقرير ميزانية الدولة، تقرير عن الأولويات و التخطيط الذي يعده الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المكلف بتسيير محفظة البرامج و التوزيع الاقليمي لميزانية الدولة حسب كل برنامج و المتمحورة حول النتائج و تكتسي حسب البرنامج طابعا سنويا متعدد السنوات (بوعيشاوي و غزالي، 2020، صفحة 23).

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

في هذا المطلب سوف نقوم بتحليل تطور مكونات الموازنة العامة و المتمثلة في الإيرادات العامة و النفقات العامة ثم سوف نتطرق إلى العجز الموازي و طرق تمويله كالتالي:

أولاً- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

1- إجمالي النفقات: عرف إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) إرتفاعا مطردا و ملحوظا حيث إنتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 6902.9 مليار دج سنة 2020، و الجدول و الشكل المواليان يوضحان ذلك:

الجدول رقم 03-07: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

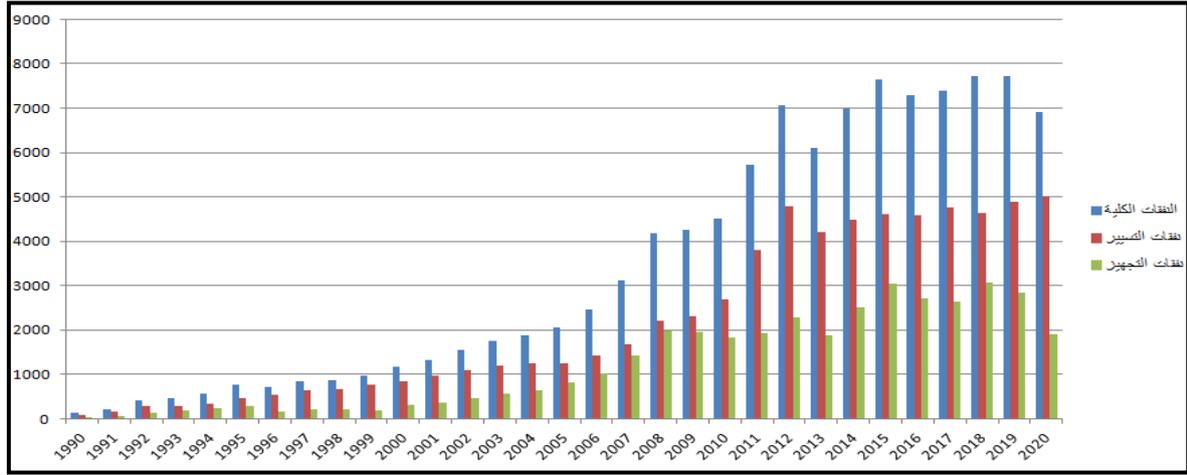
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز / النفقات الكلية	نفقات التجهيز / الناتج المحلي	نفقات التسيير / النفقات الكلية	نفقات التسيير / الناتج المحلي	نفقات التسيير / النفقات الكلية	نفقات التجهيز / الناتج المحلي	نفقات التجهيز / النفقات الكلية	نسبة نمو النفقات الكلية %
1990	47,7	34,93	8,58	88,8	65,05	15,97	136,5	24,55	/
1991	58,3	27,48	6,90	153,8	72,51	18,21	212,1	25,11	55,38
1992	144	34,27	13,73	276,131	65,72	26,34	420,131	40,08	98,08
1993	185,21	38,85	15,88	291,417	61,14	24,99	476,627	40,87	13,44
1994	235,926	41,65	15,81	330,403	58,34	22,15	566,329	37,97	18,82
1995	285,923	37,64	14,36	473,694	62,35	23,79	759,617	38,16	34,12
1996	174,013	24,01	6,32	550,596	75,98	20,02	724,609	26,34	-4,60
1997	201,641	23,85	7,25	643,555	76,14	23,14	845,196	30,40	16,64
1998	211,884	24,19	7,48	663,855	75,80	23,45	875,739	30,93	3,61
1999	186,987	19,44	5,75	774,695	80,55	23,84	961,682	29,60	9,81
2000	321,9	27,32	7,80	856,2	72,68	20,76	1178,1	28,57	22,05
2001	357,4	27,05	8,38	963,6	72,94	22,61	1321	31,00	12,12
2002	452,9	29,20	9,98	1097,6	70,78	24,18	1550,6	34,17	17,38
2003	553,7	31,59	10,51	1199	68,40	22,77	1752,7	33,29	13,03
2004	640,7	33,86	12,17	1251,1	66,13	20,42	1891,8	30,87	7,93
2005	806,9	39,32	10,73	1245,1	60,67	16,55	2052	27,29	8,64
2006	1015,1	41,38	11,91	1437,9	58,61	16,87	2453	28,78	19,54
2007	1434,6	46,15	15,41	1673,9	53,84	17,98	3108,5	33,40	26,72
2008	1973,7	47,09	17,87	2217,7	52,91	20,08	4191	37,95	34,82
2009	1946,3	45,83	19,52	2300	54,16	23,07	4246,3	42,59	1,31
2010	1829	40,52	15,25	2683,8	59,47	22,38	4512,8	37,63	6,27
2011	1934,2	33,74	13,31	3797,2	66,25	26,13	5731,4	39,45	27,00
2012	2275,5	32,23	14,12	4782,6	67,76	29,67	7058,1	43,79	23,14
2013	1887,8	30,98	11,39	4204,3	69,01	25,37	6092,1	36,76	-0,13
2014	2501,4	35,75	14,50	4494,3	64,24	26,21	6995,7	40,57	0,14
2015	3039,3	39,69	18,19	4617	60,30	27,64	7656,3	45,84	9,94
2016	2711,9	37,16	15,57	4585,6	62,83	26,34	7297,5	41,92	-4,68
2017	2631,5	35,61	14,16	4757,8	64,38	25,61	7389,3	39,77	1,25
2018	3078	39,83	15,19	4648,3	60,16	22,94	7726,3	38,13	4,56
2019	2846,4	36,83	13,39	4879,1	63,15	23,88	7725,5	37,81	-0,01
2020	1893,5	27,43	10,11	5009,3	72,56	26,75	6902,9	36,86	-0,106

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- (الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، صفحة 216).
- (بنك الجزائر، 2009، صفحة 238)، - (بنك الجزائر، 2011، صفحة 210).
- (بنك الجزائر، 2012، صفحة 119)، - (بنك الجزائر، 2013، صفحة 119).
- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 159)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 144).
- (بنك الجزائر، 2019، صفحة 155)، - (بنك الجزائر، 2021، صفحة 153).

الشكل رقم 03-01: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 03-07

من خلال الجدول رقم 03-07 و الشكل رقم 03-01 يمكن تقسيم تطور النفقات العامة إلى مرحلتين كالتالي:

- المرحلة الأولى (1990-1999): عرفت هذه المرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، صاحب ذلك تبني الجزائر مجموعة

من الإصلاحات تحت إشراف الهيئات الدولية مما أثر على تطور الانفاق العام كالتالي:

- عرفت النفقات العامة الكلية خلال الفترة 1990-1994 ارتفاعا تدريجيا حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة

1990 إلى 566.329 مليار دج سنة 1994، كما عرفت ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي و انتقلت من

24.55% سنة 1990 إلى 37.97% سنة 1994.

كما نلاحظ انخفاض نسبة نفقات التشغيل إلى إجمالي النفقات العامة من 65.05% سنة 1990 إلى 58.34%

سنة 1994، بينما نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة أخذت في الارتفاع من 34.93% سنة 1990 إلى

41.65% سنة 1994، و هذا الارتفاع راجع للضغط على نفقات التشغيل خاصة مع الشروع في تنفيذ إجراءات التخلي

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

على سياسة الدعم و تحرير الأسعار و تجميد الأجور، بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال لإعادة هيكلة القطاع العام و تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات العامة. (ضيف، 2015، صفحة 242)

خلال الفترة 1995-1999 إرتفع حجم النفقات الكلية حيث إنتقل من 759.617 مليار دينار سنة 1995 إلى 961.682 مليار دينار سنة 1999، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي انخفضت من 38.16 % إلى 29.60 %، كما انخفضت نسبة نموها إلى 9.81 % و هذا راجع إلى سياسة التقشف الهادفة إلى تقليص الانفاق الحكومي و إلغاء كل أشكال الدعم في إطار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

أما نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة فقد عرفت تزايد كبيرا حيث انتقلت من 62.35 % سنة 1995 إلى 80.55 % سنة 1999، و هذا على عكس نفقات التجهيز التي انخفضت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة حيث انتقلت نسبتها من 14.36 % سنة 1995 إلى 5.75 % سنة 1999، و هذا مرده إلى تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفقا لشروط صندوق النقد الدولي و الانتقال إلى إقتصاد السوق هذا من جهة، و من جهة أخرى تزايد نفقات التسيير يمكن رده إلى برامج الحماية الاجتماعية التي أقرتها الدولة في تلك الفترة، فنظرا لتدهور الظروف الاجتماعية لأفراد المجتمع غيرت الحكومة سياستها نوعا ما اتجاه الفئات المتضررة من برامج الاصلاح الاقتصادي و ذلك من خلال تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل و لذوي الدخل المحدود، كما أن اتباع سياسة تحرير الأسعار أدى إلى إرتفاع معدل التضخم سنة 1995 و هذا ما أدى إلى الرفع من أجور الموظفين من أجل حماية قدرتهم الشرائية. (ضيف، 2015، صفحة 243)

- المرحلة الثانية (2000 - 2020): شهدت هذه المرحلة ارتفاع في حجم النفقات العامة الكلية من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 6902.9 مليار دينار سنة 2020، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى المراحل الفرعية التالية:

- الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2004: خلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، فقد ارتفع حجم النفقات العامة الكلية من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 1891.8 مليار دينار سنة 2004، و هذا راجع لارتفاع حجم النفقات بشقيه، حيث إرتفع حجم نفقات التجهيز من 321.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 640.7 مليار دينار، كما وصلت نسبته إلى إجمالي النفقات الكلية إلى 33.86 % بعدما كانت 27.32 % سنة 2000، أما نفقات التسيير فقد انتقل حجمها من 856.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 1251.1 مليار دينار سنة 2004 أما نسبتها إلى النفقات الكلية فقد انخفضت من 72.68 % إلى 66.13 % سنة 2004، و يعود سبب إرتفاع نفقات التجهيز على حساب نفقات

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

التسيير إلى الاهتمام بمشاريع البنى التحتية، و بالموازاة مع ذلك فقد إرتفعت نسبة النفقات العامة الكلية إلى الناتج المحلي الاجمالي من 28.57 % سنة 2000 إلى 30.87 % سنة 2004، و ارتفعت نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي من 7.8 % سنة 2000 إلى 12.7 % سنة 2004، أما نفقات التسيير فقد إرتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي سنتي 2001 و 2002 لتتخفص سنة 2003 و 2004.

- الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2009: باستمرار إرتفاع أسعار البترول واصلت الجزائر سياستها الانفاقية التوسعية و ذلك بتطبيق برنامج دعم النمو التكميلي (2005-2009)، و تبعاً لذلك إستمر حجم النفقات الكلية بالارتفاع حيث إنتقل من 2052 مليار دينار سنة 2005 إلى 4246.3 مليار دينار سنة 2009، كما ارتفع معدل نموها من 8.64 % سنة 2005 إلى 34.82 % سنة 2008، أما بخصوص هيكل النفقات العامة فقد عرفت كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير تزايداً، حيث ارتفع حجم نفقات التجهيز من 806.9 مليار دينار سنة 2005 إلى 1973.7 مليار دينار سنة 2008، و ارتفعت حصتها من النفقات الكلية من 39.32 % إلى 47.9 %، كما شهدت حصتها من الناتج المحلي الاجمالي إرتفاع حيث انتقلت من 10.73 % إلى 17.87 % سنة 2008، أما نفقات التسيير فقد انتقلت من 1245.1 مليار دينار سنة 2005 إلى 2217.7 مليار دينار سنة 2008 أما حصتها إلى إجمالي النفقات فقد واصلت التراجع وانتقلت من 60.67 % سنة 2005 إلى 52.91 % سنة 2008، بينما حصتها من الناتج المحلي فقد إرتفعت من 16.55 % سنة 2005 إلى 20.08 % سنة 2008.

و بانخفاض أسعار البترول سنة 2009 بسبب الازمة العالمية فقد تراجع معدل نمو النفقات العامة إلى 1.31 %، و عرفت نفقات التسيير زيادة متواضعة حيث بلغ حجمها 2300 مليار دينار، بينما عرفت نفقات التجهيز تراجع في حجمها إلى 1946.3 مليار دينار، و انخفضت حصتها إلى النفقات العامة الكلية إلى 45.83 % و هذا بسبب تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الادارية، أما نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت إلى 19.52 %.

- الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2014: شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج توطيد النمو، و قد عرفت خلالها النفقات العامة ارتفاعاً منتقلاً من 4512.8 مليار دينار سنة 2010 إلى 7058.1 مليار دينار سنة 2012 بمعدل نمو قدره 23.14 %، كما بلغت نسبتها من الناتج الاجمالي ب 29.67 %، و قد ساهمت نفقات التسيير بشكل حصري في زيادة النفقات الكلية حيث بلغت حصتها من النفقات الكلية ب 67.76 %، و يعود إرتفاع نفقات التسيير إلى ارتفاع

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

التحويلات الجارية و بدرجة أقل نفقات المستخدمين (بنك الجزائر، 2013، صفحة 102)، بينما عرفت حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة تراجعاً من 40.52% سنة 2010 إلى 32.23% سنة 2012، كما ارتفعت نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع 22.38%، 26.13%، 29.67% سنوات 2010، 2011، 2012، على التوالي بينما نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت مستقرة خلال هذه الفترة حيث بلغت 15.25% سنة 2010، 13.31% سنة 2011، 14.12% سنة 2012.

أما سنة 2013 فقد عرفت تراجع حجم النفقات الكلية إلى 6092.1 مليار دينار، و انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي إلى 36.76%، و يعود هذا التراجع إلى انخفاض كل من نفقات التسيير و التجهيز، حيث قدرت نفقات التسيير سنة 2013 بـ 4204.3 مليار دينار، أي انخفاض قدره 12.1% و نتج أساساً عن انخفاض التحويلات الجارية و بقدر أقل إلى نفقات المستخدمين، و يفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات إحتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الاجور بموجب هذه النفقات، أما نفقات التجهيز فقد تراجعت إلى 1887.8 مليار دينار، أي بنسبة (- 17%) و هذا بسبب انخفاض نفقات قطاع السكن. (بنك الجزائر، 2014، صفحة 92)

و في سنة 2014 إرتفع حجم النفقات الكلية إلى 6995.7 مليار دينار و ارتفعت نسبتها إلى 40.57 من الناتج المحلي الإجمالي، و يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في كل من نفقات التسيير التي ارتفع حجمها إلى 4494.3 مليار دينار، بنسبة 26.21% من الناتج المحلي، أما نفقات التجهيز فقد بلغ حجمها 2501.4 مليار دينار، و بنسبة 35.75% من الناتج المحلي.

- **الإنفاق العام خلال الفترة 2015-2020:** عرفت النفقات العامة تراجعاً في حجمها من 7656.3 مليار دينار سنة 2015 إلى 7389.3 مليار دينار سنة 2017 و هذا مرده إلى تراجع أسعار النفط في أواخر سنة 2014 بالإضافة إلى سياسة التقشف و ترشيد النفقات العامة التي اعتمدها الدولة.

أما في سنة 2018 فقد بلغت 7723.3 و نجم هذا الإرتفاع بصفة كاملة عن الزيادة الحادة في نفقات رأس المال، أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت إلى 38.13%، و عرفت نفقات التسيير شبه إستقرار، بينما نفقات التجهيز فقد ارتفعت و هذا بسبب الزيادة في العمليات المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي) التي تضاعفت بأكثر من 8 مرات، بينما إنخفضت

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

أهم النفقات الفعلية للتجهيز (بنك الجزائر، 2019، الصفحات 65-66)، و في سنة 2020 عاودت النفقات الكلية الانخفاض منتقلة من 7725.5 مليار دينار سنة 2019 إلى 6902.9 مليار دينار سنة 2020، و انخفضت تبعا لذلك نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من 37.81 % سنة 2019 إلى 36.86 % سنة 2020، أما نفقات التسيير فقد ارتفعت من 4879.1 مليار دينار سنة 2019 إلى 5009.3 مليار دينار سنة 2020 و ارتفعت بذلك حصتها من النفقات الكلية من 63.15 % سنة 2019 إلى 72.56 % سنة 2020، بينما نفقات التجهيز فقد انخفضت سنة 2020 إلى 1893.5 مليار دينار مقارنة بـ 2846.4 مليار دينار سنة 2019.

2- هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2020-1993: تنقسم نفقات التسيير إلى 05 أصناف كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 03-08: هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2020-1993

الوحدة: مليار دينار

	الرواتب و الاجور		منح المجاهدين		مواد و لوازم		مصالح الإدارة		التحويلات الجارية		فوائد الدين العمومي	
	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج
1993	39.4	114.9	3.4	10	5.7	16.7	13.7	39.9	25.3	73.8	9.7	27.0
1994	43.9	145.2	3.9	12.8	5.5	18.2	12.8	42.3	23.7	78.5	12.4	41.1
1995	37.9	179.5	3.3	15.6	6.2	29.4	11.7	55.4	19.9	94.2	13.1	62.2
1996	38.7	213.3	3.4	18.9	6.3	34.7	12.7	69.9	20.9	115.4	16.2	89.0
1997	36.5	235.0	3.9	25.0	6.8	43.5	11.5	74.0	22.7	146.4	17.0	109.4
1998	38.9	258.2	5.7	37.9	7.1	47.5	11.3	75.2	18.7	124.1	16.7	110.8
1999	35.9	278.1	7.7	59.9	6.9	53.6	10.6	81.9	21.5	166.8	13.3	126.4
2000	32.8	281.1	6.7	57.7	6.4	54.6	10.7	92.0	23.4	200.0	18.9	162.3
2001	32.7	315.4	5.6	54.4	4.8	46.3	11.9	114.6	28.7	276.8	15.3	147.5
2002	31.0	339.9	6.7	73.9	6.2	68.5	12.5	137.6	30.4	334.3	12.5	137.2
2003	31.7	379.9	8.8	105.0	4.9	58.8	13.5	161.4	31.3	375.6	9.9	118.3
2004	31.3	391.4	5	62.2	5.7	71.7	14.1	176.5	36.5	457.1	6.8	85.2
2005	33.6	418.5	5.5	79.8	6.1	76.0	15.0	187.5	32.9	410.1	5.8	73.2
2006	31.1	447.8	6.4	92.5	6.6	95.7	14.9	215.6	36.0	517.7	4.7	68.6
2007	31.4	526.2	6.1	101.6	5.6	93.8	16.3	273.0	35.7	598.7	4.8	80.5
2008	32.0	711.0	4.6	103.0	5.0	111.7	16.2	360.9	36.2	869.8	2.7	61.4
2009	32.5	746.6	5.7	130.7	4.9	112.5	17.9	412.5	37.4	860.3	1.6	37.4
2010	36.9	991.0	5.7	153.2	3.4	90.9	19.3	518.3	33.5	900.2	1.1	30.2
2011	46.3	1757.7	5.2	199.3	2.3	90.2	20.7	786.0	24.4	926.4	1.0	37.6
2012	41.6	1988.4	3.9	185.3	2.8	135.2	16.4	786.7	34.4	1645.0	0.8	42.0
2013	43.6	1833.0	5.4	226.5	2.7	116.1	16.6	699.1	30.1	1268.4	1.0	44.0
2014	44.6	2007.2	4.8	218.4	3.6	161.9	17.0	763.0	29.6	1333.0	0.8	37.8
2015	33.8	2170.9	4.8	223.0	3.8	179.7	15.8	730.2	27.5	1270.6	0.9	42.6
2016	50.4	2313.1	4.9	226.0	4.0	185.5	15.9	728.7	23.6	1083.8	1.0	46.8

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

3.2	154.0	25.3	1205.3	16.3	776.8	2.5	119.8	4.5	215.8	48.0	2286.1	2017
2.5	115.4	24.6	1144.4	16.3	759.2	4.1	192.1	4.3	202.9	48.1	2234.3	2018
2.3	111.5	23.4	1142.1	14.5	709.1	2.8	135.6	4.6	224.6	48.1	2348.9	2019
3.4	171.7	25.6	1281.9	16.1	806.4	2.2	109.5	4.5	226.8	47.4	2373.1	2020
%8		%28		%15		%5		%5		%39		

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

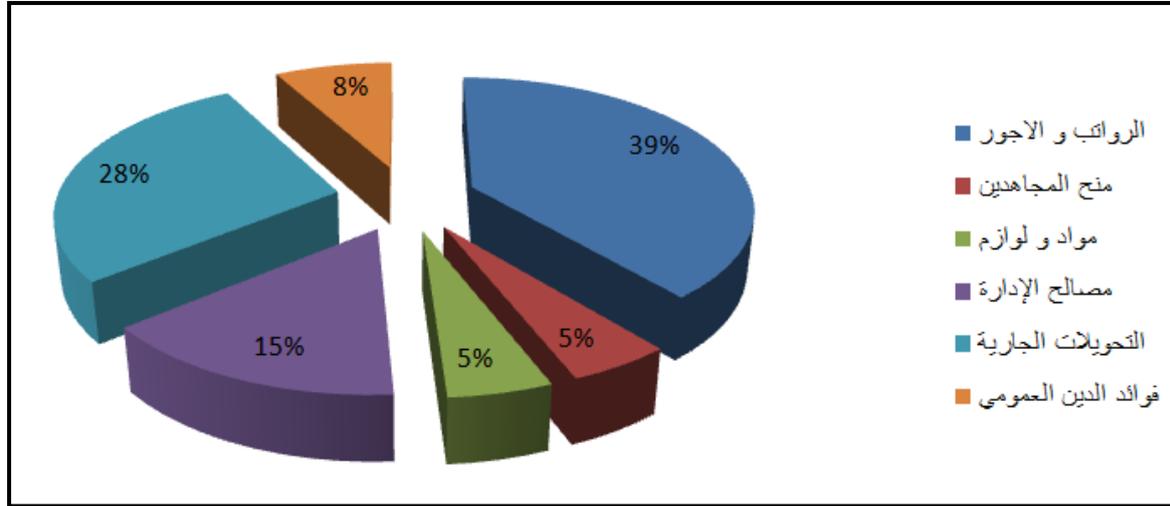
-. (IMF, Septembre 1998, p. 55)

- (IMF, Septembre. 2011, p. 20)

- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 159).

- (بنك الجزائر، 2021، صفحة 153).

شكل رقم 02-03: هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2020-1993



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-08

من خلال الجدول رقم 03-08 و الشكل رقم 02-03 أعلاه نلاحظ أن نفقات الرواتب و الاجور تشكل النسبة الأكبر من نفقات التسيير و ذلك بنسبة 39 %، حيث إرتفعت خلال الفترة 2020-1993، و انتقلت من 114.9 مليار دينار سنة 1993 إلى 2373.1 مليار دينار سنة 2020، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن بنفس الوتيرة، حيث أخذت نسبتها في الانخفاض من 39.4 % سنة 1993 إلى 32.7 % سنة 2001 و هذا بسبب تطبيق سياسة تقليص الاجور في إطار التعديل الهيكلي، لتبقى في حدود 31 % و 33% خلال الفترة 2002-2009، و ابتداء من سنة 2010 ارتفعت النفقات المخصصة للرواتب و الاجور، إلا أن نسبتها إلى إجمالي نفقات التسيير عرفت تذبذب لتصل إلى 44.6% سنة 2014 و هذا مرده إلى توسع الحكومة في سياسة التوظيف حيث قامت بفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في معظم القطاعات الحكومية سواء مناصب دائمة أو مؤقتة كعقود ما قبل التشغيل و عقود الادمج (دردوري، 2014، صفحة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

(208)، أما خلال الفترة 2016-2020 فقد أخذت هذه النسبة بالتراجع من 50.4% سنة 2016 إلى 47.4% سنة 2020، أما التحويلات الجارية فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 28% وقد عرفت تطور إيجابي خلال الفترة 1993-2012 و هذا راجع لعدة أسباب من بينها السياسة المتبعة من طرف الدولة و التي تهدف لمساعدة الطبقة الفقيرة و التي تضررت من الاصلاحات، أما خلال الفترة 2013-2020 فقد عرفت تراجع باستثناء سنة 2014، أما نفقات مصالح الإدارة فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة قدرت بـ 15%، لتأتي في المرتبة الرابعة فواتر الدين العام بنسبة 8% و في المرتبة الخامسة منح المجاهدين و نفقات مواد و لوزام بنسبة 5%.

3- هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2020: تنقسم نفقات التسيير إلى 06 أصناف كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 03-09: هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الوحدة: مليون دينار

التهنية العمرانية	التربية و التكوين	البنية التحتية	الخدمات المنتجة	الفلاحة و الري	الطاقة و المناجم	
343	8050	13585	294	9020	3320	1990
400	9000	15500	400	9800	3300	1991
2000	11000	20800	1000	12500	5700	1992
8700	14500	30200	960	18240	7040	1993
10000	36100	17400	1090	22160	7950	1994
7900	18500	32000	1600	23200	6800	1995
12800	22900	40700	2800	28000	7800	1996
12430	25650	46650	2160	28510	6750	1997
32000	31600	52190	4215	36015	6800	1998
63741	37795	57425	4385	42338	9050	1999
59383	41800	67744	3777	43535	8100	2000
86400	56068	102727	5225	56770	6100	2001
91250	65790	194215	15494	75450	8250	2002
91980	71418	152008	22128	94210	8400	2003
75173	84092	173969	16106	85115	-	2004
61475	75840	160697	15656	96046	500	2005
131068	118772	371928	42122	112918	-	2006
283699	159071	687651	32241	201037	1180	2007
312729	162165	803809	32275	308559	667	2008
230027	341933	908918	38185	393748	1201	2009
270541	283462	1308431	44732	335592	665	2010
240560	540754	1305644	39445	392442	772	2011
295550	133624	1111025	20329	301257	15567	2012
194070	273134	949826	22286	129613	3050	2013
127536	243866	1018255	29347	203520	8220	2014

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

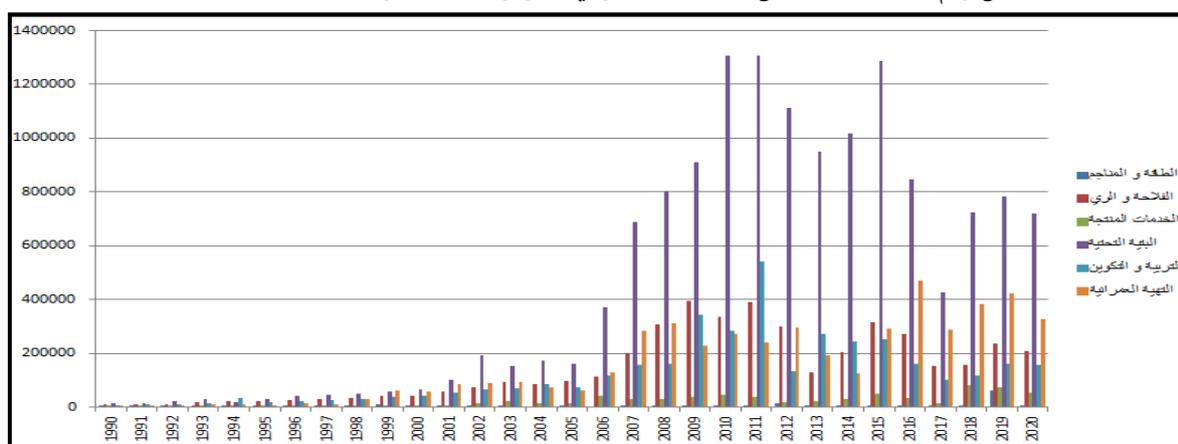
293678	250809	1286304	49802	315957	5541	2015
469781	159757	845641	36223	271432	7373	2016
287257	103064	427293	13403	151655	2757	2017
384892	118725	725910	80309	157775	7399	2018
423428	162893	782433	72755	235599	61242	2019
329333	155759	721484	55251	209534	8228	2020

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

- (قسميوري، 2021، الصفحات 233-234)

شكل رقم 03-03: هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الجدول رقم 03-09

من خلال الجدول رقم 03-09 و الشكل رقم 03-03 نلاحظ أن نفقات التجهيز تنقسم إلى ستة أقسام حسب

القطاعات كالتالي: الطاقة و المناجم، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، البنية التحتية، التربية و التكوين، التهيئة العمرانية، و

خلال الفترة 1990-2020 عرفت كل نفقات التجهيز ارتفاع، إلا أن النسبة الأكبر من نفقات التجهيز كانت موجهة

لقطاع البنى التحتية، و خاصة بعد سنة 2000 أين قامت الحكومة بإطلاق برامج الانعاش الاقتصادي و التي ركزت على

تطوير البنى التحتية، و تأتي في المرتبة الثانية نفقات التهيئة العمرانية (السكن) حيث سطرت الدولة برنامج لتحسين ظروف

معيشة السكان فقد خصصت لذلك نسبة 45.41% من المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدهم النمو 2009/2005.

و تأتي في المرتبة الثالثة نفقات التربية و التكوين إلا أن وتيرتها شهدت انخفاض في الألفية الجديدة مقارنة بسنوات

التسعينات، فبعد أن كانت تمثل 13.15% من إجمالي نفقات التجهيز سنة 1996 أصبحت تمثل 5.89% فقط سنة

2016. (قسميوري، 2021، صفحة 235) لتتخف سنة 2020 إلى 3.82% (بنك الجزائر، 2021، صفحة

74). ليأتي بعده قطاع الفلاحة و الري الذي عرف في السنوات الأخيرة تراجع و انتقلت نسبته من 10.44% سنة 2017

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

إلى 6.75% سنة 2020. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 74)، أما قطاع الطاقة و المناجم فجاء في المرتبة الاخيرة حيث قدرت نسبته سنة 2019 و 2020 بـ 0.72% و 0.57% على التوالي.

ثانيا- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

يوضح لنا الجدول الموالي تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر و نسبة مساهمة كل من الجباية العادية و الجباية

البتروولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2020:

جدول رقم 03-10: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجبائية العادية	الجبائية العادية/ مجموع الإيرادات %	الجبائية البتروولية	الجبائية البتروولية/ مجموع الإيرادات %	الجبائية البتروولية/ % PIB	الإيرادات الكلية	الإيرادات الكلية / % PIB	سعر البترول / \$ للبرميل
1990	71,3	46.75	76,2	49.96	13.70	152,5	27.43	22,26
1991	82,7	29.65	161,5	57.90	19.12	278,9	33.02	18,62
1992	108,864	34.90	193,8	62.14	18.48	311,864	29.75	18,44
1993	120,887	38.50	179,8	57.27	15.42	313,949	26.92	16,33
1994	176,174	36.91	222,176	46.56	14.89	477,181	31.99	15,33
1995	241,992	39.55	336,148	54.95	16.88	611,731	30.73	16,86
1996	290,603	35.21	495,997	60.10	18.03	825,157	30.00	20,29
1997	314,222	33.90	564,756	60.94	23.55	926,668	33.33	19,5
1998	329,828	42.58	378,556	48.87	13.37	774,511	27.36	12,9
1999	314,767	33.11	560,121	58.92	17.24	950,496	23.10	17,8
2000	349,5	22.14	1213,2	76.87	29.42	1578,1	38.27	28,5
2001	398,2	26.44	1001,4	66.51	23.50	1505,5	35.33	24,8
2002	482,9	30.11	1007,9	62.85	22.21	1603,5	35.33	25,2
2003	519,9	26.43	1350	68.64	25.64	1966,6	37.35	29
2004	580,4	26.03	1570,7	70.44	25.63	2229,7	36.39	38,7
2005	640,4	20.77	2352,7	76.32	31.29	3082,6	40.99	54,6
2006	720,8	19.80	2799	76.89	32.84	3639,8	42.71	65,9
2007	766,7	20.79	2796,8	75.83	30.05	3687,8	39.62	74,9
2008	965,2	18.59	4088,6	78.76	37.02	5190,7	47.00	99,9
2009	1146,6	31.19	2412,7	65.63	24.20	3676	36.87	62,2
2010	1287,4	29.39	2905	66.33	24.22	4379,6	43.79	80,2
2011	1448,9	25.40	3979,7	69.77	27.39	5703,4	39.26	112,9
2012	1908,6	30.10	4184,3	66.00	25.96	6339,3	40.00	111

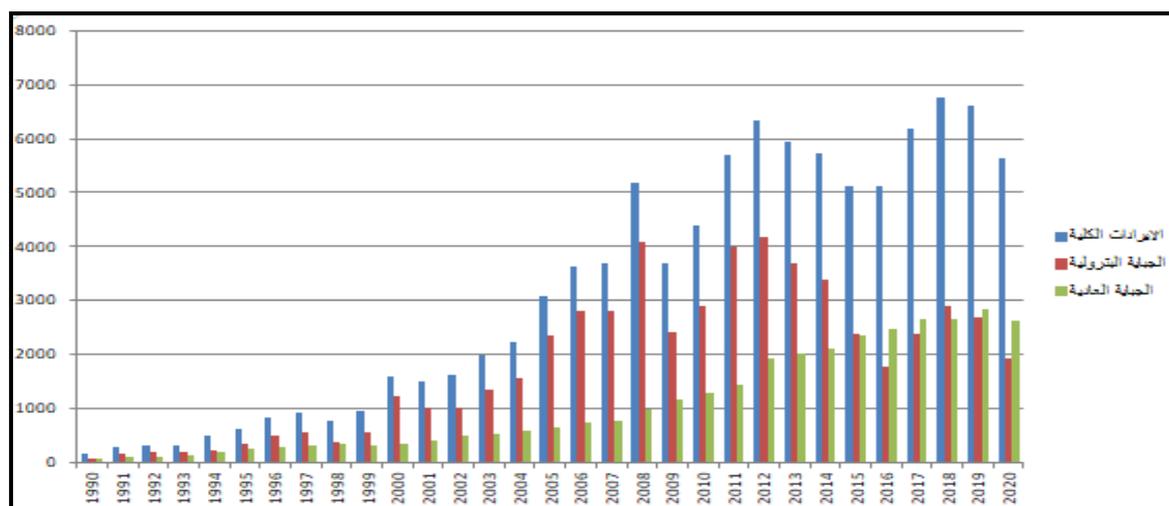
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

109,5	35.85	5940,9	22.19	61.19	3678,1	12.18	33.97	2018,5	2013
100,2	33.28	5738,4	19.65	59.04	3388,4	12.12	36.44	2091,4	2014
53,1	30.55	5103,1	14.21	46.5	2373,5	14.09	46.14	2354,7	2015
45	29.35	5110,1	10.23	34.48	1781,1	14.25	48.57	2482,2	2016
54,1	33.28	6182,8	12.77	38.37	2372,5	14.33	43.07	2663,1	2017
71,3	33.32	6751,4	14.25	42.76	2887,1	13.07	39.22	2648,5	2018
64,4	32.31	6601,6	13.06	40.42	2668,5	13.91	43.07	2843,5	2019
42,1	30.12	5640,9	10.26	34.06	1921,6	14.02	46.53	2625,2	2020

المصدر - من إعداد الطلبة اعتمادا على:

- (الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، صفحة 216).
- (بنك الجزائر، 2009، صفحة 238)، - (بنك الجزائر، 2011، صفحة 210).
- (بنك الجزائر، 2012، صفحة 119)، - (بنك الجزائر، 2013، صفحة 119).
- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 159)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 144).
- (بنك الجزائر، 2019، صفحة 155)، - (بنك الجزائر، 2021، صفحة 153).

الشكل رقم 03-04: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 03-10

من خلال الجدول رقم 03-10 و الشكل رقم 03-04 نلاحظ:

- 1- الإيرادات العامة الكلية: إرتفعت حصيلة الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1997 و انتقلت من 152.5 مليار دينار إلى 926.688 مليار دينار و هذا راجع لارتفاع حصيلة الجباية البترولية حيث قدرت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة سنة 1997 بـ 60.94 %، لتتخفص حصيلة الإيرادات العامة سنة 1998 إلى 774.511 مليار دينار بسبب تراجع سعر البترول حيث وصل إلى 12.9 دولار للبرميل، لتعاود الارتفاع بتحسّن سعر البترول سنة 1999 منتقلة إلى

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

950.496 مليار دينار، و كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد انتقلت من 27.43 % سنة 1990 إلى 33.33 % سنة 1997، لتتخفف سنة 1999 إلى 23.10 %.

أما خلال الفترة 2000-2004 فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات الكلية منتقلة من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 2229.7 مليار دينار سنة 2004 و هذا دائما يعود لارتفاع حصيلة الجباية البترولية التي شهدت إرتفاع ناتج عن ارتفاع سعر البترول حيث بلغ سعره 38.7 دولار للبرميل سنة 2004، إلا أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي كانت في حالة تذبذب بين ارتفاع و انخفاض.

- واصلت حصيلة الإيرادات الكلية الارتفاع خلال الفترة 2005 - 2008 و هذا راجع لارتفاع سعر النفط الذي وصل إلى 99.9 دولار للبرميل، فرغم الإصلاحات المتتالية التي عرفها النظام الضريبي بالجزائر من خلال قوانين المالية السنوية بين 2004 و 2007 حيث تم سن 68 إجراء ضريبي سنة 2005، إلا أن نسبة مساهمة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات بقيت منخفضة، و هو ما يدل على هشاشة وضعف هذا النظام في عملية التحصيل، و بقاء مالية الاقتصاد الوطني أسيرة لإيرادات الجباية البترولية، و تبعيته لسعر النفط و بالتالي إمكانية تعرضه للصدمات الخارجية. (قسيموري، 2021، صفحة 247)، لتراجع حجم الإيرادات الكلية سنة 2009 إلى 3676 مليار دينار بسبب تراجع سعر النفط نتيجة أزمة الرهن العقاري.

و بتعافي الاسواق العالمية للنفط إبتداء من سنة 2010 و إرتفاع سعر البترول فقد عرفت الإيرادات العامة إرتفاعا حيث وصلت إلى 6339,3 مليار دينار سنة 2012 لتعاود التراجع خلال الفترة 2013-2016 و هذا مرده لتراجع سعر البترول حيث وصل إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016، كما نلاحظ تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات حيث تراجعت من 66.33 % سنة 2010 إلى 34.48 % سنة 2016، بينما ارتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات إذ إنتقلت من 29.39 % سنة 2010 إلى 48.57 % سنة 2016.

و في سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دينار مقابل 5110.1 مليار دينار في 2016 أي بارتفاع يقارب 21 %، و قد نجم هذا الارتفاع في إجمالي إيرادات الميزانية عن إرتفاع الجباية البترولية و بصفة رئيسية إلى تزايد أرباح بنك الجزائر (بنك الجزائر، 2018، صفحة 57)، و نسبة إلى الناتج المحلي فقد ازدادت الإيرادات الكلية لتبلغ 33.28 %، و

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

بلغت نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات 38.37%، بينما نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات إنخفضت إلى 43.07%.

و بارتفاع أسعار البترول إلى 71.3 دولار للبرميل سنة 2018 فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات العامة إلى 6751.4 مليار دينار، و قد وصلت نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة الارتفاع فقد بلغت 42.76%، في حين وصلت نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات الانخفاض و قد بلغت 39.22%، أما سنة 2020 فقد عرفت إيرادات الميزانية انخفاضا ب 960.6 مليار دينار مقارنة بنسبة 2019، مسجلة إجمالي قدره 5640.9 مليار دينار في نهاية 2020 مقابل 6601.6 مليار دينار في نهاية 2019، نجم هذا الانخفاض في إيرادات الميزانية عن انخفاض الجباية البترولية و كذا انخفاض الجباية العادية.

2- الجباية العادية: خلال الفترة 1990-1998 عرفت حصيلة الجباية العادية تطور ملحوظ من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 71.3 مليار دينار لتصل إلى 329.828 مليار دينار سنة 1998 و كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي فقد إنتقلت من 12.82% إلى 11.65%، و قد كانت هذه النسبة ثابتة خلال هذه الفترة تقريبا، أما مساهمتها في الإيرادات العامة فقد انتقلت من 46.75% إلى 42.58% و ارتفاع هذه الحصيلة خلال هذه الفترة يعود إلى الاصلاحات الجذرية في النظام الضريبي منذ سنة 1992 و إدخال ضرائب جديدة (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، الضريبة على أرباح الشركات).

و في سنة 1999 عرفت الجباية العادية تراجع في حصيلتها و انتقلت إلى 314.767 مليار دينار، كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى 33.11% و كنسبة من الناتج المحلي فقد انخفضت إلى 9.69% و مرد هذا الانخفاض إلى غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضريبة و ضيق قاعدة الجباية العادية. (درواسي، 2006، صفحة 370)، وابتداء من سنة 2000 ارتفعت حصيلة الجباية العادية و انتقلت إلى 349.5 مليار دينار واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 965.2 مليار دينار سنة 2008، إلا أن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة غير مستقرة فقد عرفت تذبذب من سنة لأخرى رغم ارتفاع حصيلتها، أما سنة 2009 فقد عرفت إرتفاع محسوس حيث إنتقلت من 1146.6 مليار دينار بنسبة 31.19% من الإيرادات العامة، و قد إستمرت حصيلة الجباية العادية في الارتفاع خلال الفترة 2010 - 2017 منتقلة من 1287.4 مليار دينار إلى 2663.1 مليار دينار، لتتخفف سنة 2018 إلى 2648.5 مليار دينار،

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

و تعاود الارتفاع سنة 2019 و تصل إلى 2843.5 مليار دينار بنسبة 43.07% متفوقة بذلك على إيرادات الجباية البترولية التي بلغت نسبتها 40.42% من إجمالي الإيرادات في نفس السنة.

أما سنة 2020 فقد انخفضت حصيللة الجباية العادية إلى 2625.2 مليار دينار سنة 2020 و مرد ذلك إلى تراجع كل مكوناتها أي الضريبة على المداخيل الأرباح (-6.4%)، الضريبة على السلع و الخدمات (-7.9%) (بنك الجزائر، 2021، صفحة 69)، أما نسبة مساهمتها في الإيرادات الإجمالية فقد ارتفعت إلى 46.51% و السبب لا يعود إلى تحسن مردود الجباية العادية بل إلى إنخفاض حصيللة الجباية البترولية نتيجة انخفاض سعر البترول إلى 42.1 دولار للبرميل سنة 2020، و الجدول الموالي يوضح أهم مكونات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020:

جدول رقم 03-11: حصيللة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

السنة	الضرائب المباشرة		الضرائب غير المباشرة		حقوق التسجيل و الطابع		الحقوق الجمركية	
	مليار دينار	%	مليار دينار	%	مليار دينار	%	مليار دينار	%
1990	21.6	30.30	24.5	34.36	3.5	4.9	11.3	15.85
1991	22.5	27.20	30.8	37.24	3.5	4.23	18.5	22.37
1992	27.8	25.53	39.98	36.72	4.66	4.28	27.25	25.03
1993	35.21	29.12	45.31	37.48	6.68	5.52	27.34	22.61
1994	44.39	25.20	61.80	35.07	6.90	3.91	47.89	27.18
1995	57.75	23.86	80.57	33.30	6.41	2.64	78.62	32.48
1996	67.54	23.24	125.06	43.03	9.1	3.13	84.38	29.03
1997	81.84	26.04	146.63	46.66	10.60	3.37	73.51	23.41
1998	88.10	26.71	153.53	46.54	11.31	3.43	75.48	22.88
1999	72.19	22.93	148.23	47.09	12.65	4.01	80.24	25.50
2000	82.02	23.46	163.45	46.76	16.20	4.63	86.32	24.70
2001	98.47	24.72	178.79	44.90	16.83	4.22	103.68	26.05
2002	112.23	23.24	222.66	46.10	18.86	3.90	128.25	26.55
2003	127.91	24.60	233.09	44.83	19.28	3.70	143.80	27.65
2004	147.98	25.50	273.26	47.08	19.59	3.37	138.83	23.92
2005	168.14	36.52	312.08	48.73	19.61	3.06	143.88	24.46
2006	241.22	33.64	335.32	46.52	23.53	3.26	114.84	15.93
2007	258.07	33.65	347.64	45.34	28.12	3.66	133.12	17.36
2008	331.54	34.34	426.83	44.22	33.62	3.48	164.88	17.08
2009	462.3	40.31	470.48	41.03	35.81	3.12	170.23	14.84
2010	561.68	43.63	494.42	38.40	39.65	3.07	181.86	14.12
2011	653.88	45.13	522.60	36.06	45.19	3.11	201.42	13.90

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

17.72	338.20	2.93	56.09	34.22	653.23	45.17	862.28	2012
20.00	403.77	3.09	62.51	36.38	734.41	40.77	823.11	2013
17.73	370.90	3.38	70.76	36.60	765.27	42.13	881.25	2014
17.46	411.15	3.60	84.71	35.20	829.06	43.93	1034.46	2015
15.68	389.39	3.45	85.78	35.92	891.67	44.70	1109.19	2016
13.70	364.76	3.47	92.60	37.21	990.98	45.34	1207.58	2017
12.24	324.19	3.33	88.39	41.26	1092.93	45.45	1203.76	2018
9.42	362.12	2.94	83.70	39.70	1128.85	44.47	1264.73	2019
12.50	328.20	2.64	69.34	39.56	1038.56	45.07	1183.35	2020
%19.56		%3.60		%40.75		%33.96		

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على

- (الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، الصفحات 218-219).

- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 159).

- (بنك الجزائر، 2019، صفحة 155).

- (بنك الجزائر، 2021، صفحة 153).

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن الضرائب غير المباشرة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي

حصيلة الجباية العادية بحيث بلغ متوسطها 40.75% خلال فترة الدراسة، تليها في المرتبة الثانية الضرائب المباشرة بنسبة

33.96%، تليها الحقوق الجمركية بـ 19.56% و في المرتبة الأخيرة حقوق التسجيل و الطابع بنسبة 3.60%.

كما نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة عرفت ارتفاع خلال الفترة 1990-2005 حيث انتقلت من 34.36% إلى

48.73% لتعرف تراجع خلال الفترة 2006-2020 ما عدا الارتفاع المسجل سنة 2018 حيث بلغت نسبتها

41.26% من إجمالي الجباية العادية، أما الضرائب المباشرة فهي تتكون من الضريبة على الدخل (IRG) و الضريبة على

أرباح الشركات (IBS) و قد تميزت بانخفاض نسبة مساهمتها خلال الفترة 1990-2000، أما خلال الفترة 2001-

2009 ارتفاع بمعدلات بطيئة، لتعرف فيما بعد استقرار في حدود 45%، و بخصوص الرسوم الجمركية فقد عرفت تذبذب

بين ارتفاع و انخفاض إلا أنها منذ سنة 2005 لم تتعدى مساهمتها في إجمالي الجباية العادية 20% ما عدا سنة 2013

حيث إرتفعت حصيلتها إلى 403.77 مليار دينار لتعرف تراجع فيما بعد بسبب الصدمة البترولية لسنة 2014 و تصل إلى

9.42% سنة 2019 و 12.50 سنة 2020.

أما حصيلة حقوق التسجيل والطابع فهي لم تعرف تطور كبير خلال فترة الدراسة و لم تتعدى مساهمتها في إجمالي الجباية العادية 5%، و يرجع ذلك إلى تحلي الافراد في أغلب الاحيان عن عمليات إنتقال الملكية، و تداول رأس المال خاصة العقارات وفق الاجراءات العرفية أو عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين، و كذلك لغياب سوق عقارية منظمة تكون مؤشرا على صحة الأسعار المصرح بها. (علي و عزوز، 2018، صفحة 258)

3 - الجباية البترولية:

تمثل الجباية البترولية المصدر الاساسي لإيرادات الموازنة العامة و هي مرتبطة بتغيرات أسعار البترول فقد عرفت إرتفاع ملحوظ خلال الفترة 1990-1992 و انتقلت من 76.2 مليار دينار سنة 1990 إلى 193.8 مليار دينار سنة 1992 كما ارتفعت تبعا لذلك نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 49.96% إلى 62.14%، لتتخفص سنة 1993 إلى 179.8 مليار دينار.

و خلال الفترة 1994-1997 عاودت الجباية البترولية الارتفاع منتقلة من 222,176 مليار دينار إلى 564,756 مليار دينار، و ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 46.56% إلى 60.94% و مرد هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 20.29 دولار للبرميل سنة 1996 و 19.5 دولار للبرميل سنة 1997 بعد ما كان سنة 1994 يبلغ 15.33 دولار للبرميل، وبسبب التراجع الكبير في سعر النفط سنة 1998 (12 دولار للبرميل) فقد عرفت الجباية البترولية تراجع إلى 378,556 مليار دينار، ثم عرفت تحسن سنتي 1999 و 2000 لتتراجع سنة 2001 بانخفاض سعر البترول إلى 27.28 دولار للبرميل.

أما خلال الفترة 2002-2008 فقد عرفت الجباية البترولية إرتفاع مستمر حيث انتقلت من 1007,9 مليار دينار إلى 4088,6 مليار دينار سنة 2008، و تراوحت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بين 68.64% و 78.76% و هو ما يعني أن الإيرادات الجبائية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات.

و ابتداء من سنة 2009 عرفت الجباية البترولية تذبذب بين ارتفاع و انخفاض و هذا مرده لعدم إستقرار أسعار البترول في الاسواق العالمية و هذا بسبب الازمات (أزمة الرهن العقاري 2008، انهيار أسعار البترول سنة 2014، أزمة كوفيد - 19 سنة 2019).

ثالثا- العجز الموازي في الجزائر:

1- تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

عرف رصيد الموازنة العامة خلال فترة 1990-1999 تذبذب بين عجز و فائض إلا أنه خلال الفترة 2000-

2008 فقد عرف فائض و هذا نتيجة ارتفاع سعر البترول، ليعرف فيما بعد عجز مستمر و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 03 - 12: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

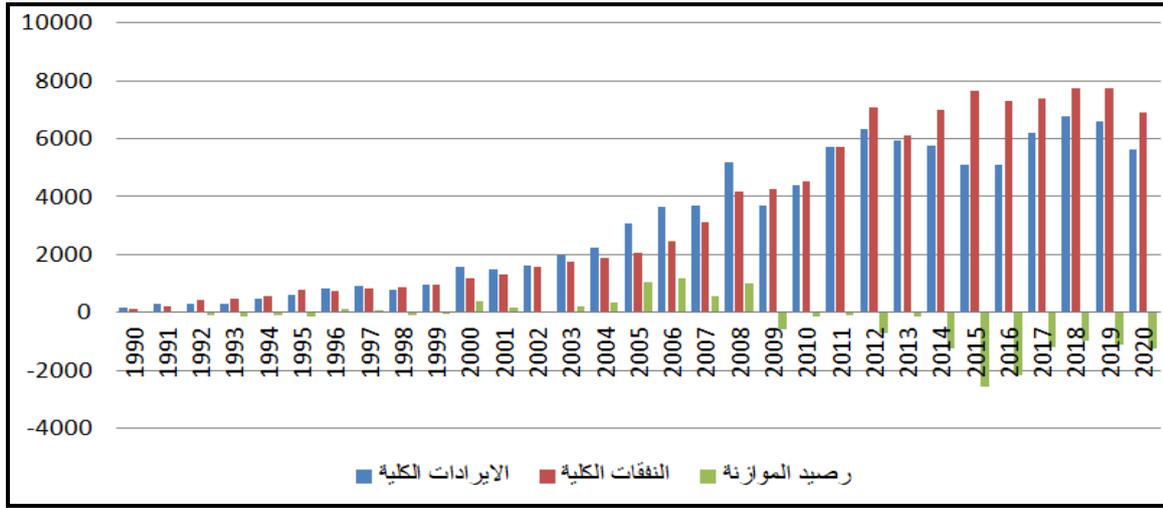
الوحدة: مليار دينار

سعر البترول \$/البرميل	رصيد الموازنة/ PIB	PIB	رصيد الموازنة	الايادات الكلية	النفقات الكلية	
22,26	% 2.87	555,8	16	152,5	136,5	1990
18,62	% 4.35	844,5	36,8	278,9	212,1	1991
18,44	% 10.32 -	1048,2	-108,267	311,864	420,131	1992
16,33	% 13.95 -	1166	-162,678	313,949	476,627	1993
15,33	% 5.97 -	1491,5	-89,178	477,181	566,329	1994
16,86	% 7.42 -	1990,6	-147,886	611,731	759,617	1995
20,29	% 3.61	2750	100,548	825,157	724,609	1996
19,5	% 2.93	2780,2	81,472	926,668	845,196	1997
12,9	% 3.57-	2830,5	-101,228	774,511	875,739	1998
17,8	%0.43 -	3248,2	-11,186	950,496	961,682	1999
28,5	%9.7	4123,5	400	1578,1	1178,1	2000
24,8	%4.33	4260,8	184,5	1505,5	1321	2001
25,2	%1.15	4537,7	52,6	1603,5	1550,6	2002
29	%4.06	5264,2	213,9	1966,6	1752,7	2003
38,7	%5.51	6126,7	337,9	2229,7	1891,8	2004
54,6	%13.70	7519	1030,6	3082,6	2052	2005
65,9	%13.92	8520,6	1186,8	3639,8	2453	2006
74,9	%6.22	9306,2	579,3	3687,8	3108,5	2007
99,9	%9.05	11042,8	999,5	5190,7	4191	2008
62,2	% 5.72-	9968	-570,3	3676	4246,3	2009
80,2	%1.11-	11991,6	-133,2	4379,6	4512,8	2010
112,9	% 0.65-	14526,6	-95,1	5703,4	5731,4	2011
111	%4.46-	16115,4	-718,8	6339,3	7058,1	2012
109,5	%0.91-	16569,3	-151,2	5940,9	6092,1	2013
100,2	%7.29-	17242,5	-1257,3	5738,4	6995,7	2014
53,1	%15.28-	16702,1	-2553,2	5103,1	7656,3	2015
45	%12.56-	17406,8	-2187,4	5110,1	7297,5	2016
54,1	%6.49-	18575,8	-1206,5	6182,8	7389,3	2017
71,3	%4.81-	20259,1	-974,9	6751,4	7726,3	2018
64,4	%5.50-	20428,3	-1123,9	6601,6	7725,5	2019
42,1	%6.73-	18723,5	-1261,9	5640,9	6902,9	2020

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على

- (الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، صفحة 216)
 - (بنك الجزائر، 2009، صفحة 238)، - (بنك الجزائر، 2011، صفحة 210).
 - (بنك الجزائر، 2012، صفحة 119)، - (بنك الجزائر، 2013، صفحة 119).
 - (بنك الجزائر، 2015، صفحة 159)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 144).
 - (بنك الجزائر، 2019، صفحة 155)، - (بنك الجزائر، 2021، صفحة 153).
- Databank.albankaldawli.org-

الشكل رقم 03-05: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 03-12

يوضح الجدول و الشكل أعلاه أن رصيد الموازنة العامة قد حقق فائض موازني خلال الفترة (1990-1991) قدر بـ 10 مليار دينار و 36.8 مليار دينار على التوالي، ليسجل عجزا سنة 1992 قدر بـ 108.26 مليار دينار ليرتفع هذا العجز إلى 162.67 مليار دينار سنة 1993 و هذا بسبب نمو النفقات العامة بوتيرة أسرع من نمو الإيرادات العامة بالإضافة إلى انخفاض حصة الجباية البترولية الناتج عن انخفاض أسعار البترول و الذي انتقل من 18.62 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.33 دولار للبرميل سنة 1993، أما سنة 1994 فقد تراجع العجز الموازني إلى 89.178 مليار دينار و هذا بالرغم من تراجع أسعار البترول إلى 15.33 دولار للبرميل و هذا مرده إلى تطبيق سياسة مالية إنكماشية في إطار تطبيق إتفاق الاستعداد الائتماني، ليعاود العجز الموازني الارتفاع سنة 1995 إلى 147,886 مليار دينار. و خلال 1996 و 1997 فقد عرف رصيد الموازنة فائض بقيمة 100,548 مليار دينار و 81,472 مليار دينار على التوالي و هذا مرده إلى ارتفاع سعر البترول، و باختيار أسعار البترول ووصولها إلى 12.9 مليار دينار سنة 1998 فقد حقق رصيد الموازنة عجزا قدره 101,228 مليار دينار لينخفض سنة 1999 إلى 11.186 مليار دينار.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

أما خلال الفترة 2000-2008 فقد سجل رصيد الموازنة فوائض مالية بسبب إرتفاع حصيللة الجباية البترولية نتيجة إنتعاش أسعار البترول، إلا أن هذا الفائض كان في حالة تذبذب بين ارتفاع و انخفاض، حيث بلغ 400 مليار دينار سنة 2000 لينخفض سنة 2001 و 2002 إلى 184.5 مليار دينار و 52.6 مليار دينار على التوالي، واستمر الرصيد في تسجيل الفوائض حتى سنة 2006 أين سجل فائض قياسي قدر بـ 1186,8 مليار دينار، و بعد ذلك تقلص هذا الفائض ليصل إلى 579,3 مليار دينار سنة 2007 ويعاود الارتفاع إلى 999,5 مليار دينار سنة 2008 .

و خلال الفترة (2009-2010) حقق رصيد الموازنة عجوزات متتالية حيث خلفت أزمة الرهن العقاري حالة كساد كبير إنعكس على الطلب العالمي للنفط فقد إنخفض سعره مما أثر على الإيرادات العامة في الجزائر حيث انخفضت إلى 3676 مليار دينار، إلا أن سنة 2010 عرفت انتعاش لأسعار البترول مما انعكس على إيرادات الجباية البترولية لينخفض العجز إلى 133,2 مليار دينار، و قد واصل هذا العجز الانخفاض سنة 2011 ليصل إلى 95,1 مليار دينار نتيجة إرتفاع إيرادات الجباية البترولية.

أما سنة 2012 فقد عاود العجز الارتفاع وقد وصل إلى 718,8 مليار دينار، ليتقلص سنة 2013 إلى 151,2 مليار بسبب الانخفاض في النفقات العمومية، و قد تم تمويل عجوزات 2009-2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، إلا أن تمويل عجز 2013 و رغم ضعفه فقد تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق (بنك الجزائر، 2014، صفحة 94)، ليرتفع هذا العجز من جديد سنة 2014 و 2015 حيث عرفت الموازنة العامة هذه السنة عجزا قياسيا بلغ 2553,2 مليار دينار، أي بنسبة 15.28% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.29% في 2014 و 0.91% سنة 2013، وقد نتج العجز في 2015 نتيجة إنخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة إنخفاض متوسط سعر البترول و عن إرتفاع النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز.

و قد تم تمويل عجز 2015 بواقع 89.1% من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، أما عجز 2016 فإنه قد تم تمويله من موارد الصندوق بواقع 58.1% و تم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد أخرى، لا سيما إقتراض إيدخار باقي المتعاملين الاقتصاديين. (بنك الجزائر، 2017، صفحة 69)

و في 2017 فقد أدى الارتفاع المعتبر في سعر البترول إلى تقلص العجز الموازني إلى 1206,5 مليار دينار (6.49% من إجمالي الناتج الداخلي) و قد تم تمويل عجز هذه السنة من آخر إقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 784 مليار

دينار، ليستنفذ الصندوق كليا، و يتم اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 57)

وباستمرار إرتفاع سعر البترول الذي بلغ 71.3 دولار للبرميل سنة 2018 فقد استمر تقلص العجز الموازي إلى 974,9 مليار دينار ليبلغ 4.81% من إجمالي الناتج الداخلي و بحكم إستنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات فقد تطلب تمويل هذا العجز اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، و في 2020 بلغ العجز الموازي 1261,9 مليار دينار (6.73 % من إجمالي الناتج الداخلي) مقابل عجز قدره 1123,9 مليار دينار (5.50 % من إجمالي الناتج الداخلي) سنة 2019 و قد نتج هذا العجز نتيجة إنخفاض الإيرادات الجبائية.

2- طرق تمويل العجز الموازي في الجزائر: تم استخدام مجموعة من الآليات لتمويل عجز الموازنة العامة من بينها:

2-1- صندوق ضبط الموارد:

نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية و بغرض الاستفادة من هذه الفوائض في الحفاظ على إستقرار الموازنة العامة فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 حيث نصت المادة 10 من هذا القانون على أن " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد و يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية و كل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق، و في باب النفقات ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، تخفيض الدين العمومي". (2000-02، 2000، صفحة 7)

و قد تم تعديل القواعد المتعلقة بالصندوق عدة مرات و ذلك في المادة رقم 66 من قانون المالية لسنة 2004 حيث تم إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية كمورد جديد (03-22، 2003، صفحة 28)، و تعديل سنة 2006، حيث نصت المادة 25 من قانون المالية على أن " يتم تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار" (06-04، 2006، صفحة 8)، إلا أن هذا الحد الأدنى تم إلغائه بموجب قانون المالية لسنة 2017 في المادة 121.

- مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

- مبررات داخلية: يعاني الاقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات: (فوق و بوفليح، 2017، صفحة 149)

➤ تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي مما يعني

أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات؛

➤ تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة في الجزائر،

و بما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛

➤ تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى

تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، و باعتبار أن

تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات

يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية.

- مبررات خارجية: تتمثل في (فوق و بوفليح، 2017، صفحة 150)

➤ تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثيرها بمجموعة من العوامل

الاقتصادية و السياسية و هو ما يؤدي إلى تعرض إقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية

أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية؛

➤ رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الاحداث في هذا المجال مقارنة

بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران و بالتالي يمكن القول أن

تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار و رواج فكرة مثل هذه بين الدول النفطية.

و فيما يلي تحليل لتطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2018:

جدول رقم 03-13: تطور صندوق ضبط الموارد بالجزائر خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار

الاستخدامات			الموارد		السنوات
تمويل عجز الموازنة العامة	تسديد تسيقات بنك الجزائر	تسديد المديونية العمومية	فائض قيمة الجباية البترولية موارد FRR	الرصيد السابق	
0	0	221.10	453.23	0	2000
0	0	184.46	123.86	232.13	2001
0	0	170.06	26.50	171.53	2002
0	0	156.00	448.91	279.78	2003
0	0	222.70	623.49	320.89	2004
0	0	247.83	1368.83	721.68	2005
91.53	0	618.11	1798.00	1842.68	2006
531.95	607.95	314.45	1738.84	2931.04	2007
758.18	0	465.43	2288.16	3215.53	2008
364.28	0	0	400.67	4280.07	2009
791.93	0	0	1318.31	4316.46	2010
1761.45	0	0	2300.32	4842.83	2011
2283.26	0	0	2535.30	5381.70	2012
2132.47	0	0	2062.23	5633.75	2013
2965.67	0	0	1810.32	5563.51	2014
2886.50	0	0	522.19	4408.15	2015
1387.93	0	0	98.55	2073.84	2016
748.45	0	0	0	784.45	2017
131.91	0	0	437.41	0	2018

المصدر: (قسميوري، 2021، صفحة 256)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 03-13 أن رصيد الصندوق قد عرف تراجع خلال سنتي 2001-2002 بسبب تراجع في قيمة الفائض من الجباية البترولية الناتج عن تراجع سعر البترول، ليرتفع بشكل متزايد ابتداء من سنة 2003، كما يلاحظ أنه خلال الفترة 2000-2005 لم يتم إستخدام رصيده في تمويل عجز الموازنة العامة بل تم تخصيصه لتسديد المديونية العمومية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

واصل رصيد الصندوق الارتفاع خلال الفترة 2006-2013 و قد حقق سنة 2010 أعلى قيمة له والتي قدرت بـ 4316.46 مليار دينار، كما تم إقتطاع مبلغ 91.51 مليار من رصيده لأول مرة لتمويل عجز الموازنة العامة سنة 2006 و هذا تزامنا مع التعديل الذي أجري سنة 2006.

و ابتداء من سنة 2014 تراجع رصيده إلى أن أستنفذ كليا سنة 2018 و هذا مرده لانخفاض حجم الفوائض من الجباية البترولية المحولة إليه الذي يعود إلى تراجع سعر البترول في الأسواق العالمية للطاقة منذ الصدمة النفطية لسنة 2014 و كثرة الاختلاسات التي طالته. (قسيموري، 2021، صفحة 257)

2-2- التمويل غير التقليدي:

تم تعديل قانون النقد و القرض من خلال نص المادة 45 مكرر التي تنص على أن يقوم بنك الجزائر، إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل إستثنائي و لمدة خمس (سنوات) بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. (17-10، 2017، صفحة 4)

و منذ إعتقاد التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل العجز استخدمت المبالغ المطبوعة من قبل بنك الجزائر مقابل شراء سندات الخزينة العمومية لتغطية عجز الميزانية العمومية، و منذ منتصف 2017 إلى غاية 2019 قامت الخزينة العمومية بتعبئة 6556.2 مليار دينار جزائري من بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي و الذي وزع كما يلي: (إلهام، 2021، صفحة 291)

- 2470 مليار دينار، خصص لتمويل عجز الميزانية لسنتي 2017 و 2018 و جزء من سنة 2019.

- 1813 مليار دج، خصص لتسديد الدين العام اتجاه المؤسسات العمومية سونطراك و سونلغاز و تمويل القرض السندي للنمو.

- 500 مليار دج خصص للصندوق الوطني للتقاعد لتمويل دينه اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي.

- 1773.2 مليار دينار خصص للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برنامج AADL، عجز الصندوق الوطني للتقاعد و المشاريع المهيكلة.

- من مبلغ إجمالي قدره 6556.2 مليار دينار لم يضح في الاقتصاد ما قدره 945.1 مليار دينار، و هو موجود في حساب الخزينة لدى البنك المركزي، و ما قدره مليار دينار 656.7 موجود في حساب الوطني للاستثمار لدى الخزينة في إنتظار إستخدامه وفق الحاجة و من المبلغ الاجمالي تم ضخ في الاقتصاد ما يقارب 3114.4 مليار دج فقط.

2-3- ترشيد النفقات:

عقب تدهور سعر البترول لسنة 2014 اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الاجراءات مست كل من ميزانتي التسيير و التجهيز على حد سواء: (جميلة و دربال، 2019، الصفحات 64-65)

2-3-1 - إجراءات ترشيد نفقات التسيير:

تم وضع العديد من الإجراءات و أول تعليمة في هذا الإطار كانت رقم 348 و مؤرخة في 25 ديسمبر 2014 و أهم الإجراءات التي جاءت فيها:

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد باستثناء بعض القطاعات ذات الأهمية الكبيرة كقطاع الصحة التربية و التعليم.
- الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد إلا في الحالات القصوى، إضافة إلى تقليص التكفل بالوفود الأجنبية و كذا اللقاءات و الندوات و غيرها من التظاهرات باستثناء المهمة و ذات الجدوى.

2-3-2 - إجراءات ترشيد نفقات التجهيز:

- تجميد كل العمليات التي لم يتم الانطلاق فيها إلى وقت لاحق يحدده الوزير و لا يتم تبليغ رخص برامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي؛

- تجميد كل العمليات التي لم تنطلق فعليا و رصد العمليات التي ليست لها أولوية من خلال تقديم قائمة إسمية للمشاريع الاستثمارية و ترتيبها حسب الأولوية وفقا للتعليمة رقم 3251 المؤرخة في 03 مارس 2015؛

- فرض تأجيل مشاريع إقتناء السيارات الادارية خلال سنة 2016؛

- القيام بتسقيف النفقات العمومية إبتداء من سنة 2016 من خلال منح كل ولاية حرية التصرف في حدود مبالغ معينة؛

- غلق كل حسابات التخصيص بما في ذلك البرنامج الخماسي 2015-2019 و الذي لم يدم سوى سنتين ما عدا حساب برنامج الهضاب العليا و هذا بسبب عدم القدرة على ضبط نفقات التجهيز، و كان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

رقم 11/17 الصادر عن وزارة المالية في 15 جانفي 2017 ليتم بعد ذلك فتح حساب واحد تحت رقم 145-302

حساب تسيير العمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

2-4- تخفيض قيمة الدينار:

إن إدراج الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة بالدينار الجزائري ليس بالضرورة أنها تحصل بالدينار بل معظم

الإيرادات تحصل بالدولار الأمريكي ثم تتم عملية التحويل. (شباب، 2019، صفحة 180)

و قد إستعملت الحكومة تخفيض قيمة الدينار و ذلك من أجل رفع إيرادات الجباية البترولية، و التي تمثل أكثر من 50% من

مجموع الإيرادات، فانخفاض الدينار يؤدي إلى زيادة مداخيل الجباية المقيمة بالدينار، و بالتالي زيادة إيرادات الميزانية و من ثم

تقليص العجز أو تحقيق فائض. (عبد الحفيظ، 2016، صفحة 200)، و الجدول الموالي يوضح تأثير تغير سعر صرف

الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على مداخيل الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

جدول رقم 03-14: تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على مداخيل الجباية البترولية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2020

سعر الصرف (دج/دولار)	معدل نمو الجباية البترولية مقومة بالدولار الأمريكي %	الجباية البترولية مقومة بالدولار الأمريكي (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الجباية البترولية مقومة بالدينار الجزائري %	الجباية البترولية مقومة بالدينار الجزائري (مليار دج)	
8,95	/	8.51	/	76,2	1990
18,47	0.47-	8.47	111.94	161,5	1991
21,83	4.72	8.87	20	193,8	1992
23,34	13.19-	7.70	7.22-	179,8	1993
35,05	17.80-	6.33	23.56	222,176	1994
47,74	11.21	7.04	51.29	336,148	1995
54,75	28.55	9.05	47.55	495,997	1996
57,7	8.06	9.78	13.86	564,756	1997
58,74	34.15-	6.44	32.97-	378,556	1998
66,64	30.43	8.4	47.96	560,121	1999
75,31	91.66	16.10	116.60	1213,2	2000
77,26	23.85-	12.26	17.45-	1001,4	2001
79,68	3.18	12.65	0.64	1007,9	2002
77,37	37.86	17.44	33.94	1350	2003
72,61	24.02	21.63	16.34	1570,7	2004

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

73,37	48.22	32.06	49.78	2352,7	2005
72,64	20.18	38.53	18.96	2799	2006
66,83	8.60	41.84	0.07-	2796,8	2007
71,18	37.28	57.44	46.18	4088,6	2008
72,64	42.18-	33.21	41-	2412,7	2009
74,4	17.55	39.04	20.40	2905	2010
72,85	39.90	54.62	36.99	3979,7	2011
77,55	1.22-	53.95	5.14	4184,3	2012
79,38	14.12-	46.33	12.1-	3678,1	2013
80,57	10.17-	42.05	7.87-	3388,4	2014
107,13	47.32-	22.15	29.95-	2373,5	2015
110,52	27.26-	16.11	24.95-	1781,1	2016
114,93	28.11	20.64	33.20	2372,5	2017
118,29	18.21	24.40	21.69	2887,1	2018
119,25	9.07-	22.37	7.57-	2668,5	2019
132,13	35.18-	14.5	28-	1921,6	2020

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على:

- الديوان الوطني للإحصاء: حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 216.

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

- (شباب، 2019، الصفحات 180-181)

- databank.bankaldawli.org

من خلال الجدول رقم 03-14 نلاحظ أن معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدينار عرف تراجع كبير في بداية فترة

الدراسة إذ انتقل من 111.94% سنة 1991 إلى - 7.22% سنة 1993، و خلال سنوات 1994، 1995،

1996 سجل معدلات نمو إيجابية ب 23.26%، 51.26%، 47.55% على التوالي، بينما نجد أن معدل نمو الجباية

البترولية المقومة بالدولار الأمريكي ارتفع من - 0.47% سنة 1991 إلى 4.72% سنة 1992 ليتراجع إلى -13.19%

سنة 1993، في حين تراجع إلى -17.80% ليرتفع معدل نموها إلى 11.21%، 28.55% سنتي 1995، 1996.

أما خلال الفترة 2000-2020: نلاحظ أن معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري أو معدل نمو الجباية البترولية

المقومة بالدولار الأمريكي في حالة تذبذب بين ارتفاع و انخفاض.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

و ما يمكن ملاحظته أيضا هو أن معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدينار في حالات الارتفاع كان أكبر من معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، أما في حالة التراجع نجد معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري أقل من تراجع معدل نمو الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي. (شباب، 2019، صفحة 183)

و عليه فان سعر صرف الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية و ذلك منذ سنة 1990، لكن تدخل بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف جعل من سعر صرف الدينار سعر إداريا و ليس معوما و سعرا فوق قيمته الحقيقية، فالتدهور في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية أكثر من قيمتها الحقيقية، و بالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية و ذلك لتعويض خسارة الميزانية. (قجاتي و صرامة، 2016، صفحة 333)

إلا أن هذه الطريقة و بالرغم من تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية، إلا أنها قد أدت إلى انتشار آثار سلبية أكثر منها إيجابية تمثلت في ظهور آثار تضخمية كبيرة. (عبد الحفيظ، 2016، صفحة 201)

المبحث الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مر نظام سعر صرف الدينار في الجزائر بعدة مراحل؛ فقد كانت البداية بنظام التثبيت بالنسبة لعملة واحدة ثم التثبيت بالنسبة لسلة من العملات خلال الفترة 1964-1986، و بعد الأزمة النفطية عرف نظام الصرف عدة تعديلات إنتهت بانتهاج الجزائر نظام التعويم المدار منذ 1996.

المطلب الأول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

من أجل معرفة تفاصيل مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر فقد تم تقسيمها إلى فترتين الأولى قبل أزمة 1986 و الثانية من 1986 إلى يومنا هذا.

أولاً- نظام سعر صرف الدينار الجزائري قبل أزمة 1986:

في هذه المرحلة ساد نظام التثبيت و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين:

1- نظام التثبيت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973):

1-1- الإنتماء لمنطقة الفرنك الفرنسي 1962-1963:

بعد الاستقلال كانت الجزائر منتمية لمنطقة الفرنك الفرنسي، و كانت هذه المنطقة تتميز بوجود الحرية الكاملة للتجارة الخارجية و حرية حركة رؤوس الأموال داخل حدود المنطقة و قابلية العملة للتحويل. (Nadia & Achouche, 2018)

1-2- التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي (1964 - 1973):

تميزت هذه الفترة بإصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/04/1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، و قد كان سعر صرف الدينار الجزائري ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي الى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار $\pm 1\%$. (برباري، 2011، صفحة 222)

في سنة 1968 خفضت فرنسا من قيمة الفرنك بعد تعرضه لهجمات مضاربية مما استدعى إستخدام كل احتياطاتها في الدفاع عنه، إلا أن الدينار الجزائري لم يتأثر بهذا التخفيض وبقي يتمتع بثبات خلال الفترة 1969 - 1973 وذلك بسبب شروع الجزائر في هذه الفترة في إطلاق المخطط التنموي الثالث والذي يتطلب استقرار الصرف. (بخاري، 2010،

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

صفحة 290)، و الذي يعتبر من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من إستمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي حيث كان 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي، أو فرنك فرنسي = 0.888 دج بين أوت 1969 و ديسمبر 1973 (حميدات، 1996، صفحة 155)، وامتنعت السلطات النقدية عن تخفيض قيمه الدينار الجزائري للإعتبارات التالية: (بن زاوي، 2011، صفحة 138)

- تتحدد أسعار البترول على مستوى منظمة الاوبك وبالتالي لا يكون للتخفيض أثر على تصدير المحروقات؛
- في تلك الفترة كان الاقتصاد الجزائري عاجزا على التصدير وبالتالي عدم وجود فائض وعدم تنويع الصادرات وهذا ما لا يشجع على تخفيض العملة؛
- التخفيض يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة و يعمل على تدهور القدرة الشرائية لأن أغلبية المواد الغذائية مستوردة. و قد أدى إستمرار ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الاول (1970-1973)، وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بريتون وودز فقد تم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري. (حميدات، 1996، صفحة 156)

2- نظام الربط بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986)

نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 فقد قامت الجزائر بتثبيت سعر الصرف الدينار إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين الى إجمالي التجارة وتتكون هذه السلة من 14 عملة (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الايطالية، الجنيه الاسترليني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البيزيتاس الاسباني، الشيلين النمساوي)، و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا (بخاري، 2010، صفحة 291).

و يعود سبب تبني نظام الربط بسلة من العملات إلى رغبة السلطات النقدية لتحقيق ما يلي (الجوزي، 2013، صفحة 96):

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية و هذا بغرض تخفيض عبء تكلفة التجهيزات و المواد الاولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة و أنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون التعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف و هذا عن طريق إستقرار القيمة الخارجية للدينار.
- أي أن الهدف من هذه السياسة هو المحافظة على استقرار العملة الوطنية و كذا إستقلاليتها عن أي عملة من العملات القوية أو أي منطقة من المناطق النقدية، فضلا عن سعي السلطات النقدية إلى إيجاد نظام تسعير يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة و المتمثلة في عدم تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل و عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري. (صبيد، 2013، الصفحات 259-260)

و يقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار باتباع الخطوات التالية (الجوزي، 2013، صفحة 97):

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات المسعرة من طرف البنك المركزي و تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

و الجدول الموالي بوضح تطور سعر الصرف الرسمي للدينار خلال الفترة 1974-1986:

الجدول رقم 03-15: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1974-1986

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
سعر صرف دج/\$	4.18	3.94	4.16	4.14	3.96	3.85	3.83
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	/
سعر صرف دج/\$	4.31	4.59	4.78	4.98	5.02	4.70	/

المصدر: databankalbankaldawli.org

- يوضح الجدول رقم 03-15 أعلاه أن سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1974-1986) يعرف إستقرارا نسبيا و هذا لكون أسعار الصرف تتحدد وفقا للعرض و الطلب، هذا في ظل وجود رقابة صارمة تحاول تقليص الطلب على العملة الاجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل تحقيق التوازن الخارجي. (بن زاوي، 2011، صفحة 139)

كما ساهم التسيير الإداري في جعل قيمة العملة لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية و المالية الداخلية، مما ساهم في تنامي ظاهرة السوق السوداء أو ما يسمى بالسوق الموازية نتيجة القيود المفروضة على الدخول إلى سوق الصرف المرفق بسياسة تحديد الواردات. (بن زاوي، 2011، صفحة 140)

ثانيا- نظام سعر صرف الدينار الجزائري بعد أزمة 1986

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى المراحل الفرعية التالية:

1- تطور نظام سعر الصرف (1986 - 1994)

1-1- التسيير الديناميكي لسعر الصرف:

أدت الصدمة النفطية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض الاقتصاد الجزائري إلى ما يعرف بالعجز التوام أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات الأمر الذي أدخل الاقتصاد الوطني في ركود جراء تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الانتاجي. (بخاري، 2010، صفحة 296).

و خلال الفترة (سبتمبر 1986 - مارس 1987) أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري بالمقارنة بالطريقة السابقة فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974 و يعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل بها إنطلاقا من مارس 1987، و قد تبين أن المشكل ليس ظرفيا بل هو مشكل هيكلي لهذا استوجب الأمر القيام بإصلاحات جذرية، و تمثل الهدف الاساسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد و ذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و بطبيعة الحال، لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمتة الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء مما يفترض فيه امتصاص التوازنات النقدية و المالية الكلية على هذين المستويين (حميدات، 1996، الصفحات 159-160).

و قد تمتل عملية تعديل سعر الصرف وفق الطرق التالية (بخاري، 2010، الصفحات 296-298)

1-1-1- الإنزلاق التدريجي:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يقصد بالإنزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمه الدينار بصفة تدريجية ومنتظمة واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 الى سبتمبر 1992 وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله الى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الاجنبية مع المتاح من العملات الصعبة.

و هكذا انتقل سعر الصرف من 4.936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989 لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسريعا بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الاصلاحات لينتقل بذلك سعر الصرف الدينار الى 12.1191 لكل دينار مقابل دولار واستمر هذا الانزلاق الى غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17.7665 دينار مقابل الدولار، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الاشهر الستة الموالية.

1-1-2- التخفيض الصريح:

في سبتمبر 1991 تم تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22 %، واستمر الوضع على هذا الحال الى غاية مارس 1994. وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 1994/04/10 أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10 % تحيئة لقرار تخفيض الذي اتخذ مجلس النقد والقرض في 1994/04/10 وذلك بنسبة 40.17 %، و بهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل كل دولار أمريكي، و الجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1991-1994):

الجدول رقم 03-16: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1991-1994

السنة	1991	1992	1993	1994
سعر صرف دج/\$	18.47	21.83	23.34	35.05

المصدر: databankalbankaldawli.org

2- نظام سعر الصرف بعد 1994:

بعد التخلي على نظام سعر الصرف الثابت اتجهت الجزائر نحو تعويم سعر صرف عملتها بشكل تدريجي، و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين؛ مرحلة جلسات التثبيت و المرحلة الثانية هي مرحلة سوق الصرف البيئية:

2-1- جلسات التثبيت (1994-1995): تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة إنتقالية للوصول الى وضع سوق الصرف ما بين البنوك حيث امتد العمل بهذا النظام 01 من 1994/10/ إلى غاية 1995/12/31، و يسمح بتحديد

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

سعر صرف الدينار بالمنافسة وتعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي، بالإضافة إلى خفض الدينار على مستوى السوق الموازية، أما طريقة العمل بهذا النظام فتتضمن حصص يومية لهذا الغرض من قبل البنك المركزي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير مثل تحويل الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، إحتياطات الصرف، وطلبات البنوك الاولية وهذا قبل تحديد معدلات الدينار القصوى والتي من خلالها يقبل التخلي عن العملة الصعبة لصالح البنوك التجارية، و يمكن أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات وهذا حسب تلبية عرض البنك المركزي أو للطلب المعبر عنه في السعر الاولي والذي تصدر حسبه أوامر الشراء، سعر التوازن المحدد خلال الحصة هو صالح لكل الصفقات في ذلك اليوم الواحد، وسعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت هو شبه سعر الصرف الحقيقي محدد بآليات قوى السوق ويسمح بتوحيد سوق الصرف (بن قدير، 2013، صفحة 130).

كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص (الصارفة) من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم إتجاه تقنيات وكيفية تسيير أسواق الصرف ومدى تأثير هذا الاخير بالمعلومات الاقتصادية و السياسية ولن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية اذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطا رسميا من العملة الاجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناها الضيق، ومن أجل تعزيز هذا الغرض تحولت كل مداخيل الصادرات النفطية من سونطراك الى بنك الجزائر في أكتوبر 1994 (برباري، 2011، صفحة 233).

2-2- سوق الصرف البنينية (سوق صرف ما بين البنوك): تم إنشاء هذه السوق كنتيجة لاشتراط صندوق النقد الدولي في إتفاق القرض الموسع (بخاري، 2010، صفحة 299)، و قد تم تأسيسه في سنة 1995 (نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995) و باشرت نشاطها بداية من سنة 1996، و هذه السوق تعتبر تحولا عميقا في نظام الصرف الوطني على أساس أن سعر صرف الدينار مقابل العملات القابلة للتحويل يتم تحديده بين البنوك، و حسب نظام بنك الجزائر يتمثل المتدخلون في سوق الصرف في كل من البنوك و المؤسسات المالية كما يمكن لبنك الجزائر أن يعطي ترخيصا للهيئات المالية غير البنكية للتدخل في هذه السوق، كما يمكنه أن يعتمد أي هيئة أو أي وكيل للصرف قصد القيام بعمليات صرف بين الدينار و العملات الاجنبية حرة التحويل، و ينقسم سوق الصرف إلى قسمين سوق الصرف الفوري و سوق الصرف لأجل. (لطرش، 2010، الصفحات 386-388)

و من خلال هذه السوق أصبح من الممكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية (هداجي و سعيد، 2015، صفحة 75):

- بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب بالدينار القابل للتحويل؛
- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابله للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية بحرية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب.

و عليه فإن إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لسالحيها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 و هي تعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف و السماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، و حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم و عوائدهم إلى الخارج. (جعفري، 2013، صفحة 104)

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

كانت سياسة الصرف قبل عقد التسعينات مهمشة كونها تتماشى مع النهج الاشتراكي المتبع و هو مركزية القرارات، و لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب، و بعد سنة 1990 إسترجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات أجنبية للبنوك التجارية في إطار سقفو إئتمانية، و بعد هذه السنة كانت القفزة النوعية لهذه السياسة بالاتجاه إلى المرونة (بن زاوي، 2011، صفحة 151)، و أصبحت تحافظ على المستوى المناسب لسعر الصرف من خلال السياسات التالية:

أولاً- سياسة الرقابة على سعر الصرف:

تم إستخدام سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بدءاً من سنة 1963، و قد كان الهدف منها الحفاظ على إستقرار سعر صرف الدينار و حماية الصناعات الناشئة من خلال منع إستيراد السلع المنافسة، و إعادة هيكلة و توجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الانتاجية ذات الاولوية. (بن قدور، 2013، صفحة 132)

و قد تميزت بالخصائص التالية (بن قدور، 2013، صفحة 132):

- صرامة القوانين في ما يخص حيازة العملات الصعبة والمبادلات الخارجية؛

- إن الدينار الجزائري غير قابل للتحويل باعتباره غير مسعر لا سيما في سوق الصرف العالمية؛

- غياب سوق للصرف في الجزائر؛ اين يتم تحديث سعر الصرف التوازي.

و يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين كالتالي:

1- سياسة الرقابة على الصرف قبل قانون النقد و القرض 90-10: خلال هذه الفترة مر نظام الرقابة بأربعة مراحل

كالتالي:

1-1- مرحلة حماية الاقتصاد الناشئ من المنافسة الأجنبية 1962 - 1970:

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الاجراءات التي تهدف الى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، و من

أهم الأدوات التي تم الإعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف نجد: (حميدات، 1996، الصفحات 172-174)

- نظام الحصص: يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة الى ترخيص من

قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة من أجل حماية الانتاج الوطني

و تحسين وضعية الميزان التجاري.

- الإحتكار المباشر للتجارة الخارجية عن طريق هيئات تكون مسيرة مباشرة من طرف الدولة.

كما قامت الجزائر بتوسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنوع علاقاتها التجارية و إبرام العديد من الاتفاقات

الثنائية مع مختلف البلدان من أجل تحقيق المزيد من الاستقلالية.

1-2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة 1971-1977:

تميزت هذه المرحلة بإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، كما جاءت في

جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لا سيما فيما يخص الاستيراد و تلتخص أهم هذه القيود فيما يلي (بن عيني،

2014، صفحة 164):

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي الى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛

- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات

الأجنبية؛

- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الإستقلال وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في الإطار السياسية الاقتصادية المنتهجة؛

- إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية في المؤسسات الاجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

1-3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987:

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص تكميلية للمراحل السابقة تمثلت في: (بن قدير، 2013، صفحة 133)

- صدور القانون رقم 78-02 و الذي تضمن تأميم عمليات البيع و شراء السلع و الخدمات من الخارج، و نص على إقصاء الوسطاء الخواص من التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية و المالية بين الجزائر و باقي العالم.

- صدور القانون رقم 86-12 و المتعلق بتنظيم البنوك التجارية، و البنك المركزي و الذي حدد إطار المنظومة البنكية، و مكن البنوك من إسترجاع صلاحياتها في مجال الصرف، إذ حول للبنك المركزي صلاحية التشريع و التنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية، إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية لسنة 1986، أين دخل الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول و تدهور قيمة الدولار بنسبة 40% في أسواق الصرف العالمية مما ألحق بمنظمة ال OPEC بخسارة قدرت بحوالي 60 مليار دينار.

1-4- مرحلة إستقلالية المؤسسات العمومية 1988-1990:

تميزت هذه المرحلة ب: (بلحشر، 2014، الصفحات 361-362)

- تم إصدار القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988 و المتضمن إستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، و إلغاء الترخيص الاجمالي للإستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة.

- فيما يتعلق بالتمويل الخارجي فقد تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي و مقرها البنك المركزي، و من مهامها متابعة القروض الخارجية و منح الموافقة فيما يخص كافة القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار.

2- سياسة الرقابة على الصرف بعد قانون النقد و القرض 90-10: بصدر قانون النقد و القرض 90-10 شرع

البنك المركزي في وضع الادوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالاستيراد والتصدير والإستثمارات الأجنبية في

الجزائر، و تمثلت هذه الآليات فيما يلي: (بلحشر، 2014، الصفحات 362-364)

- يتم تحويل الأموال سواء في الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط الماليه المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر؛

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة

لدى الوسائط المالية المعتمدة؛

- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر

في ما يخص تسيير الدين الخارجي؛

- تستفيد عمليات التصدير من نظام حر دون نظام إلزام المصدر بالحصول على ترخيص (النظام رقم 91-13 المؤرخ في

14 أوت 1991) وفي حالة التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف، هذا بالالتزام مع

مصرفه شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية (النظام رقم 91-07 المؤرخ في 14 أوت 1991)، كما يجبر

القانون أن يترتب على عملية التصدير في إسترجاع أو تحويل الإيراد الناتج عن هذه العملية الى الوطن، ويستطيع أصحاب

الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها وبالتحويل لها وتسديد عملياتها التجارية مع

الخارج بكل حرية؛

- إنشاء لجنة وزارية في أواخر 1992 مكلفة بالقيادة و الاشراف على التجارة الخارجية و آليات تمويلها لمدة محددة، وهذا

في إطار تشديد القدرات المالية و توجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية و الأنشطة ذات طابع دائم؛

- سنة 1994 تم تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أبريل 1994 بشكل

تدرجي؛

- منتصف عام 1995 أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وتم

تعزيز ذلك بالقانون المتعلق بمراقبة الصرف الذي أوكلت عملية المراقبة بشكل كلي إلى البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك

أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الاجني للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء

الآجل على النقد الاجنبي و الذي كان يمنح للمؤسسات غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الاجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الاجنبي واجتذاب التحويلات من الخارج؛

- أواخر سنة 1995 تم انشاء سوق الصرف البنينة و الدخول في نظام التعويم المدار الذي انطلق العمل به بداية سنة 1996، حيث أصبح من حق البنوك التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الاجنبية بيعا و شراء، وتستلم ما نسبته 50 % من عائدات الصادرات للمؤسسات خارج المحروقات و أصبح بإمكانهم التمتع بوضعها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق مع تلك الفوائد السائدة في الأسواق المالية الدولية و بالإضافة إلى ذلك فقد سمح في نفس السنة بقيام مكاتب صرافة للنقد الاجنبي؛

- نهاية عام 1996 أصبح في الامكان تفويض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة في الخارج وهذا في حدود سقف معين ما تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، و ألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997.

ثانيا- سياسة تخفيض قيمة الدينار:

1- أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري: من بين أسباب التخفيض المتتابع نجد: (بوعشة، 1999، الصفحات 83-84)

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، و مواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛

- الحيلولة دون إرتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، و بهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، و من شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي)؛

- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، و توسيع أسواق الصادرات، و بالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي؛

- التخفيض كردة فعل للاختلالات الاساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف الاجنبي، يتمشى مع جهود الدولة لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي يتمشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي و المالي، إلا أن السبب الرئيسي لسياسة التخفيض هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات و ذلك بزيادة الصادرات و تخفيض الواردات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- إدارة الموازنة العامة في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية و ذلك من أجل تحصيل جبائي عند التحويل إلى الدينار، و هذا راجع لانخفاض إيرادات الصادرات. (واعيل و مُجد، 2018، صفحة 12)

2- مراحل سياسة تخفيض الدينار: (بن زاوي، 2011، الصفحات 157-158)

- كان أول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بعد أن كان انزلاقا تدريجيا فقط سنة 1991 بأكثر من 106% حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 17.47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد و كان الهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية من أجل تقليص خسائر العملات الاجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف و تحقيق تقارب بين السوق الرسمي و الموازي، لكن هذا التخفيض لم يحقق الأثر المرغوب مما أدى إلى القيام بتخفيض آخر.

- التخفيض الثاني كان أكثر أهمية و جاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي سنة 1994 بحوالي 50% على مرحلتين المرحلة الاولى: مارس/ أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار و المرحلة الثانية في نهاية سبتمبر 1994 حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار، واستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 24.08 دج لكل دولار في نهاية 1993 إلى 60.7 دج لكل دولار نهاية 1998.

استمرت إجراءات التخفيض فيما بعد لسنوات متتالية، و الجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار و تدخلات بنك الجزائر لتخفيض قيمة الدينار خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم 03-17: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2020

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر صرف دج/\$	75.31	77.26	79.68	77.37	72.61	73.37	72.64
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف دج/\$	66.83	71.18	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر صرف دج/\$	80.57	107.13	110.52	114.93	118.29	119.25	132.13

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

من خلال الجدول رقم 03-17 يمكن ملاحظة أن قيمة الدينار الجزائري إستمرت بالانخفاض خلال الفترة 2000-2002 بمعدلات مستقرة و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002. (دردوري و لقليطي، 2017، صفحة 133).

أما خلال الفترة 2003-2007: تدخل البنك المركزي و قام بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و 5% و كان الهدف من هذا الاجراء هو الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الاسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الرسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل ابرز العملات الاجنبية، (مدوري، 2021، صفحة 63)، و قد عرفت في هذه الفترة قيمة الدينار ارتفاع حيث انتقلت من 77.37 دج سنة 2003 إلى 66.83 دج سنة 2007 .

خلال الفترة 2008-2013: تراجعت قيمة الدينار الجزائري حيث انتقلت من 71.18 دج/\$ سنة 2008 إلى 74.40 دج/\$ سنة 2010 و ذلك لقيام السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم في ديسمبر 2008 و ذلك لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الازمة المالية. (المومن، 2020، صفحة 46)، لتشهد تحسنا سنة 2011 و هذا راجع لتحسن أسعار البترول و بداية تلاشي تأثيرات أزمة 2008 و من سنة 2012 حتى 2013 عرفت قيمة الدينار إنخفاضاً نسبياً بمعدلات مستقرة.

بين سنتي 2014 و 2015 انخفضت قيمة الدينار الجزائري و هذا يعود لتراجع أسعار النفط وتفاقم عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني، و أمام هذا الوضع واصل بنك الجزائر للدينار تدخله اليومي خلال سنة 2015. (بنك الجزائر، 2016، صفحة 72)

و خلال الفترة 2016-2018 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالتراجع أمام الدولار الأمريكي و هذا راجع لمواصلة تعويم الدينار و الذي بررته الحكومة بامتصاص ارتدادات الصدمة النفطية، وعلى الرغم من تحسن سعر البترول سنة 2018 مقارنة بالسنوات السابقة فان قيمة صرف الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية و لم يسهم قرار تخفيض

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20% سنة 2017 من وقف هذا التراجع، كما أنه من ضمن أسباب تراجع الدينار طبع مزيد من الاوراق المالية و ما ترتب عنها من فائض في الكتلة النقدية (المومن، 2020، صفحة 47).

و خلال الفترة 2019-2020: إستمر تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب تراجع سعر البترول و الازمة الصحية كوفيد- 19 سنة 2019 .

المبحث الرابع: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020

بعد تحليل تطور كل من الموازنة العامة و سعر الصرف في الجزائر في المباحث السابقة، فإننا في هذا المبحث سنحاول بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين سعر الصرف وصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020

المطلب الأول: منهجية الدراسة و المتغيرات المستخدمة

في هذا المطلب سوف نقوم بالتعريف بمنهجية الدراسة و بمتغيرات المستخدمة في النموذج و مصادرها كالتالي:

أولاً - منهجية الدراسة

سوف نستخدم منهجية (Auto Regressive Distributed LAG Model ARDL) و التي تم نشرها بواسطة كل من (Pesaran and Smith (1995) و (Pesaran and Smith (1998) و (Pesaran and al (1999) و (2001) و يتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي و نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد. (هجيرة و مُجّد، 2020، صفحة 79)

و يمكننا ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير من الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل، و تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى – Engle Granger (1987) ، طريقة (Johansen(1988) و (Johansen and Juselius(1990) ، و لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل (AIC) و (SC)، و لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار (UECM)، يقدم كل من (Pesaran and al (2001) منهجا جديدا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، و تعرف الطريقة بـ approach bound testing أي طريقة اختبار الحدود و يتضمن

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

هذا الاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير

معلمات الاجل الطويل و الاجل القصير (برحو و مُجَّد، 2022، صفحة 906)

و تتميز هذه المنهجية أنه يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة من

الدرجة الأولى، أو مزيج من الاثنين، بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية. (Nagmi

& Mofteh, 2020, p. 66)

و عليه فهذه المنهجية تلتخص باتباع الخطوات التالية: (قسيميوري، 2021، صفحة 299)

- إختبار استقرارية السلاسل الزمنية،

- إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bound؛

- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛

- إختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

ثانيا- التعريف بمتغيرات الدراسة و مصادرها:

يهدف قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، فقد قمنا باختبار

مجموعة من المتغيرات و التي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-18: السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي

المتغير التابع	الرمز	التعريف	المصدر
المتغيرات المستقلة	SB	نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة	- الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر
	REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010 = 100)	- البنك الدولي
	PIB	الناتج المحلي الإجمالي	- بنك الجزائر ، البنك الدولي
	INF	معدل التضخم	- بنك الجزائر ، البنك الدولي
	BC	نسبة الصادرات إلى الواردات	- بنك الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة

- و منه و بناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$SB = f(REER, PIB, INF, BC)$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

و للتخفيف من حدة إختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس) فقد تم تحويل البيانات إلى اللوغاريتم النيبيري، مع العلم أن

السلسلة SB لم يتم حسابها على أساس الفرق بين الإيرادات و النفقات، و إنما تم إستخدام النسبة $\left(\frac{\text{الإيرادات}}{\text{النفقات}}\right)$ و نفس الأمر

بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد تم إستخدام النسبة $\left(\frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}}\right)$ ، و هي طريقة شائعة و معتمدة في الدراسات المتعلقة

بالموازنة العامة والميزان التجاري، و منه يصبح النموذج بالشكل:

$$\text{LnSB} = f(\text{LnREER}, \text{Ln PIB}, \text{LnINF}, \text{LnBC})$$

المطلب الثاني: تطور متغيرات النموذج خلال الفترة 1990-2020

لقد تم التعرض لتطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2020 في المبحث الثاني بالتفصيل لهذا سوف

نكتفي في هذا المطلب بتحليل تطور المتغيرات المستقلة و المتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نمو الناتج المحلي الإجمالي،

التضخم، رصيد الميزان التجاري كالأتي:

أولا-تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

منذ نهاية سنوات 1990 تمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي

للدinar في الاجل الطويل عند قيمته التوازنية التي تحددها أساسيات الاقتصاد الوطني حيث يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي

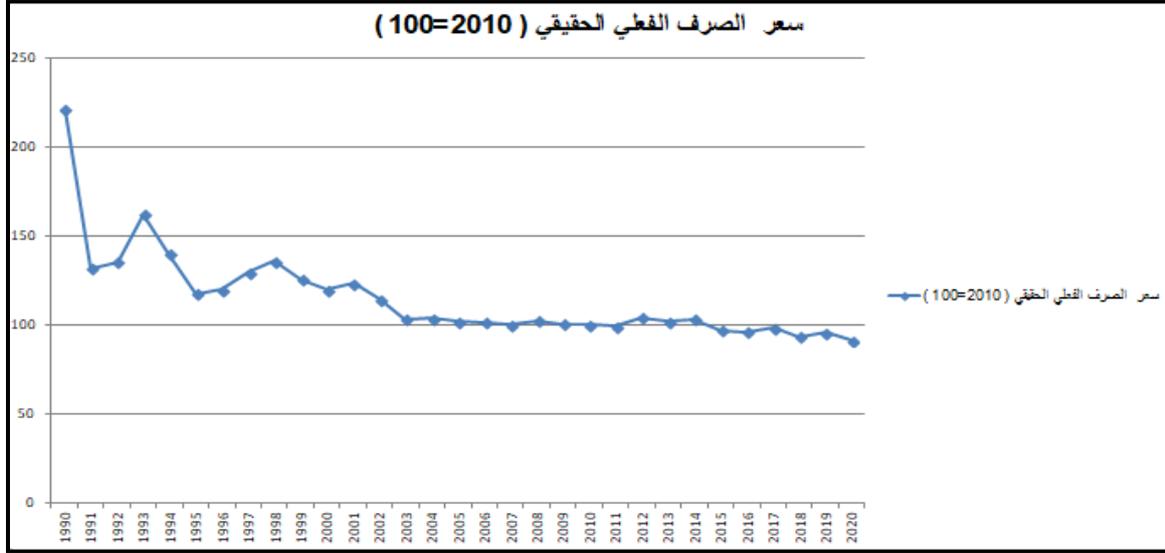
مؤشرا مختصرا يتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع 15 دولة من شركائها الرئيسيين الذين يمثلون 88% من المبادلات

الإجمالية في سنة الأساس 1995 كما تدرج سياسة سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة "التعويم

الموجه" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية و هي أهم شركاء الجزائر التجاريين. (بنك الجزائر، 2009،

صفحة 88)

الشكل رقم 03-06: تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 01

من خلال الشكل رقم 03-06 نلاحظ انخفاض كبير في قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي و ذلك من 220.55 سنة 1990 إلى 131.54 سنة 1991 و هذا مرده إلى انخفاض سعر البترول بسبب أزمة 1986 ليعرف تحسن طفيف سنتي 1992 و 1993، و هذا بسبب حدوث صدمات معاكسة لشروط التبادل و ذلك لانتهاج الحكومة لسياسة نقدية و مالية توسعية أدت إلى جعل التضخم في الجزائر أعلى من معدل التضخم السائد لدى الشركاء التجاريين إنعكست على القوة الشرائية للدينار الجزائري بنسبة 50%. (تلمساني، 2018، صفحة 159)

و في سنة 1994 عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي إنخفاض و هذا بسبب التحفيز في سعر الصرف الاسمي سنة 1994 بنسبة 40% واستمر انخفاض سعر الصرف الفعلي حتى سنة 1995 ليصل إلى 117.13، و بداية من سنة 1996 حتى 1998 عرف تحسن و انتقل من 119.64 إلى 135.54 لينخفض سنة 1999 إلى 125.31 و استمر هذا الانخفاض حتى سنة 2002، ليعرف فيما بعد نوع من الاستقرار خلال الفترة 2003-2010 ماعدا الانخفاض المسجل سنة 2007 حيث بلغت قيمته 99.92 وهذا بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري.

أما سنة 2011 فقد انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي ليعرف تحسن سنة 2012 قدره 5.8% كمتوسط سنوي تحت تأثير فارق بين الجزائر و أهم شركائها التجاريين حيث بلغ هذا الفارق نسبة 6.22% في 2012 مقابل 1.61% سنة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

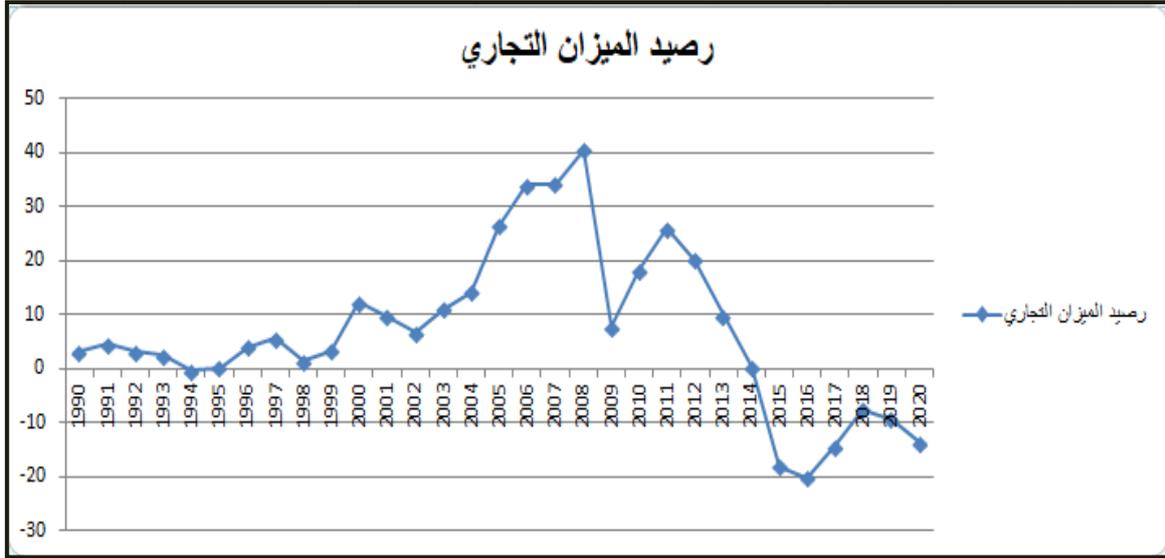
2011، نتيجة لقفزة تضخم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر و تباطؤ التضخم في البلدان الشريكة (بنك الجزائر، 2013، صفحة 91)، ليعرف إستقرار حتى سنة 2013 و هذا بسبب مواصلة بنك الجزائر إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف – التعويم الموجه – بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي.

و على الرغم من من تأثير الصدمة الخارجية فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بشكل طفيف في عام 2014 مقارنة بعام 2013 في ظل انخفاض قوي لعملات البلدان الشريكة مقابل الدولار (بنك الجزائر، 2015، صفحة 141)

و خلال الفترة 2015 - 2020 عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاض بسبب تراجع سعر البترول و إستنزاف احتياطات الصرف الاجنبي، ماعدا الارتفاع الطفيف المسجل سنة 2017 و 2019.

ثانيا- تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الشكل 03-07: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على الملحق رقم 01

من خلال الشكل رقم 03-07 و الملحق رقم 01 نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2020 قد مر بعدة مراحل يمكن تقسيمها كالآتي:

1990-1994: تحسن رصيد الميزان التجاري و انتقل من 3.18 مليار دولار سنة 1990 إلى 4.67 مليار دولار سنة 1991 و هذا التحسن مرده إلى إنخفاض في قيمة الواردات حيث انتقلت من 9.7 مليار دولار سنة 1990 إلى 7.77

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

مليار دولار سنة 1991، و خلال الفترة 1992-1993 حقق الميزان التجاري فائض إلى أنه انخفض تدريجيا ليحقق عجزا سنة 1994 بـ 0.26 مليار دولار، إذ يعود الانخفاض في رصيد الميزان التجاري إلى انخفاض الصادرات التي تتكون أغلبها من صادرات المحروقات التي انخفضت هي الأخرى بسبب تراجع أسعار البترول إذ انتقل السعر من 22.26 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 15.33 دولار للبرميل سنة 1994، ترافق هذا مع تخفيضين متتاليين لقيمة الدينار، الأول بـ 22% سنة 1991 والثاني بـ 40.17% سنة 1994.

1995-1998: سجل رصيد الميزان التجاري فائض طفيف سنة 1995 قدر بـ 0.16 مليار دولار و تحسن هذا الفائض تدريجيا ليصل إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997، ليتراجع مجددا سنة 1998 حيث وصل إلى 1.51 مليار دولار، و هذا الفائض مرده إلى تحسن سعر البترول الذي إنعكس بالإيجاب على صادرات المحروقات و على إجمالي الصادرات بصفة عامة إذ انتقلت قيمتها من 10.26 مليار دولار سنة 1995 إلى 13.82 سنة 1997، و التراجع المسجل سنة 1998 مرده إلى التراجع الحاد في سعر البترول إذ وصل إلى 12.9 دولار للبرميل.

1999-2013: سجل رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة فائض لكنه كان متباين من سنة إلى أخرى حسب تطور سعر البترول، حيث ارتفع من سنة 1999 إلى سنة 2000 و هذا راجع لارتفاع سعر البترول لينخفض هذا الفائض سنتي 2001 و 2002 بسبب تراجع سعر البترول و ارتفاع قيمة الواردات، و سجل تحسن مستمر من سنة 2003 حتى سنة 2008 حيث وصل إلى 40.6 مليار دولار، ليعرف انخفاض حاد سنة 2009 بسبب التراجع الكبير في صادرات المحروقات حيث انخفضت من 77.19 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.42 مليار دولار سنة 2009 و هذا يعود إلى تراجع سعر البترول بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008، أما سنتي 2010 و 2011 فقد عرف تحسن و هذا راجع لتحسن سعر البترول ليتراجع مجددا من سنة 2013 إلى سنة 2014 حيث قدر بـ 0.46 مليار دولار.

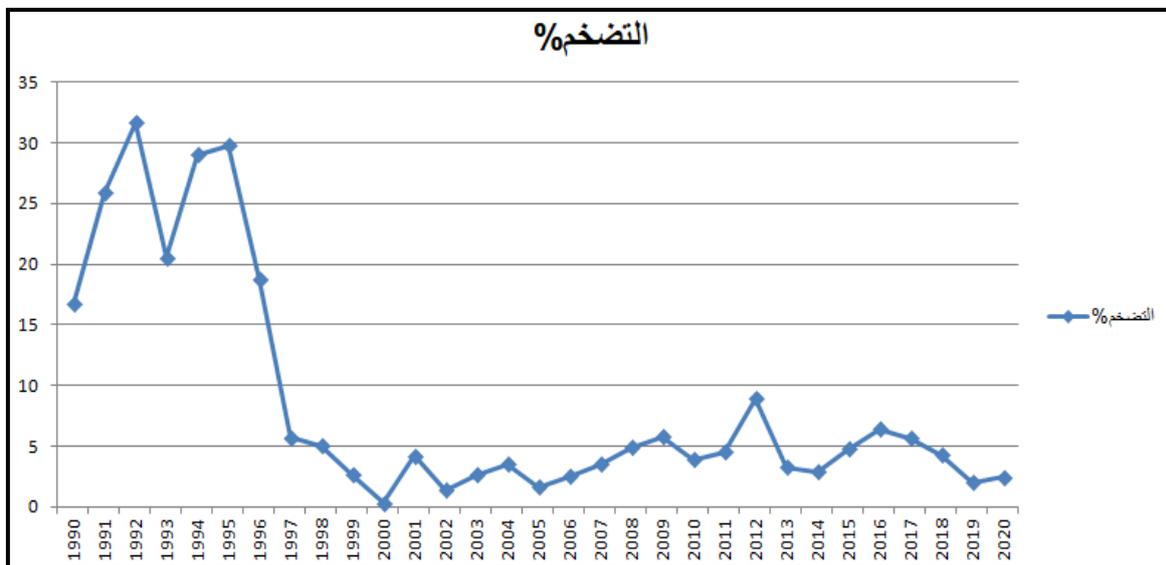
2015-2020: سجل سنة 2015 عجز لأول مرة بعد حوالي 20 سنة من تحقيقه لفوائض متتالية و هذا رغم تراجع حجم الواردات خلال هذه الفترة من 52.67 مليار دولار سنة 2015 إلى 35.55 مليار دولار سنة 2020، إذ قدر العجز بـ 18.08 مليار دولار و هذا بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 و التي تسببت في تراجع سعر البترول إذ إنتقل من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53.2 دولار للبرميل سنة 2015، و تراجع هذا العجز سنة 2018 بسبب تحسن سعر البترول حيث وصل إلى 71.3 ليرتفع مجددا سنتي 2019 و 2020 بسبب تراجع سعر البترول.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

و عليه فان التخفيض الذي قامت به الجزائر لم يحقق الهدف المرجو منه، و ذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات و ضعف الانتاج الجزائري و محدوديته، أي عدم مرونة الانتاج من السلع و الخدمات القابلة للتصدير و الذي يعتبر أحد شروط نجاح سياسة التخفيض، و بالتالي فان التخفيض في قيمة الدينار لم يؤدي إلى تغيير هيكل الصادرات، و التحسن في قيمة الصادرات مرده تزايد صادرات المحروقات و التي تتأثر بأسعار البترول. (بورحلي، بوروشة، و علاوي، صفحة 186)

ثالثا - تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 :

الشكل رقم 03-08: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على الملحق رقم 01

من خلال الشكل رقم 03-08 نلاحظ إرتفاع ملحوظ لمعدل التضخم خلال الفترة 1990-1995 حيث انتقل من 16.65% سنة 1990 إلى 31.66% سنة 1992 لينخفض سنة 1993 إلى 20.54% ليعاود الارتفاع سنتي 1994 و 1995 و هذا بسبب برامج الاستقرار المطبقة و التي انطوت على سياسة صارمة لإدارة الطلب الكلي و إجراء تخفيض كبير لقيمة العملة و التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات و أسعار الفائدة. (عايب، 2010، صفحة 243)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

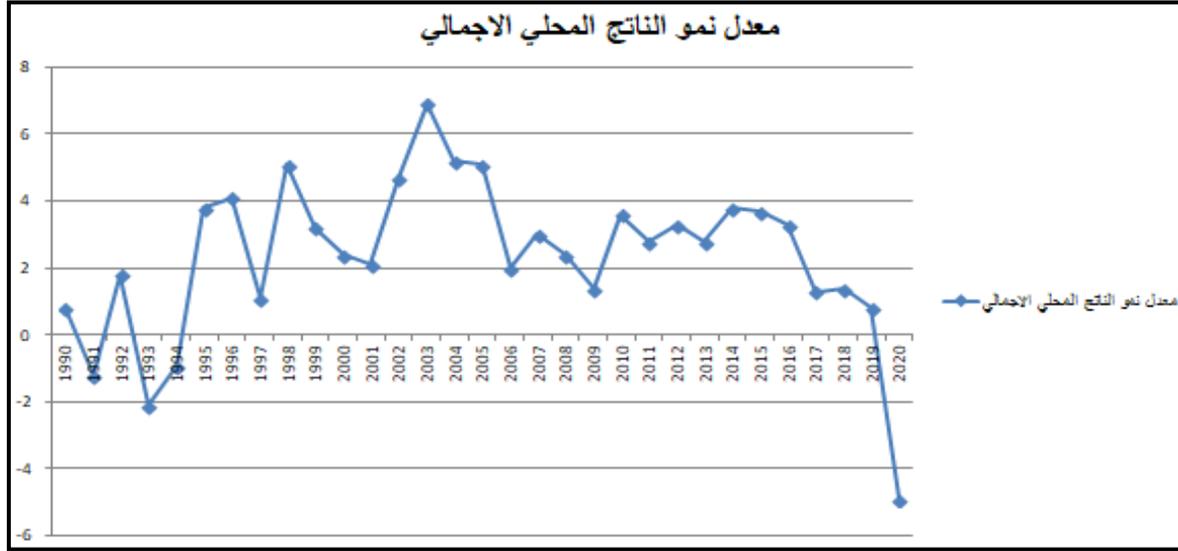
و ابتداء من سنة 1996 انخفض معدل التضخم ليصل إلى 0.3% سنة 2000 بعد تحرير التجارة الخارجية، ليرتفع سنة 2001 إلى 4.2% و هذا راجع لارتفاع الارصدة النقدية الصافية الخارجية من جراء ارتفاع أسعار البترول، ثم انخفض سنة 2002 ليعاود الارتفاع سنتي 2003 و 2004 و يصل إلى 3.54%، و سجل التضخم سنة 2005 و 2006 انخفاض و هذا بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة، (قسميوري، 2021، صفحة 274) ليشهد ارتفاعا تدريجيا من سنة 2007 إلى سنة 2009 و يصل إلى 5.74% و هذا راجع إلى الارتفاع في مستوى اسعار المنتجات المستوردة. أما سنة 2010 فقد عرف معدل التضخم تراجع إذ وصل إلى 3.91% و هذا مرده إلى تراجع الاسعار العالمية للسلع الأولية و الاساسية و المحاصيل الزراعية، ليرتفع مجددا من سنة 2011 إلى سنة 2012 حيث وصل إلى مستوى قياسي بـ 8.89% و تعود أهم الاسباب التي ساعدت في ارتفاع التضخم حسب بنك الجزائر إلى الارتفاع القوي في الكتلة النقدية بنسبة 84% و ارتفاع اسعار المواد المستوردة بـ 14%، و سعر الصرف بنسبة 2% مقابل 7% سنة 2011 (بنك الجزائر، 2013، صفحة 52).

و من سنة 2013 إلى سنة 2014 تراجع معدل التضخم ليصل إلى 2.92% و هذا يعود إلى تراجع أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى إدخال بنك الجزائر بدابة من سنة 2013 لأداة جديدة لاسترجاع السيولة (بنك الجزائر، 2014، صفحة 202).

و خلال الفترة 2015-2016 ارتفع معدل التضخم من 4.8% إلى 6.4% و يعود هذا إلى النقائص في ضبط الاسواق و إلى الوضعيات المهيمنة في معظم اسواق السلع الاستهلاكية (بنك الجزائر، 2017، صفحة 8). أما خلال الفترة 2017-2019 فقد سجل معدل التضخم إنخفاض وانتقل من 5.59% إلى 1.95% و هذا يعود إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية باستثناء الحبوب، ليرتفع سنة 2020 و يصل إلى 2.42% بسبب إرتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

رابعاً- تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

الشكل رقم 03-09: تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على الملحق رقم 01

من خلال الشكل رقم 03-09 أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي قد ارتفع من 555.8 مليار دينار سنة 1990 إلى 844.5 مليار دينار سنة 1991، إلا أنه حقق معدل نمو سالب قدر بـ 1.2% ليستمّر في تسجيل معدلات سالبة سنوات 1993، 1994 و هذا يعود لمخلفات أزمة 1986 (قسيموري، 2021، صفحة 260)، حيث عرف الاقتصاد الجزائري بعدها مرحلة ركود.

أما خلال الفترة 1995 - 1999: فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدلات إيجابية إلا أنها كانت في حالة تذبذب بين ارتفاع و انخفاض حيث ارتفع من 1990.6 مليار دينار و 2750 مليار دينار بمعدلات نمو 3.8% و 4.1% في سنتي 1995 و 1996 على التوالي و مرد ذلك إلى إرتفاع سعر البترول، ليتراجع إلى 2780.2 مليار دينار بمعدل نمو 1.1% سنة 1997 ثم يرتفع إلى 2830.5 مليار دينار بمعدل نمو 5.1% سنة 1998 هذا بالرغم من إنخفاض سعر البترول إلى 12 دولار للبرميل و هذا راجع إلى التفوق الواضح للنمو خارج قطاع المحروقات مدعوما بالتحسن في إنتاج القطاع الصناعي و بالأساس فرع الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى تحسن المردود الزراعي الناتج عن تحسن الاحوال الجوية، هذا بالتزامن مع استمرار تحقيق نمو إيجابي للصناعة التي يديرها القطاع الخاص، بالإضافة إلى إحصائيات منظمة الاوبك التي أشارت إلى إرتفاع حجم الصادرات البترولية إلى 549.4 ألف برميل يوميا مقابل 373.1 برميل يوميا سنة 1997. (ميهوب، 2017، الصفحات 150-151)، ليتراجع معدا النمو سنتي 1999، 2000 إلى 3.2%، 2.4%.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

و خلال الفترة 2001-2005 سجل الناتج المحلي نموًا تصاعدًا تدريجيًا من 4260.8 مليار دينار إلى 7519 مليار دينار، حيث سجل أعلى نسبة نمو سنة 2003 قدرت بـ 6.9%، تزامن هذا مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، ليتراجع إلى 2% و 3% سنتي 2006 و 2007.

خلال الفترة 2008-2009 عرف الناتج المحلي تراجعًا من 11042.8 مليار دينار إلى 9968 مليار و تراجع بذلك معدل النمو حيث إنتقل من 2.4% إلى 1.4% و مرد ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيرها على الطلب العالمي على البترول مما انعكس على انخفاض النمو الاقتصادي.

أما خلال الفترة 2010-2014 فقد عرف النمو الاقتصادي شبه إستقرار حيث تراوح بين 2.8% و 3.8% و هذا مرده إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى الاموال الضخمة التي تم رصدتها من أجل برنامج توطيد النمو (2010-2014).

خلال الفترة 2015-2020 عرفت وتيرة النمو الاقتصادي الوطني، المقاس بتغير إجمالي الناتج المحلي، تراجعًا مستمرًا منذ سنة 2014 متأثرًا بالانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات (باستثناء سنتي 2015 و 2016)، انتقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 3.8% إلى 1.4% في 2018 ليصل إلى 0.8% سنة 2019 و هو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة، و تتمثل خصوصية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات خلال سنة 2019 في حين أن تراجع النمو خص جميع قطاعات النشاط الخمس خارج المحروقات، (بنك الجزائر، 2020، صفحة 24)، و في سنة 2020 سجل الناتج المحلي الاجمالي تراجعًا إلى 18723.5 مليار دينار بمعدل -4.9% و هذا بسبب جائحة كوفيد - 19 التي أدت إلى إغراق أغلب الاقتصادات في ركود غير مسبوق و لم يسلم الاقتصاد الجزائري من الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن هذه الازمة الصحية لتضاف إلى الصدمة الخارجية و الناتجة عن الانخفاض الشديد و المستمر في أسعار البترول منذ منتصف 2014. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 26)

المطلب الثالث: النمذجة القياسية لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

في هذا المطلب سوف نقوم بالنمذجة القياسية لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2020 ، حيث سوف نحاول إختبار مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة.

أولاً- الإختبارات القبلية:

1- بناء النموذج :

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير

والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$\begin{aligned} \text{LnSB}_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta \text{LnSB}_{t-i} + \sum_{t=0}^{q_1} \beta_2 \Delta \text{LnERRE}_{t-i} + \sum_{t=0}^{q_2} \beta_3 \Delta \text{LnBC}_{t-i} + \sum_{t=0}^{q_3} \beta_4 \Delta \text{LnINF}_{t-i} \\ + \sum_{t=0}^{q_4} \beta_5 \Delta \text{LnPIB}_{t-i} + \alpha_1 \text{LnSB}_{t-1} + \alpha_2 \text{LnERRE}_{t-1} + \alpha_3 \text{LnBC}_{t-1} \\ + \alpha_4 \text{LnINF}_{t-1} + \alpha_5 \text{LnPIB}_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

Ln SB: لوغاريتم نسبة الإيرادات إلى النفقات؛

Ln ERRE: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛

LnBC: لوغاريتم نسبة الصادرات إلى الواردات؛

LnINF: لوغاريتم معدل التضخم؛

LnPIB: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي؛

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

q_1, q_2, q_3, q_4 : فترات إبطاء المتغيرات المستقلة؛

p : فترة إبطاء المتغير التابع؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

C: يشير إلى الحد الثابت.

2- دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية بالغة لعدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة يؤدي إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم إختبار PP في دراسة إستقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، حيث يقوم إختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية العدمية H_0 : وجود جذر الوحدة و يعني عدم إستقرارية السلسلة الزمنية.

- الفرضية البديلة H_1 : عدم وجود جذر الوحدة و يعني إستقرارية السلسلة الزمنية.

و الجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 03-19: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (إختبار Phillips-Perron)

الفرق الأول I(1)			المستوى I(0)			قيمة t المحسوبة و قيمة الإحتمال الموافق لها	المتغير
بدون ثابت واتجاه عام	ثابت و اتجاه عام	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت و اتجاه عام	ثابت فقط		
6.4497-	6.0268-	6.4014-	2.5266-	2.6099-	2.5417-	T-Statistic	LnSB
0.0000	0.0002	0.0000	0.0134	0.2788	0.1162	Prob	
9.8013-	20.6157-	21.3489-	2.0230-	6.7302-	4.2497-	T-Statistic	Ln ERRE
0.0000	0.0000	0.0001	0.0429	0.0000	0.0024	Prob	
5.0163-	7.5611-	5.0713-	1.1122-	1.4663-	0.8810-	T-Statistic	LnBC
0.0000	0.0000	0.0003	0.2354	0.8188	0.7803	Prob	
8.2054-	8.1793-	8.2527-	1.4882-	2.6161-	2.2761-	T-Statistic	LnINF
0.0000	0.0000	0.0000	0.1255	0.2762	0.1858	Prob	
3.1591-	10.0882-	4.0876-	3.5234	1.9999-	11.7926-	T-Statistic	LnPIB
0.0027	0.0000	0.0037	0.9997	0.57783	0.0000	Prob	

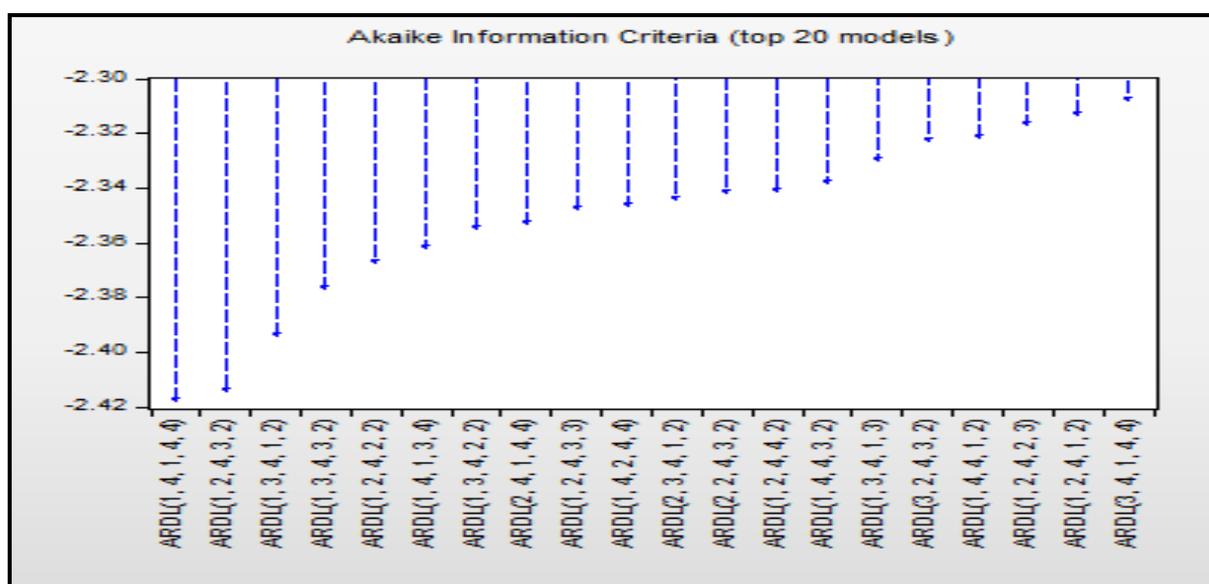
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 03 و مخرجات 10 Eviews

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات كانت غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية، إلا أنه عند أخذ الفروق الأولى أصبحت كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة، ماعدا السلسلة الزمنية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (LnERRE) فهي مستقرة عند المستوى الأصلي $I(0)$ و عند أخذ الفرق الأول $I(1)$ ، و بما أن السلاسل الزمنية تحتوي على مزيج من $I(1)$ و $I(0)$ ، فإنه يمكننا إستخدام منهجية **ARDL**.

3- إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

الشكل رقم 03-10: نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال الشكل رقم 03-10 أعلاه يتضح أن النموذج $ARDL(1, 4, 1, 4, 4)$ هو النموذج الأمثل ويمتلك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike Information Criterion)، حيث أن المتغير التابع رصيد الموازنة العامة مبطاً بدرجة واحدة، أما المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم و الناتج المحلي) فهي مبطأة بأربعة درجات أما رصيد الميزان التجاري فهو مبطاً بدرجة واحدة، و الجدول يوضح فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

الجدول رقم 03-20 فترات الإبطاء المثلى للنموذج

المتغير	LnPIB	LnINF	LnBC	Ln ERRE	LnSB
فترة الإبطاء المثلى	4	4	1	4	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

ثانيا- إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

في هذا الاختبار يتم الكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من عدمه و يتم ذلك عن طريق:

(بخوش، 2022، صفحة 324)

- إختبار الفرضية الصفرية $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0$ ، أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، مقابل

الفرضية البديلة أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq 0$

- ثم يتم مقارنة إحصائية **F-Statistic** مع القيمة الحرجة (الحد الأعلى و الأدنى) التي قدمها Pesaran and al

(2001)، إذا كانت إحصائية F أعلى من القيمة الحرجة العليا فسيتم رفض الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود تكامل

مشترك بين المتغيرات مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات و بالعكس إذا كانت إحصائية F أقل من القيمة

الحرجة الدنيا فلا يمكن رفض الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات و مع ذلك إذا كانت إحصائية

F تقع بين القيم الحرجة الدنيا فان الاختبار غير حاسم و يعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار في وجود أو عدم وجود

تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

والجدول التالي يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية إختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم 03-21: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

إختبار الحدود Bounds Test		
عدد المتغيرات K	القيمة	
4	4.319592	F-Statistic إحصائية
حدود القيم الحرجة		
الحد الأقصى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستوى المعنوية
3.09	2.2	%10
3.49	2.56	%5
.3.87	2.88	%2.5
4.37	3.29	%1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 04 و مخرجات 10 Eviews

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

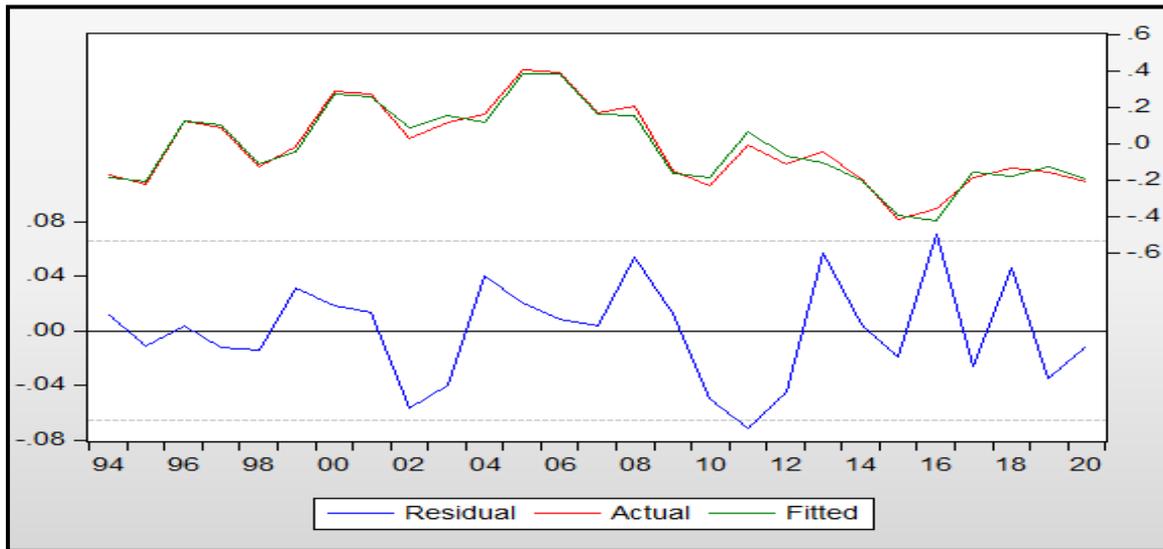
وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** و البالغة (4.31) أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات المعنوية، 10%، 5%، 2.5% ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.

ثالثاً- إختبار جودة النموذج:

قبل اعتماد النموذج **ARDL(1,4,1,4,4)** في تقدير الآثار قصيرة و طويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج، و ذلك من خلال إستخدام الاختبارات التالية:

1 - جودة النموذج: من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-11: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال الشكل 03-11 نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر إختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال إستقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (jarque-bera) بالقيمة الجدولية (Chi-Square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $\chi^2_{0,05}$. (قسيموري، 2021، صفحة 303)

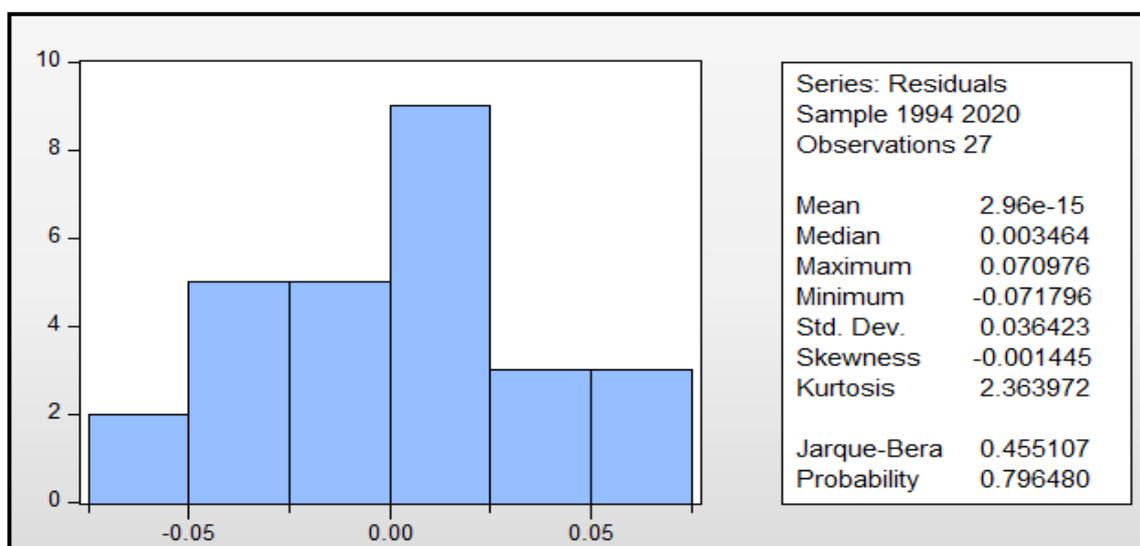
حيث أن صيغة إفتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$\text{jarque-bera} > \chi^2_{0,05} (2) \implies H_0$: البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي

$\text{jarque-bera} < \chi^2_{0,05} (2) \implies H_1$: البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

و قد كانت نتائج الإختبار موضحة في الشكل رقم 03-12 كالآتي:

الشكل رقم 03-12: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة $J-B=0.45$ و هي أقل من إحصائية كاي مربع $\chi^2=5.99$ ، كما أن

Prob= 0.79 و هي أكبر من 0.05، وهو ما يعني أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

3- إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر إختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (**R-Square**) المحسوبة عبر إختبار (**LM**) بالقيمة الجدولية لتوزيع **Chi-Square** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. (قسيموري، 2021، صفحة 303)

حيث أن صيغة إفتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$R\text{-Square} > x_{0,05}^2 (2) \implies H_0$: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

$R\text{-Square} < x_{0,05}^2 (2) \implies H_1$: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

و قد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول 03-22:

الجدول رقم 03-22: نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breush-Godfry Serial, Correlation LM Test			
F-Statistic	0.298119	Prob. F(2.6)	0.7526
Obs* R-Square	2.440547	Prob. Chi-Square(2)	0.2951

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 05

و منه حسب LM test فإن **Chi-Square.Prob** أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي.

4- إختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

هناك العديد من الاختبارات للكشف عن تجانس التباين و من بينها إختبار ARCH و الذي كانت نتائجه

موضحة في الجدول رقم 03-23، حيث نلاحظ أن **Prob F** أكبر من 0.05 ما يعني أن **F** ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم 03-23: نتائج إختبار تجانس التباين

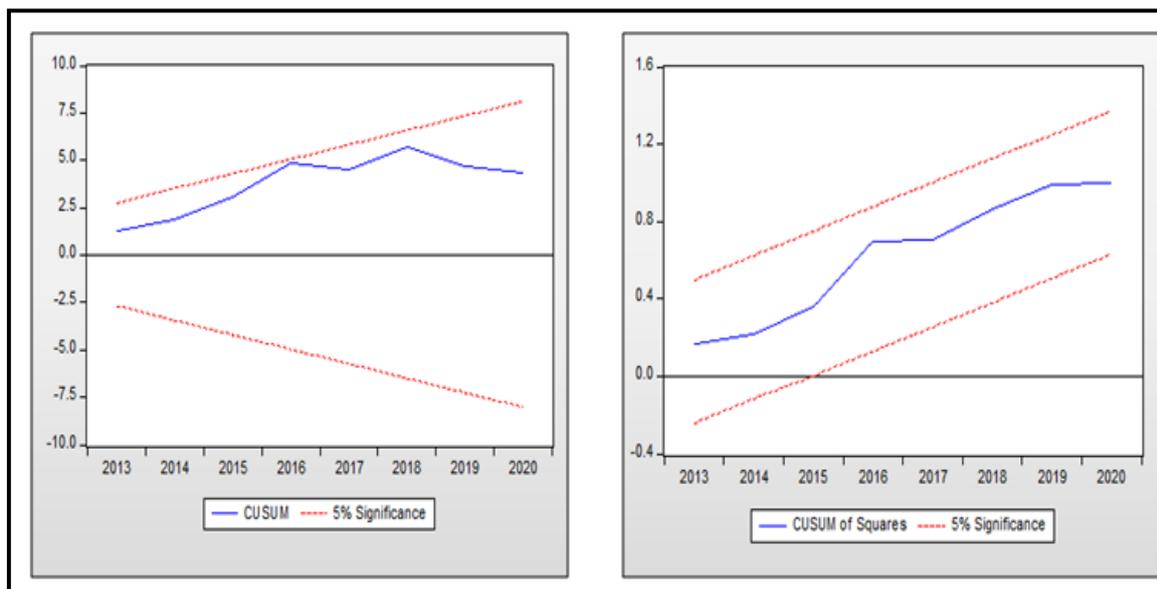
Heteroskedaticity Test ARCH			
F-Statistic	0.119342	Prob. F(1.24)	0.7328
Obs* R-Square	0.128647	Prob. Chi-Square(1)	0.7198

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 06

5- إختبار إستقرار النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة بذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين لتباين وجود أثر تغير هيكلية في البيانات و مدى استقراره وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات القصيرة الاجل، و يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي إذا وقع الشكل البياني لاختبار (CUSUM) و (CUSUM of Squares)، داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و هذا يعني أن المعاملات مستقرة على طول فترة الدراسة (بوضياف، 2019، صفحة 238) و الشكل الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 03-13: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

بما أن التمثيل البياني في كل من **CUSUM Test**، و **CUSUM of Squares Test** داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، فإننا نقبل باستقرارية النموذج.

رابعاً- إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، سنقوم بتقييم تأثير تقلبات سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

1- تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل: يوضح الملحق رقم 07 ما يلي

- وجود أثر سلبي و ذو معنوية لسعر الصرف على رصيد الموازنة، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0255) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% تراجع رصيد الموازنة العامة بـ 2.19%، و هذا يتفق مع الواقع الاقتصادي في الجزائر، و سبب هذا تراجع لعدم تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية، حيث كلما قامت السلطات النقدية بالتخفيض في قيمة الدينار، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي، و اعتماد الاقتصاد الجزائري على مادة وحيدة في التصدير و هي النفط، فإن ذلك لم يؤدي إلى زيادة الصادرات و تخفيض الواردات، و إنما تسبب في الرفع من المستوى العام للأسعار في المدى الطويل و بالتالي الرفع في النفقات العامة، مما أدى إلى اتجاه رصيد الموازنة العامة نحو السالب و بالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة.

- وجود أثر سلبي و غير معنوي لرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة، حيث قدرت نسبة المعنوية بـ (0.1244) و هي أكبر من 5%، حيث كلما ارتفع رصيد الميزان التجاري بنسبة 1% إنخفض رصيد الموازنة العامة بـ 0.56%، و بالتالي فان رصيد الميزان التجاري لا يؤثر على رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل.

- وجود أثر سلبي و معنوي لمعدل التضخم على رصيد الموازنة العامة، قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0145) و هي أصغر من 5%، حيث أن إرتفاع معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض رصيد الموازنة العامة بـ 0.477%، و هذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي على اعتبار أن ارتفاع معدل التضخم سوف يؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع و الخدمات مما يعني الزيادة في حجم النفقات العامة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى اتجاه رصيد الموازنة العامة نحو السالب و زيادة العجز.

- وجود أثر سلبي و ذو معنوية للنتاج المحلي على رصيد الموازنة، حيث قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0242) و هي أصغر من 5%، حيث كلما ارتفع الناتج المحلي بنسبة 1% إنخفض رصيد الموازنة العامة بـ 0.46% ، حيث أن إرتفاع الناتج المحلي

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

سوف يؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي و بالتالي زيادة الانفاق العام، و هذا ما سوف يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة العامة على المدى الطويل.

و عليه يمكن كتابة معادلة الاجل الطويل كالتالي:

$$EC = LNSB - (-2.1900 * LNREER - 0.5653 * LNBC - 0.4774 * LNINF - 0.4603 * LNPIP + 14.7058)$$

2- تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير: يوضح الملحق رقم 08 مايلى

- وجود أثر موجب و معنوي لسعر الصرف على رصيد الموازنة حيث قدرت نسبة المعنوية (0.0103) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أنه كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% ارتفع رصيد الموازنة العامة ب 1.057%، و هذا ما يعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الموازنة العامة في الأجل القصير، و هذا يتفق مع الواقع الاقتصادي في الجزائر، فباعتبار ان الموازنة العامة تمول في حدود 50% أو أكثر من الجباية البترولية وأن هذه الاخيرة تمر أولا بتحويل الإيرادات من الدولار الى الدينار و بالتالي فإن عملية التخفيض في قيمة الدينار سوف تؤدي في المدى القصير الى تضخيم حجم إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدينار الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة الكلية و بالتالي تحقيق فائض في رصيد الموازنة العامة.

- وجود أثر سلمي وغير معنوي لرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة، حيث قدرت نسبة المعنوية (0.0671) و هي أكبر من 5%، و هذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد الميزان التجاري بنسبة 1% انخفض رصيد الموازنة العامة ب 0.205%، و بالتالي فإن رصيد الميزان التجاري لا يؤثر على رصيد الموازنة العامة في الأجل القصير، و قد جاءت هذه النتيجة متطابقة مع إتجاه العلاقة في الأجل الطويل.

- وجود أثر سلمي و ذو معنوية لمعدل التضخم على رصيد الموازنة، فقد قدرت نسبة المعنوية ب (0.0005) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض رصيد الموازنة العامة ب 0.119%، و هذا ما يعني أن معدل التضخم له علاقة عكسية مع رصيد الموازنة العامة في المدى القصير، و هذه النتيجة جاءت متطابقة مع إتجاه العلاقة في الأجل الطويل.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

- وجود أثر موجب و ذو معنوية للناتج المحلي على رصيد الموازنة العامة، و قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) عند مستوى احتمال 5%، و هذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي بنسبة 1% تؤدي إلى إرتفاع الرصيد الموجب للموازنة العامة بـ 1.49%.

- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين رصيد الميزانية والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته $(\text{CointEq}(-1) = -0.8587)$ ، وهو يقيس نسبة إختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- نلاحظ أن معامل التحديد $R\text{-squared} = 0.958717$ و $\text{Adjusted R-squared} = 0.917435$ و هذا ما يعني أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التحليلية و القياسية لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-

2020) نستخلص النقاط التالية:

- عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات تطبيق سياسة مالية إنكماشية و بارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 تم تطبيق سياسة إنفاقية توسعية تجسدت في تبني مجموعة من البرامج الاقتصادية مما يؤكد الارتباط الوثيق بين سياسة الانفاق العامة و إيرادات المحروقات، إذ تعتبر المساهم الأول في نسبة الإيرادات العامة، و أي إنخفاض في سعر النفط سيؤثر سلبا على إجمالي الإيرادات العامة و منه على تغطية النفقات العامة.

- تعاني الموازنة في الجزائر من عجز مستمر و هذا بسبب الاعتماد الكبير على عوائد الجباية البترولية التي تتأثر هي الأخرى بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى الزيادة في النفقات العامة.

- تم إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 لتمويل عجز الموازنة العامة، و بعد استنفاد رصيده كليا سنة 2018، لجأت الحكومة للتمويل غير التقليدي و ترشيد النفقات العامة.

- عرف نظام صرف الدينار في الجزائر عدة مراحل فمن نظام الصرف الثابت بعد 1963 وصولا إلى التعويم المدار منذ 1995 إلى يومنا هذا.

- أثبتت الدراسة القياسية أن سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على رصيد الموازنة العامة في الأجل القصير و بشكل سلبي في الأجل الطويل.

الخاتمة

يحظى موضوع سعر الصرف باهتمام كبير على مستوى الدراسات الاقتصادية و ذلك لأنه يعتبر من أهم المتغيرات، بالإضافة لتأثيره الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية و خاصة حجم التجارة الخارجية، و منه التأثير على ميزان المدفوعات و الموازنة العامة، لذلك جاءت هذه الدراسة لتحليل و قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، و قد حاولنا فيها الإحاطة بكل الجوانب النظرية لكل من الموازنة العامة و سعر الصرف في الفصلين الأول و الثاني، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي يفسر لنا العلاقة بين المتغيرين في الفصل التطبيقي، و قد كانت النتائج كالتالي:

أولا - النتائج النظرية: تمكنت الدراسة في إطارها النظري من التوصل للنتائج التالية:

- الموازنة العامة في الجزائر تعتمد على أسلوب موازنة البنود (الموازنة التقليدية)، ونظرا للنقائص التي يتميز بها هذا الأسلوب و مسايرة التطورات الحاصلة على التسيير العمومي، فقد استدعى ذلك تبني إصلاح الميزانية من خلال إصدار القانون العضوي رقم 18-15 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2018، و الذي يهدف إلى اعتماد ميزانية البرامج و المتمحورة حول النتائج، مما سيسمح بترشيح الانفاق العام.

- بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعانية، واعتماده الشبه كلي على قطاع المحروقات، فقد أدت الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى عجز في ميزان المدفوعات و الموازنة العامة، و هذا ما دفع بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و الدخول معه في مفاوضات للحصول على تمويل خارجي، إنتهت بتوقيع قرض من نوع الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، و الثاني في جوان 1991، و الثالث في أبريل 1994، و أخيرا الحصول على 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار التعديل الهيكلي (1995-1998)، و قد رافق حصول الجزائر على هذه القروض تطبيقها لمجموعة من الإصلاحات.

- نتيجة لارتفاع أسعار البترول مع بداية الالفية الجديدة سمح بالتحول من سياسة مالية انكماشية وتطبيق سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال برامج الاستثمارات العمومية، و تمثلت هذه البرامج في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-

(2014)، البرنامج الخماسي (2015-2019)، إلا أنه نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2015 تبنت الجزائر سياسة ترشيد النفقات العامة، و تم قفل حساب هذا البرنامج سنة 2016.

- أظهر تحليل مضمون برامج الاستثمارات العمومية التي طبقتها الحكومة أنها قد أعطت الأولوية لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية التي كانت متوقفة بسبب السياسة المالية الانكماشية سنوات التسعينات بالإضافة إلى قطاع التعليم.

- تحليل تطور النفقات العامة يبين أنها شهدت إرتفاعا مطردا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 6902.9 مليار دج سنة 2020، كما يبين سيطرة نفقات التسيير على إجمالي النفقات حيث تتراوح نسبتها ما بين 52.91% و 80.55% من إجمالي النفقات العامة طيلة فترة الدراسة، بينما نسبة نفقات التجهيز تراوحت نسبتها ما بين 9.44% و 47.09%، كما يظهر تحليل هيكل النفقات العامة سيطرة الرواتب و الأجور على نفقات التسيير بنسبة متوسطة قدرت بـ 39%، بينما نفقات التجهيز فكانت النسبة الأكبر موجهة لقطاع البنى التحتية.

- تحليل تطور الإيرادات العامة بين أنها عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة و هذا راجع لعدم استقرار حصيلة الجباية البترولية و التي تعتبر أهم مكون للإيرادات العامة حيث تراوحت مساهمتها خلال الفترة 1990-2020 بين 34.06% و 78.76% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما تراوحت نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة بين 18.19% و 46.75% و هذا رغم الإصلاحات التي عرفت الجباية العادية، كما يظهر التحليل أن الضرائب غير المباشرة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي حصيلة الجباية العادية بنسبة متوسطة قدرها 40.75% خلال فترة الدراسة.

- بين تحليل تطور رصيد الموازنة العامة أنه قد مر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى 1990-1999 حيث عرف خلالها تذبذب بين عجز و فائض، المرحلة الثانية 2000-2008 عرف خلالها فائض و المرحلة الأخيرة 2009 - 2020 فقد عرف عجز مستمر، و هذا بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يعني أن الإيرادات العامة مرهونة بمتغيرات خارجية تتميز بعدم الاستقرار.

- تم اتخاذ عدة آليات لتمويل عجز الموازنة العامة تمثلت في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 يتم تمويله بفوائض الجباية البترولية، و باستنفاد موارده فقد لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي و ترشيد النفقات العامة، تخفيض قيمة الدينار.

- عرف سعر صرف الدينار في بداية فترة الدراسة تخفيضات متتالية منذ سبتمبر 1991 و ذلك في إطار الاستعداد الائتماني بنسبة 22 %، و 40.17 سنة 1994 و بذلك أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل كل دولار أمريكي واستمرت قيمة الدينار في التراجع لتصل إلى 60.7 دج لكل دولار نهاية 1998. ليواصل التراجع خلال الفترة 2000 -2015 ماعدا الارتفاع المسجل خلال بعض السنوات، أما خلال الفترة 2016-2020 فقد استمرت قيمة الدينار الجزائري بالتراجع أمام الدولار الأمريكي و هذا راجع لمواصلة تعويم الدينار و طبع الأوراق المالية و ما ترتب عنها فائض في الكتلة النقدية، بالإضافة إلى تراجع سعر البترول و الازمة الصحية كوفيد-19 سنة 2019.

- لم تحقق سياسة تخفيض الدينار النتائج المنتظرة منها في تخفيض فاتورة الاستيراد و زيادة الصادرات و هذا بسبب محدودية الانتاج الجزائري و اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

ثانيا- النتائج التطبيقية: من خلال النموذج القياسي كانت النتائج التطبيقية كالتالي:

- أثبتت نتائج جذر الوحدة للاستقرارية و المتمثلة في اختبار (PP) أن السلاسل الزمنية تحتوي على مزيج من الرتبة $I(0)$ و التكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ ، مما سمح لنا باستخدام منهجية ARDL.

- أظهرت الاختبارات التشخيصية المتمثلة في (إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا، إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، إختبار تجانس التباين) عن جودة النموذج و استقراره.

- يؤثر سعر الصرف على رصيد الموازنة بشكل إيجابي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفع سعر صرف بنسبة 1% إرتفع رصيد الموازنة العامة ب 1.057%، و يؤثر بشكل سلبي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع سعر صرف بنسبة 1% انخفض رصيد الموازنة العامة ب 2.19%، مما يعني أن تخفيض قيمة العملة ساهم في ارتفاع الإيرادات العامة بصفة مؤقتة إلا أن له آثار سلبية في الأجل الطويل.

- توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة في الأجل الطويل و القصير، إلا أن هذا الأثر غير معنوي، بمعنى لا يوجد أثر لرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة.

- توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي و معنوي لمعدل التضخم على رصيد الموازنة حيث كلما ارتفع معدل التضخم بنسبة 1% انخفض رصيد الموازنة العامة بـ 0.477%، كما ثبت وجود تأثير سلبي و معنوي في الأجل القصير.

- توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي و معنوي للنتائج المحلي على رصيد الموازنة في الأجل الطويل حيث كلما ارتفع الناتج المحلي بنسبة 1% إنخفض رصيد الموازنة العامة بـ 0.46%، كما ثبت وجود أثر موجب و معنوي للنتائج المحلي على رصيد الموازنة في الأجل القصير حيث كلما ارتفع الناتج المحلي بنسبة 1% ارتفع رصيد الموازنة العامة بـ 1.49%.

ثالثا - إختبار الفرضيات:

بالاستناد إلى النتائج المتحصل عليها من جهة و النموذج القياسي من جهة أخرى، نستطيع اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة و التي جاءت كما يلي:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى: يؤثر سعر الصرف على الموازنة العامة من خلال التأثير على بعض بنود الإيرادات العامة و النفقات العامة بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار.

فقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف يؤثر على بعض بنود الإيرادات العامة كالضرائب و القروض أما النفقات العامة فيؤثر عليها من خلال ما تنفقه الدولة على شراء السلع الوسيطة و النفقات الاستثمارية و كذلك على المستوى العام للأسعار مما سيؤدي في النهاية إلى التأثير على رصيد الموازنة العامة- و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى-

- فيما يتعلق بالفرضية الثانية: توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020؟

فقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و رصيد الموازنة العامة، و بالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.

- فيما يتعلق بالفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020؟

فقد ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، حيث قدرت قيمة معاملته (2.190012) باحتمالية قدرت بـ (0.0255) في الأجل الطويل، و قدرت قيمة معاملته بـ (1.057184) باحتمالية قدرت بـ (0.0103) في الأجل القصير - وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة-

رابعاً- الاقتراحات:

من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الجزائر، و على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات كالتالي:

- التنويع في مصادر الإيرادات و التخلص من التبعية النفطية و ذلك عن طريق الاهتمام بقطاعات أخرى كالسياحة و الفلاحة و الطاقات المتجددة؛

- ترشيد النفقات العامة مع ضرورة التقليل من نفقات التسيير و الاهتمام بالنفقات الاستثمارية و توجيهها نحو القطاعات الاستراتيجية مما سيعمل على رفع معدلات النمو، كما يجب تفعيل و تطوير وسائل الرقابة للقضاء على الفساد و هدر المال العام؛

- مواصلة العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البتولية؛ و ذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص أو جذب الاستثمارات الأجنبية مما سيسمح بارتفاع قيمة الضرائب و الرسوم على أرباح الشركات، بالإضافة إلى توسيع الأوعية الجبائية؛

- ضرورة إيجاد بدائل جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة تعتمد على الشريعة الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية؛

- ضرورة البحث عن إجراءات بديلة لتخفيض قيمة الدينار، حيث أن الآثار السلبية لعملية التخفيض أكثر من الآثار الإيجابية؛

خامسا - آفاق الدراسة:

بالنظر إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة، فإننا نرى أن هناك جوانب أخرى لازالت بحاجة إلى المزيد من البحث و

الدراسة:

- دراسة قياسية لمحددات العجز الموازي في الجزائر.
- أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الدول العربية - دراسة مقارنة.
- أثر المتغيرات الاقتصادية على الموازنة العامة في الجزائر.
- أثر الإصلاح الميزانياتي على الموازنة العامة في الجزائر - دراسة استشرافية -

قائمة المصادر و المراجع

I - المصادر:

- المعجم الوسيط، 2004، جمهورية مصر العربية: مكتبة الشروق الدولية.

II - المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

أ - الكتب:

1- ابراهيم متولي حسن المغربي. (2014). الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي و الاقتصاد

الوضعي. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

2- أحمد مندور. (1990). مقدمة في الاقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية.

3- أعاد حمود القيسي. (2015). المالية العامة و التشريع الضريبي. عمان، الأردن: دار الثقافة.

4- الجنابي طاهر، و مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2013). إدارة الموازنات العامة. عمان، الاردن: دار زهران.

5- الطاهر لطرش. (2010). الاقتصاد النقدي و البنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

6 - الهادي خالدي. (1996). المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. الجزائر: دار هومة.

7- أمين صيد. (2013). سياسة الصرف كأداة تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات. بيروت، لبنان: مكتبة حسين

العصرية.

8- إيمان عطية ناصف، و مُجد عمارة هشام. (2008). مبادئ الاقتصاد الدولي. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي

الحديث.

9- بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية.

10- بلعوز بن علي. (2004). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11- جاسم الزبيدي. (2015). المالية العامة و الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها - دراسة مقارنة.-.

الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

12- جمال عمارة. (2004). أساسيات الموازنة العامة للدولة. القاهرة، مصر: دار الفجر.

13- جمال عمارة. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة: دار الفجر.

- 14- حامد عبد المجيد دراز. (2000). مبادئ المالية العامة. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
- 15- حسني خربوش، و حسن اليحيى. (2013). المالية العامة. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
- 16 - حسين مصطفى حسين. (2001). المالية العامة. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 17- خالد شحادة الخطيب، و زهير شامية. (2005). أسس المالية العامة. الأردن: دار وائل.
- 18- دريد كامل آل شبيب. (2011). المالية الدولية. عمان، الاردن: دار اليازوري.
- 19- رانيا عمارة. (2015). المالية العامة (الإيرادات العامة). مصر: مركز الدراسات العربية.
- 20- رمزي زكي. (2000). إنفجار العجز : علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى و المنهج التنموي. دمشق، سوريا: دار المدى.
- 21- سعد اللحيايبي. (1997). الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي. المملكة العربية السعودية: البنك الاسلامي للتنمية.
- 22- سعود جايد مشكور العامري. (2010). المالية الدولية نظرية و تطبيق. الاردن: دار زهران.
- 23- سعود جايد مشكور، و عقيل حميد جابر الحلو. (2016). مبادئ المالية العامة و التشريع المالي في العراق. مصر: دار العالمية.
- 24 - سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 25 - سعيد علي العبيدي. (2011). اقتصاديات المالية العامة. عمان، الأردن: دار دجلة.
- 26- سوزي عدلي ناشد. (2006). المالية العامة - النفقات العامة- الإيرادات العامة - الميزانية العامة. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 27- شقيري نوري موسى، عبد الرزاق الحنيطي مُجد، و طاهر الزرقان صالح. (2012). التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية. عمان، الاردن: دار المسيرة.
- 28 - صبرينة كردودي. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة). الجزائر: دار الخلدونية.

- 29- صلاح الدين حمدي. (2015). المالية العامة. بيروت، لبنان: منشورات زين الحقوقية.
- 30- طارق الحاج. (1999). المالية العامة. عمان، الاردن: دار صفاء.
- 31 - عادل أحمد حشيش. (1992). مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- 32 - عادل فليح العلي. (2007). المالية العامة و التشريع المالي الضريبي. الأردن: دار الحامد.
- 33- عباس مُجد نصرالله. (2015). المالية العامة و الموازنة العامة. لبنان: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية.
- 34- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي. (2011). سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية. عمان، الأردن: دار صفاء.
- 35- عبد الرزاق بن زاوي. (2016). سعر الصرف الحقيقي التوازي. دار اليازوري.
- 36- عبد اللطيف قطيش. (2005). الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 37- عبد الله الشيخ محمود الطاهر. (1992). مقدمة في اقتصاديات المالية العامة. مطابع جامعة الملك سعود.
- 38- عبد الله خباية. (2016). الاقتصاد المالي بين النظرية و التطبيق. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 39- عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد. (2016). اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 41 - عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
- 42- عبد المطلب عبد الحميد. (2005). إقتصاديات المالية العامة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 43 - عرفات تقي الحسيني. (1999). التمويل الدولي. عمان، الاردن: دار مجدلاوي.
- 44- علي زغدود. (2005). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 45- علي مُجد خليل، و سليمان أحمد اللوزي. (1999). المالية العامة. عمان، الأردن: دار زهران.

- 46- غازي حسين عناية. (2003). أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الاسلامي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 47 - فليح حسن خلف. (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر.
- 48 - فهمي مُجّد شكري. (1990). الموازنة العامة ماضيها و حاضرها و مستقبلها. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر.
- 49 - فوزي عطوي. (2003). المالية العامة النظم الضريبية و موازنة الدولة. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 50- كامل بكري. (2003). الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 51- لخلو موسى بخاري. (2010). سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف. بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية.
- 52- مايح شبيب الشمري، و كريم حمزة حسن. (2015). التمويل الدولي أسس نظرية و أساليب تحليلية. النجف: دار ضياء.
- 53- مجدي شهاب. (2004). أصول الإقتصاد العام. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 54 - مُجّد البنا. (2009). إقتصاديات المالية العامة مدخل حديث. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 55- مُجّد الصغير بعلي، و أبو العلاء يسري. (2003). المالية العامة. عنابة: دار العلوم.
- 56 - مُجّد العربي ساكر. (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي. القاهرة، مصر: دار الفجر.
- 57 - مُجّد جمال ذنبيات. (2003). المالية العامة و التشريع الضريبي. عمان، الأردن: دار الثقافة.
- 59 - مُجّد راتول. (2018). الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 60 - مُجّد شاكر عصفور. (2008). أصول الموازنة العامة. عمان، الأردن: دار المسيرة.
- 61- مُجّد طاقة، و هدى الغزاوي. (2010). إقتصاديات المالية العامة. عمان، الأردن: دار المسيرة.
- 62- حمد عباس محرزوي. (2003). إقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة - الايرادات العامة - الميزانية العامة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 63 - مُجّد عبد العزيز المعارك، و علي شفيق. (2003). أصول و قواعد الموازنة العامة. الرياض، المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة الملك سعود.

- 64 - مُجّد كمال الحمزاوي. (2004). سوق الصرف الاجنبي. الاسكندرية، نصر: المعارف.
- 65 - محمود حميدات. (1996). مدخل للتحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 66 - مصطفى الفار. (2007). الادارة المالية العامة. عمان، الأردن: دار أسامة.
- 67 - مصطفى يوسف، و يوسف كافي. (2014). التمويل الدولي. عمان، الاردن: دار الحامد.
- 68 - منصور ميلاد يونس. (1994). مبادئ المالية العامة. طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية: منشورات الجامعة المفتوحة.
- 69 - مهدي محفوظ. (2005). علم المالية العامة و التشريع المالي الضريبي . بدون ذكر بلد النشر: بدون ذكر دار النشر.
- 70 - موردخاي كريانين. (2007). الاقتصاد الدولي مدخل السياسات. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
- 71 - موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري، و المومني ياسر. (2003). المالية الدولية. عمان، الاردن: دار صفاء.
- 72 - نواز عبد الرحمان الهبتي، و عبد اللطيف الخشالي منجد. (2007). المالية الدولية. عمان، الاردن: دار المناهج.
- 73 - هجير عدنان زكي أمين. (2009). الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيق. الاردن: دار إثراء.
- 74 - هوشيار معروف. (2006). تحليل الاقتصاد الدولي. عمان، الاردن: دار جرير.
- 75 - وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية

ب - الرسائل و الأطروحات:

- 1- أحمد بيرش. (2019). الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة و تحديات السياسة المالية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 3.
- 2- أحمد حنيش. (2016). دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العمومي دراسة حالة الجزائر (2000-2014) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، قسم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 3- أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- 4 - بغداد زيان. (2013). تغيرات سعر صرف اليور و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة ، جامعة وهران.
- 5 - بن حمودة فاطمة الزهراء. (2011). أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- 6 - بوزيان العجال. (2006). تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة " 1989-1998" (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 7 - جهاد بوضياف. (2019). دور صناديق الاستثمار في تطوير سوق الاوراق المالية - دراسة حالة سوق الاوراق المالية السعودية - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: محمد خيضر.
- 8 - حادة مدوري. (2021). النمذجة و التنبؤ بسلوك سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي و الاورو - دراسة مقارنة- بين النماذج القياسية المعلمية و النماذج القياسية غير المعلمية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان: أبي بكر بلقايد.
- 9- حارث رحيم عطية الزرني. (2018). قياس و تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و سعر الصرف و الضرائب الجمركية في العراق للمدة (1988 - 2017) (مذكرة ماجستير). كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.
- 10 - حنان تلمساني. (2018). أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 11- حنان لعروق. (2005). سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
- 12- ربيعة تومي. (2001). نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- 13 - رحيمة بن عيني. (2014). سياسة سعر الصرف و تحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

- 14 - زينب قليل. (2016). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة (1980-2013) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 16 - سعد أولاد العيد. (2013). ترشيد سياسة الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: الجزائر 3.
- 17 - سليمة بوادي. (2013). محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/ أورو دراسة قياسية (2000-2010) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 18 - سمية موري. (2010). آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 19 - سيهام شباب. (2019). تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 20- طارق قدوري. (2016). مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، بسكرة: جامعة مُجّد خيضر.
- 21- عائشة بلحرش. (2014). سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 22 - عبد الرزاق بن زاوي. (2011). سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر إنحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 23- علي بن قدور. (2013). دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 24 علي بوعبدالله. (2014). أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية. (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة مُجّد خيضر.

- 25 - عمار جعفري. (2013). إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث أنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، بسكرة: جامعة مُجَّد خيضر.
- 26 - فاطمة الزهراء عماري. (2020). أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة مقارنة بين الجزائر و الامارات خلال الفترة (2001-2018) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، المسيلة: جامعة مُجَّد بوضياف.
- 27- كريم بودخدخ. (2015). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014 (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 28 - كفية قسيموري. (2021). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992- 2018 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، بسكرة: جامعة مُجَّد خيضر.
- 29 - لحسن دردوري. (2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، بسكرة: جامعة مُجَّد خيضر.
- 30- ليندة بخوش. (2022). أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة (1990-2020) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- 31 - محسن حمريط. (2017). إدارة سعر الصرف و أثرها على سياسة استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، بسكرة: مُجَّد خيضر.
- 32- مُجَّد أمين برباري. (2011). الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 34- مُجَّد طلحة. (2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 11970-2017 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 35 - مراد جنيدي. (2015). الاصلاحات و الانعاش الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- 36 - مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- 37- مسعود ميهوب. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015. (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المسيلة: مُجّد بوضياف.
- 38 - ميلود وافي. (2018). تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل التحرير التجاري ة التكامل المالي دراسة قياسية- حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 39 - يحيوي عبد الحفيظ. (2016). إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة و الميزان التجاري(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- ج - المجالات:
- 1- أحمد بيرش، و حميدة مختار. (2019). الموازنة الصفرية كمقاربة لترشيد الانفاق العام في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 12(2).
- 2- الامين لباز. (2016). مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم و النتائج بين 1964 - 2015. مجلة رؤى إقتصادية.
- 3- أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي، و حسين أحمد الحديدي رعيد. (2021). العلاقة بين عجز الموازنة و سعر الصرف الاسمي في العراق للمدة (1990 - 2019). مجلة الريادة للمال و الأعمال، 2(4).
- 4- آيت بن عمر إلهام. (2021). التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية. مجلة المؤسسة، 10(1).
- 5- جمال زدون، دحمان مُجّد علي، و نسرين بن ديمة. (2019). أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية. (صفحة 525). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الوادي.
- 6 - حسن عبد الكريم سلوم، و خالد المهائني مُجّد. (2007). الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية). مجلة الادارة و الاقتصاد(64).
- 7 - حسين برباطي، و مُجّد زيدان. (2016). خيارات نظم سعر الصرف و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير، 10(2).

- 8 - خالد بورحلي، كريم بوروشة، و مُجَّد لحسن علاوي. (2015). فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية 1(1).
- 9- زكريا مسعودي، و عزي خليفة. (2020). أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL دراسة قياسية للفترة (1980-2017). نجلة إضافات إقتصادية، 4(1).
- 10- سايح جبور علي، و علي عزوز. (2018). مكانة تمويل الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19).
- 11 سردار عثمان، و عثمان اسماعيل هيووا. (2015). تحليل تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان العراق للمدة 1997-2013. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، 7(13).
- 12- صادق جميلة، و عبد القادر دربال. (2019). إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014. مجلة التكامل الاقتصادي، 7(02).
- 13 - عائشة عامر برحو، و بن لباد مُجَّد. (2022). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، التضخم، الواردات، المعروض النقدي) على النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2017 باستخدام منهجية ARDL. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 15(2).
- 14 - عبد الجليل هداجي، و مُجَّد بن سعيد. (2015). تطور نظام صرف الدينار الجزائري. التكامل الاقتصادي، 3(3).
- 15 - عبد الحسين جليل الغالبي، و أمين توماس حقي. (2017). العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و عجز الموازنة العامة - مصر حالة دراسية - للمدة (1990-2014). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، 21.
- 16- عبد الحق بوعتروس. (1999). حول أهمية إدارة مخاطر الصرف حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. مجلة العلوم الانسانية، 10(02).
- 17 - عبد الحميد قجاتي، و عبد الوحيد صرامة. (2016). محددات الجباية البترولية في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014. مجلة العلوم الانسانية(6).
- 18 - عبد الرحمان علي الجيلاني. (09, 2015). نظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم. مجلة التنظيم و العمل، 4(3).
- 19 - عبد الصمد سعودي، و بن العارية أحمد. (2017). برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي و زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011-2019). مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، 1(4).

- 20- عبد الكريم المومن. (2020). أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) للفترة 1990-2020. (2)4.
- 21 - عز الدين عطية، و أحمد بيرش. (2020, 12 31). أساليب إعداد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة). إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 6(2).
- 22 - عز الدين عطية، و أحمد بيرش. (2020). أساليب إعداد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة). إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 6(02).
- 23 - علي مسعودي، و تجاني محمد العيد. (2019). الموازنة الصفرية (النشأة، المفهوم، المزايا و العيوب). مجلة المنهل الاقتصادي، 2(2).
- 24 - عمر حوري. (2016). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر. الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، 5(2).
- 25 - فاطمة فوقة، و نبيل بوفليح. (2017). انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(11).
- 26 - فؤاد سليمان الفسفوس، و جميل جبر رائد. (2018). تقييم آليات تطبيق موازنة البرامج و الأداء في الاردن - دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الاردن. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، 5(1).
- 27 - لحسن دردوري، و لخضر لقلبي. (2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي(01).
- 28- مبارك بوعشة. (1999). السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية. مجلة العلوم الانسانية، 10(2).
- 29- محمد الناصر حميداتو، و عبد القادر شويرفات. (2016). أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة تحليلية و قياسية للفترة (1989 - 2014). مجلة الباحث.
- 30- محمد طلعت الطويل، و محمد رشيد كوثر. (2021). تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي. مجلة العلوم الانسانية و الطبيعية، 16(10).
- 34- مراد بوعيشاوي، و مراد غزاي. (2020). حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين الميزانية. المجلة الجزائرية لالالية العامة، 10(01).
- 35- مروة محمد الرزوق. (2020). مدى توافر المقومات الاساسية لتطبيق الموازنة الصفرية على الجامعات الليبية(دراسة حالة جامعة الزاوية). مجلة إقتصاد المال و الاعمال، 5(2).

- 36-مكاوي هجيرة، و بوبكر مُجّد. (2020). أثر عجز الموازنة على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 2003-2018. مجلة الاستراتيجيات و التنمية، 10(7).
- 37-ميلود واعيل، و هاني مُجّد. (2018). تأثير قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015. مجلة أوراق اقتصادية(02).
- 38- نسرين كزيز، و حميدة مختار. (2018). آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إنفجار أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر -. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - العدد الاقتصادي-12 (3)
- 39-نور الدين مزياني. (30 10 ,2016). إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات و الوسائل. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، 2(1).
- 40- هدى بن مُجّد. (2020). عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد(5).
- 41- يوسف حاجي، بن علي قريبيج، و مُجّد دحماني. (2020). تقييم أثر تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار على مؤشرات المالية العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2018. مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، 4(1).

د- الملتقيات و المؤتمرات العلمية:

- 1- جميلة الجوزي. (13 05 ,2013). أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر. الملتقى الوطني الاول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم.
- 2- عبد الحق بوعتروس. (16-17 05 ,2007). تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر. كلية الاقتصاد و العلوم الادارة: جامعة الزيتونة.

ه- التقارير:

- 1-بنك الجزائر. (2009). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2008.
- 2- بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2010.
- 3- بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2011.

- 4- بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2012.
- 5- بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2013.
- 6- بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2013.
- 7- بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2014.
- 8- بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2015.
- 9 - بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2016.
- 10 - بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2017.
- 11 - بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2018.
- 12- بنك الجزائر. (2020). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2019.
- 13 - بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي 2020.

و - القوانين و الأوامر

- 1- القانون رقم 18-15. (2, 09, 2018). المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 2 سبتمبر 2018.
- 2- القانون رقم 19-14. (11, 12, 2019). القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020. الجريدة الرسمية رقم 81 بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
- 3- القانون رقم 84-17. (07 جويلية, 1984). القانون المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية رقم 28 بتاريخ 10 جويلية 1984.
- 4- القانون رقم 88-05. (12 يناير, 1988). المعدل و المتمم للقانون 84-17. الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 13 يناير 1988.
- 5- القانون رقم 90-21. (15 أوت, 1990). القانون المتعلق بالحاسبة العمومية. الجريدة الرسمية رقم 35 بتاريخ 15 أوت 1990.
- 6 - القانون 19-14. (ديسمبر, 2019). القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020. الجريدة الرسمية رقم 81 بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

- 7 - القانون رقم 03-22. (29 ديسمبر, 2003). قانون المالية. الجريدة الرسمية رقم 83 بتاريخ 29 ديسمبر.
- 9 - القانون رقم 17-10. (أكتوبر, 2017). القانون المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض. الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017.
- 10 - القانون رقم 02-2000. (28 جوان, 2000). قانون المالية التكميلي. الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 28 جوان.
- 11- أمر رقم 06-04. (2006). قانون المالية التكميلي . الجريدة الرسمية رقم 47 بتاريخ 19 جويلية.

المواقع الالكترونية:

- 1- البنك الدولي، (20 09 ,2022)، تم الاسترداد من <https://www.data.albankaldawli.org>
- 2- الديوان الوطني للإحصاء، (04 01 ,2023)، تم الاسترداد من <https://www.ons.dz>
- 3- بنك الجزائر، (05 02 ,2023)، تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>
- 4 - وزارة المالية، (20 01 ,2023)، تم الاسترداد من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- 1- Didier Marteau ،Tang Dahlia و Bruckert xavier .(1989) .*Le marché des change et la zone de la france* .Paris: Edicef.
- 2-Dwight H.Perkins ،Steven Raldelet و David L.Lidauer .(2008) .*Economie du développement* .Bruxelle ،Belgique: Groupe de Beock.
- 3- Mishkin, F., christian, B., & Pierre, c. H. (2010). *Monnaie, Banque et marchés Financiers*. France: Person.
- 4 - Mohamed seghir mebarki .(2018) .Le Defiicit Bidgétair: enter indicateur de gestion et Artifice cotable .*revue idara*.(02)25 ،

- 5 - Nadia, A., & Achouche, M. (2018). Analyse de la relation entre le prix du pétrole et le de taux change réel de dinar algérienne. *The journal of Economie and finance*, 4(2).
- 6- Nagmi, M., & Moftah, A. (2020). THE IMPACT OF OIL PRICE SHOCKS ON THE ECONOMIC GROWTH OF LIBYA: AN ARDL-BOUND TESTING APPROACH. *Journal of Emprical Economics and Social Sciences*, 2(1).
- 7-Nyahoho, E. (2002). *Finances internationales(Théorie, Politique et pratique)* . Québec: presses de luniversité.
- 8-Omar, A. M. (2014). L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014(thèse de Doctorat). Faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences de gestion, Tlemcen: Université Abou Bakr Belkaid.
- 9 - Suleiman Sa'ad ،Alexander Abarham و ،Adeyinka Michael .(2018) .Econometric Analysis of the Nexus of Exchange Rate Inflation and Budget Deficit ,case of Ngeria 1981-2016 .*Jounal of World Economie Reserch*.(1)7 ،
- 10- wang, p. (2009). *the economies of foreigen Exghange and globale finance* . berline: springer.
- 11-*Appendix, Alegria Statistical* .(Septembre 1998) .IMF
- 13 -*Appendix Alegria Statistical* .(Septembre. 2011) .IMF

الملاحق

ملحق رقم 01: تطور السلاسل الزمنية الأصلية المشكلة للنموذج

معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار	التضخم %	سعر الصرف الفعلي الحقيقي 100=2010	الصادرات / الواردات	رصيد الميزان التجاري	الواردات مليار دولار	الصادرات مليار دولار	الإيرادات / النفقات	
0.8	555,8	16,65	220,55	1,32	3,18	9,7	12,88	1,11	1990
1.2-	844,5	25,88	131,54	1,6	4,67	7,77	12,44	1,31	1991
1.8	1048,2	31,66	134,9	1,38	3,21	8,3	11,51	0,74	1992
2.1-	1166	20,54	161,82	1,3	2,42	7,99	10,41	0,64	1993
0.9-	1491,5	29,04	139,72	0,97	-0,26	9,15	8,89	0,84	1994
3.8	1990,6	29,77	117,13	1,01	0,16	10,1	10,26	0,8	1995
4.1	2750	18,67	119,64	1,45	4,13	9,09	13,22	1,13	1996
1.1	2780,2	5,7	129,16	1,69	5,69	8,13	13,82	1,09	1997
5.1	2830,5	5	135,54	1,17	1,51	8,63	10,14	0,88	1998
3.2	3238,2	2,6	125,31	1,37	3,36	8,96	12,32	0,98	1999
2.4	4123,5	0,3	119,41	2,31	12,3	9,35	21,65	1,33	2000
2.1	4260,8	4,2	123,2	2,01	9,61	9,48	19,09	1,31	2001
4.7	4537,7	1,4	114,23	1,55	6,7	12,01	18,71	1,03	2002
6.9	5264,2	2,6	103,08	1,98	11,14	12,32	24,46	1,12	2003
5.2	6126,7	3,54	103,52	1,97	14,27	17,95	32,22	1,17	2004
5.1	7519	1,63	101,74	2,33	26,47	19,86	46,33	1,5	2005
2	8520,6	2,53	101,31	2,64	34,06	20,68	54,74	1,48	2006
3	9306,2	3,51	99,92	2,29	34,24	26,35	60,59	1,18	2007
2.4	11042,8	4,86	102,24	2,06	40,6	37,99	78,59	1,23	2008
1.4	9968	5,74	100,27	1,2	7,79	37,4	45,19	0,86	2009
3.6	11991,6	3,91	100	1,46	18,2	38,89	57,09	0,79	2010
2.8	14526,6	4,52	99,12	1,55	25,96	46,93	72,89	0,99	2011
3.3	16115,4	8,89	103,9	1,39	20,17	51,57	71,74	0,89	2012
2.8	16569,3	3,26	101,78	1,17	9,88	54,99	64,87	0,95	2013
3.8	17242,5	2,92	102,89	1	0,46	59,67	60,13	0,82	2014
3.7	16702,1	4,8	96,52	0,65	-18,08	52,65	34,57	0,66	2015
3.3	17406,8	6,4	95,55	0,59	-20,13	49,44	29,31	0,7	2016
1.3	18575,8	5,59	97,85	0,71	-14,41	48,98	34,57	0,83	2017
1.4	20259,1	4,27	93,28	0,84	-7,46	48,57	41,11	0,87	2018
0.8	20428,3	1,95	95,41	0,79	-9,32	44,63	35,31	0,85	2019
4.9-	18723,5	2,42	91,03	0,61	-13,62	35,55	21,93	0,81	2020

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على

- الديوان الوطني للإحصاء: <https://www.ons.dz>- بنك الجزائر: <https://www.data.albankaldawli.org>- البنك الدولي: <https://www.bank-of-algeria.dz/>

ملحق رقم 02: تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج باللوغاريتم

LnPIB	LnINF	LnBC	LnERRE	LnSB	
6,32040852	2,81241022	0,27763174	5,39612443	0,10436	1990
6,73874474	3,25347047	0,47000363	4,87908289	0,27002714	1991
6,95482969	3,45505405	0,3220835	4,90453376	-0,30110509	1992
7,06133437	3,02237421	0,26236426	5,08648461	-0,4462871	1993
7,3075376	3,36867419	-0,03045921	4,93964042	-0,17435339	1994
7,59619138	3,39350118	0,00995033	4,76328443	-0,22314355	1995
7,91935619	2,92691796	0,37156356	4,78448723	0,12221763	1996
7,93027815	1,74046618	0,52472853	4,86105195	0,0861777	1997
7,94820865	1,60943791	0,15700375	4,9092668	-0,12783337	1998
8,0827729	0,95551145	0,31481074	4,83079067	-0,02020271	1999
8,3244576	-1,2039728	0,83724753	4,78256295	0,28517894	2000
8,35721222	1,43508453	0,69813472	4,81380905	0,27002714	2001
8,42017555	0,33647224	0,43825493	4,73821396	0,0295588	2002
8,56868447	0,95551145	0,68309685	4,63550539	0,11332869	2003
8,72041155	1,26412673	0,67803354	4,63976483	0,15700375	2004
8,92518843	0,48858002	0,84586827	4,62242054	0,40546511	2005
9,05024204	0,9282193	0,97077892	4,61818512	0,39204209	2006
9,13843612	1,26129787	0,82855182	4,60436987	0,16551444	2007
9,30953391	1,58103844	0,72270598	4,62732299	0,20701417	2008
9,20713524	1,74745921	0,18232156	4,60786655	-0,15082289	2009
9,39196168	1,36353737	0,37843644	4,60517019	-0,23572233	2010
9,58373673	1,50851199	0,43825493	4,59633124	-0,01005034	2011
9,68753062	2,18492705	0,32930375	4,6434289	-0,11653382	2012
9,71651319	1,1817272	0,15700375	4,62281362	-0,05129329	2013
9,75513255	1,07158362	0,00697561	4,63366046	-0,19845094	2014
9,72328974	1,56861592	-0,43078292	4,56975024	-0,41551544	2015
9,76461621	1,85629799	-0,52763274	4,55964967	-0,35667494	2016
9,82961494	1,72097929	-0,34249031	4,58343569	-0,18632958	2017
9,91635935	1,45161383	-0,17435339	4,53560572	-0,13926207	2018
9,92467647	0,66782937	-0,23572233	4,5581834	-0,16251893	2019
9.8375347	0.88376754	- 0.49429632	4.51118912	0.21072103-	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 01 و برنامج Exel

ملحق رقم 03: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
		<u>At Level</u>				
		LNSB	LNREER	LNBC	LNINF	LNPIB
With Constant	t-Statistic	-2.5417	-4.2497	-0.8810	-2.2761	-11.7926
	Prob.	0.1162	0.0024	0.7803	0.1858	0.0000
		n0	***	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6099	-6.7302	-1.4663	-2.6161	-1.9999
	Prob.	0.2788	0.0000	0.8188	0.2762	0.5778
		n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5266	-2.0230	-1.1122	-1.4882	3.5234
	Prob.	0.0134	0.0429	0.2354	0.1255	0.9997
		**	**	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(LNSB)	d(LNREER)	d(LNBC)	d(LNINF)	d(LNPIB)
With Constant	t-Statistic	-6.4014	-21.3489	-5.0713	-8.2527	-4.0876
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0003	0.0000	0.0037
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0268	-20.6157	-7.5611	-8.1793	-10.0882
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.4497	-9.8013	-5.0163	-8.2054	-3.1591
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0027
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

ملحق رقم 04: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	4.319592 4	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

ملحق رقم 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.298119	Prob. F(2,6)	0.7526
Obs*R-squared	2.440547	Prob. Chi-Square(2)	0.2951
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 07/31/23 Time: 18:31 Sample: 1994 2020 Included observations: 27 Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

ملحق رقم 06: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.119342	Prob. F(1,24)	0.7328	
Obs*R-squared	0.128647	Prob. Chi-Square(1)	0.7198	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 07/31/23 Time: 18:32 Sample (adjusted): 1995 2020 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001229	0.000408	3.015183	0.0060
RESID^2(-1)	0.070338	0.203607	0.345459	0.7328
R-squared	0.004948	Mean dependent var	0.001322	
Adjusted R-squared	-0.036513	S.D. dependent var	0.001533	
S.E. of regression	0.001561	Akaike info criterion	-10.01382	
Sum squared resid	5.84E-05	Schwarz criterion	-9.917041	
Log likelihood	132.1796	Hannan-Quinn criter.	-9.985949	
F-statistic	0.119342	Durbin-Watson stat	2.011932	
Prob(F-statistic)	0.732759			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

ملحق رقم 07: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNSB)				
Selected Model: ARDL(1, 4, 1, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/31/23 Time: 18:28				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 27				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.62868	5.318323	2.374560	0.0449
LNSB(-1)*	-0.858754	0.281073	-3.055271	0.0157
LNREER(-1)	-1.880683	0.830505	-2.264506	0.0533
LNBC(-1)	-0.485439	0.213037	-2.278660	0.0522
LNINF(-1)	-0.409936	0.117578	-3.486491	0.0082
LNPIB(-1)	-0.395283	0.159489	-2.478439	0.0382
D(LNREER)	1.057184	0.600226	1.761311	0.1162
D(LNREER(-1))	2.801894	0.997359	2.809313	0.0229
D(LNREER(-2))	0.909015	0.665313	1.366296	0.2090
D(LNREER(-3))	0.794027	0.421136	1.885443	0.0961
D(LNBC)	-0.205081	0.200126	-1.024759	0.3355
D(LNINF)	-0.119948	0.035762	-3.354084	0.0100
D(LNINF(-1))	0.166943	0.071592	2.331858	0.0480
D(LNINF(-2))	0.116572	0.057494	2.027547	0.0772
D(LNINF(-3))	0.036401	0.034535	1.054026	0.3227
D(LNPIB)	1.499910	0.467840	3.206032	0.0125
D(LNPIB(-1))	1.952111	0.529245	3.688483	0.0061
D(LNPIB(-2))	0.879608	0.459680	1.913523	0.0920
D(LNPIB(-3))	0.602411	0.267643	2.250800	0.0545
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREER	-2.190012	0.799937	-2.737730	0.0255
LNBC	-0.565283	0.329344	-1.716393	0.1244
LNINF	-0.477361	0.153618	-3.107444	0.0145
LNPIB	-0.460298	0.166054	-2.771968	0.0242
C	14.70581	5.221778	2.816245	0.0226
EC = LNSB - (-2.1900*LNREER -0.5653*LNBC -0.4774*LNINF -0.4603*LNPIB + 14.7058)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

ملحق رقم 08: نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LNSB)				
Selected Model: ARDL(1, 4, 1, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/31/23 Time: 18:29				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNREER)	1.057184	0.316939	3.335609	0.0103
D(LNREER(-1))	2.801894	0.521806	5.369605	0.0007
D(LNREER(-2))	0.909015	0.381060	2.385489	0.0442
D(LNREER(-3))	0.794027	0.256171	3.099594	0.0147
D(LNBC)	-0.205081	0.096839	-2.117747	0.0671
D(LNINF)	-0.119948	0.021469	-5.587068	0.0005
D(LNINF(-1))	0.166943	0.038754	4.307721	0.0026
D(LNINF(-2))	0.116572	0.026141	4.459415	0.0021
D(LNINF(-3))	0.036401	0.019350	1.881179	0.0967
D(LNPIB)	1.499910	0.176465	8.499737	0.0000
D(LNPIB(-1))	1.952111	0.336939	5.793670	0.0004
D(LNPIB(-2))	0.879608	0.314446	2.797324	0.0233
D(LNPIB(-3))	0.602411	0.171415	3.514345	0.0079
CointEq(-1)*	-0.858754	0.132326	-6.489686	0.0002
R-squared	0.958717	Mean dependent var	0.008725	
Adjusted R-squared	0.917435	S.D. dependent var	0.179264	
S.E. of regression	0.051510	Akaike info criterion	-2.787925	
Sum squared resid	0.034493	Schwarz criterion	-2.116009	
Log likelihood	51.63698	Hannan-Quinn criter.	-2.588129	
Durbin-Watson stat	1.974509			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.319592	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

